











اهداءات ٢٠٠٢

المحامى / محمد ابراهيم سلام

الاستشارية

# قضاء النقص المادي

## دعوى التعويض

بمجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض

في التوجيه عمدة السرية العقديّة

والقضائية والسببية

فهدل ستة وخمسين عامًا

١٩٣١ - ١٩٨٧

سعيد أحمد شعله  
رئيس نيابة النقض

الناشر // دار المعارف، الإسكندرية

بجلال حنفي وشركاه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
"فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَمِثْقَادِ الذِّبْنِ أَوْ مِثْقَالَ أُمَّانَةٍ  
وَلَيْسَ لِلَّهِ رِبْءٌ"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيمُ



## المقدمة

كان انشاء محكمة النقض فى سنة ١٩٣١ بوصفها المحكمة العليا التى لها الاجتهاد الاخير فى تأويل اقانون وتطبيقه حدنا جليلا اذ هو يؤرخ عهد النهضة القانونية والقضائية فى مصر ، فقد كان انشاؤها حافزا على العناية بدراسة الفقه واعلاء شأن القانون وتعمق مسائله وارساء قواعده وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته وتوحيد الراى فيها ، فليس اضر بالعدالة مظهرها وجوهرا من اختلاف معنى النص باختلاف من يقضى . وقد قامت محكمة النقض بأداء رسالتها منذ انشائها وحتى الآن ولم تدخر وسعا فى تحقيق الآمال التى علفت عليها فى تععيد القواعد وجلاء الغامض وتمييز الراجح من المرجوح ورفع خلاف طالما أرهق رجال القانون وهى لا تألو جهدا فى العمل على استقرار ما وضعت من قواعد ايمانا منها بأنه من الخير أن لا ينتقض الاجتهاد بمثله .

وقد حرصت محكمة النقض حرصا يصل الى درجة التزمت على الوقوف عند انزال حكم القانون على وقائع النزاع دون أن يذهب بها الاستطراد الى ما وراء ذلك علما منها أن ما يزيد فليس له ما للأحكام من وزن فى علم القانون أو فقه يبسط فى غير موضعه (١) .

ولما كانت دعوى التمويض لها أهمية خاصة بين الناس عامة والمستغلين بالقانون خاصة فقد رأيت اثراء للمكتبة القانونية أن أضع بين دفتى كتاب واحد مجموعة القواعد والمبادئ التى أرستها محكمة النقض فيما يتعلق بالتمويض عن المسئولية التقدية والتقصيرية والشيثية منذ انشاء المحكمة فى عام ١٩٣١ وحتى ١٩٨٧/٦/٣٠ باعتبارها خير معين لرجل القانون عند بحثه فى دعوى التمويض .

---

(١) من تقديم المستشار عبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض لمجموعة المحسة وعشرين

ويشتمل هذا الكتاب على جزئين :

الجزء الأول : القواعد العامة في التمريض .

الجزء الثاني : صورته التمريض حسب سنة

والله نسأل أن يحقق هذا الجهد كل ما نرجوه .

سعيد أحمد شحلة

الجزء الأول  
القواعد العامة في التعويض





## التنفيذ العيني

١ - التمويض العيني عن الفصل الضار هو الأصل ولا يصار الى عوضه أى التمويض النقدي ، الا اذا استحال التمويض عينا ، فإذا رفع المضرور دعواه مطالبا بتمويض نقدي وعرض المدعى عليه التمويض عينا - كرد الشيء المكتسب - وجب قبوله ما عرضه بل لا تكون المحكمة متجاوزة سلطتها اذا هي عملت بموجب هذا العرض ولو لم يطلب المدعى ذلك أو أصر على ما يطلبه من تمويض نقدي . وعلى ذلك فإذا استولت جهة الادارة على عقار دون اتخاذ اجراءات لنزع الملكية للمنافع العامة فقاضاها المالك مطالبا بقيمة العقار ، وأيدت الادارة أثناء سير الدعوى استبعادها أن ترد الأرض المكتسبة وقضت المحكمة للمدعى بقيمة الأرض دون أن تعتبر باستعداد المدعى عليه للرد ودون أن تنفى استحالة الرد أو جدية الاستعداد له فإن حكمها يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٧٤ لسنة ١٧ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٨ )

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر د أن من حق المستأنفة استرداد منقولاتها . فلها أن تستردها وأن تطالب بقيمتها اذا لم توجد . ولكنها لم تفعل هذا بل طلبت من أول الأمر الحكم لها بقيمتها دون أن تثبت ضياعها أو تعذر الحصول عليها . مع أنه كان ينبغي أن تطالب الحكم لها بتسليمها اليها عينا فاذا تعذر ذلك حق لها المطالبة بقيمتها ، وهذا لا يمتنع من المطالبة من جديد بهذه المنقولات عينا اذا شأت ، فان هذا الذي قرره الحكم لا عيب فيه ذلك بأن ما جاء بصحيفة دعوى الطاعنة من تكليفها المطعون عليه بتسليمها هذه المنقولات لا يبدو أن يكون النذار عنها له بذلك لم يقتصر بطلب الحكم بتسليمها عينا .

( الطعن ١٠٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٢ )

٣ - التنفيذ الميعى للالتزام هو الأصل والمدول عنه الى التمويض النقدي هو رخصة لقاضي الموضوع تليطها كلما رأى في التنفيذ العيني ارهاقا للمدين وبشرط ألا يلحق ذلك ضررا جسيما للدائن . واذن فمتى كانت المحكمة قد رأت أن عنضم التنفيذ العيني من شأنه أن يضر بالدائن

ضررا جسيما فانه لا تثريب عليها اذ هي اعملت حقا اصيلا لهذا الدائن وقضت بالتنفيذ العيني ولا شأن لمحكمة النقض في التعقيب عليها في ذلك .  
رئيسا : سيعقبنها

( الطعن ٤٣٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٤/٤/١٩٥٥ )

٤ - تنفيذ الالتزام اما أن يكون تنفيذا عينا فيقوم المدين بداءه عن ما التزم به أو تنفيذا عن طريق التعويض ، والتعويض قد يكون نقديا أو عينيا بازالة المخالفة التي وقعت اخلا بالالتزام .  
( الطعن ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٧ )

٥ - مؤدى نص المادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدني - وعلى ما يبين من المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد - أن الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا ولا يصاد الى عوضه أى التنفيذ بطريق التعويض الا اذا استحال التنفيذ العيني ، فاذا لجأ الدائن الى طلب التعويض وعرض المدين القيام بتنفيذ التزامه عينا - متى كان ذلك ممكنا - فلا يجوز للدائن أن يرفض هذا العرض لأن التعويض ليس التزاما تختياريا أو التزاما بدليا بجانب التنفيذ العيني ، لما كان ذلك ، وكان المظنون ضدهم قد قصروا دعواهم على طلب التعويض وكان البين من الأوراق أن الطاعن عرض عليهم تنفيذ التزامه عينا بأن أبدي استعداده لتسليم للمنقولات المتنازع عليها على ما هو ثابت بمحاضر جلسات الاستئناف وبالمذكرتين المقدمتين لجلسة ١١/٣/١٩٧٥ ، ٢٨/١/١٩٧٩ . فرفض المظنون ضدهم هذا العرض ، كما طلب اثباتا لجديته ندب خبير لطابقة المنقولات التى أبدي استعداده لتسليمها على المنقولات المثبتة بالشكوى والموضحة بصحيفة الدعوى مما كان معه على محكمة الاستئناف أن تعمل موجب هذا العرض ولو لم يطلب المظنون ضدهم التنفيذ العيني أو أصرروا على طلب التعويض غير أن الحكم المظنون فيه التفت عن دفاع الطاعن فى هذا الخصوص ولم يبين ببعثه مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى لو ثبت إمكان التنفيذ العيني ، فإذ قضى الحكم بالتعويض دون الاعتداد بما أبداه الطاعن من استعداد لرد المنقولات عينا ودون ثبوت ضياعها أو انتفاء جدية الاستعداد لتسليمها ، فانه يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٣٦٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٧٩ )

٦ - طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسميتان

يتقاسمان تنفيذ الالتزام فيجوز للدائن أن يطلب أيهما وللمحكمة أن تقضى بالتعويض إذا استبان لها تعذر التنفيذ العيني .  
( الطعن ١٧٠٠ قسبة ٥٠ في جلسة ١٩٨٩/٦/٦ )

٧ - جرى قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدني السابق على أن التنفيذ العيني للالتزام هو الأصل والمعدل عنه إلى التعويض النقدي هو رخصة لقاضي الموضوع الأخذ بها كلما رأى في التنفيذ العيني إضرارا للمدين وعمل ألا يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما ، ومتى كانت محكمة الموضوع قد رأت أن قيمة الإصلاحات التي أجراها الطاعن - المستاجر - في العين المؤجرة لا تتناسب مع الأجرة التي يدفعها للمطعون ضده - المؤجر - اذ أنها توازي أجرة العين المؤجرة لمدة تقرب من ثماني سنوات وانتهت إلى قسمتها بينهما فلا تثريب عليها ولا يقدر في ذلك إيرادها في - أسبابها - تقارير قانونية خاطئة طالما أنها انتهت في حكمها إلى تطبيق صحيح القانون .

( الطعن ١٧٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ )

٨ - مؤدى نص المادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدني أن الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا ولا يصار إلى عوضه وهو التنفيذ بطريق التعويض إلا إذا استحال التنفيذ العيني وعود المدين عن تنفيذ التزامه الوارد بالمقد يعد في حد ذاته خطأ موجب للمسئولية .  
( الطعن ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )

## التفسيذ بطريق التعويض

١ - ان القانون وان نص على ان التضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزء منه أو المترتبة على تأخير الوفاء ، لا تستحق الا بعد تكليف المتعهد تكليفا رسميا . بالوفاء الا انه متى كان ثابتا أن الوفاء أصبح متطورا ، أو كان المتعهد قد أعلن لصراره على عدم الوفاء ففي هذه الأحوال وأمثالها لا يكون للتنبيه من مقتضى . واذن فإذا أثبت الحكم أن المتعهد قبل بدا منه عدم الوفاء بما تعهد به ، وأظهر للدائن رغبته في ذلك ، فإنه اذا قضى للدائن بالتعويض الذى طلبه من غير أن يكون قد تبه على المدين بالوفاء تنبيهها رسميا لا يكون قد خالف القانون فى شيء .

( الطعن ١٣ لسنة ١١ قى جلسة ١٩٤١/٥/٢٢ )

٢ - اذا كان الحكم قد قضى باستحقاق المؤجر للتعويض مقابل حرمانه من منفعة أرضه فى المدة التالية لانتهاء الاجارة استنادا الى استمرار المستأجر فى الانتفاع بهذه الأرض بغير رضا المؤجر الأمر الذى يعد غصبا فلا يصح النعى عليه بأنه قد قضى بالتعويض دون تكليف رسمى . اذ هذه مسئولية تقصيرية لا يلزم لاستحقاق التعويض عنها التكليف بالوفاء .

( الطعن ٤٧ لسنة ١٨ قى جلسة ١٩٤٩/١٢/١٥ )

٣ - اذا قضى الحكم بتعويض على شخص لعدم تقديمه عقد اجاره مودعا لديه الى شريكه فى الاجارة دون أن يبين وجه الضرر الذى لحق المحكوم له بالتعويض ، مع نفي المحكوم عليه لحوق أى ضرر به اعتبر هذا الحكم غير مسبب فيما أوجبه من التعويض وتعين نقضه .

( الطعن ٦٣ لسنة ٢ قى جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٢ )

٤ - متى كان الحكم المظنون فيه اذ قضى للمظنون عليه بمبلغ معين على سبيل التعويض لم يبين عناصر الضرر الذى قضى من أجله بهذا المبلغ فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

( الطعن ١٠٧ لسنة ٢٠ قى جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧ )

٥ - ان قضاء الحكم بمبلغ معين على سبيل التعويض بناء على مجرد

القول بأن هذا المبلغ هو تعويض عما أصاب الطالب من ضرر دون بيان عناصر الضرر الذي أشير إليه - ذلك يجعل الحكم بطلانا جوهريا يتعين منه نقضه .

( الطعن ١٦٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٩/٢/١٠ )

٦ - متى كان الحكم اذ قضى بتعويض الطاعة قد أدمج مقابل ما فاتها من منفعة الأرض المؤجرة لها من المَطعون عليه الثاني بسبب ما حصل لها من التعرض ضمن عناصر التعويض المقضى به على المَطعون عليها الأولى التي ثبت حصول التعرض من تأميمها فإنه لا يكون قد خالف القانون .

( الطعن ١٥٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٩ )

٧ - مطالبة مالك الأرض بتعويض مقابل حرمانه من الانتفاع بها بسبب إقامة آخر مباني عليها . ادعاء صاحب المباني أن له حق القرار على الأرض وعدم ثبوت ادعائه والحكم بازالتها . التزامه بالتعويض حتى إزالة هذه المباني ولو كان لم ينتفع بها .

( الطعن ١١٣ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢ )

٨ - اتفاق صاحب عمل مع مقاول على حفر مصارف وتحديد الأمتار المكعبة التي تحفر . سحب رب العمل العملية واعطاؤها لمقاول آخر تمهيد بتنفيذها على أساس عدد أقل من الأمتار المكعبة عدم جواز تحديد التعويض المستحق للمقاول الأول على أساس الأمتار التي تمهد المقاول الثاني بحفرها بل على ما تمهد به هو .

( الطعن ٨٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٣ )

٩ - اذا كان الحكم قد قضى للطاعن بالتعويض على أساس أن إخلال الشركة المَطعون عليها بالتزاماتها قد ضيع عليه فرصة كان يترقبها من وراء اظهاره في الأفلام المتعاقدة عليها وهي ذبوع شهرته كممثل سينمائي فإنه يكون من غير المنتج النقي على هذا الحكم بأنه وصف هذا الضرر بأنه ضرر أدبي فحسب في حين أن الطاعن يرى أن الوصف الحقيقي المنطبق عليه أنه ضرر مادي متى كان لم يقدم الى محكمة الموضوع ما يدل على أن ضررا آخر محققا قد حاق به خلاف الضرر الذي قضى له بالتعويض من أجله .

( الطعن ٣٤٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/١٢/١٠ )

١٠ - استناد الحكم في رفض طلب التعويض لعدم الوفاء إلى فسخ العقد الذي ترتب عليه الالتزام دون بيان ما اذا كان الفسخ

بمصادقته. لا يدخل لإقامة المتقاعدين فيه جعل الوفاء مستحيلا . قصور .  
(العلم ٤٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٦/٣/١٩٤٤).

١١ - لا يكون الحكم مخطئا إذ قضى بالفوائد القانونية عن مبالغ مطاوب على سبيل التعويض وقضا لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم . ذلك لأن المبلغ المطالب به عبارة عن مبلغ من المال مستحق في ذمة المسئول وإن اختلف في تقديره إلا أن الحكم قد حده وحسم الخلاف في شأنه بتقدير مبلغ معين . تعتبر ذمة هذا المسئول مشفولة به منذ مطالبته به رسميا لأن الأحكام المقررة للحقوق وليست منشئة لها ولا محل للتحدي بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد لأنه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تشريع مستحدث وليس له أثر رجعي .

(العلمون ١٣١ و ٣٧٧ س ٢٢ ق و ٧٣ س ٢٣ ق جلسة ١١/٣/١٩٥٥)

١٢ - البطلان المترتب على عدم اتباع رب العمل قواعد التأديب قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي لا يستتبع حتما القضاء للعامل بالتعويض عن فسخ العقد بغير بحث في صحة الأسباب التي بني عليها .  
(العلم ١٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٥٦)

١٣ - رفض دعوى العامل للمطالبة بتعويض عن فصله بلا مبرر في وقت غير لائق على أساس أن الفسخ له ما يبرره . استبعاد الحكم مع ذلك تطبيق المادة ٦١٣ من القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ . لا تناقض ولا خروج عن نطاق الدعوى .

(العلم ٢٠٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٤/٣/١٩٥٧)

١٤ - ترمي المادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٥ الى حماية السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو مندوبيها من أن توجه اليهم المطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية . تقدير الحماية بالقدر اللازم لتغطية هذه التصرفات اللاحقة .

(العلم ٤٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢/٤/١٩٥٩)

١٥ - دعوى رفعها مهندس وقت العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة بطلب تعويض عن شطب اسمه من سجل نقابة المهندسين . اختصاص المحاكم المدنية بنظر هذه الدعوى . القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وإن جعل الاختصاص في طلبات التعويض عن الأمر الإداري لمجلس الدولة إلا أنه أبقى على اختصاص المحاكم العادية بالنازعات المنظورة أمامها وقت صدوره حتى يفصل فيها نهائيا .

(العلم ٤٠٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٣١/٥/١٩٥٦)

١٦ - الدعوى المرفوعة على الحكومة من موظف أخيل للحل المعيلين للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإجائته على المعاش قبل الأوان وطلب فيها له بمرتب مدى حياته ممثلا في الفرق بين المعاش مربوط والمعاش المستحق . اختصاص المحاكم المدنية بهذه الدعوى . جواز أن يكون التعويض بتقرير مرتب مدى حياة المضرور . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

( الطعن ٢١٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٣٠ )

١٧ - متى صدر حكم في دعوى تعويض عن زيادة الاستهلاك في عين مؤجرة بنسب خبير لتحقيق هذا الاستهلاك مكان هذا الحكم قد علق قضاءه بمسألة المستأجر عن هذا التعويض على مدى الاستهلاك الذي يشته الخبير فانه لا يعتبر منهيا للخصومة في خصوص هذه المسألة ومن ثم لا يجوز استثنائه على حدة طبقا للقاعدة ٣٧٨ من أحكام .

( الطعن ٢٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٢ )

١٨ - مدى اختصاص مجالس الوزراء بفصل الموظفين . هو صاحب الحق في فصاهم تحقيقا للصالح العام وما يقتضيه حسن سير الجهاز الحكومي ما لم يوجد نص خاص يحد من هذا الحق . استقلال حقه في ذلك عن الفصل التأديبي . صدور قرار مجلس الوزراء بفصل موظف أخيل الى مجلس تأديب . الحكم بتعويضه باعتبار أن المجلس غير مختص . مخالف للقانون .

( الطعن ٢١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٩ )

١٩ - تنفيذ الالتزام اما أن يكون تنفيذا عينيا فيقوم المدين بأداء عين ما التزم به أو تنفيذا بمقابل عن طريق التعويض . واذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن ( السمسار ) تأسيسا على أن الاتفاق قد تم بين الطرفين على أن استحقاق أجر الطاعن معلق على تنفيذ العقدين المبرمين بين المطعون عليهما ( الشركة البائعة ) والشركة المشترية وأن هذا الشرط قد تخلف بفسخ العقدين وعدم تنفيذهما تنفيذا عينيا بفتح الاعتماد وشحن البضاعة ، دون أن يعنى الحكم بالرد على دفاع الطاعن من أنه يستحق أجره لأن العقدين قد نفذتا بطريق التعويض ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قد شابته



مقصود بطله بما يستوجب نقضه .

( العطن ١٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١١/١٠ )

٢٠ - تنفيذ الالتزام أما أن يكون تنفيذاً عينياً فيقوم المدين بإداء عين ما التزم به أو تنفيذاً عن طريق التعويض ، والتعويض قد يكون نقدياً أو عينياً بإزالة المخالفة التي وقعت إخلالاً بالالتزام .

( العطن ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ )

٣١ - طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيمان . يتقاسمان تنفيذ الالتزام فيجوز للدائن أن يطلب أيهما وللمحكمة أن تقضى بالتعويض إذا استبان لها تعذر التنفيذ العيني .

( العطن ١٧٠٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/٤ )

٣٢ - مؤدى نص المادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدني أن «الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً ولا يصار الى عوضه - وهو التنفيذ بطريق التعويض - إلا إذا استحال التنفيذ العيني وقعود المدين عن تنفيذ التزامه الوارد بالعقد بعد في حد ذاته خطأ موجب للمسئولية » .

( العطن ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )

## الخطأ الموجب للتعويض

١ - يتعين على تفتيش الرى فى حالة قيامه بتطهير المساقى الخاصة. أن يراعى الأصول الفنية فيما يقوم به من أعمال ، واذ كان الطالب قد طالبه بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بأرضه وزراعته نتيجة لما يدعيه من أن تفتيش الرى لم يتم بتطهير المساقى الخاصة التى يروى منها أرضه التطهير اللازم فى الوقت المناسب وكان يبين من تقرير الخبير الهندسى المرفق بتقرير الخبير الزراعى أن جهة الرى لم يتم بتطهير المسقاة الخاصة التى تروى منها أرض الطاعن كما يجب أن تطهر فنيا وأنها تقاعست فى تطهيرها حسب الأورنيك الهندسى المقرر ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند فيه قضائه برفض الدعوى الى أن تفتيش الرى قام بالتطهير وهو فى الأصل غير مكلف به وهو على إطلاقه قول خاطئ. يخالف نص المادة الثانية عشر من قانون الرى والصرف ، هذا إلا أن الحكم وإن حصل أن التطهير تم فى الموعد المناسب إلا أنه أغفل الرد على ما أثاره الطاعن فى دفاعه من أن التطهير لم يتم على الوجه اللازم وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فيه الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور يبطله .

( الطعن ٧٣٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢ )

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون المدنى اذ نص فى المادة ١٧٤ على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تادية وظيفته أو بسببها ، فقد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضاً لا يقبل اثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره فى رقابته .

( الطعن ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٨ ، الطعن ١٦٨٢ لسنة

٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢ )

٣ - اذ حدد القانون نطاق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تادية الوظيفة أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصرة على خطأ التابع ، وهو يؤدى عملاً من

أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء قيامه بالوظيفة أو أثناء انشغاله بوظيفته أو مساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله غير المشروع أو هيات له بأى طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء أكان الباعث الذى دفع اليه متصلا بالوظيفة ، أو لا علاقة له بها ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

( المظن ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٢٦ )

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه - بعد أن سرد فى أسبابه أن المتهم ذكر أن المستأنف عليهما - تابعى الشركة الطاعنة - كانا يشتركان معه ومع آخر فى سرقة الأخشاب - المملوكة لذات الشركة - وكانا ينقلان المروق الخشبية من داخل الصمارة ويخرجانها الى باقى شركائهما من فتحات معينة الى خارج الأسوار حيث يسهل نقلها بعد ذلك ، انتهى الى أن هذا الذى حدث من المستأنف عليهما المذكورين ومن المستأنف عليه الثانى ما كان يتم لولا وظيفتهم بالشركة المستأنف عليهما الأولى لولاها وما هيات له من معرفة مكان الأخشاب والأمكنة التى يمكن تهريبها منها لما وقعت الجناية التى أدت الى قتل مورت المطعون عليهما المعين حارسا على مهمات الشركة ، والذى حاول ضبط السرقة نتيجة طلق نارى من المتهم سالف الذكر ، ومن ثم فإن مسؤولية الشركة المستأنف عليهما الأولى تضحق قائمة طبقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدنى ، إذ أن الجريمة قد وقعت بسبب الوظيفة وبمناسبتها وقد هيات الوظيفة فرصتها وكان هذا الذى ذكره الحكم يتفق والتكييف القانونى الصحيح لما وقع من تابعى الشركة الطاعنة ووصفه بأنه خطأ وقع بسبب الوظيفة وبمناسبتها ، كما يتفق واستخلاصه توافر رابطة السببية اللازمة لترتيب مسؤولية الشركة ، وكان هذا الاستخلاص مما تحتمله أقوال المتهم ويؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم فى حدود سلطته الموضوعية فإن النعى بالخطأ فى الاستنتاج يكون على غير أساس .

( المظن ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٢٦ )

٥ - مفاد نص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات انه لا يجوز اضافة أى طلب جديد لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى ، الا أن يكون هذا الطلب فى حدود الاستثناء الوارد فى الفقرتين الثانية والرابعة من هذه المادة ، وإذا أقام الطاعن دعواه أمام محكمة أولى درجة بطلب التمييز عن

الضرر الذي أصابه نتيجة رفض المطعون عليها التناقد معه ، دون غيره من الأفعال ، فإن مطالبته أمام محكمة الدرجة الثانية يتحويض عن الضرر الذي لحقه ، لما نسبت له المطعون عليها من وقائع في دفاعها أمام محكمة أول درجة يكون طلبا جديدا ، لا يجوز لمحكمة الاستئناف قبوله ، وعليها أن تقضى بذلك ولو من تلقاء نفسها ، ومن ثم فإن النقص على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب إذ جرى في قضائه على أن ما نسبته المطعون عليها إلى الطاعن من أمور يدخل ضمن دفاعها في دعوى مقامة ضدها ، ولا مسئولية عليها في خصوصه ، دون أن يبين الحكم ما إذا كانت هذه الوقائع قد ثبتت أم لا - يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

( الطعن ٧٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٢ )

٦ - تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التمويض بأنه أخطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائما ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

( الطعن ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ )

٧ - الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد واستعماله لا يدعو إلى مواخذة طالما صدر مطابقا لتحقيقه حتى ولو كان الباعث عليه الانتقام والكيد لأن صدق المبلغ كفيلا أن يرفع عنه تبعه الباعث السيئ ، وإن المبلغ لا يسأل مدنيا عن التمويض إلا إذا خالف التبليغ الحقيقة أو كان نتيجة عدم ترو ورعونة .

( الطعن ٤ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤ )

٨ - إذ كان المطعون عليه أمينا للمخزن وقد وقع عجز بمهده ، وكان قيام بعض موظفي الطاعنة - وزارة الشؤون الاجتماعية - باختلاس بعض محتويات المخزن غير تلك المطالب بقيمتها لا يمد قوة القاهرة أو ظرفا خارجا عن ارادة المطعون عليه لا يمكن التحوط له فإنه يكون مسئولاً عن قيمة العجز ، ويتمتع القضاء بالزامه بأن يدفع للطاعنة المبلغ المطالب به .

( الطعن ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٥ )

٩ - المسألة بالتعميض قوامها خطأ المسئول وإذا كان قد أوردته الحكم

المطعون فيه لا يؤدي الى تولد مسئولية الخصم عن عتصانه المسئولية ، لان استمرار الطعن في اجراءات التنفيذ يقض جزء من الدين الذي يدعيته لا يعد خطأ منه يستوجب المسئولية بالتعويض لأن المشرع لم يرتب على رفع دعوى عدم الاعتداد بالحجز اثرًا موقفاً للاجراءات كالأثر المترتب على رفع الاشكال في التنفيذ سواء من المدين أو الغير ، خصوصاً وقد تمسك الطعن بأن المحجوز لديها سارعت الى الوفاء بما هو مستحق في ذمتها بالمحجوز عليه عقب الحجز بوقت قصير وقبل صدور الحكم الانتهائي بعدم الاعتداد باجراءات التنفيذ، بما يرفع عنه مظنة الخطأ بعدم احترام حجية الأحكام فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ )

١٠ - وصف الأفعال بأنها خاطئة أم غير خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

( الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ )

١١ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد بقرار وزير العدل بالغاء الجزاء الموقع - على كاتب الجلسة - وأسبغ الحجية عليه مع أنه لا يصدر أن يكون سحبا لقرار اداري لا يحول بين المضرور وبين اقامة الدعوى المدنية بالتعويض يدل فيها على وقوع الخطأ ونسبته الى المدعى عليه فيها وحصول الضرر وعلاقة السببية بينهما ولو على خلاف مدلول القرار الصادر من السلطة الادارية .

( الطعن ٤٣٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ )

١٢ - اذا كان بيع زوائد التنظيم محل النزاع وثمن كل منها يتجاوز عشرة جنيهات لا يتم قبل التصديق على البيع ، وما يدفعه طالب الشراء من ثمن قبل التصديق يسوغ قبوله على سبيل الأمانة عملاً بالمادة ١٩ من منشور نظارة المالية في شأن شروط وقيود بيع أملاك الميرى الحرة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص خطأ تابعي الطاعنة - محافظة القاهرة - من استلام الثمن والتأخير في المطالبة بمقابل الانتفاع بالأرض إحدى عشرة سنة حالة ان مورث المطعون ضدهم سدد الثمن أمانة حتى يتم التصديق على البيع ، فاذا تخلف التصديق ظلت الملكية للطاعنة ويكون من حقها اقتضاء مقابل الانتفاع بها وليس في مباشرة هذا الحق - عجلت الطاعنة في ذلك أو قصرت - خطأ تسأل عن تعويض ما أحدثته من ضرر . واذا خالف الحكم هذا

النظر فإنه يكون مكثفاً في تطبيق القانون .  
( الطعن ٤٦٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ )

١٣ - النعى بأن المطعون عليه - الذى قضى له بالتعويض قبل الطاعن لاغتصابه شقة النزاع - عيادتين أخريين علاوة على شقة النزاع .  
خلافاً للقانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة طب وجراحه الأسنان وإن له مسكناً فى منطقة أخرى على خلاف الحظر المخصوص عليه فى قانون ايجارات الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، هذه المخالفة يفرض التسليم بصحتها لا تبيح للطاعن اغتصاب الشقة المذكورة وحرمان المطعون عليه من الانتفاع بها ، وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن هذا الاهتداء يعتبر خطأ يستحق المطعون عليه التعويض عنه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عايه بالقصور لعدم الرد على دفاع الطاعن غير منتج .

( الطعن ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢١ )

١٤ - جرى نص المادة ١٧٨ مدنى على أن « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه » مما يدل على أن الحراسة الموجهة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما يتحقق بسيطرة الشخص الطبيعى أو المعنوى على الشئ سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه .

( الطعن ٨٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ )

١٥ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء هى المنوط بها حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا بالتطبيق لأحكام القرارين الجمهوريين رقمى ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ ، وكانت المادة الثانية من القرار الجمهورى الأول قد نصت على اختصاص المؤسسة المشار اليها بتنفيذ المشروعات الخاصة بإنتاج القوى الكهربائية ونقلها وتوزيعها وإدارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها والنقل وتنظيم حركة الاحمال على الشبكات الرئيسية فى أنحاء الجمهورية وتوزيع القوى الكهربائية وبيعها فى أنحاء الجمهورية ، كما نصت المادة الثانية من القرار الثانى على أن تقوم تلك المؤسسة بأعباء

تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل مجالس المدن والقرى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضيته مرفضة الدفع على قوله « ان أسلاك الكهرباء كانت في تاريخ الحادث ١٩٧٢/١١/٢٣ تتبع مجلس مدينة طنطا » وإن القانون الذي أنشأه المؤسسة الكهرباء صدر بصدده حادث الوفاة ، فإن هذا الذي أورده الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن القرارين الجمهوريين سيالفي الذكر قد صدر أولهما في سنة ١٩٦٥ وثانيهما في سنة ١٩٦٩ أي قبل وقوع الحادث في ١٩٧٢/١١/٢٣ وقد أدى هذا الخطأ إلى حجب محكمة الاستئناف عن بحث دفاع الطاعن وتحقيق ما إذا كانت حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا قد انتقلت بالفعل إلى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء وأصبحت لها السيطرة الفعلية لحساب نفسها على أعمدة وأسلاك الكهرباء من عدمه وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

( الطعن ٨٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ )

١٦ - لئن كانت محكمة الموضوع بدرجتيها قد أوضحت - في أسبابها - أن خطأ المطعون ضده الثانى ( التابع ) يتمثل فى قيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على الأشخاص والأموال مما أدى إلى اصطدامها بسيارة المطعون ضده الأول ، إلا أن المحكمة لم تقصص عن المصدر الذى استظهرت منه ثبوت هذا الخطأ ، وما إذا كان ذلك من التحقيقات التى أجرتها محكمة أول درجة أو من التحقيقات التى تمت فى اللجنة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا .

( الطعن ٥٨٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ )

١٧ - اثبات السمسار ان عدم اتمام الصفقة راجع لخطأ العميل . أثره . حقه فى الرجوع عليه بالتعويض لاخلاله بالتزاماته التعاقدية فى عقد السمسرة .

( الطعن ٦٠١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ )

١٨ - تكليف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية التقصيرية يعتبر من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

( الطعن ١٢٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ )

٢٩ - من المقرر قانوناً أنه إذا تعدد المسئولون عن عمل متسار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر قبل الضرر إلا أن يشترق خطأ أحدهم ما تنسب إلى الآخرين من خطأ كان يكون الفعل الضار عمدياً يفوق في جسامته باقي الأخطاء غير المتعمدة أو يكون هو الذي دلح إلى ارتكاب الأخطاء الأخرى .

( الطعن ٢٤٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢ )

٣٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائفا مستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى وأن استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع دون رقابة عليا في ذلك لمحكمة النقض متى كان استخلاصه لها سائفا .

( الطعن ٥١٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢١ )

٣١ - تجاوز حق الدفاع بنسبه أمور شائنة للغير لا يقتضيها الدفاع في الدعوى . خطأ موجب للمسئولية . لا يدرؤها اثبت صحة هذه الأمور .

( الطعن ٤٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )

٣٢ - إذ كان الطاعن قد تمسك بانعدام رابطة السببية بين ما هو منسوب إليه وبين الضرر ، وهو دفاع جوهري يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد عليه وأقام قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض عن الضرر موضوع الدعوى على ما لم يكن من شأنه بطبيعته أحداث الضرر فإنه يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ١٠٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٣١ )

٣٣ - لئن كان تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الفصل المكون للخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائفاً .

( الطعن ٨٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨ )



٢٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وصف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض وبسبب ارتكاب الخطأ عن الأضرار مهما تناهت وتفاقت متى كانت مباشرة وناشئة عنه وحده .

( الطعن ٣٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١/٥ )

٢٥ - مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن المسؤولية المقررة بموجبه تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه في جانب الحارس افتراضا لا يقبل العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقسح الضرر من الشيء الذي يتولى حراسته وهي لا ترتفع الا اذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان لسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون الا لقوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

( الطعن ١٣٧١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ )

٢٦ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الفعل المكون للخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما تستقل بتقديره محكمة الموضوع. بغض عن مقب من محكمة النقض ما دام استخلاصها سائعا . أما تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

( الطعن ٨٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٩ )

٢٧ - استخلاص علم المضرور بحصول الضرر وبالشخص للمسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالوقوع والتي يستقل بها قاضي الموضوع الا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم استخلاصه . ليس من شأنها أن تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها .

( الطعن ٣٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ )

٢٨ - علاقة التبعية لا تقوم بذاتها موجبا لاسناد الخطأ للشخص المتبوع أو افتراضه في حقه وبالتالي قيام مسؤوليته عنه اذ من الجائز أن يكون الخطأ في هذه الحالة واقعا من التابع - للمضرور - أو من الغير كما ان صرف الورثة لمستحقاتهم في الماش والتعويض القانوني وهي ناشئة عن عمل المورث أمر منبث الصلة تماما بالحادثة والمسئول عنه .

( الطعن ٣٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ )

٢٩ - لما كان قضاء هذه المحكمة جرى على أن تكييف الفصل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء ~~محكمة الموضوع~~ في هذا الموضوع في مراقبة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص متائفا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

( الطعن ١٠٩٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧ ، الطعن ١٦٣٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٧ ، الطعن ٣٦٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ ، الطعن ١٢٧١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠ )

## عناصر التعويض

### وجوب بيان العناصر المكونة للضرر

١ - التعويض يقدر بقدر الضرر ولئن كان هذا التقدير من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع فإن تعيين العناصر المكونة قانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض ، لأن هذا التمييز قبيل النكييف القانوني للواقع . وكلما كان الضرر متغيرا تعين على القاضي النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار اليه عند الحكم مراعيًا التغير في الضرر ذاته من زيادة راجع أصلها الى خطأ المسئول أو نقص كائنا ما كان سببه ومراعيًا كذلك التغير في قيمة الضرر بارتفاع ثمن النقد أو انخفاضه وبزيادة أسعار المواد اللازمة لاصلاح الضرر أو نقصها . ذلك ان الزيادة في ذات الضرر التي يرجع أصلها الى الخطأ والنقص فيه أيا كان سببه غير منقطعي الصلة به . أما التغير في قيمة الضرر فليس تغيرا في الضرر ذاته . واذ كان المسئول ملزما بجبر الضرر كاملا فإن التعويض لا يكون كافيا لجبره اذا لم يراع في تقديره قيمة الضرر عند الحكم . ومن ثم كان لا وجه للقول بأن تغير القيمة لا يمت الى الخطأ بصلة ، كما لا وجه للقول بأن المسئول ملزم بالعمل على اصلاح الضرر فاذا تهاون فعليه تبعة تهاونه ، فإن التزام جبر الضرر واقع على المسئول وحده . ولا عسى المضرور أن ينتظر حتى يوفي المسئول التزامه .

( الطعن ٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٤٧ )

٢ - ان اثبات حصول الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع ، فاذا ما رأت محكمة الاستئناف أن ما وقع من المتعهد بتوريد الأغذية لأحد الملاجئ هو « أمر خطير فيه تعريض لصحة اللابجئات للخطر فضلا عما فيه من افساد للمستخدمين الموكول اليهم حمايتهم والمحافظة على سلامتهم » ثم رأت التعويض المشروط في عقد التوريد عن هذا الفعل متناسب وغير جائز فحكمت بإلزام المتعهد به فلا مقتب على حكمها لمحكمة النقض .

( الطعن ٧٩ لسنة ٩ ق جلسة ٧/٣/١٩٤٠ )

٣ - إذا كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاة جرفى دعوى المتعهد له على المتعهد على أن الثابت من تقرير الجبى أن المتعهد له لم يشتر شيئا من المواد التى زعم أن المتعهد قصر فى توريدها ولم يطررها فى مناقصة العوريد عن السنة التالية إذا ما طرحه فيها لم يجاوز حد الكميات التى يحتاجها سنويا وأن دعوته المتعهد للاشتراك فى مناقصة هذه السنة ينفى أن المناقصة كانت معادة على ذمته ثم ألقت محكمة الاستئناف هذا الحكم وأقامت قضاها بتعويض المتعهد له على مجرد القول بأنه طرح فى المناقصة المواد التى قصر المتعهد له فى توريدها هى وما يحتاج اليه عن السنة التالية ولم تورد سندها فى الشق الأول من هذا القول ولم ترد اطلاقا على ما استند اليه الحكم الابتدائي فى خصوص نفي هذا الشق ، فان حكمه يكون قاصرا عن بيان تحقق عنصر الضرر الذى قضى بالتعويض عنه ويتعين نقضه .

( الطعن ٢٤ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٤/٢٢ )

٤ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أشار بصدد بيان الضرر المطالب بالتعويض عنه الى ما تكبدته المدعية - قبل المدول عن خطبتها - من نفقات ومصاريف تجهيز ، دون أن يعنى باقتطاع نوع تلك النفقات ومقدارها والدليل على ثبوتها أو بتقصي الضرر الذى أصابها ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

( الطعن ١٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٥ )

٥ - تعيين العناصر المكونة للضرر والتى يجب أن تدخل فى حساب التعويض من المسائل القانونية التى تهين تحتها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر فإنه يكون محذرا البطلان لقصور أسبابه مما يستوجب نقضه .

( الطعون ٢٩٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١١ )

٦ - لا وجه للضرر الطاعن من تقدير التعويض على أساس هلم المنزل ما دامت محكمة الموضوع قد انتهت فى حدود سلطتها التقديرية الى أن اصلاح العيب الموجود فى أساس المبنى - وهو ما كان يقتضيه الحكم بالتنفيذ المبنى - يتكلف اصحاب ما انتهت المحكمة الى القضاء به من تعويض .

( الطعن ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٥٥/٦/١٩ )

٧ - متى كان الطعن بقدر التعويض الذى طلبه أمام محكمة الموضوع ينافى لاحقه من خسارة ولم يفضل فى هذا التقدير ماذقته من كسب وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بتقدير التعويض الا فى حدود عناصره المطلوبة فله لا يقبل النسي على الحكم بالقصور بلنه لم يقدر التعويض عن الكسب المفقود الذى لم يطلبه الطاعن .

( الطعن ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/١١ )

٨ - مفاد نصوص المادتين ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف ان المشرع ترك لمصلحة الرى سلطة تقدير ما يظهر من الشرع والمصارف العامة واختيار الوقت الذى تتم فيه عملياته التطهير والكيفية التى تجرى بها وحظر المشرع مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . ولكن هذا الحظر ليس مطلقا بحيث يحسن جميع أعمال الحكومة الضارة وانما هو مقيد بشرط يستفاد دلالة من عجز المادة ٣٢ المشار اليها وتعليه الاصول العامة لمسئولية الادارة قبل الافراد ، وهذا الشرط هو أن يكون العمل الضار - سواء كان ايجابيا أو سلبيا - قد اقتضته أو تبرره دواعى المصلحة العامة فاذا ثبت أن ما وقع من مصلحة الرى والحق الضرر بالأفراد لم تكن تقتضيه تلك الدواعى أو تبرره بل كان تعكسا من عمال المصلحة بوصفها منها فى استعمال السلطة التقديرية المخولة لها لزمها التعويض .

( الطعن ١٢٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٧ )

٩ - لا يقتصر حق المحال له فى التعويض - فى حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية وفقا للمادة ٣١١ من القانون المدنى - على استرداد ما دفعه للمحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات كما هو الحال عندما يتحقق الضمان طبقا للمادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من القانون المدنى بل يكون التعويض كاملا يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المحال له للمحيل ويشمل أيضا التعويض عن أى ضرر آخر يأتى بالحق بالتحال له من جراء فعل المحيل .

( الطعن ٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٩ )

١٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد بين عناصر الضرر الذى قضى من أجله بالتعويض وناقض كل عنصر منها على حده وبين وجه أحقية طالب التعويض فيه فإنه لا يجب بالحكم بسد . وذلك أنه قدر التعويض عن الضرر

المبادئ والضوابط الأدبية بحسب بغير تخصيص لبقائه عن كل منتهى في المستقبل  
هذه التخصيص بالآزم قانونا -

( المظن ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٤ )

١١ - لا جناح على محكمة الموضوع اذا اعتبرت من عناصر التعويض ما نال المظنون ضده من ضرر يسبب ما تضمنه قرار مجلس القادري من وصيه بعدم النزاهة والامانة لان هذا المجلس لا يعتبر هيئة قضائية لا تسال الدولة عن تصرفاتها انما هو مجرد هيئة ادارية تمارس سبيلطة ادارية لأن القرار التاديبى الذى تصدره مجالس التاديب لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانونى خاص أو عام وانما هو ينشئ حالة جديدة فى حق من صدر عليه شأنه فى ذلك شأن كل قرار ادارى .

( المظن ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٧ )

١٢ - للمحكمة أن تدخل فى عناصر التعويض ما ضاع على المظنون ضده من مرتبات وعلاوات لو انه بقى فى الخدمة الى سن الستين ذلك أنه وان كان المرتب مقابل العمل الذى يؤديه الموظف وقد حيل بينه وبين أدائه بالفصل الا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تقدر له تعويضا عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل . كما أن القانون لا يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما فات المظنون ضده من فرص الترقى وما كان سيحصل عليه من معاش ذلك أن تفويت الفرصة على الموظف فى الترقية الى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته الى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته فنصر من عناصر الضرر الذى يجب النظر فى تعويض الموظف عنه لأن المفروضة اذا كانت أمرا محتملا فان تفويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب فى الكسب الفائت - وهو عنصر من عناصر التعويض - ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة .

( المظن ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٧ )

١٣ - متى استظهرت محكمة الموضوع مخالفة الموظف لهذا الطاعن ( من أعمال أدت الى حرمان المستاجر ( المظنون ضده ) من الانتفاع بالمين المؤجرة خلال مدة معينة وتعتبر اخلاا منه بالتزاماته وقضيت للمظنون ضده المستاجر على هذا الأساس بتعويض يوازى اجرة هذه المين فى تلك المدة اعتبارا بان هذه الاجرة تعادل الانتفاع الذى حرم منه لاقى الاجرة من مقابل

الانتفاع ولط وأنه المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية من إيقاع الأجرة تمثل التعويض الكافي لجبر الضرر الذي لحقه فإن الحكم يكون قسرياً عناصر الضرر الذي قضى بتعويضه ٢

( الطعن ٣٦٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ )

١٤ - تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض .

( الطعن ٩٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٤ )

١٥ - المدين في المسؤولية العقدية لا يلزم في غير حالتي الفسخ والخطأ الجسيم الا بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، وذلك عملاً بالمادة ١/٢٢١ من القانون المدني ، والضرر المتوقع يقاس بمقياس موضوعي لا بمقياس شخصي ، بمعنى انه هو ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين ، لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات .

( الطعن ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ )

١٦ - تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

( الطعن ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ ، الطعن ٢٠٦ لسنة

٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨ )

١٧ - انه وان كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ، الا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها لرقابة محكمة النقض .

( الطعن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/٤ )

١٨ - اذا كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير عناصر الضرر دون رقابة محكمة النقض ما دامت استندت الى أدلة مقبولة ، وكانت المحكمة في حدود سلطاتها الموضوعية لم تتخذ من واقعة الاتهام بالزنا عنصراً ، فإن

محاولة الطاعن الاستماعة به للنزوع بأن ألفاظ السباب الموجهة لا تكفي لاثبات الضرر ولا تسوغ التفريق لا يبدو أن يكون مجادلة في تقدير أسباب الضرر مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة ويكون النعي على المليم الفساد في الاستدلال غير وارد .  
( الطعن ٤ لسنة ٤٥ ق « احوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤ )

١٩ - تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد في القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .  
( الطعن ٤٧٥ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ )

٢ - انه وان كان يجوز لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقضى بتعويض اجمالي عن جميع الأضرار التي حاقّت بالمضرور إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر فيها على حدة وتبين وجه احقية طالب التعويض فيه أو عدم احقيته ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه بيان ذلك كله ، فإنه يكون معيباً بالقصور .  
( الطعن ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٨ )

٣١ - ان الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم احقية المستفيد لقيمة الشيك لا يكون متناقضاً إذ قضى في نفس الوقت للطاعن - المستفيد - بالتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ذلك بأن قيمة الشيك ليست تعويضاً عن هذه الجريمة بل هي عبارة عن دين مستحق سابق على وقوعها غير مترتب عليها ، ومن ثم فلا تعارض بين ما قرره الحكم من عدم احقية الطاعن في اقتضاء قيمة الشيك وبالتالي استبعاد قيمته من المبلغ المطالب به وبين القضاء له بالتعويض عما لحقه من ضرر أدبي نشأ مباشرة عن الجريمة .  
( الطعن ٧١٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢١ )

٣٢ - إذ كان الثابت من الحكم أن حرمان المطعون عليه من استعمال الشقة موضوع النزاع إنما كان بسبب اغتصابها بواسطة الطاعن فلا على الحكم ان هو أدخل في تقدير التعويض المقضى به مقدار الأجرة التي دفعها المطعون عليه لهذه الشقة في المدة التي حرم فيها من الانتفاع بها .  
( الطعن ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢١ )



٣٣ - تعيين العناصر المكونة لقانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

( الطعن ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ ، الطعن ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩ )

٣٤ - إذ كان القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان - برد ما أودعه العامل الطاعن لدى رب العمل من أموال تأميناً للضرر الذي قد يلحق به نتيجة للصفقة التي عقدها الطاعن - بناء على ما ذهب إليه من أن مقدار الضرر لم يتحدد بعد ، حال أنه بفرض ثبوت حصول ضرر نتيجة خطأ من الطاعن فإن من واجب المحكمة تحديد مقداره باعتباره داخلاً في صميم موضوع النزاع المطروح عليها في ضوء الطلبات المقدمة في الدعوى ، وللمحكمة في سبيل ذلك اتخاذ كافة وسائل التحقيق والاثبات الموصلة لإظهار وجه الحق في النزاع حسماً للخلاف القائم بشأن المبالغ التي يطالب الطاعن بأحقية لها - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان بما ترتب عليه ترك أمر القضاء في هذه الطلبات معلقاً بغير غاية فإنه يكون قد حجب نفسه عن الفصل في موضوع الدعوى بما يخالف القانون .

( الطعن ١٠٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ )

٣٥ - تعيين العناصر المكونة لقانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

( الطعن ١٥٩٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )

٣٦ - تعيين العناصر المكونة لقانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

( الطعن ٥٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ ، الطعن ٤٣٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ )

## الضرر المباشر متوقع الحصول وغير متوقع الحصول

١ - اذا كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه وهو بسبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض ، اتبع المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية ، وكان تقدير التعويض على هذا الأساس أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية ذلك انه طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدني يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول أما في المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع . وكان الطاعن لم يبين وجه تضرره من خطأ الحكم في تقدير التعويض الذي ألزمه به على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية فان هذا النقص - بفرض صحته - يكون غير منتج اذ لا يتحقق به للطاعن الا مصلحة نظرية بحتة لا تصلح أساسا للطعن .  
( الطعن ١٢٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥ )

٢ - لئن كان أساس التعويض الذي يستحقه المستأجر في حالة تعرض المؤجر له بما يخل بانتفاعه بالعين المؤجرة هو المسؤولية العقدية التي تقتضى قواعدها بتعويض الضرر المباشر المتوقع الحصول الا اذا كان المؤجر قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما فيعوض المستأجر عندئذ عن جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول .  
( الطعن ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٦ )

## الضرر المحقق الاحتمالي

١ - لا يعيب الحكم انه فيما قرره استبعاده من عناصر الضرر لم يدخل في اعتباره حرمان الطاعن من مكافآت الدروس الخصوصية والندب للمراقبة في الامتحانات - طالما أن نظره في هذا الخصوص بنى كما هو مفهوم من أسبابه على أن الضرر الذي يدعيه الطاعن في هذا الصدد هو ضرر احتمالي وليس بضرر محقق الوقوع .

( الطعن ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ )

٢ - ان الضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون ضررا محققا بمعنى أن يكون قد وقع أو أنه سيقع حتما أما الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق الا اذا وقع فعلا واذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض للمطعون ضدهم على أساس أن الطاعن ما زال تحت يده حكم المديونية رغم الوفاء ويستطيع التنفيذ به على أموالهم اذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وكان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم مناطا للضرر المحكوم بالتعويض عنه غير محقق الحصول فإن الضرر الناشئ عنه يكون ضررا احتماليا لا يصح التعويض عنه وبالتالي فإن قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر يكون مخالفا للقانون .

( الطعن ٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٣ )

٣ - التعويض كما يكون عن ضرر حال فانه يكون أيضا عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع فاذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت - في حدود سلطتها التقديرية - الى أن هدم المبنى أمر محتم ولا محيص من وقوعه - فانها اذا قدرت التعويض المستحق للمطعون ضدها على أساس وقوع هذا الهدم لا تكون قد قدرته عن ضرر حال وانما عن ضرر مستقبل محقق الوقوع .

( الطعن ٣٢٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠ )

٤ - اذ كان يبين ما أورده الحكم المطعون فيه أنه اقتصر على تقدير نفقات العلاج الفعلية وهي التي قدمت عنها المستندات - كما قرر الحكم -

دون أن يتحدث بشيء عن الأضرار المستقبلية التي طالب الطاعن نفسه بالتعويض عنها نتيجة الحادث الذي أصيبت فيه ابنته ، وأدخلها الحكم الابتدائي في تقدير التعويض وأشار إليها بقوله « وما ينتظر أن يتكبده - الطاعن عن نفسه - من مصاريف علاجية وعمليات جراحية وتجميلية للمجنى عليها » ، لا يضر من ذلك ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أنه يقدر مبلغ ١٥٠٠ ج تعويضا لكافة الأضرار التي لحقت بالطاعن عن نفسه وبصفته - ولما على ابنته - ذلك أن الحكم خلص الى هذه النتيجة بعد أن قصر التعويض المستحق للطاعن عن نفسه على نفقات العلاج الفعلية وقدرها ١٠٠ ج ، يؤكد ذلك أن الحكم حدد الأضرار التي قضى بالتعويض عنها ، مستعملا صيغة الماضي فقرر بأنها هي تلك الأضرار التي حاقّت بالطاعن عن نفسه وبصفته ، مما مقتضاه أن الحكم المطعون فيه لم يدخل عنصر الضرر المستقبل في تقدير التعويض عن الحادث ولم يناقشه في أسبابه واذا يجوز للمضرور أن يطالب بالتعويض عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

( الطعن ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٨ )

٥ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتميا والعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المجنى عليه كان يموله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقده عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فإنه لا يكفي للحكم بالتعويض .

( الطعن ٦٤٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩ )

## مِيعَار قِيَاسِ الضَّرَرِ الْمُتَوَقَّعِ

٩ - المدين في المسئولية العقدية يلزم طبقاً لنص المادة ٢٢١/١ ، من القانون المدني بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، ويشمل تعويض الضرر ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، والضرر المتوقع إنما يقاس بمِيعَار موضوعي لا بمِيعَار شخصي ، بمعنى أنه ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التي يوجد بها المدين لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات .

( الطعن ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨ ، الطعن ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ )

٣ - يجب لاعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه الشخص العادي في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وقت التعاقد ، ولا يمكن للناقل العادي أن يتوقع مقدار الكسب الذي قد يفوت الطاعة ( وزارة التموين ) نتيجة فرضها السعر الجبري في حالة تلف البضاعة أو فقدها لأنه لا يستطيع الامسام بالأسعار الجبرية التي تفرض في البلاد التي يرسل إليها سفنه وما يطراً عليها من تغيير ، لما كان ذلك ، فإن الناقل لا يكون مسئولاً عن فوات هذا الكسب المحدد بسعر جبري ، وإنما يسأل فقط عما فات الطاعة ، من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة التالفة أو الفاقدة في السوق الحرة في ميناء الوصول على سعر شرائها .

( الطعن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/٤ )

٣ - يجب لاعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه الشخص العادي في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وقت التعاقد ، ولا يكفي توقع سبب الضرر فحسب ، بل يجب أيضاً توقع مقداره ومداه وإذا كان لا يمكن للناقل العادي أن يتوقع مقدار الكسب الذي قد يفوت وزارة التموين ( الطاعة ) نتيجة فرضها السعر الجبري في حالة فقد البضاعة ، لأنه لا يستطيع الامسام بالأسعار الجبرية التي تفرض في البلاد التي يرسل إليها سفنه وما يطراً عليها من تغيير ، فإنه لا يكون مسئولاً عن فوات هذا الكسب وإنما يسأل فقط عما فات الطاعة من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة

الفاقد في السوق الحرة في ميناء الوصول على سعر شرائها ، ولا يحول دون معرفة ما تساويه البضاعة الفاقدة فصلا في السوق الحرة في ميناء الوصول وجود سعر جبرى للبن في هذا الميناء ، اذ في الامكان تحديد هذه القيمة بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبن ، وتماثل ظروفه ميناء الوصول ، مع ملاحظة أن الدائن هو الذى يقع عليه عبء اثبات الضرر الذى يدعيه ، ومن ثم يجب للقضاء له بالتعويض عما فاته من كسب أن يثبت أن سعر البن في السوق الحرة في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائه له ، واذا اقتصر الحكم المطعون فيه فى تقدير التعويض على ما لحق الطاعنة من خسارة ، وأغفل بحث ما يكون قد فاتها من كسب اذا ثبت أن سعر البن في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائها له فانه يكون مخطئا فى القانون ومشوبا بالقصور .

( الطعن ١٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٤/١٧ )

٤ - المدين فى المسئولية العقدية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يلزم طبقا لنص المادة ١/٢٢١ ، ٢ من القانون المدنى بتعويض الضرر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد وهو يقاس بمعيار موضوعى لا بمعيار شخصى اى بالضرر الذى يتوقعه هذا المدين بالذات ، وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققا بان يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتميا .

( الطعن ٦٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ )

## انتفاء الضرر

١ - إذا حصلت محكمة الاستئناف فهمها في انتفاء الضرر المزعوم فترتب عليه تأخير الملتزم في الوفاء من عدم كفاية الدليل الذي استند إليه طالب التعويض ففهمها في ذلك متعلق بالواقع ولا تراقبها فيه محكمة النقض .

( الطعن ١٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١١/١ )

٢ - ان اثبات حصول الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع .

( الطعن ٧٩ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٤٠/٣/٧ )

٣ - إذا كان الحكم الصادر في الدعوى المرفوعة على وزارة المواصلات بتعويض المدعى عما أصابه من ضرر في ملكه بسبب نقل محطة باب الالوق الى جوار ملكه وبإبدال عربات الديزل بالقطارات البخارية ، لم يقل بانتفاء الضرر كلية عن ملك المدعى ، بل قال بأن الأضرار الثابتة بمحض المعاينة التي أجرتها المحكمة والمترتبة على نقل المحطة وتمديد الخط أقل من جميع الوجوه من الأضرار التي كانت موجودة من قبل ، ثم أقام على ذلك قضاءه برفض طلب التعويض ، فانه لا يصح وصفه بقصور أسبابه .

( الطعن ٧٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٢٤ )

٤ - إذا كان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الضرر الذي يشكو منه طالب التعويض ويدعى لحوقه به من جراء تنفيذ مشروع للرى كان مؤقتا ثم زال سببه وان المدعى سيقيد من المشروع المذكور في المستقبل فائدة عظمى تعوض عليه الضرر حتما في زمن وجيز ثم تبقى له على ممر الزمن ، وبناء على ما استخلصته المحكمة من ذلك قضت بأنه ليس هناك محل للتعويض ، فانها لا تكون قد أخطأت .

( الطعن ١٠١ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٤ )

٥ - لما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطا لازما لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك وكانت الطاعنة قد

تمسكت في دفاعها بأن المظنون عليه لم يلحقه أى ضرر من فصدته للأسباب التي استندت إليها في هذا الدفاع فإن الحكم المظنون فيه وقد التفت عن هذا الدفاع ولم يمن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير حجة وجهة الرأي في الدعوى يكون مشوباً بقصور يبطله .

( الطعن ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١/٧ )

٦ - بحسب المحكمة أن تكون قد أقامت حكمها برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية على ما ثبت لها من أن الضرر الذي أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبي لم يكن للمدعى عليه يد فيه وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من الغير .

( الطعن ٢٠٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ )

٧ - استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من مسائل الواقع التي تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استخلاصها سائفاً .

( الطعن ٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨ )



## استحقاق التعويض

١ - متى كان الحكم قد أسس قضاءه بالتعويض على أن خطأ تقصيريا جسيما قد وقع من المجلس البلدى واستند في ذلك الى ثبوت اهمال المجلس فى عدم وضع الجيش المقطرون والبلك حول وصلة المياه الخاصة بمنزل المشترك عند تركيبها لحمايتها من التآكل والى اهماله كذلك فى عدم تعهده هذه الوصلة والمواسير الأخرى بالكشف عليها فى الوقت المناسب وعدم تداركه ما قد يصيبها من تلف بتقادم العهد عليها مع علمه مقدما باحتمال حصول هذا التآكل وخطئه فى تقدير هذه الاحتمالات جميعها مما ترتب عليه تآكل الماسورة فعلا وتسرب المياه لمنزل المشترك وتصدع بنائه - وكان الحكم قد بين رابطة السببية بين هذا الخطأ التقصيرى الذى وقع من المجلس البلدى وما أصاب المشترك من ضرر فان الحكم لا يكون قد أخطأ فى القانون .

( الطعن ٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٥ )

٢ - اذا كان الممول قد طلب الحكم له بالتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب فى ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه وفيما تم بناء على ذلك من اجراءات الحجز على بضاعته وبيعها وغلق محله وضياع رأس ماله واسمه وشهرته بسبب تلك الاجراءات وكان الحكم قد قدر التعويض تقديرا جزافيا بواكتفى ببيان وصف ما بيع من البضاعة المحجوز عليها وبالقول بأن ما بيع هو جزء كبير مما حجز عليه دون أن يحقق مقدار ما بيع وما لحق الممول من خسائر من جراء هذا البيع كما قضى بعد ذلك للممول بتعويض عن غلق المحل مقدرا بقيمة الأرباح التى ضاعت عليه عن سنوات أزيد مما طلبه دون أن يثبت الحكم أن هذا الاغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز فان الحكم يكون قد جاء قاصر البيان ويتعين نقضه .

( الطعن ٢٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢١ )

٣ - اذا كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه ان اخلال مورث الطاعنين بالتزامه بتسليم كميات من الأرز عينا استمر حتى ارتفع ثمنها وقت رفع الدعوى عن الثمن المتفق عليه فى العقد وكان هذا الاخلال العمدى

على الصورة التي أوردها الحكم من شأنه أن يوجب الزامه بالتضمينات ما كان منها متوقفاً أو غير متوقع وفقاً لأحكام المواد ١١٩ و ١٢١ و ١٢٢ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى ، لما كان ذلك قسراً أساساً لما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه خالف قاعدة المسؤولية التعاقدية التي تقتصر - في غير حالة التدليس - التعويض على الضرر المتوقع دون غير المتوقع وأنه لم يمتد في تقديره لقيسمة التعويض بقيمة الالتزام بالتنفيذ المعين في الوقت المحدد اتفاقاً .

#### ( الطعن ١٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ )

٤ - إذا كانت محكمة الموضوع قد أسست قضائها برفض طلب التعويض الموجه للمطعون عليهما الثالثة والمطعون عليها الأولى - وزارة الصحة - بالتضامن على أن المطعون عليها الثالثة لم تخالف مقتضى العقيدة المبرم بينها وبين الطاعن وأنها قد التزمت في تصرفها في خصوص النشر - نصوصه - وأنها إذ توقفت عن النشر لم تكن إلا في حدود الحق المخول لها وأثبت من الناحية الأخرى إخلال الطاعن بالالتزامات الملقاة على عاتقه طبقاً للعقد المذكور فحسبها ذلك التأسيس للقضاء برفض دعوى التعويض المقامة من الطاعن ولم يكن عليها بعد ذلك أن تنقضي وقوع ضرر للطاعن أو تلتفت لما ساقه من أسانيد لإثبات هذا الضرر . إذ المسألة بالتعويض لا تقسم على الضرر فحسب بل يتعين كذلك ثبوت وقوع الخطأ من جانب المدعى ، وقد نفى الحكم المطعون فيه وقوع خطأ منه كما أثبت من جهة الدائن ( الطاعن ) قد أخل بالالتزام فكان عدم تنفيذ الالتزام بالنشر نتيجة أيضاً لخطئه .

#### ( الطعن ١٦٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٥ )

٥ - ادخال ريبات « ماريا تريزا » المستوردة من السودان الى القطر المصري كعملة محظورة قطعياً وفقاً لتصوص قانون الجمارك وإن كان ذلك جائزاً بعد تشويهها ، إذ تنزل في هذه الحالة منزلة السبائك الفضية ويستحق عليها رسم جمركي بالفئة المقررة في القانون ، ولا يقبل من جانب المستوردين أو الوسطاء الدفع بالجهل بما أوجبه القوانين الجمركية في هذا الصدد وبالتالي تأسيس دعوى التعويض قبل مصلحة الجمارك على أن الإفراج عن البضاعة المستوردة دون تحصيل الرسم المستحق عليها ينطوي على خطأ موجب للتعويض . وأذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقلم قضاءه على أن اغفال مصلحة الجمارك تحصيل الرسم المستحق على البضاعة المستوردة

لا يملو الى مرتبة الخطأ الموجب بتعويض المستوردين إلا أن تقصيرا موظفي  
الصلحة في اقتضاء الرسم المستحق إنما يكون قد أضر بحق المزااة العامة  
وحدها ، فانه لا يكون قد فرق بين التقصير الجسيم والتقصير اليسير بل  
نفي عن واقعة عدم تحصيل الرسم نظنة اعتبارها خطأ أو تقصيرا في حق  
الطاعين .

( الطعن ٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٦/١ )

٦ - تأخر المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب أكثر من الزامه  
بالمائلة القانونية ما لم يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب  
عليه الحاق ضرر استثنائي بالدائن وذلك وفقا للمادة ٢٣١ من القانون المدني  
التي جاءت تطبيقا للقواعد العامة وتقنينها لما جرى عايشه القضاء في ظل  
القانون الملغى . واذا فتمى كان الحكم المطعون فيه ألزم الطاعنة بالدين على  
أساس سعر الدولار يوم الاستحقاق وبالفارق بين السعر يوم الاستحقاق  
والسعر يوم صدور الحكم الابتدائي علاوة على فوائد التأخير بمثابة تعويض  
عن التأخير في الوفاء دون أن يستظهر سوء نية الطاعن فانه يكون مشوبا  
بالقصور .

( الطعن ١٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٢ )

٧ - متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر القاعدة القانونية  
الصحيحة المطبقة على الواقعة قد أقام مسئولية المطعون ضده عن الاعتداء  
على حق المؤلف على أساس من المسئولية التقصيرية - فلا تثريب عليه ان  
أغفل مناقشة نظرية الاثراء بلا سبب التي جعلها الطاعن من بين الأسس  
التي أقام عليها التعويض .

( الطعن ٤٧١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٦ )

٨ - لا يستحق التعويض إلا بعد اعداد المدين ما لم ينص على غير  
ذلك ( المادة ٢١٨ مدني ) : فإذا كان الثابت من قرارات الحكم المطعون  
فيه أن الطاعنة « المشتري » لم تعذر المطعون عليهم ( البائع والضامن له )  
بالوفاء عند حلول الأجل المحدد لتوريد القطن وكان العقد المبرم بين الطرفين  
قد خلا من النص على الاعفاء من الاعذار وهو إجراء واجب لاستحقاق  
التعويض المتفق عايشه فيه ، فإن الطاعنة لا تكون على حق في المطالبة بهذا  
التعويض .

( الطعن ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣ )

٩ - مؤدى نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مكررا من التصاويق رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٣ المضافة إلى الدكريع الصادر على ٢٧ من أغسطس سنة ١٨٨٩ أن التعويض العادل الذى يمنح لملك العقارات الخارجية عن خط التنظيم هو مقابل منهم من اجراء البناء ، ولم يتخذ هذا القانون ولا القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل له عن أى تعويض آخر يدفع للملك هذه العقارات .

( الطعن ٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٢ )

١٠ - لا تعتبر « المصادرة » التى كانت تقضى بها اللجان الجمركية فى مواد التهريب الجمركى بمثابة « عقوبة جنائية » بالمضى المقصود فى قانون العقوبات بل هى من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزينة . واذ نصت المادة ٣٥ من اللائحة الجمركية على أن اللجنة الجمركية تختص بتوقيع عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة على البضائع المهربة المقرر لها رسوما جمركية فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة الجمركية فى مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجمارك فعلا - قياسا على ما هو مقرر فى قانون العقوبات من أن المصادرة لا تكون الا اذا كانت الاشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة وينبنى على ذلك أنه اذا ما تعذر ضبط الاشياء المهربة التى تقرر مصادرتها يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب . واذ كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه سيكون قد خالف القانون .

( الطعن ١١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢ )

١١ - الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة فريد عليه التفسير والتبديل كما يرد عليه الاسقاط بسبب تغير دواعيها . فاذا كان الثابت من الأوراق أنه مع اعتناق الطاعن ( الزوج ) الاسلام لم يعد لحكم النفقة السابق صدوره قبله من المجلس الملى وجود فيما جاوز مدة السنة بفساد ايقاعه الطلاق ، وكان الثابت أيضا أن المظنون عليها ( الزوجة ) قد استوفت حقها فى هذا الخصوص فانه لا يكون لها بعد ذلك أن تتحدى بقيام حكم النفقة سالف الذكر كسبب لطلبها التعويض عن طلاقها . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن ايقاع الطاعن للطلاق كان قصده به تحقيق مصالحة غير مشروعة وهى اسقاط حكم النفقة فانه يكون قد خالف

(الطعن ٥٣٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٣/١/٣٠)

١٢ - المقصود من المادة ٤٦٨ من القانون المدني التي تقضي بأنه إذا حكم للمشتري بإبطال البيع وكان يجهل أن المبيع غير مملوك للبائع فله أن يطالب بتعويض ولو كان البائع حسن النية ، هو تقرير حق المشتري الذي حكم له بإبطال البيع في التعويض متى كان حسن النية ، وإذا جعل المشرع مناهج حسن نية المشتري فهو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع له فهو يعني ألا يكون هذا المشتري عالماً وقت شرائه بأن البائع له لا يملك المبيع وبأنه يستحيل عليه لذلك نقل الملكية إليه ، ومن ثم فلا ينتفى حسن النية عن المشتري لمجرد علمه بأن سند البائع له عقد بيع ابتدائي لما يسجل إذ في هذه الحالة لا يستحيل على البائع نقل الملكية إليه بل إن انتقالها يكون ممكناً بمجرد تسجيل البائع عقد تملكه ولا يعني عدم تسجيل العقد عيباً فيه ، ذلك أن عقد البيع غير المسجل عقد منتج لجميع آثاره ومنها التزام البائع بنقل الملكية للمشتري وتسجيله تنتقل إليه الملكية فعلاً متى كان البائع مالكا للمبيع .

(الطعن ٣٤٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

١٣ - مقتضى الحكم بإخلاء المستأجر من البناء وتسليمه إلى المؤجر ألا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم . وإذا قضى الحكم للمستأجر بتعويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ فإنه يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن ٣٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

١٤ - الحق في التعويض لا يترتب إلا حيث يكون هنالك إخلال بحق أو مصلحة مالية للمضرور . فإذا كان الثابت أن المظنون ضده قد أقام دعواه على أساس وجود حق ارتفاق بالرى لأرضه على أرض الطاعنين وذلك عن طريق مسقاة تمر في أرضهم لدى أطيانه فقاموا بهدم هذه المسقاة مما ترتب عليه تلف زراعته وهو ما طالب بالتعويض عنه في الدعوى . وكان الطاعنون قد أنكروا على المظنون ضده حق الارتفاق الذي ادعاه ، فإنه يتعين على محكمة الموضوع التحقق من وجود حق الارتفاق الذي ادعى المظنون ضده الإخلال به حتى يحق له طلب التعويض فإذا أقامت المحكمة قضاءها بالتعويض على ما ذهبت إليه في الحكم المظنون فيه من أن للمظنون

خضع الحق في انشاء مجرى على ارض الطاعنين طبقا للمادة ٣٣ من القانون المدني الملغى والمادة التاسعة من لائحة الترع والجسور والمادة ٩٧٠ من القانون المدني والمادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف وذلك رغم اختلاف هذا الحق عن حق الارتفاق الذي جعله المدعى اساسا لطلب التعويض وذلك من حيث طبيعتهما ومصدرهما وكيفية كسبهما فانها بذلك تكون قد غيرت اساس الدعوى من تلقاء نفسها وبذلك صار حكمها مشوباً بانقصور ومخالفا للقانون .

( الطعن ٤٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١ )

١٥ - حق المجرى لا يتقرر وفقا للمادة ٣٣ من القانون المدني الملغى والمادة ٨٠٩ من القانون المدني القائم والمادة التاسعة من لائحة الترع والجسور لمجرد ما أوجبه القانون في هذه المواد على مالك الأرض من السماح بأن تمر في أرضه المياه الكافية لري الأطنان البعيدة عن مورد الماء بل يجب لذلك أن يتقدم صاحب الأرض الذي يرى أنه يستحيل أو يتعذر عليه ري أرضه رياً كافية والذي تعذر عليه التراضي مع مالك الأرض التي يمر بها المجرى ، يطالب الى المحكمة أو جهة الادارة المختصة لتقرير هذا الحق له وبيان الكيفية التي يكون بها انشاء المجرى وتحديد التعويض الذي يدفعه مقابل تقرير هذا الحق له اذ أن تقرير هذا الحق لا يكون الا مقابل تعويض عادل .

( الطعن ٤٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١ )

١٦ - بطلان الاجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض الا اذا ترتب عليه لمن وقعت المخالفة في حقه ضرر بالمعنى المقهوم في المسؤولية التقصيرية ومن ثم لا يكفي توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات الذي يتمخض في ثبوت تخلف الغاية من الاجراء الجوهري الذي نص عليه المشرع اذ أن الضرر بهذا المعنى شرط لترتيب بطلان الاجراء وعدم الاعتداد به وليس للحكم بالتعويض .

( الطعن ٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ )

## الحق في طلب التعويض ثبوته للمضرور أو نائبه أو خلفه وليس لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة

١ - من المقرر قانوناً وفي قضاء هذه المحكمة ان المضرور - هو أو نائبه أو خلفه - هو الذى يثبت له الحق في طلب التعويض ، أما غير المضرور فلا يستطيع أن يطالب بتعويض عن ضرر لم يصبه ، ولا يحق للمضرور ان يطالب من المحكمة القضاء مباشرة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة ولا تستطيع المحكمة في هذه الحالة أن تجيبه الى هذا الطلب لأن مثل هذه الجهة لم يصيبها أى ضرر فلا يجوز الحكم لها مباشرة بتعويض وتكون الدعوى في هذه الحالة غير مقبولة ، ولما كان للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى فتكون طلباتهم الختامية وحدها هي المائلة في الخصومة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد من الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته قوله : وحيث انه بجلسته ١٩٧٦/٣/٢١ صحح المدعى - الطاعن - شكل الدعوى وعول في طلباته بتخصيص ما قد يحكم به في الدعوى لأن يستثمر في جائزة باسمه تقدمها كلية الحقوق جامعة القاهرة الى طلابها في الأغراض الملعية . وجاء بمدونات الحكم المطعون فيه قوله : ان المستأنف - الطاعن - عدل طلباته الى مبلغ خمسمائة جنيه يخصص للأغراض التي أوضحها في مذكرته . ومفاد طلبات الطاعن الختامية هذه أمام محكمة الموضوع انه قد عدل عن طلب التعويض لنفسه الى طلب الحكم مباشرة بالتعويض للجهة التي عينها آفة البيان ، وهو ما أفصح عنه صراحة بالصورة طبق الأصل لصحيفة الاستئناف المقدمة منه فقد ذيلها بطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يؤديا الى كلية الحقوق جامعة القاهرة مبلغ خمسمائة جنيه مصرى قيمة ما يستحق عليهما من تعويض مؤقت عن الأضرار التي نالته مما عرض بصحيفة افتتاح دعواه ليستثمر مجلس الكلية فيما يقرر استثماره فيه ولصرف ريعه جائزة سنوية تصرف باسم الطاعن لأحسن بحث يقدم من طلاب الكلية في المقومات التاريخية لحركة ١٩٥٢/٧/٢٣ . واذ كانت الجهة التي عينها الطاعن للحكم لها مباشرة بالتعويض لم يصبها أى ضرر

ولم تقبل الهبة وتخصيص جائزة باسمه فإنه لا تكون للطاعن مصلحة قائمة حالة في طلب القضاء بالتمويض لها وتكون دعواه بذلك غير مقبولة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمهم قبول الدعوى فإنه يكون قد أصاب في النتيجة .

( الطعن ٢٩١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٤/١/١٩٨٢ )



## شروط اعدار المدين لاستحقاق التعويض

١ - اذا كانت الطاعة قد نمت على الحكم المطعون فيه مخالفته مقتضى المادتين ١٥٧ ، ١٥٨ من التقنين المدنى فيما توجبانه من اعدار المدين كشرط لاستحقاق التعويض . فان نعيها يكون غير منتج ولا مصلحة لها فيه ما دام قد قضى لها بالتعويض فعلا واقتصر طعنها على طلب زيادة مبلغ التعويض المقضى به تبعا لتحديد التاريخ الذى يثبت فيه العجز عن توريده باقى القدر المبيع ويتمين فيه الشراء على حساب المطعون عليه .  
( الطعن ١٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٢ )

٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن عقد استخدام المطعون عليه بدأ غير محدد المدة فلا محل للتحدى بنص المادة ٦٨٠ من القانون المدنى اما النعى عليه بأنه لم يكلف المطعون عليه باثبات أى خطأ أو سوء نية أو اساءة استعمال للحق من جانب الطاعة اكتفاء بعدم وجود مبرر لعدم تجديد العقد مع المطعون عليه مع أن ذلك لا يؤدى الى نسبه أى خطأ للطاعن فانه فى غير محله ، ذلك أن استناد الحكم فى قضائه بالتعويض على الطاعنه الى عدم ثبوت المبرر لديه فى فصل المطعون عليه يتحقق به خطؤها الموجب لمسئوليتها دون حاجة بمعد ذلك الى اثبات سوء نيتها أو اساءة استعمالها لحق الفصل .  
( الطعن ٢٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١/٧ )

٣ - لا يستحق التعويض الا بعد اعدار المدين ما لم ينص على غير ذلك - المادة ٢١٨ مدنى - فاذا كان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن الطاعة - المشتريه - لم تعذر المطعون عليهم - البائع والضامنين له - بالوفاء عند حلول الأجل المحدد لتوريد القطن وكان العقد المبرم بين الطرفين قد خلا من النص على الاعفاء من الاعذار وهو اجراء واجب لاستحقاق التعويض المتفق عليه فيه ، فان الطاعة لا تكون على حق فى المطالبة بهذا التعويض .

( الطعن ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣ )

٤ - لما كان الاعذار اجراءا واجبا لاستحقاق التعويض ما لم ينص

على غير ذلك وكان المقصود بالاعذار هو وضع المدين موضع المتأخر فمهد تنفيذ التزامه ، والأصل في الاعذار أن يكون بانذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه الذي يملف عن جفيسينه ويقوم مقام الانذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين بالوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير فمهد تنفيذه على أن تملن هذه الورقة الى المدين بناء على طلب الدائن ، لما كان ذلك وكان الانذاران الموجهان من الطلعن الى الشركة المظمون ضدها بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧ ، ١٩٧٠/٨/١٩ والمرفقان بملف الطلعن لم يتضمنا دعوى الطلعن للشركة المظمون ضدها الوفاء بالتزامها بإمكانه من تنفيذ باقي الأعمال المستندة اليه بمبنى الحقن والبتومين بالسند العالي والتي يدعى ان الشركة المظمون ضدها منعتة من تنفيذها واذ لم تشتمل صحيفة الدعوى كذلك على الاعذار بالمعنى الذي يتطلبه القانون وكان عقد المقاولة المحرر عن هذه الأعمال والمرفق بملف الطلعن قد خلا من النص على الاعفاء من الاعذار فان الحكم المظمون فيه اذ انتهى الى رفض طلب التمويضي لتخاف الاعذار يكون قد صادف صحيح القانون .

( الطلعن ١١٦٤ لسنة ٤٨ قى جلسة ١٩٨٤/٣/١٢ )

٥ - المقصود بالاعذار هو وضع المدين فى مركز الطرف المتأخر فمهد تنفيذ التزامه ولا موجب للاعذار متى أصبح التنفيذ غير ممكن بفعله .  
( الطلعن ٣٦٠ لسنة ٥٣ قى جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )

## المسئول عن التصويف

١ - اشتراك المساهمين كلهم أو بعضهم فى معاملات البورصة للاستفادة من فروق الاسعار فى بيع اسهم الشركة او شرائها لا يؤثر فى حقهم فى الرجوع على المؤسسين لهذبة الشركة اذا تسببوا فى اصدار شهادات مزيفة زائدة عن القدر المصرح به ولا يرفع عن هؤلاء الآخرين المسئولية عن هذا الاصدار أو يخففها .

( الطعن ١٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ )

٢ - ان مقتضى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى ان علاقة التبعية تقوم على السلطة الفعلية التى تثبت للمتبوع فى رقابة التابع وتوجيهه سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرهما ، وسواء استغل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما انه كان فى استطاعته استعمالها . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقام قضاء بمسئولية الطاعنة - الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى - عن خطأ المطعون عليه الثانى - مقال الحفر على ما خلص اليه استنادا الى شروط المقاولة وتقرير الخير من أن عمل موظفى الطاعنة لم يقتصر على مجرد الاشراف الفنى ، بل تجاوزته الى التدخل الايجابى فى تنفيذ العملية وهو ما تتوافر به سلطة التوجيه والرقابة فى جانب الطاعنة ويؤدى الى مساءلتها عن الفعل الخاطىء الذى وقع من المطعون عليه الثانى باعتباره تابعا لها ، ولا وجه للاحتجاج بأن الحكم لم يعمل شروط عقد المقاولة المبرم بين الطرفين فيما نص عليه من أن المقال هو وحده المسئول عن الاضرار التى تصيب الغير من أخطائه وذلك ازاء ما حصله الحكم من ثبوت السطة الفعلية للطاعنة على هذا المقال فى تسيير العمل .

( الطعن ٣٧٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ )

٣ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية والذى يحكم واقعة النزاع قبل تعديله بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ ، أورد فى البسبب الخامس الأحكام المتعلقة بإدارة الجمعيات التعاونية ونص فى المادة ٣٥ على أن : تخضع الجمعيات التعاونية وهيئاتها

لرقابة الجهة الادارية المختصة ، وتتناول هذه الرقابة بعض أعمال الجمعيات والتحقق من مطابقتها للقوانين . . . ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتحديد هذه الجهة الادارية ، ويقضى في مادته الأولى بأن تتولى وزارة الاصلاح الزراعي مهمة الرقابة على الجمعيات التعاونية الزراعية وتعيين المختصين اللازمين لذلك وتلقى تقاريرهم ووقف تنفيذ قرارات الهيئات القائمة بإدارة تلك الجمعيات . مما مؤداه أن وزير الاصلاح الزراعي طبقا لهذا القانون هو صاحب السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه على الجمعيات التعاونية الزراعية بما يجعل هذه الجمعيات تابعة للوزارة المذكورة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر قيام علاقة التبعية بين وزير الزراعة - الطاعن - والجمعية التعاونية الزراعية ورتب على ذلك الزامه بالتعويض بوصفه متبوعا لهذه الجمعية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ١٣٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١ )

٤ - ان المادة ٣ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل في شئونها التنفيذية ، وعددت المادتان ١٥ ، ١٦ من هذا القانون العلاقة بين المؤسسة العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بصدور تنفيذ خطة التنمية ، وأوردت المذكرة الايضاحية للقانون أن المقصود من الاشراف والرقابة والتنسيق أن المؤسسة لا شأن لها بالنسبة لوحداتها في الشئون التنفيذية بل نيط بهذه الشئون لشركة التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن المؤسسة طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون ، واذ اعتبرت محكمة الاستئناف المؤسسة الطاعنة مسؤولة عن التعويض المقضى به دون أن تبين ماهية العلاقة بينهما وما اذا كان للمؤسسة المذكورة سلطة فعلية على المضرب في رقابته وتوجيهه وهو شرط قيام التبعية في حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التقييم .

( الطعن ٦٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٣ )

٥ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لصصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم التكفيل المتضامن

كفالة شخصها القلق وليس للمقيد ومن ثم فلا أوفى المتبوع التعويض كان له أن يرجع به كله على تلميذ محبت للضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه . وهذه القاعدة هي التي تفتتها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه .

( الطعن ٨٧١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠ )

٦ - للمتبوع عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بدعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست الا تطبيقاً للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه اذا كان الموفى ملزماً بوفاء الدين عن المدين . واذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ، فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض عنه للمضرور باتقضاء حق هذا الدائن المضرور قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع على أساس انه انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر بالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع المضرور عليه الدعوى بطلب التعويض على أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع ، لا يقطع التقادم بالنسبة اليه والتقدم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع ، وانما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن « المضرور » فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه ، ذلك بأن المتبوع حين يوفى التعويض للدائن المضرور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل اليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع .

( الطعن ٨٧١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠ )

٧ - يستطيع المتبوع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدني والتي تقضى بأنه اذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وهذه الدعوى سواء كان أساسها الاثراء بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع بها اذا كان قد

أوفي التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن فيسه قد يبيقظ بالنسبة للتابع لأن هذا لم يفد شيئا من هذا الوفاء وليس للمتبع أن يرجع على تابعه بالتعويض لفى أوفاه عنه بالدعوى الشخصية التى قرررها القانون فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى للكفيل قبل المدين ، وذلك لما هو مفرز من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى اذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .

( الطعن ٨٧١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠ )

٨ - مفد نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى انه تتمقق مسئولية المتبع عن التابع اذا ارتكب التابع فى حالة تادية وظيفته أو بسببها خطأ أحدث ضررا ، ولما كان مصدر الحق فى التعويض هو الصل غير المشروع الذى أتاه المسئول ويترتب هذا الحق فى ذمة المتبع من وقت وقوع الضرر المترتب على ما ارتكبه هذا المسئول من خطأ ، وتقوم مسئولية المتبع فى هذه الحالة على واجب الاشراف والتوجيه للتابع ، فان العبرة فى تحديد المتبع المسئول عن خطأ التابع هو بوقت نشوء الحق فى التعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذى ترتب عليه الضرر الموجب لهذا التعويض ، ولا يفير من ذلك انتقال هذا التابع الى رقابة وتوجيه متبع آخر بعد ذلك .

( الطعن ١٥١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ )

٩ - اذ كان الثابت من الأوراق أن الضرر الذى لحق بالمطعون ضدهم والذى صدر الحكم المطعون فيه بتعويضهم عنه قد وقع فى تاريخ وفاة مورثهم فى ١٩٦٩/٩/٧ وأن المطعون ضده الأخير - مرتكب الحادث العامل بورش الرى - كان تابعا فى هذا التاريخ للطاعن - وزير الرى بصفته - حيث لم تنشأ الهيئة العامة لورش الرى الا منذ تاريخ الصل بالقرار الجمهورى رقم ٨١٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بانشائها فى ١٩٧١/٦/٣ وكانت وزارة الرى المسئولة أصلا بصفتها متبوعا وقت الحادث ما زالت قائمة ، وكانت الهيئة العامة المشار اليها لا تعتبر بذلك خلفا عاما لوزارة كما انها لا تعتبر خلفا خاصا لها فى هذا الصدد لخلو قرار انشائها من نص يفيد نقل التزامات وزارة الرى اليها . فان الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى رفض الدقع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة يكون قد أصاب صحيح القانون .

( الطعن ١٥١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ )

١٠ - شمول وثيقة التأمين الجرار دون المقطورة • استخلاص الحكم  
سائفاً أن المقطورة سبب عارض للضرر • وإن قيادة الجرافة هي السبب  
المتنج الفعّال. تحقق- مسئولية المؤمن لديه عن التعويض •  
( الطعن ١٣٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣٨٩/٢/١٢ )

١١ - التأمين عن المسؤولية عن حوادث السيارات • القانون ٦٥٢  
لسنة ١٩٥٥ • نطاقه • التزام المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن فعل  
المؤمن له أو تابعه أو غيره ممن يقود السيارة المؤمن عليها • للمؤمن حق  
الرجوع على الغير المسئول •  
( الطعن ٣٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٣ )

١٣ - التأمين الاجباري عن حوادث السيارات • اتساع نطاق  
مسئولية المؤمن لتغطية المتسبب في الحادث ولو لم يكن مالك السيارة أو  
تابعه • صرح له بقيادتها أو لم يصرح •  
( الطعن ٣٥٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢١ )

١٣ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة • لا محل  
لأعمال حكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن وجوب  
توافر الخطأ الجسيم من جانب رب العمل • مجال أعماله • عند بحث  
المسئولية الذاتية للأخير •  
( الطعن ١٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣٠ )

١٤ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة • ماهيتها •  
اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد •  
للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضروب •  
( الطعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢ )

١٥ - تضامن المسئولين عن الفعل الضار في الالتزام بتعويض  
الضرر • المادة ١٦٩ مدني • شرطه • المتبوع الذي لم يرتكب خطأ  
شخصياً - لا يعتبر أصلاً مديناً متضامناً مع التابع •  
( الطعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢ )

١٦ - تحديد المتبوع • العبرة فيه بوقت وقوع الخطأ من التابع •

لا يغير في ذلك خضوع التابع لرقابة وتوجيه متبوع آخر قبل أو بعد ذلك .  
(الطعن ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

١٧ - التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغي أن يرد الى نص في القانون او الى اتفاق صريح او ضمنى واذا كانت المادة ١٦١ من التقنين المدني تعضى بتضامن المسؤولين عن العمل الضار في التزامهم بتعويض الضرر الا ان ذلك مشروط بان يكون الضرر المطلوب التعويض عنه هو ذات الضرر الذى أسهم خطأ المسؤولين في احداثه دون أن يكون في اوسع تعيين من احدث الضرر حقيقه من بينهم أو تحديد نسبة مساهمة كل منهم في احداثه .

(الطعن ٥٩٨ ، ٦٧٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

١٨ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدني ان علاقه التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بان يكون للمنبوع سلطة فعليه طدت مديها أو قصرت في اصدار الاوامر الى التابع في طريقه أداء عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع ، وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الاوامر ومحاسبته على الخروج عليها حتى ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار اتباع ، وان اعبرة في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع بوقت نشوء الحق في التعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذى ترتب عليه الضرر الموجب لهذا التعويض .

(الطعن ١٢٧١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)

١٩ - تمثيل الدولة في التقاضى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو نوع من النيابة القانونية عنها ، وهى نيابة المرد في تعيين مداها وبيان حدودها انما يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون والاصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للاصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها الا اذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة ادارية الى غير الوزير فيكون له حينئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التى بينها القانون . لما كان ذلك وكانت هيئة كهرباء مصر بمقتضى قانون انشائها تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس ادارتها وكان لا يحول دون ذلك تبعيتها لوزير الكهرباء ما دامت قاصرة على مجرد الاشراف الذى



لا تفقد معه الهيئة التابعة شخصيتها الاعتبارية ، فان وقوع عمل غير مشروع من أحد تابعي تلك الهيئة يجعلها مسئولة عن تمويض الضرر الذى أحدثته هذا التابع دون وزير الكهرباء .

( المظن ٢٠٥٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )

٣٠ - ان الشارع اذ نص فى المادة ١/١٧٤ من القانون المدنى على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال نادية وظيفته أو بسببها » قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعه أو تقصيره فى رقابته أو توجيهه ولم تكن غاية المشرع من هذا الحكم أن يقصر مسئولية المتبوع على الخطأ الذى يرتكبه التابع حال نادية وظيفته أو بسببها أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كانت الوظيفة هى التى هيأت للتابع بأية طريقة فرصة ارتكاب الخطأ ويدخل فى نطاق ذلك استغلاله للعمل المناط به مستوى فى ذلك أن يكون الفعل المؤثم قد ارتكب لمصلحة المتبوع أو بسبب باعث شخصى كما يستوى أن يكون الباعث متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها اذ تقوم المسئولية فى هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وجنوحه الى اساءة استخدامها وهو ما دفع الشارع الى أن يفترض سوء اختيار المتبوع لتابعه وتقصيره فى مراقبته فأوجب عليه ضمان خطئه بتقرير مسئوليته ولازم ذلك أن المسئولية تقوم حتما فى جانب المتبوع متى تحققت التبعية ووقع الفعل المؤثم من التابع وارتبط المنصران بعلاقة السببية .

( المظن ١٩٨٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥ )

## عدم جواز الجمع بين تعويضين يتضمن أحدهما الآخر

١ - ان المطالبة بتعويض مقابل أجره رى الأطيان محل الدَعْوَى عن مدة معينة تتنافى بطبيعتها مع المطالبة بتعويض مقابل أجره هذه الأَطِيان عن نفس المدة لعدم زراعتها بسبب حرمانها من الرى ذلك أنّ هذا المقابل هو تعويض كامل عن الحرمان من الانتفاع بزراعة الأَطِيان فالجمع بين التعويضين غير جائز .

( الطعن ١١١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٤ )

## تقدير التعويض

١ - حق محكمة الموضوع فى تقدير التعويض المترتب على دفاع كيدى بشرط الاعتماد على أساس معقول .

( الطعن ٥٧ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١١/٢٦ )

٢ - اذا استأجر شخص محلا وكان مشروطا عليه فى عقد الايجار عدم التنازل عن اجارته لأحد أو التأجير من الباطن الا باذن المؤجر وأشرك المستأجر شخصا آخر معه فى التجارة وأودعا بضاعتها فى المحل ثم تهدم وتلفت البضاعة بفعل المالك وإهماله فانه يجوز القضاء لهما بقيمة التعويض المستحق عنها ، كما يجوز للمحكمة أن تقدر ما فاتهما من ربح فى البضاعة التالفة بمبلغ معين تقدره وتضيفه الى ما استقر عندها أنه هو الواجب الزام المؤجر به من التعويض ويجوز لها أيضا فى تقديره أن تجريه مجرى الفوائد القانونية اذ هذه مسألة شكل لا أهمية لها ، وقضاؤها بهذه الفوائد التعويضية فى هذه الصورة لا يصح النعى عليه بأنه قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

( الطعن ١٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/١/٢٤ )

٣ - متى كان الحكم قد قضى بالتعويض للمستأجرة على أساس ما فاتها من ربح وما لحقها من خسارة بسبب التعرض مراعىا فى تقديره مدة التعرض وأثره فان ما تنعم عليه المستأجرة من مخالفة المادة ١٥١ من القانون المدنى ( القديم ) يكون غير صحيح .

( الطعن ١٥٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٩ )

٤ - لا تثريب على محكمة الموضوع ان هى قصرت تعويض الطاعنة عن فوات منفعتها بالأرض المؤجرة على الأجرة فى المدة التى استمر فيها التعرض دون الأجرة المستحقة عن سننى الاجارة كاملة اذ هى لم تتجاوز ساطنتها الموضوعية فى تقدير مدى الضرر .

( الطعن ١٥٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٩ )

٥ - ان تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن فى القانون نص

ملزم بالتابع مماير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع .  
 فاذا كان الحكم في تقديره - التعويض الذي قضى به المؤجر على مستاجر  
 استمر في وضع يده على الأرض المؤجرة دون رضا المؤجر ، قد استنفذ  
 بفئات الايجار السنوية المقررة بمرسوم بقانون معلوم لكافة الناس لنشره  
 في الجريدة الرسمية وبالعالم العام بارتفاع اجور الاطيان للعالة الاقتصادية  
 السائدة في السنوات المعاصرة واللاحقة لعقد المستاجر وبقبول المستاجر  
 لفئة الايجار بواقع كذا جنيها للفدان اذا ما استمر وضع يده على العين  
 برضا المؤجر . فلا يصح ان ينعى عليه انه اخل بحق المستاجر في الدفاع  
 اذ اعتبر ضمن ما اعتبر به في تقدير التعويض بفئات الايجار السنوية  
 الواردة بذلك المرسوم بقانون الذي لم يكن بين أوراق الدعوى ولم يتمسك  
 به أحد من الخصوم .

( العطن ٤٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٤٩ )

٦ - اذا كان الحكم قد أثبت تصف الشركة المطعون عليها في فصل  
 الطاعن من عمله لمجرد رفع دعوى بالمطالبة بما يعتقد انه من حقه واعتبر  
 الحكم أن هذا الفصل التصفى خطأ ورتب عليه مسئولية الشركة المطعون  
 عليها عن تعويض الطاعن عن الضرر ثم قدر الحكم التعويض في حدود حقه  
 المطلق في التقدير على هدى العناصر التي أشار اليها هو والحكم الابتدائي  
 والتي تستوجب المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مراعاتها  
 عند التقدير فان ما ورد في الحكم يتضمن الرد الكافي على ما ينمى به  
 الطاعن عايه من القصور ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

( العطن ١٧٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٥٩ )

٧ - لا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت الذي هو  
 عنصر من عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه ما دام لهذا  
 الأمل أسباب معقولة . ومن ثم فان تفويت الفرصة على الموظف في الترقية  
 الى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته الى المعاش بغير حق وهو في درجته  
 - عنصر من عناصر الضرر التي يجب النظر في تعويض الموظف عنها . أما  
 القول بأن الضرر الذي يصور في هذه الحالة مرده مجرد أمل لا يرقى الى  
 مرتبة الحق المؤكدة اذ لا يتعلق للموظف حق الا بتفويت ترقية مؤكدة  
 فمردود بأنه اذا كانت الفرصة أمرا محتملا أو مجرد أمل فان تفويتها أمر  
 محقق واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعن يستحق  
 تعويضاً عن إحالته الى المعاش بغير حق ثم امتنع عن تقدير التعويض

ما كان سيئلتفه من مرتب وما يحصل عليه من معاش لو أنه بقي في الخدمة الى سن الستين بمقولة ان العبرة بتحالفه وقت حالته الى المعاش قانه يكون قد خالف القانون .

( الطعن ١٥٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣/١١/١٩٥٨ )

٨ - اذا كانت الحكومة قد استولت على عقار جبرا عن صاحبه بدون اتباع اجراءات قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ ورفع صاحب العقار دعوى يطالب بقيمته وقت رفع الدعوى فان الحكم بتقدير ثمن هذا العقار بقيمته وقت الاستيلاء دون وقت رفع الدعوى يكون غير صحيح في القانون ذلك ان استيلاء الحكومة على العقار جبرا عن صاحبه دون اتخاذ الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية يعتبر بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض وليس من شأنه ان ينقل بذاته ملكية العقار للغاصب - على ما جرى به قضاء النقض - ويستتبع هذا النظر ان صاحب هذا العقار يظل محتفظا بملكيته رغم هذا الاستيلاء ويكون له الحق في استرداد هذه الملكية الى ان يصدر مرسوم بنزع ملكية العقار المذكور او يستحيل رده اليه او اذا اختار هو المطالبة بالتعويض عنه وفي الحالتين الاخيرتين يكون شأن المالك عند مطالبته بالتعويض شأن المضرور من أى عمل غير مشروع له ان يطالب بتعويض الضرر سواء في ذلك ما كان قائما وقت الغصب او تفاقم من ضرر بعد ذلك الى تاريخ الحكم .

( الطعن ٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٤/١١/١٩٥٧ )

٩ - يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقص طبقا لنص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ بخصمه أو اضافته الى ثمن الجزء المستولى عليه حسب الأحوال يستوى في ذلك - أن تكون الحكومة قد اتبعت الاجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم تتبعها لأن نص تلك المادة الذي يوجد عند تقدير التعويض مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكيته انما يقرر حكما عاما في التعويض ولا يعتد بقبول المنزوع ملكيته بأن الحير أثبت في تقريره أنه لم تعد فائدة من مشروع نزع الملكية وانما أصاب الجزء الباقي الضرر بسببه ما دام أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي خلو مما يؤيد هذا القول لأنه يعتبر عاريا عن الدليل .

( الطعن ١٨٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٥٧ ، الطعن ١٢٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٥٨ ، الطعن ٣٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢/٤/١٩٥٩ )

١٠ - العبرة في تقدير ثمن العين المنزوع ملكيتها هي بوقت نزع الملكية - ذلك لأن المادة الخامسة من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ يقول في الفقرة الأخيرة منها ، ونشر هذا الأمر العالي ( مرسوم نزع الملكية ) في الجريدتين الرسميتين . يترتب عليه في صالح طالب نزع الملكية نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انفال الملكية ، ومعنى هذا أن نشر مرسوم نزع الملكية يساوي عقد بيع مسجل والأصل أن ثمن المبيع يفدر وقت البيع ثم إن باقى المواد من ٦ - ١٢ ، ١٦ ، ١٧ تنص على الاتفاق على الثمن أو تقديره بمعرفة حبير وايداعه خزانة المحكمة على ذمة المنزوع ملكيته فى وقت قصير عقب نزع الملكية مباشرة ( لا قبلها ) وهو ما استقر عليه قضاء النقض - ولم يجعل الشارع لوقت الاستيلاء أى اعتبار فى تقدير الثمن الا فى حالة واحدة . وبصريح النص فى المادة ٢٥ من ذلك القانون حيث تقول « العقار الذى يحصل الاستيلاء عليه مؤقتا يعاد بنفس الحالة التى كان عليها وظلت أخذه وكل تلف فيه يجعل لصاحبه حقا فى التعويض عنه وإذا أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذى كان مخصصا له فتلزم الحكومة بمشتراه ودفع القيمة التى كان يساويها وقت الاستيلاء » .

( الطعن ٤٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ )

١١ - لا محل للتحدى أمام محكمة النقض بالمادة ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ اذا كان الطاعنون لم يثيروا فى دفاعهم الموضوعى عدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة فى قيمتها بنزع الملكية ، وكان ما اثاروه هو التحدى بزيادة قيمة الأرض المنزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية لهذا الدفاع بما نصت عليه المادة ١٤ سالفة الذكر .

( الطعن ٤٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ )

١٢ - اذا كانت محكمة الموضوع - وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد أطرحت للأسباب السائفة التى ذكرتها الأرقام التمهيدية أوردها الطاعن فى الكشف المقدم منه تحديدا من جانبه للتعويض الذى يرى نفسه مستحقا له - وتولت هى بما لها فى هذا الخصوص من سلطة التقدير - تحديد مقدار التعويض الذى رأت أن الطاعن يستحقه - مبينة فى حكمها أن المبالغ التى قدرته هو عن جميع ما لحق بالطاعن من ضرر مادي . وأدعى ، وأنه تعويض عن جميع ما تكبدته من مصروفات وما ناله من متاعب -

فحسبها ذلك ليستقيم قضائهما .  
( الطعن ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ )

١٣ - لا يعيب الحكم أنه أدمج الضرر المادى والأدبى معا وقدر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ليس هذا التخصيص بلازم قانونا .

( الطعن ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ )

١٤ - إذا كان عمل الخير الذى ندب لتقدير التعويض عن الأرض المنزوع ملكيتها قد أصبح نهائيا وكان قد قضى فى النزاع الحاصل بملكية هذه الأرض فلا يقوم من القانون سبب لجس التعويض الذى قدره الخير وبالتالي يكون استحقاق الفوائد عنه قد أصبح حال الأداء . فإذا كن الحكم قد قضى بعد ذلك بالفوائد من تاريخ التكليف الرسمى فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن ٥٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ )

١٥ - يجب عند تقدير قيمة الأرض التى نزعت الحكومة ملكيتها للمنفعة العامة مراعاة قيمة الفائدة التى عادت على باقى الأرض بسبب نزع الملكية وذلك طبقا للمادتين ١٣ ، ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢١ . ويستوى فى ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون الحكومة قد اتبعت الاجراءات القانونية فى نزع الملكية أم لم تتبعها لأن نص المادة ١٤ من القانون المذكور الذى يوجب عند تقدير التعويض مراعاة قيمة الزيادة والنقص فى قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته انما يقرر حكما عاما فى التعويض .  
( الطعن ١٨٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٣١ )

١٦ - قيدت الأوامر العسكرية والتشريعات الاستثنائية الصادرة فى شأن الأماكن المبنية المؤجرة للسكنى ولغيرها من الأغراض نصوص القانون المدنى الخاصة بانتهاء مدة الايجاز وما ترتبه من انقضاء حقوق المستأجر فى البقاء بالعين المؤجرة وجعلت عقود الايجاز ممتدة تلقائيا وبحكم القانون الى مدة غير محددة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض دعوى التعويض التى أقامها الطاعن بوصفها مستأجرا للمكان المنزوع ملكيته - على أن عقد ايجاره قد انتهت مدته - قائمه يكون قد خالف

القانون بما يستوجب نقضه .  
( الطعن ١٠٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥ )

١٧ - تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابر له من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا يخضع فيها لرؤية محكمة النقض مادام قد اعتمد في قضائه على أساس معقول .  
( الطعن ٣١٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٩ )

١٨ - تعويض الضرر يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لحادث المسئول ، وتعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في الاستطاعة توقيه ببذل جهد معقول .  
( الطعن ١٣٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨ )

١٩ - تقدير التعويض من مسائل الواقع التي لا يلتزم فيها قاضي الموضوع الا بايضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضى بالتعويض .  
( الطعن ١٣٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨ )

٢٠ - تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضي الموضوع مادام لا يوجد في القانون نص يارزعه باتباع معايير معينة في خصوصه .  
( الطعن ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ )

٢١ - يجب على المستأجر وفقاً لنص المادة ٥٩٠ من القانون المدني أن يرد العين المؤجرة الى المؤجر عند انتهاء الإيجار . ولا يكفي للإفاء بهذا الالتزام أن ينبه المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم بإخلاء العين المؤجرة بل يجب على المستأجر أن يضع العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ولو لم يستول عليها استيلاء مادياً فيخلها مما عساه يكون موجوداً بها من منقولات وأدوات مملوكة له ويتدخل هو عن حيازتها فإن أبقى فيها شيئاً مما كان يشغلها به واحتفظ بملكيتها له فإنه لا يكون قد أوفى بالتزامه برد العين المؤجرة وحق عليه وفقاً للمادة ٥٩٠ سائلة الذكر أن يدفع للمؤجر تعويضاً يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين المؤجرة وما أصاب المؤجر من ضرر .  
( الطعن ٢٣٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/١/٣٦ )

٢٢ - تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص



يلزم اتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض في ذلك متى كان قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

( الطعن ٣١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ )

٣٣ - المجادلة في تقدير الحكم لمقابل التمثيل عن الانتفاع بالعين المؤجرة واقحام قانون اصلاح الزراعى خارج نطاقه انما هو مجادلة تنصب في الحقيقة على تقدير التعويض الذى يستقل به قاضى الموضوع ولا معقب عليه فيه .

( الطعن ٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ )

٣٤ - تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه من سلطة قاضى الموضوع ولا تشريه عليه ان هو قدر قيمة التعويض المستحق للمستأجر عن حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة بقدر الأجرة خلال المدة التى حرم فيها المستأجر من هذا الانتفاع مادام القاضى قد رأى فى هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشء عن هذا الحرمان .

( الطعن ٣٦٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ )

٣٥ - تقدير التعويض يعد من المسائل الواقعية التى يستقل به قاضى الموضوع متى بين العناصر المكونة له .

( الطعن ٣٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢١ )

٣٦ - يجب لاعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد ، ولا يكفى توقع سبب الضرر فحسب بل يجب أيضا توقع مقداره ومداه . واذا كان لا يمكن للناقل العادى أن يتوقع مقدار الكسب الذى قد يفوت الوزارة الطاعنة نتيجة فرضها السعر الجبرى فى حالة تلف البضاعة أو فقدها لأنه لا يستطيع الامساك بالأسعار الجبرية التى تفرض فى البلاد التى ترسل اليها سفنه وما يطرأ عليها من تغير ، فان الناقل لا يكون مسئولاً عن فوات هذا الكسب وانما يسأل فقط عما فات الطاعنة من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة التالفة أو الفاقدة فى السوق الحرة فى ميناء الوصول على سعر شرائها .

( الطعن ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ )

٢٧ - مؤدى نص المادتين ١٢ ، ١٤ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ ، انه يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من نقص أو زيادة ، بخصمه أو اضافته الى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو اضافته عن نصف القيمة التى يستحقها المالك ، فاذا تبين أن تقدير ثمن الجزء المستولى عليه لم يراع فيه ما طرأ من نقص أو زيادة على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته اعمالا لحكم المادة ١٤ المشار إليها ، فانه يتمين على المحكمة أن تستكمل لتحقيق هذا المنصر بالطريق الذى رسمه القانون .

( الطعن ٤٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣/١/١٩٧٠ )

٢٨ - مقتضى احكام المادتين الثانية والسابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - بانتهاء الوقف على الخيرات - الذى صدر وعمل به فى ١٤/٩/١٩٥٢ والمادة ٣/١٠٠٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو انتهاء الاحكار القسائية على الاراضى التى كانت موقوفة وقفا اقليميا بزوال صفة هذا الوقف ويتمين على المحكر تبعا لانتهاء احكر فى ١٤/٩/١٩٥٢ ان يرد الارض المحكرة التى تحت يده الى المحكر ليستغلها على الوجه الذى يراه فان هو بقى فى المين بغير سند ، فانه يلزم بريعها لمحكر تمويضا عما حرره من ثمار ، وليس له أن يتحدى فى هذا الخصوص بالاجرة التى حددتها قوانين الايجار لأن هذه القوانين لا تحكم سوى العلاقة الاجبرية التى تقوم بين طرفى العقد وهما المحكر والمستأجرين عنه دون العلاقة بين المحكر والمحكر .

( الطعن ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٧/١/١٩٧٠ )

٢٩ - يبين من نصوص المواد ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ من القانون المدنى أن الأصل فى المسألة المدنية أن التمويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ ويستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الادبى على أن يراعى اتقاضى فى تقدير التمويض الظروف الملائسة للضرر دون تخصيص معايير معينة لتقدير التمويض عن الضرر الادبى .

( الطعن ٢٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ٨/٤/١٩٧٢ )

٣٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه انما اعلم فى قضائه بالتمويض ما اتفق عليه العاقدان فى عقد البيع ، وما ورد فيه عن ضمان الضامن

المتضامن مع البائع ، وكان يجوز للمشتري الاتفاق على أن يعرضه البائع في حالة حصول تعريض له في انتفاعه بالبيع ، كما يحق للمتعاقدين أن يحددا مقدما قيمة التعويض بالنص عليه في العقد فان الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطن ٣٤٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)

٣١ - لما كان التعويض في المسؤولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر متوقعا كان هذا الضرر ، أو غير متوقع ، ويقوم الضرر المباشر وفقا للصادق ١/٢٢٩ من القانون المدني على عنصرين أساسيين هما الحسارة التي لحقت الضرر والكسب الذي فاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في تقدير التعويض على قيمة البضاعة حسب فواتير الشراء ، مغفلا في تقديره عنصرا أساسيا من عناصر الضرر المباشر هو ما عساه أن يكون قد فات الوزارة الطاعنة من كسب ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطن ٤٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١)

٣٣ - لا يلتزم للقاضي في تقديره للتعويض عن الإثراء بلا سبب بحكم المادة ٣٣ من قانون الامتلاخ الزراعي .  
(الطن ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٥)

٣٣ - تقدير التعويض اذا لم يكن مقدرا في العقد أو ينص في القانون من سلطة محكمة الموضوع التامة بلا معقب عليها من محكمة النقض ، وبحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنها ، وله في سبيل ذلك أن يستنبط القرائن السائفة من أوراق الدعوى .  
(الطعون ارقام ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٩١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١٢)

٣٤ - أنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التي تستعمل بها قاضي الموضوع إلا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطن ٥٦٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٣٦)

٣٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض استنادا إلى أحكام المسؤولية التقصيرية وقضى للمتطعون عليهم بالتعويض مراعيًا

ما أصابهم من ضرر نتيجة اتلاف الزراعة القائمة قبيل نضجها واتقاعهم بها ، فإن النعي عليه - فيما قرره من أن الطاعنين عندلأ هما - ورد بمقتضى الإيجاز المبرم بين الطرفين بشأن كيفية تقدير التعويض عن الزراعة ، وأنه لا محل لمنازعتهم في الفترة التي حددتها الحيز لنضجهم أرض التزاع استنادا الى ما ورد بذكرتهما من أن تلك المدة هي ..... يكون الحيز منتج ولا جدوى منه .

( الطعن ٢٥٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨ )

٣٦ - إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الصادر بأعادة المأمورية الى الحيز. أنه انتهى في أسبابه الى أن المظنون عليه يلزم بتعويض الطاعنة الثانية عن نصيبها في قيمة الانقراض التي استولى عليها غير أنه لم يبين قيمة هذا النصيب ولم يقض على المظنون عليه بشيء في هذا الخصوص ، كما أن الحكم الصادر في الموضوع لم يفصل في الطلب المذكور ، ولما كان الطعن على حكم محكمة أول درجة بأنه لم يقض بالزام المظنون عليه بقيصة حصة الطاعنة الثانية في الانقراض لا يكون عن طريق استئناف حكمها وأن تتدارك محكمة الاستئناف ما وقع في هذا الحكم من خطأ مادي أو أن تتولى تفسيره - حسبما تقول به الطاعنة الثانية. ذلك أنه لما كانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات تقضي بأن المحكمة التي أجمدت الحكم هي التي تتولى تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مزاحمة ، كما أن تفسير الحكم لا يكون الا في حالة ما إذا شاب منطوقه غموض أو إبهام وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم وهو ما تقضي به المادة ١٩٢ من قانون المرافعات. بل إن ما يجوز للطاعنة الثانية طبقا للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات وقد أغفلت محكمة أول درجة الحكم في طلبها الخاص بقيصة الانقراض هو أن تطعن الطعون عليه بصحيفة للحضور أمام المحكمة لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، لما كان ذلك فإن النعي يكون على غير أساسين .

( الطعن ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٦ )

٣٧ - إذ يبين من الحكم المظنون فيه أنه لم يقض بالتعويض عن المدة من ٠٠٠ الى ٠٠٠ وإنما أورد في تحديد مأمورية مكتب الخبراء بأن يلتزم في تقدير التعويض عن المدة المذكورة بما انتهى اليه الحيز في الدعوى السابقة من تقدير هذا التعويض بمبلغ ١١١ ج وواضح من نص المادة ٢١٢

مرافعات انه صريح في أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنهى الخصومة كلها وهي في الدعوى الحالية الزام الطاعة بمقدار التعويض الذي يستحقه المطعون فيه عن جميع المدة ، وكذلك الأحكام التي حيدتها هذه المادة على سبيل الحصر . وأجازت الطعن فيها على استقلال . وهو ما يتفق مع العلة التي من أجلها وضع المشرع هذا النص . لما كان ذلك فانه لا وجه لما قالته الطاعة في صحيفة الطعن من أن هذا الحكم يقبل الطعن على استقلال .

( الطعن ٧٣٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤ )

٣٨ - وحيث ان حاصل النعي بالسبب الثالث ان الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسببب ذلك انه اقام قضاء بتقدير قيمة التعويض على تقرير الخبر المنتدب في الدعوى ..... وحيث ان هذا النعي في غير محله ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عمل الخبر لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الاثبات الواقعية في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها سلطة الأخذ بما انتهى اليه اذا رأت فيه ما يقننها ويتفق وما ارتأت انه وجه الحق في الدعوى ، مادام قائما على أسباب لها أصلها في الأوراق وتؤدي الى ما انتهى اليه ، وان في أخذها بالتقرير محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في المطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير دون ما الزام عليها بتعقب تلك المطاعن على استقلال ، لما كان ذلك وكان لا الزام في القانون على الخبر بأداء عمله على وجه محدد اذ بحسبه أن يقوم بما ندب له على النحو الذي يراه محققا للغاية من ندبه مادام عمله خاضعا لتقدير المحكمة التي يحق لها الاكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكفي لجلاء وجه الحق في الدعوى ، وكانت الطاعة لم تنع على ما استخاصه الحكم المطعون فيه من عمل الخبر مخالفته لما يؤدي اليه فان النعي عليه بالقصور في التسببب يكون على غير أساس .

( الطعن ١١٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧ )

## سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض

١ - تقدير التعويض عن الضرر الذي يلحق العامل نتيجة فصله بغير مبرر هو من سلطة محكمة الموضوع .

( الطعن ٣٢٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٥ )

٢ - متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب التعويض عن بضاعة حصل الاستيلاء عليها وبفوائد مبلغ التعويض وتبين من أسباب الحكم ان محكمة الموضوع قدرت التعويض الذي يستحقه صاحب البضاعة بسبب ما ضاع عليه من كسب وما لحق به من خسارة كما قدرت الفوائد عن الثمن والتعويض وأدمجت المبلغين دون تفصيل ثم قضت بهما جيلة فانه لا يكون هناك محل للنمي بان المحكمة لم تحكم له بالفوائد عن التعويض .

( الطعن ٦٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٤ )

٣ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه كلما كان الضرر متغيرا تعين على القاضى النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار اليه عند الحكم .

( الطعن ٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٤ )

٤ - ان تقدير التعويض عن الضرر امر متروك لراى محكمة الموضوع طالما أنها تعتمد فى ذلك على أساس معقول .

( الطعن ٢١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٦ )

٥ - تقدير الضرر وتقدير التعويض عنه هو من المسائل الواقعية - التى تستقل بها محكمة الموضوع دون تعقيب عليها فيه .

( الطعن ٢٣٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٣ ، الطعن ٦٢ لسنة

٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥ )

٦ - متى كانت محكمة الموضوع وهى فى سبيل تقدير التعويض عن الفصل التصفى قد امتنظرت من أوراق الدعوى ومستنداتها وظروفها وملايساتها نوع العمل الذى كان يباشره الطاعن ( العامل ) لدى الشركة

المطعون عليها ( رب العمل ) وأجره الأصيل وملحقاته ومدة خدمته فيها وظروف فسخ العقد الهرم بينهما والتحاق الطاعن بعمل آخر ، وتولت بعد ذلك تحديد مقدار التعويض بالنسبة لـ ~~الطاعن~~ <sup>المطعون</sup> على ضوء هذه العناصر مجتمعة ، وكان تقدير التعويض متى قامت أسبابه من سلطة قاضي الموضوع دون معقب ، فإن النعمى على الحكم فى شأن هذا التقدير يكون جدلا موضوعيا لا تجوز آثاره أمام محكمة النقض .

( الطعن ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤ )

٧ - متى طرح الاستئناف المرفوع من والد المصاب بطلب زيادة مبالغ التعويض المحكوم به مع الاستئناف المرفوع من الطاعنة المتضمن طلب تعديله بانقاصه بما يوازى ما أسهم به والد المصاب من خطأ فى الحادث ، فإن محكمة الاستئناف فى هذه الحالة لا تكون مقيدة بخدود المبلغ المحكوم به ابتدائيا ويكون من حقها تبعا لما لها من سلطة مطلقة فى تقدير التعويض أن تقر الحكم الابتدائى على تقديره ولو اختلفت أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب والمطعون عليه الثانى تابع الطاعنة خلافا لما ارتأه ذلك الحكم من مسئولية المطعون عليه الثانى وحده عن ذلك الضرر .

( الطعن ١٢٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٩ )

٨ - مراعاة الظروف الملائمة فى تقدير التعويض أمر يفخسل فى سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه فى ذلك .

( الطعن ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ )

٩ - متى كان الحكم قد بين عناصر الضرر الذى لحق المطعون ضده فإن تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر هو من سلطة قاضي الموضوع ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه .

( الطعن ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ )

١٠ - ان محكمة الموضوع متى بينت فى حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض فإن تقدير مبالغ التعويض الجابر لهذا الضرر هو مما تستقل به ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه ولا تشريب عليها اذا هي قضت بتعويض اجبالي عن أضرار متعددة ما دامت قد ناقشت كل عنصر منها على حدة وبينت وجهه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته . فإذا كان الحكم الابتدائى قد أوضح فى

اسبابه - التي أقرها الحكم المطعون فيه وأخذ بها - عناصر الضرر الذي لحق المطعون ضدهم بسبب خطأ الطاعة وبين وجه أحقيتهم في التعويض عن كل عنصر فإن محكمة الاستئناف وقد رأت أن مبلغ التعويض المحكوم به لا يكفي في نظرها لجبر هذه الأضرار فرفوته إلى مبلغ أكبر لها حرصت به في حكمها من أن هذا المبلغ هو ما تراه مناسبا لجبر تلك الأضرار فإن في هذا الذي ذكرته ما يكفي لتقليل مخالفتها لمحكمة أهل درجة في تقدير التعويض .  
( الطعن ٣٤٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨ )

١١ - يقدر التعويض بقدر الضرر والنوع الذي تراه محكمة الموضوع مناسبا لجبره طالما أنه لم يرد بالقانون أو بالاتفاق نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه . فإذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بتعويض عن فسخ العقد وكلن المتعاقدان لم يتفقا على نوع التعويض أو مقداره عند اخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد فإن الحكم المطعون فيه إذ قدر مبلغ التعويض بالعملة المصرية - لا بالدولار الأمريكي الذي اتفق على الوفاء بالثمن على أساسه - لا يكون قد خالف القانون .  
( الطعن ٢٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٩ )

١٢ - وإن كان يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاققت بالضرر إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها على حده وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته .  
( الطعن ٢٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٩ )

١٣ - أنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر هو مما يستقل به قاضي الموضوع إلا أنه إذا قدم له طالب التعويض دليلا مقبولا على أحد عناصر الضرر الذي يطالب بالتعويض عنه ورأى القاضي أطراح هذا الدليل وقرر التعويض على خلافه فإنه يتعين عليه أن يبين سبب عدم اعتدائه به وإلا كان حكمه مشوبا بالقصور .

( الطعن ١٩٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ )

١٤ - تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد نص في القانون يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه . وإذا كان يبين مما أورده الحكم



المطعون فيه انه ما دامت المحكمة لم تستطع أن تصل بالتعويض الى مايجب عليه مساويا للضرر الحقيقي الذي أصاب المطعون ضده فانها تكتفى في تقديره بمبلغ رمزي مناسب ، وكان قصد المحكمة من ذلك واضحا فان الحكم لا يكون مشوبا بالتناقض ولا مخالفا فيه للقانون .  
( الطعن ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ )

١٥ - تقدير التعويض هو من اطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا لجبر الضرر مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملاسات في الدعوى ، فلا عليها ان هي قدرت التعويض الذي رآته مناسبا ، دون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من هذه الظروف .  
( الطعن ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٨ )

١٦ - تقدير التعويض الجابر للضرر هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقض في ذلك مادام قد بين عناصر الضرر وأوجه أحقية طالب التعويض به .  
( الطعن ٣٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٤ )

١٧ - تحديد قيمة التعويض متى كان غير مقدر في القانون من سلطة القاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض مادام قد بين عناصر التقدير وأوجه أحقية طالب التعويض .  
( الطعن ٢١٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٤ )

١٨ - تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القيد أو القانون نص يوجب اتباع معايير معينة في تقديره حسو من سلطة قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض .  
( الطعون ٦٠١ ، ٦١٣ ، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١٢ )

١٩ - لئن كان تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابر له هو من اطلاقات قاضي الموضوع الا أن شرط ذلك أن يكون قد اعتمد في قضائه على أساس سليم ، ولما كان الثابت على ما سجله الحكم المطعون فيه ، ان الطاعن فصل من العمل بالمؤسسة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦١ بقرار من الحارس العام على أموال الخاضعين لأمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وأن هذه المؤسسة أمت بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٣ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية من ١٢/٥/١٩٦٣ وكان مقتضى ذلك أن الطاعن

فصل من العمل بالمؤسسة سالفة الذكر قبل تأميمها فإن الحكم اذ اخذ في الاعتبار عند تقدير الضرر الذى حاق بالطاعن من جراء هذا الفصل وتحديد التعويض الجابر له بما تقضى به المادة السادسة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ من جواز اعفاء مدعى الشركات المؤمنة من خصائصهم يكون قد بنى قضاءه على غير أساس ~~مخالف للقانون~~ <sup>مخالف</sup> (الظعن ٦٦٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)

٢٠ - انه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر ممة مستقل به قاضى الموضوع اما تعيين عناصر الضرر الداخلة في حساب التعويض فكانه ممسكاً يخضع لرقابة محكمة النقض .  
(الظعن ٣٤٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٩)

٢١ - البين من نصوص المواد ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في المساءلة المدنية إن التعويض عموماً يقدر بمقدار الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ ، ويستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى على أن يراعى القاضى فى تقدير التعويض الظروف الملازمة للضرر ، وتقدير الضرر ومراعاة الظروف الملازمة عند تقدير التعويض الجابر له مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضائها على اسباب سائفة تكفى لحمله .  
(الظعن ٩٣٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٢)

٢٢ - من المقرر أن تقدير التعويض من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .  
(الظعن ١٣٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

٢٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع متى بينت فى حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض فان تقدير مبلغ التعويض الجابر لهذا الضرر هو مما تستقل به مادام لا يوجد فى القانون نص يلزمها باتباع معايير معينة فى خصوصه .  
(الظعن ١٦٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ ، الظعن ١٦٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢ ، الظعن ٨١٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٥ ، الظعن ١٠٦٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

## أثر نقض الحكم نقضا كلياً على تقدير التعويض

١ - ان نقض الحكم نقضا كلياً لا ينحصر أثره فيما تناوله سبب من أسباب الطعن بل يمتد أثره الى ما ارتبط به أو تبعه من أجزاء الحكم الأخرى ، ولو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص . واذن فمتى كان البين أن حكم النقض السابق قد نقض الحكم الاستثنائي الذي قضى للطاعنين بتعويض شامل لعنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع ، فإنه يترتب على هذا النقض الكلى زوال ذلك الحكم وإعادة القضية الى محكمة الاستئناف لتعيد تقدير هذا التعويض الشامل للصنصرين وفقاً للأساس الذي رسمته لها محكمة النقض مما مقتضاه أن تعود القضية بعد الاحالة الى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الاستثنائي المنقوض وألا يكون لهذا الحكم أية حجية أمام محكمة الاستئناف في شأن مقدار التعويض ويعود لمحكمة الاستئناف سلطانها المطلق على الحكم الابتدائي ويكون لها أن تسلك في الحكم في الدعوى ما كان جائزاً لها قبل اصدار الحكم المنقوض ، فتقضى اما بتأييد الحكم الابتدائي أو بتعديله الى أقل على ضوء ما تكشف عنه إعادة التقدير ، ولا يغير من ذلك رفض محكمة النقض لسبب الطعن الآخر متى كان رفضها له مؤسساً على أن الحكم الاستثنائي لم يخالف المادة ٢٢١ من القانون المدني في شأن احتمال التعويض على عنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع .

( الطعن ٣٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨ )

## التعويض الاجمالى - التعويض عن الضررين المادى والأدبى

١ - ليس مما يبطل الحكم قضاؤه بتعويض اجمالى عن عدة أمور متى كان قد ناقش كل أمر منها على حده وبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته .

( الطعن ١٠٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٣ ، الطعن ١٥٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٩ )

٢ - لا يعيب الحكم أنه أدمج الضرر المادى والأدبى معا وقدر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ليس هذا التخصيص يلزم قانونا .

( الطعن ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ )

٣ - إذا أوضح الحكم فى أسبابه عناصر الضرر الذى لحق المظنون عليه بسبب خطأ الطاعن وبين وجه أحقيته فى التعويض عن كل عنصر منها ، فإنه لا يمييه بتقدير تعويض اجمالى عن تلك العناصر ، إذ لا يوجد فى القانون نص يلزم باتباع مبادئ معينة فى خصوصه .

( الطعن ٢٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٣٦ )

٤ - متى كان الحكم المظنون فيه قد عرض لكافة العناصر المكونة للضرر قانونا والتي يجب أن تدخل فى حساب التعويض ثم انتهى الى تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض عن الضررين المادى والأدبى فىلا يمييه ادماجهما معا وتقدير التعويض عنهما جملة .

( الطعن ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ )

٥ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لا يعيب المحكمة أن يدمج الضررين المادى والأدبى معا وتقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الحقيقة الواقعة وهى أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه فى تحديد مقدار التعويض المقضى به ، ومن ثم إذا استأنف محكوم ضده حكما قضى بالزامه بأداء تعويض عن

أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما خسر كل عنصر منهما من التعويض ورأت محكمة الاستئناف عدم الأهمية في التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين ، فقد وجب عليها عندئذ أن يخصم ما يقابل ذلك عنصر من التعويض على ابتداء العمل كما يجب مقتضى الطريق اللزوم النزول به عن المقدار الذي ميزه الحكم بالسكانف .

( الطعن ٨٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٩ )

٦ - المقرر أن تقدير التعويض هو من الملاحظات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملايسات في الدعوى . فلا عليها ان هي قدرت التعويض الذي رآته مناسبا دون أن تبين أو ترد على ما آثاره الطاعن من ظروف وأنه إذا لم يكن التعويض مقدرا بالاتفاق أو بنص في القانون فلمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقديره دون رقابة عايتها من محكمة النقض وبحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه . وأنه لا يعيب الحكم متى عرض لكافة العناصر المكونة للضرر قانونا والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض أن ينتهي الى تقدير ما يستحقه المضرور من تعويض عنها جملة .

( الطعن ١٤٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٨/٣/١٩٨٣ )

٧ - المقرر انه لا يعيب الحكم أن يقدر التعويض عن الضرر المادي والأدبي جملة بغير تخصيص لمقدار كل منها إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا .

( الطعن ١٦٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ٣٧/٣/١٩٨٤ )

٨ - لئن كان يجوز لمحكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقضى بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاققت بالمضرور ، إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها على حده وتبين أهمية طالب التعويض فيه أثر عدم أهميته .

( الطعن ٢٠٦٨ لسنة ٥١ ق جلسة ٤١/٣/١٩٨٥ )

## تكملة التعويض

١ - إذا دخل شخص مدعيا بحق مدني أمام محكمة الجنح طالبا أن يقضى له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه بفعل شخص آخر مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل من المستول عنه بقضية على حدة . وقضى له بالتعويض المؤقت ، فذلك لا يمنعه من المطالبة بتكملة التعويض بعد أن تبين له مدى الأضرار التي لحقته من الفصل الذي يطلب التعويض بسببه .

( الطعن ٦٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٤/٦/٧ )

٢ - إذا ادعى شخص بحق مدني أمام محكمة الجنح وطلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عما أصابه من ضرر بفعل المتهم بالحكم الذي يصدر في صالحه لا يمنعه من المطالبة بتكملة التعويض بصد ما يتبين مدى الضرر الذي لحقه .

( الطعن ٥٥ لسنة ٩٩ ق جلسة ١٩٤٢/٣/٢٦ )

٣ - إذا كان المدعي بالحق المدني أمام محكمة الجنح قد طلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه مع حفظ حقه في المطالبة بالتعويض الكامل وقضى له بالتعويض على هذا الأساس فلذلك لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحاكم المدنية لأنه لا يكون قد استفاد كل ما له من حق أمام محكمة الجنح . ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو بكملة له .

( الطعن ١٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٧ )

٤ - إذا كانت محكمة الجنح قد قضت بالتعويض للمدعي بالحق المدني على أنه تعويض كامل عن الضرر الذي لحقه . فليس له أن يطالب بتعويض آخر أمام المحكمة المدنية سواء كان قد طلب التعويض باعتبار أنه تعويض مؤقت أو باعتبار أنه تعويض كامل ، إلا إذا أثبت أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي . واذن فتبي أن الواقع هو أن المدعي بالحق المدني قد طلب من محكمة الجنح الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيهات تعويضا مؤقتا

فقررت هذه المحكمة بعد التثبت من مدى الضرر الذى أصابه أن التعويض المطلوب مبالغ فيه وإن كل ما يستحقه عن هذا الضرر الذى استقر نهائيا هو مبلغ ١٥ جنيتها ، ولما رفض دعواه أمام المحكمة المدنية مطالبا بجواز تكملة التعويض ولم يثبت أن ضررا طرأ قد لحقه بعد الحكم الجنائي فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن ١٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٧)

٥٠ - للقضاء للمدعى بالحقوق المدنية أمام محكمة الجناح بتعويض مؤقت عن للضرر الذى أصابه لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لا يكون قد استنفذ كل ما له من حق أمام محكمة الجناح ، ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

(الطعن ٨٧٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣)

٦ - الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى حاز قوة الأمر المقضى وإن لم يحدد الضرر فى مده أو التعويض فى مقداره يحيط بالمسئولية التعويضية فى مختلف عناصرها ويرسئ دين التعويض فى أصله ومبناه مما تقوم بين المحصوم حجيته ، اذ بها تستقر المسئلة وتتأكد الديتونة ايجابا أو سلبا ، ولا يسموغ فى صحيح النظر أن يقصر الدين الذى أرسناه الحكم على ما جرى به المنطوق رهنا له ودلالة عليه بل يمتد الى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة يرقمها المضرور بذات الدين استكمالا له وتعيينا لمقداره ، فهى بهذه المثابة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضى فبات عنوانا للحقيقة .

(الطعن ٥٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)

## التعويض التكميلي بالاضافة الى الفوائد

١ - مفاد نص المادة ٢٣١ من القانون المدني أنه يشترط للحكم بالتعويض التكميلي بالإضافة الى الفوائد أن يقيم الدائن الدليل على توفر امرين أولهما حدوث ضرر استثنائي به لا يكون هو الضرر المألوف الذي ينجم عادة عن مجرد التأخير في وفاء المدين بالتزامه وثانيهما سوء نية المدين بأن يكون قد تعمد عدم الوفاء بالتزامه وهو عالم بما يحدثه ذلك لدائنه من الضرر ، واذ كان الثابت أن الطاعنين لم يقدموا لحكمة الموضوع الدليل على قيام هذين الأمرين ، كما لم يطلبوا سلوك طريق معين لاثبات توافرها فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يقض لهم بالتعويض التكميلي يكون صحيحا في القانون .

( الطعنان رقما ٤٧٥ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ )



## استحقاق الفوائد عن التعويض

١ - اذ كانت محكمة النقض قد قضت في النزاع بحكمها في الطعن السابق - بنقض الحكم الاستثنائي الاول فيما قضى به من تعويض للطاعن عن فصله تصفيا ، فقد زال ذلك الحكم في هذا الشطر منه وعاد لحكمه الاحالة حقها المطلق في تقدير التعويض والذي لا يكون معلوم المقدار في مفهوم المادة ٢٢٦ من القانون المدني الا بصدر الحكم الذاتي في الدعوى وهو ما لم يتحقق الا بالحكم المطعون فيه ( بالطنن المسائل ) ، على أنه لما كان هذا الحكم الأخير - وعلى ما يفصح عنه منطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا الشق من قضائه - قد رفض كلية اجابة الطاعن الى ما طلبه من فوائد عن مبلغ التعويض رغم استحقاقه لها - وتأسيسا على النظر المتقدم - من تاريخ الحكم المذكور فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١ )

٢ - المقصود بكون المبلغ محل الالتزام معلوم المقدار وقت الطلب كشرط لسريان فوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية وفقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني هو ألا يكون المبلغ المطالب به تعويضا خاضعا في تحديده لمطلق تقدير القضاء ، أما حيث يكون التعويض مستندا الى أسس ثابتة باتفاق الطرفين بحيث لا يكون للقضاء سلطة رجعة في التقدير فانه يكون يكون معلوم المقدار وقت الطلب ولو نازع المدين في مقداره . اذ ليس من شأن منازعة المدين اطلاق يد القضاء في التقدير بل تظل سلطته التقديرية محدودة النطاق ومقصورة على حسم النزاع في حدود الأسس المتفق عليها واذ كان عقد التأمين الذي استند اليه الطرفان قد تضمن التزام شركات التأمين بالتعويض على أساس القيمة المؤمن بها أو الأسعار الرسمية أو السوقية بجهة التصدير - اذا لم تكن هناك تسعيرة رسمية - أيهما أقل ، وكان الحكمان الابتدائي والمطعون فيه قد التزما هذه الأسس كما التزمها الحبير المنتدب في تقدير التعويض فقدره على أساس أقل الأسعار السوقية فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسريان الفوائد التأخيرية من تاريخ الحكم استنادا الى أن التعويض المطالب به غير خال من النزاع مقدما ، وغير محدد المقدار ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعنان رقما ١٨٨ ، ١٩٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ )

٣ - طلب التعويض عن نزع الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يعتبر منقول المقتدر وقت الطلب المقتضى الذي كانت له سلطة في حق القانون المدني، إلا المقصود في حكم هذه المادة أنه يكون محل الالتزام منقول المقتدر وأن يكون تعديده مقتدره قائما على أسس ثابتة لا يمكن فيها للقضاء سلطة في التقدير ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع الملكية للمنفعة العامة يعتبر تعويضا له من حصيلته من ملكيته جبرا على المنفعة العامة ، وهو ما يكون للقاضي سلطة واسعة في تقديره فلا يكون معلوم مقدار وقت طلبه مهما كان تحديد المالك له في صحيفة دعواه ولا يصدق عليه هذا الوصف إلا بصدر الحكم النهائي في الدعوى ، ولا يغير من ذلك قيام الطاعنين - الجهة نازعة الملكية - بتقدير تعويض عن الأرض المنزوع ملكيتها وعرضه على المظنون عليهم - المالكين - ذلك أنهم لم يقبلوه ورفضوا الدعوى بطلب الحكم لهم بالتعويض الذي حددوه مما يجعل تقدير التعويض مؤجلا الى حين الفصل في النزاع نهائيا ، ومن ثم فلا تستحق الفوائد عن التعويض الا من تاريخ الحكم النهائي .

( الطعن ٦٨١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢ )

٤ - متى كانت المطالبة القضائية بالتعويض قد تمت بعد العمل بالقانون المدني القائم فان الفوائد على هذا التعويض لا تسرى الا من تاريخ الحكم النهائي . واذا قضى الحكم المظنون فيه بفوائد هذا التعويض عن مدة سابقة على صدوره فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

( الطعن رقم ٤٧٥ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ )

٥ - اذ كان أساس المطالبة بالتعويض عملا فات المظنون ضده من كسب جبرا للضرر الذي أصابه نتيجة اخلال الطاعة بالتزامها التماضي يختلف عن أساس المطالبة بالفوائد القانونية عن هذا التعويض بسبب تأخر الطاعة عن الوفاء به ، فان الحكم المظنون فيه اذ قضى للمظنون ضده بالفوائد عن مبلغ التعويض المقتضى به لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٦ )

٦ - تحدد المادة ٢٢٦ من القانون المدني سعر الفائدة القانونية في المسائل التجارية بواقع ٥٪ واذا كان البين من مدونات الحكم المظنون فيه أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قضى في مادة تجارية بالزام الطاعة بأن تدفع للمظنون ضده جزء من التعويض الذي طالب به وفادته القانونية.

بواقع ٥٪ وقد تأيد هذا الحكم استثنائيا وارتضته الطاعنة ولم تطعن فيه بطريق النقض ، فان القضاء المشار اليه يكون قد حاز حجييه بين الطرفين لمنع الطاعنة من المنازعة فى تجارية المعاملة وسعر الفائدة المقررة عنها وذلك عند نظر المطالبة ببقاى التعويض .

( الطعن ٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٩ )

٧ - مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى انه لا تسرى الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة اقسائية الا على المبالغ التى تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى والمقصود بمحل الالتزام معلوم المقدار هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى تقديره ، واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على اخلال الطاعنة فى تنفيذ التزامها بتسليم المطعون ضده كميات الأرز المسفق عايتها مقابل كميات الذرة التى تسلمها منها بالفعل ٠٠٠ وكان ما قضى به الحكم لا يعدو أن يكون تعويضا عن اخلال الطاعنة فى تنفيذ تعاقدتها مع المطعون ضده ، وهذا التعويض لم يكن معاوم المقدار وقت رفع الدعوى بل يخضع تقديره لسلطة القضاء ، ومن ثم فان الفائدة القانونية التى تستحق عن التأخير فى الوفاء به لا تسرى الا من تاريخ الحكم النهائى .

( الطعن ٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٩ )

٨ - اذ كان المطعون عليهم يطالبون الطاعنين بمبالغ النقود التى أدتها اليهم ادارة الأشغال العسكرية تعويضا عن اتلاف النمار وهى معلومة المقدار وقت الطلب ولا يجادل الطاعنون فى قدرها وقيمتها . ومن ثم فان الفوائد التأخيرية تستحق عليها من وقت المطالبة الرسمية وحتى السداد عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

( الطعن ٤٣٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨/١٢/١٩٨١ )

## وقت تقدير قيمة التعويض عن الضرر

١ - التعويض يقدر بقدر الضرر ولئن كان هذا التقدير من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضى الموضوع فان تعيين العناصر المكونة قانونا للضرر والتي يجب أن تدخل فى حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض ، لأن هذا العيّن من قبيل التكييف القانونى للواقع . وكلما كان الضرر متغيرا تعين على القاضى النظر فيه لا كما كان عندما وقع . بل كما صار اليه عند الحكم مراعىا التغير فى الضرر ذاته من زيادة راجع أصلها الى خطأ المسئول أو نقص كائنا ما كان سببه ، ومراعىا كذلك التغير فى قيمة الضرر بارتفاع ثمن النقد أو انخفاضه وبزيادة أسعار المواد اللازمة لاصلاح الضرر أو نقصها . ذلك أن الزيادة فى ذات الضرر التي يرجع أصلها الى الخطأ والنقص فيه أيا كان سببه غير منقطعى الصلة به . واذا كان المسئول ملزما بجبر الضرر كاملا فان التعويض لا يكون كافيا لجبره اذا لم يراع فى تقديره قيمة الضرر عند الحكم . ومن ثم كان لا وجه للقول بأن تغير القيمة لا يمت الى الخطأ بصفة ، كما لا وجه للقول بأن المسئول ملزم بالعمل على اصلاح الضرر ، فاذا هو تهاون فعليه تبعة تهاونه ، فان التزم جبر الضرر واقع على المسئول وحده . ولا على المضرور أن ينتظر حتى يوفى المسئول التزامه .

( الطعن ٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٤٧ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه كلما كان الضرر متغيرا تعين على القاضى النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار اليه عند الحكم .

( الطعن ٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٤/١١/١٩٥٧ ، الطعن ٢٠٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ٦/٣/١٩٨٦ )

٣ - العبرة فى تقدير ثمن العين المنزوع ملكيتها هى بوقت نزع الملكية ، ذلك لأن المادة الخامسة من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ تقول فى الفقرة الأخيرة منها « ونشر هذا الأمر العالى ( مرسوم نزع الملكية ) فى الجريدتين الرسميتين يترتب عليه فى صالح طالب نزع الملكية نفس النتائج التى تترتب على

تسجيل عقد انتقال الملكية » ومعنى هذا أن نشر مرسوم نزع الملكية : يساوى عقد بيع مسجل والأصل أن ثمن المبيع يقدر وقت البيع ثم إن باقى المواد من ٦ - ١٢ ، ١٦ ، ١٧ تنص على الاتفاق على الثمن أو تقديره بمعرفة خبير وايداعه خزانة المحكمة على ذمة المنزوع ملكيته فى وقت قصير عقب نزع الملكية مباشرة ( لا قبلها ) وهو ما استقر عليه قضاء النقض . ولم يجعل الشارع لوقت الاستيلاء أى اعتبار فى تقدير الثمن الا فى حالة واحدة وبصريح النص فى المادة ٢٥ من ذلك القانون حيث تقول « العقار الذى يحصل الاستيلاء عليه مؤقتا يعاد بنفس الحالة التى كان عليها وقت أخذه وكل تلف فيه يجعل لصاحبه حقا فى التعويض عنه واذا أصبح غير صالح للاستعمال الذى كان مخصصا له فتلزم الحكومة بمشترائه ودفع القيمة التى كان يساويها وقت الاستيلاء » .

( الطعن ٤٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ )

٤ - المبرة فى تقدير قيمة الضرر هى بقيمته وقت الحكم بالتعويض وليست بقيمته وقت وقوعه اذ يلتزم المسئول عن الخطأ بجبر الضرر كاملا ولا يكون التعويض كافيا لجبره اذا لم يراع فى تقديره قيمة الضرر وقت الحكم ما لم يكن المضرور قد أصلح الضرر بمال من عنده فلا يكون له عندئذ أن يرجع بغير ما دفعه فعلا مهما تغيرت الاسعار وقت الحكم .

( الطعن ٤٣٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ )

٥ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تخصيص الدولة العقار والمملوك لأحد الافراد للمنفعة العامة بالفعل دون انبعاث الاجراءات التى رسمها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات . للمنفعة العامة وذلك باستيلائها عليه ونقل حيازته اليها وادخاله فى المال العام يتفق فى غايته مع نزع الملكية باتخاذ اجراءاته القانونية ومن ثم يستحق ذوو الشأن جميع ما يرتبه ذلك القانون من حقوق بما فى ذلك الحق فى تعويض يعادل قيمة العقار وقت نزع الملكية أو وقت تخصيصها فعلا لهذا الغرض وكانت أرض النزاع لم تتخذ بشأنها اجراءات نزع الملكية على نحو ما يقرره القانون سالف الذكر لسقوط القرار الوزارى المقرر للمنفعة العامة بالنسبة لها على ما سبق بيانه فى الرد على السبب الأول . وكان النموذج الخاص بأرض النزاع قد أودع مكتب الشهر العقارى فى

١٩٧٨/٢/٢٢ وسجل برقم ٢٧٢٣ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤ بما يفيد انتقال حيازتها اليها منذ اتخاذ هذا الاجراء وان لم تكن قد نفذت مشروعها فيها بعد فان هذا التاريخ يكون هو الممول عليه في تقدير التعويض المستحق للمطعون ضده حسب الحالة التي كانت عليها الأرض وقتها . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن تقدير التعويض يكون وقت رفع الدعوى التي لم تودع صحيفتها الا في ١٨/١٠/١٩٧٩ فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

( الطعن ٢٢٧٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠ )

## العملة التي يقدر بها التعويض

١ - يقدر التعويض بقدر الضرر والنوع الذى تراه محكمة الموضوع مناسبا لجبره طالما أنه لم يرد بالقانون أو بالاتفاق نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه . فاذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بتعويض عن فسخ العقد وكان المتعاقدان لم يتفقا على نوع التعويض أو مقداره عند اخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد فإن الحكم المطعون فيه اذ قدر مبلغ التعويض بالعملة المصرية لا بالدولار الأمريكى الذى انفق على الوفاء بالثمن على أساسه لا يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٢٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٩ )

## التنازل عن التعويض

١ - إذا كانت المخالصة التي تمسكت بها الطاعنة والتي أورد الحكم المطعون فيه نصها قد تضمنت عبارات صريحة قاطعة في إلزام المطعون عليه بعدم مطالبة الطاعنة بأي حق مندرج على فصله من الخدمة مهما كان السبب ، فإن الحكم المطعون فيه ادّعى أن المخالصة لا يستدل منها على التنازل عن التعويض يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر لعبارة تلك المخالصة ويتعين نقضه .

( الطعن ٣٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٥ )



## المسئولية الشيئية دفعها باثبات السبب الأجنبي القوة القاهرة

٩ - القوة القاهرة بالمعنى الوارد فى المادة ١٦٥ من القانون المدنى تكون حربا أو زلزالا أو حريقا . كما تكون أمرا اداريا واجب التنفيذ بشرط أن يتوافر فيها استحالة التوقع واستحالة الدفع ، وينقضى بها التزام المدين من المسئولية العقدية ، وتختفى بها علاقة السببية بين الخطأ والضرر فى المسئولية التقصيرية ، فلا يكون هناك محل لتعويض فى الحالتين .

( الطعن ٤٢٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩ )

٣ - مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن المسئولية المقررة فى هذا النص تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افراضا لا يقبل اثبات العكس ، ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرأ عن الحارس باثبات انه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى يتولى حراسته وهى لا ترتفع الا اذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، وهذا السبب لا يكون الا قوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

( الطعن ٦٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ ، الطعن ١٠٦٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢ ، الطعن ٣٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

٣ - ان مجرد الترخيص للطاعنة بإنشاء مصنعها وتشغيله ، لا ينهض سببا أجنبيا تنتفى به مسئوليتها عما ينتج عنه من ضرر للغير .

( الطعن ٦٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ )

٤ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة التابع لعدم قيام الدليل على ثبوت الخطأ فى جانبه ، اضافتها أن الحادث كان وليد القوة القاهرة تزيد لا يكنسب حجية أمام المحكمة المدنية ، نفى هذه المحكمة قيام السبب الأجنبي عند الفصل فى دعوى التعويض عن المسئولية الشبئية لا خطأ .

( الطعن ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ )

٥ - مسئولية حارس الشيء قيامها على خطأ مفترض لا يقبل اثبتت  
العكس • المادة ١٧٨ مدنى • جواز نفيها باثبسات وقوع الضرر بسبب  
أجنبى • وجود عيب فى الشيء ولو كان خفيا لا يعد سببا أجنبيا • هذا  
السبب لا يكون الا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير •  
( الطعن ١٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥ )

٦ - يشترط فى القوة القاهرة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة  
عدم امكان توقعها واستحالة دفعها وهذان الشرطان يسمدان من واقع  
الدعوى •  
( الطعن ٨٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧ )

## خطأ المضرور

١ - الأصل أن الضرر المترتب على فعل مضمون ومهدر يسقط فيه ما يقابل المهدر ويعتبر ما يقابل المضمون فينبغي إذن أن يستنزل من التعويض ما يقابل الفعل الذى ساهم به المضرور فى الضرر ويعتبر الفعل الذى وقع من الغير .

( الطعن ٨٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٩/١/٢٦ )

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه آتيت ان الاصابات السى لحقت بالمطعون عليها لانب نلجه مباشرة لخطا عامل المصعد وأنه وان نانب ثمة خطأ مشترك بين عامل المصعد والمصابة الا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يمحو حق المصابة فى التعويض وان كان يؤزر فى تقدير المبح الذى يفضى لها به ، فان هذا الذى قرره الحكم هو بفرير موضوعى لا خطأ فيه .

( الطعن رقم ٢٤٧ ، ٤٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٠ )

٣ - انه اذا كان مجرد ركوب شخص مع صديق له فى سيارة يقودها هذا اصديق مسرعا فى سيره بها هو مما لا يعبر فى بعض الصور اشتراكا فى الخطا الذى وقع فيه قائد السيارة . واذا كان لمجرد قيام هذا الراكب تحت ناير الفرع بحركه ما الماسا للنجاة فأضر بنفسه لا يعبر كذلك اشتراكا فى خطأ القائد . فانه لا شك فى أن مساهمة هذا الراكب فى الاتفاق مع قائد السيارة على اجراء مسابقة بها هى مما يجعله مخطئا كالمتسابقين ومشاركاً معهم فى خطئهم ومسئولا عما يحدث من جراء ذلك .

( الطعن ٨٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٩/١/٢٦ )

٤ - اذا ألفت محكمة الاستئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية انقاضى بتعويض لورثة المجنى عليه الذى دهسه قطار السكة الحديد وراح ضحية خطأ السائق لعدم تنبيهه المارة وخطأ المصلحة لعدم اتخاذها الاحتياطات اللازمة لحمايتهم ، وكان الحكم الاستئنافى قد أسس على أن خطأ المجنى عليه قد بلغ من الجسامه مبلغا ترتفع به مسئولية غيره لأن قتله انما كان نتيجة مباشرة لمجازفته اذ قدر أنه يستطيع أن يعبر شريط السكة

الحديد قبل أن يصل اليه القطار فخره التقدير ودهمته القاطرة . فانه اذا لوحظ انه لا يصح اعتبار المجنى عليه مخطئا ذلك الخطأ الجسيم الا اذا ثبت انه كان يرى العذر فعلا في وقت كان يسمح له باجتناب المرور على الشريط ، ثم لوحظ أن الحكم لم يستظهر في أسبابه ثبوت هذه الحقيفة مع ان المحكمة الابتدائية قد أثبتت في حكمها أن المعاينة التي قامت بها دلت على عذر رويه المجنى عليه للقطار قبل وصوله الى محل الحادث وانه لم يكن في مقدوره ان يتنبه الى قدومه اذا لوحظ ذلك كره فانه يظهر أن هذا الحكم لم يقم على الاسباب التي تكفي لبرير قضائه . وليس يشمع لقصور هذه الاسباب ما قاله نفلا عن شاهدين فررا في التحقيق أنهما كان في مقدورهما رؤية القطار لو انهما كانا في مكان المجنى عليه فان ما قررته من ذلك لا يؤدي عقلا لثبوت رؤيه المجنى عليه في مكان واحد وهو المكان الذي أثبتت معاينة المحكمة الابتدائية عذر رؤية القطار منه .

( الطعن ١٤١ لسنة ١٤ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٤٥ )

٥ - يشترط لنحقق مسئولية حارس الاشياء المقررة في المادة ١٧٨ من القانون المدني أن يقع الضرر بفعل الشيء مما يفرض أن يتدخل الشيء تدخلا ايجابيا في احدات الضرر . فاذا دفع الحارس هذه المسئولية امام محكمة الموضوع بأن تدخل الشيء لم يكن الا دخلا سلبيا وان اصرر لم يقع الا بخطأ الموفى الذي دخل الى حيث توجد آبار الفضلات - مما يحرم عليه بحكم اللوائح دخوله ، بل ان الشارع يؤتم عدا الفعل - فان الحكم المطعون فيه ا ذلم يواجه هذا الدفاع الجوهرى ولم يناقشه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( الطعن ١٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤ )

٦ - انه وان تجاوز حارس الاشياء أو الآلات الميكانيكية في حكم المادة ١٧٨ مدني نفى مسئوليته المفترضة عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر باثبات أن ما وقع كان بسبب أجنبي لا يد له فيه . الا انه يشترط أن يكون السبب الذي يسوقه لدفع مسئوليته محددا لا تجهيل فيه ولا ابهام سواء أكان ممثلا في قوة قاهرة أم حادث فجائي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير .

( الطعن ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥ )

٧ - إن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني إنما تتحقق بسيطرة الشخص على

الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه .  
ولما كان الثابت في الدعوى أن مرفق مياه القاهرة عهد الى مقالول بالقيام  
بأعمال الحفر في الطرق في مناطق معينة بالقاهرة لوضع أنابيب المياه تم  
ردم الحفر ورفع المتخلفات الناتجة عن هذه الأعمال ، وكان من نتيجة هذا  
الحفر أن انكشفت الأسلاك الكهربائية وأصبحت غير عازلة للتيار الكهربائي  
وفى يوم الحادث سقط الطاعن في إحدى الحفر فصعقه التيار ومات لساعته ،  
واذ كانت الحراسة على الحفر التي أجراها المقالول في الطريق وعلى الأسلاك  
الكهربائية التي كشفت عنها منوطة بمرفق مياه القاهرة باعتبار انه صاحب  
السيطرة الفعلية عايتها وعلى أنابيب المياه التي قدمها للمقالول وتظل هذه  
الحراسة للمرفق المذكور ولا تنتقل الى المقالول اذ العقد المبرم بينهما هو من  
عقود الأشغال العامة يمارس المرفق الصام بمقتضاه سلطته في الرقابة  
والتوجيه والإشراف على هذه الأعمال تحقيقا للمصلحة العامة . ويقوم فيه  
المقالول بالعمل لحساب المرفق ، وكانت الحفر التي أجراها المقالول والأسلاك  
الكهربائية التي كشفت عنها من الأشياء التي تتطلب حراسنها عناية خاصة  
فيكون المرفق المذكور مسئولاً عن الضرر الذي أحدثته بالطاعن مسئولية  
أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفة الذكر ولا تنتفى عنه  
هذه المسئولية الا اذا اثبت أن وقوع الضرر كن بسبب أجنبي لا يد له  
فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر ان  
مرفق مياه القاهرة قد تخلى عن سيطرته الفعلية على أعمال الحفر في مكان  
الحادث الى المقالول لأنه نص في عقد المقاولة على انه مسئول وحده عن  
الاصابات والأضرار التي تحدث أثناء سير العمل وانه التزم باحاطة الحفر  
والخنادق بحواجز وحبال وان المرفق لا يكون مسئولاً الى أن يتم له استلام  
العمل نهائياً ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم مسئولية المرفق . لما كان  
ما تقدم فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٥٤٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ )

٨ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان خطأ المضرور يقطع رابطة  
السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لاجداث النتيجة وأن  
تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل  
الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها  
سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصلها الثابت في الأوراق .  
( الطعن ٢٣١١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ )

## خطأ الغير

١٩ - بحسب المحكمة أن تكون قد أقامت حكمها برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية التقصيرية على ما ثبت لها من أن الضرر الذى أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبى لم يكن للمدعى عليه يد فيه وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من الغير .

( الطعن ٢٠٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ )

٣ - من المقرر قانونا أن فعل الغير أو المضرور لا يرفع المسئولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف عنها الا اذا اعتبر هذا الفعل خطأ فى ذاته. وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه .

( الطعن ١٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ )

٣ - انه وان جاز لحارس الأشياء أو الآلات الميكانيكية فى حكم المسادة. ١٧٨ مدنى نفى مسئوليته المقترضة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر بانبات. أن ما وقع كان بسبب أجنبى لا يد له فيه الا انه يشترط أن يكون السبب الذى يسوقه لدفع مسئوليته محددا لا تجهيل عنه ولا ابهام سواء أكان منملا فى قوة قاهرة أو حادث فجائى أم خطأ المصاب أم خطأ الغير .

( الطعن ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥ )

٤ - اذ كان المستأجرون قد أسسوا دعواهم على انه الى جانب خطأ المالك يقوم خطأ آخر هو خطأ محافظ القاهرة بصفته « المطعون عليه. الثانى » أدى الى انهيار المنزل والحاق الضرر بهم وكان الحكم المطعون فيه. بعد أن نفى المسئولية عن المطعون عليه الثانى اعتبر الخطأ الذى أثبتته فى جانب المالك هو السبب فى احداث الضرر وكانت هذه المحكمة قد نقضت الحكم المطعون فيه فى خصوص قضائه بنفى المسئولية عن محافظ القاهرة وأحالت القضية فى هذا الخصوص الى محكمة الاستئناف للفصل فى هذه المسئولية ، وكان من شأن تحقق هذه المسئولية لو ثبتت التأثير فى مسئولية المالك لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن فعل الغير يرفع

المسئولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف منها اذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه . اذ كان ذلك فان تقضى الحكم المطعون فيه بالنسبة الى المحافظ يستتبع تقضيه بالنسبة الى المالك .  
( الطعنان ٢٩ ، ٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٢ )

٥ - يشترط في خطأ الغير الذى يعفى الناقل من المسئولية اعفاء كاملاً ألا يكون في مقبور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب .  
( الطعن ٧٨٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧ )

## حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية عند بحث التعويض

١ - مؤدى حكم المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدني المطابقة لنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية لا تكون له حجية فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية الا اذا كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، وإن الحكم الجنائى الصادر بالبراءة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائى أو لسبب آخر فانه لا تكون له حجية الشئ المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وبالتالى فانه لا يمنع نلك المحكمة من البحث فيما اذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساسا للتعويض .

( الطعن ١١٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ )

٣ - مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات المقابلة للمادة ٤٠٦ من القانون المدني الملغاة ، ان الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيتها فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فانه يمتنع على المحاكم المدنية تعيد بحثها وينعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لئلا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له ، واذا كان السابى من الحكم الجنائى - الصادر فى جنحة عسكرية بادانة المتهم لارتكابه جريمة اصابة خطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر - أنه قطع فى أن الحادث وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثانى - المتهم - فانه يكون قد فصل فصلا لازما فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، ويحوز قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ، ولا يجوز للطاعن - المتبوع - بالتالى أن يتمسك بأن الحادث وقع نتيجة خطأ المضرور وأن هذا يدرأ المسئولية عن المطعون عليه الثانى . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى مدوناته دفاع الطاعن من أن



المجنى عليه ووانده قد شاركا بخطئتهما فى وقوع الحادث ، فان قضاء المحكمة بتعويض قدره ٥٠٠ جنيهها بينما طالب المضرور بتعويض قدره ١٠٠٠ جنيه - مفاده أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذى قدرته هو الذى يناسب الضرر الذى وقع نتيجة خطأ المطعون عليه الثانى وأنها أنقصت من مبلغ التعويض المستحق للمضرور ما تحمله بسبب الخطأ الذى وقع منه ومن والده . لما كان ذلك فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب يكون فى غير محله .

( الطعن ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٧ )

٣ - مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات . ان الحكم الجنائى يقتصر حجيته أمام المحاكم المدنية على المسائل التى كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهى خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فان استبعاد الحكم الجنائى مساهمة المجنى عليه فى الخطأ أو تقريره مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالادانة ذلك أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه ونفيها لا يؤثر الا فى تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى والقاضى غير ملزم ببيان الأسباب التى من أجلها قدر عقوبة بين الحدين المنصوص عليهما فى القانون اذ كان ذلك فان القاضى المدنى يستطيع أن يؤكد دائما أن الضرر نشأ عن فعل المتهم وحده دون غيره وأن يلزمه بدفع كل التعويض المستحق للمجنى عليه حتى ولو كان الحكم الجنائى قد قرر أن المجنى عليه أو الغير قد ساهما فى احداث الضرر كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير قد أسهم فى احداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائى ثمة خطأ فى جانبه يراعى ذلك فى تقدير التعويض اعمالا للمادة ٢١٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه « يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك فى احداث الضرر أو زاد فيه .

( الطعن ٤٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١ )

٤ - الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجية فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك من الدعويين الجنائية والمدنية . وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فانه يستتبع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليهما أن

تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مغالفاً للحكم الجنائي السابق له . واذا كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أنها رفعت على حارس المزلقان بتهمة القتل الخطأ والتسبب في حصول حادث للقطار . فقضت المحكمة بإدانته وقد صار هذا الحكم انتهائياً بتأييده ، ولما كان الفعل غير المشروع الذي رفعت الدعوى الجنائية على أساسه هو بذاته الذي نشأ عنه اتلاف السيارة - والذي يستند إليه الطاعن في دعواه المدنية الراحنة - فإن الحكم الجنائي المذكور اذ قضى بإدانة حارس المزلقان لثبوت الخطأ في جانبه يكون قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فيجوز في شأن هذه المسألة المشتركة حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه ، واذا لم يمتد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الجنائي في هذا الخصوص ففضى على خلافه برفض دعوى الطاعن بمقولة « ان خطأ قائد السيارة يستغرق خطأ حارس المزلقان » فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

( الطعن ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٧ )

٥ - مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم الجنائي يقتصر حجيته أمام المحكمة المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضرورياً لقيامه وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فإن استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه يعتبر من الأمور النانوية بالنسبة للحكم بالإدانة اذ أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه أو نفيها لا يؤثر لا في تحديد العقوبة بين حديهما الأدنى والأقصى ، والقاضي الجنائي غير ملزم ببيان الأسباب التي من أجلها يقرر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما في القانون ، اذ كان ذلك فان القاضي المدني يستطيع أن يؤكد دائماً أن الضرر نشأ من فعل المتهم وحده دون غيره ، كما أن له أن يقرر ان المجنى عايمه أو الغير قد أسهم في احداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائي هذا أو ذاك ليراعى ذلك في تقدير التعويض وذلك اعمالاً لنص المادة ٢٠٦ من القانون المدني .

( الطعن ١٨٣١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ )

٦ - اذا كان الاصل في الدعوى المدنية التي ترفع تبعاً للدعوى

الجنائية على المتهم ورب العمل بوصفه متبوعا-أنها تطرح على المحكمة الجنائية خطأ شخصيا منسوباً للمتبع وانما يسأل فقط باعتباره كفيلا متضامنا مع المتهم فان الحكم الذى يصدر برفض هذه الدعوى لا يحول دون مطالبه المضرور لرب العمل باعتباره مسئولاً عن خطئه الشخصى المفترض بوصفه حارسا للشيء الذى وقع به الحادث وذلك لتغير صفة المدعى عليه والسبب فى الدعوى الاولى عنها فى الدعوى الثانية .

( الطعن ٩٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨٣ )

٧ - المقرر أن حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم اصادر بالادانة أو البراءة وعلى أسبابه المؤدية اليها بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة ودون أن تلحق الحجية الاسباب التى لم تكن ضرورية لهذه البراءة أو تلك الادانة ، واذ كان تحديد نوع الضرر الواقع على الطاعنين ليس من الأمور الضرورية لادانة نابعى المطعون ضده فى جريمة تعذيبهما فانه لا على الحكم المطعون فيه أن يعرض لتحديد ميثبات لأنواع الضرر جميعا أو نائيا أيا منها دون أن نكون للحكم الجنائى حجية ملزمة فى هذا الخصوص .

( الطعن ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٤ )

**القضاء برفض التعويض المؤقت  
أمام المحكمة الجنائية لانتفاء المسؤولية التقصيرية  
مانع من المطالبة بتعويض على ذات الأساس  
أمام المحكمة المدنية**

١ - الحكم برفض طلب التعويض المؤقت في الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية تأسيسا على عدم توافر شروط المسؤولية التقصيرية يحوز حجية تمنع معها المطالبة بأى تعويض آخر على ذات الأساس ، لأن هذا الحكم هو حكم قطعى حسم الخصومة فى الموضوع . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة البانية عن نفسها وبصفقتها ادعت مدنيا أمام محكمة الجنب بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيها قبل المطعون عليها لأن المطعون عليه الثانى وهو تابع لمطعون عليه الأول تسبب خطأ فى قتل مورثها وقضت محكمة الجنب ببراءته ورفض الادعاء المدني بعد أن بحث عناصر الدعوى من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، ولم تستأنف الطاعنة البانية هذا الحكم وصار نهائيا بالنسبة لها فانه يحوز حجية فى هذا الخصوص ، ولا يجوز لها اقامة دعوى جديدة بالتعويض على ذات الأساس . ولما كانت الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفقتها قد اقامت الدعوى الحالية بطلب الزام المطعون عليهما مضامين بأن يدفعها لها مبلغ ١٠٠٠٠ جنية تعويضا عن قتل مورثها خطأ وأقام المطعون عليه الأول دعوى ضمان ضد المطعون عليه الثانى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى الادعاء المدني أمام محكمة الجنب ، فانه لا يكون قد خالف القانون وبالتالى يكون فى محله الحكم برفض الاستئناف المرفوع من الطاعنتين بتعديل مبلغ التعويض المقضى به .

( الطعن ٣٨٣ لسنة ٤٣ قى جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ )

## الحكم الجنائي الصادر بالبراءة وأثره على دعوى التعويض أمام المحاكم المدنية

١ - ان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فإنه طبقا لصريح نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية وبالتالي فإنه لا يمنع تلك المحاكم من البحث فيما اذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساسا لتعويض أم لا .

( الطعن ١٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٣/١٩٦٦ )

٢ - مفاد نصوص المادتان ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الاتبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الحكم الجنائي تكون له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويتين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعده ، فاذا فصلت المحكمة اجنائية في هذه الامور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له ، ولما كان الثابت من الحكم اصدار في قضية الجنحة رقم ٢٢٤٥ سنة ١٩٧٠ قصر النيل أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعنين لأنه تسبب باهماله في قتل ولد الطعمون عليهما بأن تركه يستعمل المصعد رغم ما به من خلل وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٢٢٨ من قانون العقوبات وقد حكمت محكمة الجنح ببراءته مما أسند اليه فان مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعوى المدنية الحالية لأن قوام الأولى خطأ جنائي واجب الاثبات ومنسوب الى التابع في حين أن قوام الثانية خطأ مفترض في حق الطاعنين باعتبارهم حراسا للمصعد فمسئوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن الجريمة .

( الطعن ١٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٧٨ )

٣ - حجبة الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالادانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية اليه بالنسبة لما كان موضع المحاكمة ودون أن تانح الحجبة الأسباب التي لم تكن ضرورية بهذه البراءة أو تلك الادانة واذ يبين من الحكم الصادر في قضية الجنحة انه وقد قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ لانقضاء الخطأ في جانبه فذلك حسبه ويكون ما تطرق اليه عن خطأ المجنى عليه تزييدا لم يكن ضروريا في قضائه وبالتالي فلا حجبة له أمام المحاكم المدنية .

( الطعن ١٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥ )

٤ - الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجبة في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا زما في وقوع الفصل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائي والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله واذ كان الثابت من الحكم الجنائي الصادر في القضية رقم ٠٠٠٠ سنة ١٩٧٣ جنح ناصر انه قضى ببراءة السائقين المتهمين لخلو الأوراق من دليل قاطع على وقوع خطأ من أيهما وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه بالبراءة فان ما تزايد فيه من تقرير عن سبب الحادث وانه كان وليد القوة القاهرة يكون غير لازم للفصل في الدعوى ويكتسب حجبة أمام المحكمة المدنية ، لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد نفت في حدود سلطتها التقديرية السبب الأجنبي فان النفي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

( الطعن ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ )

٥ - اذ كان الثابت من الأوراق أن مطالبة الطاعن بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية كان مبنيا على المسئولية عن الأعمال الشخصية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني ولم تتناول المحكمة - وما كن لها أن تتناول وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب التعويض على أي أساس آخر ، وقضت برفض الدعوى المدنية استنادا الى انتفاء ركن الخطأ في حق الطاعنة ، فان ذلك لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية باعتبارها مسئولة عن الضرر الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني لاختلاف السبب في كل من الطرفين ، واذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النفي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس ولا يغير من هذا النظر ما ورد بحكم المحكمة الجنائية من أن المتهم ٠٠٠٠ وحده هو الذي أحضر العمال وأشرف

عليهم حين قيامهم بالعمل الذى تسبب في وقوع الحادث . اذ أن ذلك كان  
بصدد نفى مسئولية الطاعنة عن عمالها الشخصى .

( الطعن ٣٦٩ لسنة ٤٥ ق جلسته ١٩٧٨/٦/٦ )

٦ - اذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون  
فيه أن الاتهام فى فضيه الجنحة قد وجه الى معاون المستشفى عن واقعتى  
القتل والاصابة اخطا بوصف انهما لانا ناشئين عن اهماله وعدم احتياظه  
واخلاله اخلالا جسيما بما تفرضه عليه واجبات وظيفته بأن لم يفهم بوضع  
تحدير على باب المصعد بعدم استعماله رغم علمه بتعطله فاستنقه المجنى  
عليهم وسقط بهم وهو اتهام ينوم على الاخلال بواجب من صميم ما تقتضيه  
الحراسة على المصعد كالة ميكانيكية من بذل عناية خاصة لا سبيل لمساءلة  
الهيئة المصعون ضدها - هيئة التامين الصحى - كشخص معنوى عنه الا من  
خلال شخص طبيعى يملها فى مباشرة الحراسة على المصعد المملوك لها فان  
المسئولية عن حراسة المصعد تكون قد طرحت على المحكمة الجنائية فيما وجه  
لمعاون المستشفى من اتهام وفى الدعوى المدنية التى اقيمت عليه هو والهيئة  
المطعون ضدها تبعا للدعوى الجنائية . واذا قضت تلك المحكمة برفضها  
قباهما بعد أن ثبت لديها وجود السبب الأجنبى متمتلا فى خطأ المتهم الآخر  
وهو المقاتل الذى عهد اليه اصلاح المصعد فان حكمها هذا يحوز قوة الأمر  
المقضى ويحول دون معاودة رفع الدعوى قبل الهيئة المطعون ضدها لمطالبتها  
بالتعويض واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أصاب  
صحيح القانون .

( الطعن ٣١٤ لسنة ٤٦ ق جلسته ١٩٨٠/٤/٢٣ )

## اختصاص القاضى الجزئى الاستثنائى فى دعاوى التعويض عن ارتكاب جنحة أو مخالفة

١ - يكفى لاختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم فى دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة مجرد وقوع الفعل المكون للجريمة واختصاصها هنا ينعقد ولا يمنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلا أو كونها ما زالت منظورة أو كون الحكم الصادر فيها غير نهائى .

( الطعن ٦٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٠ )

٢ - القول بأن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ من قانون المرافعات فى خصوص دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة لا ينطبق الا فى شأن من نسبت اليه المخالفة أو الجنحة مردود بأن طاب التعويض لا يغير وصفه والدعوى به - على المنهم أو من هو مسئول عنه أو عليهما معا - هى دعوى تعويض عن ضرر ناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة فى جميع الأحوال ومن ثم تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم فيها مهما تكن قيمة الدعوى والقول بغير ذلك يبنى عايه نفضيح أوصال الطلب الواحد وتوزيعه بين مختلف درجات المحاكم .

( الطعن ٦٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٠ )

٣ - اذا كان الضرر المطلوب تعويضه فى دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأول ناشئا عن اتلاف سياراتهم ، وهى واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة اتلاف المنقول باهمال ، فان الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب فى الضرر وانما ظرفا ومناسبة له ومن ثم تكون محكمة المواد الجزئية اذ قضت فى موضوع الدعوى باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها لأن شرط اختصاصها أن يكون التعويض ناشئا عن فعل يعتبر طبقا لقواعد القانون الجنائى جنحة أو مخالفة .

( الطعن ٦٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٠ )



## تنفيذ الأحكام مسئولية طالب التنفيذ

١ - انه وان كان قرار لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يعتبر وفقا للمادتين ٥٣ ، ١٠١ من هذا القانون من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتا ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية ، الا أن تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ لأن اباحة تنفيذها قبل أن تصبح نهائية هو مجرد رخصة للمحكوم له ان شاء انتفع بها وان شاء تربص حتى يحوز الحكم أو القرار قوة الشيء المحكوم فيه ، فاذا اختار استعمال هذه الرخصة وأقدم على تنفيذه وهو يعلم أنه معرض للإلغاء اذا ما طعن فيه فانه يتحمل بمخاطر هذا التنفيذ فاذا أنفى الحكم أو القرار المنفذ به بناء على الطعن فيه وجب على طالب التنفيذ بعد أن ثبت أن الحق ليس في جانبه أن يرد الى خصمه الذي جرى التنفيذ ضده ما يكون قد استوفاه منه وأن يعيد الحال الى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ ، كما يلتزم بتعويض الضرر الذي لحق هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ وتبعا لذلك يرد اليه الثمار التي حرم منها ، ويعتبر الخصم ساء النية في حكم المادتين ١/١٨٥ ، ٩٧٨ من القانون المدني منذ اعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به لأن هذا الاعلان يتضمن معنى التكاليف بالحضور لسماع الحكم بإلغاء القرار أو الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة اعلان للعائز بعيوب حيازته مما يزول به حسن نيته طبقا للمادة ٩٦٦ من القانون المدني . ولما كانت مصلحة الضرائب قد أعلنت بالطعن في قرار لجنة الطعن قبل أن تباشر اجراءات التنفيذ الاداري على عقار المطعون ضده فانها تعتبر سيئة النية بالنسبة لما قبضته من ثمار ذلك العقار من تاريخ وضع يدها عليه بعد أن رسا مزاده عليها ، وتلتزم لذلك بريعه عن المدة من تاريخ هذا الاستلام الى تاريخ رده الى المطعون ضده واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فانه لا يكون مخالفا للقانون .

( الطعن ١١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ )

## دعوى التعويض

١ - تنص الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أن يكون القاضى غير صالح النظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد من الخصوم اذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل استغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كزن قد أدى شهادة فيها . ولما كان نظر المستشار ٠٠٠٠ الاستئناف المرفوع من الطاعنين فى دعوى أخرى ، وقضاؤه بإعادة وضع يد المطعون عليه على الأطيان تأسيسا على بطلان التنفيذ الذى تم - بتسليمها للطاعنين نفاذا لقرار لجنة الإصلاح الزراعى - لمخالفته للقواعد العامة فى ملكية المال الشائع ، لا يمنعه من نظر الدعوى الماثلة المرفوعة - من المطعون عليه - بطلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذا التنفيذ لاختلاف كل من الدعويين عن الأخرى وبالتالي لا يكون سببا لعدم الصلاحية .

( الطعن ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١ )

٢ - الحكم بفسخ عقد البيع ورد النمن الى البائع مع احوالة الدعوى للتحقيق لاثبات الضرر المطلوب التعويض عنه . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . علة ذلك . الحكم المنهى للخصومة هو الذى ينتهى به النزاع فى كل الطلبات المرفوعة بها الدعوى .

( الطعن ٤٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٨ )

٣ - اذ كانت الخصومة - موضوع الدعوى الاصلية - هى طلب فسخ العقد المبرم بتاريخ ٠٠٠٠ مع الزم المطعون ضدهما بالتعويض والخصومة موضوع الطلب العارض - هى الزام الطاعن بالتعويض عن عدم تنفيذه ذات العقد المطاوب فسخه فى الدعوى الاصلية والطلب العارض وجهين متقابلين لخصومة واحدة أساس الفصل فيها تحديد الطرف الذى أخل بالالتزامات المترتبة على العقد المبرم بينهما ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر منهيا لوجه الخصومة المتعلق بطلب الطاعن فسخ العقد والزام المطعون ضدها بالتعويض لتخلفها عن تنفيذ العقد ففضى برفضه ، فى وقت

ما زال فيه الوجه الآخر من ذات الخصومة المتعلقة بطلب المطعون ضدها الزام الطاعن بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد ، قائما أمام محكمه أول درجة - بعد احاطته بحير لتحقيق عقاصره - ولما يفصل فيه بعد فان الحكم المطعون فيه لا يكون منيها للخصومة كلها كما أنه غير قابل للتنفيذ الجبرى ويكون الطعن فيه استقلالا غير جائز ، ويتمين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز انطعن لتصفه بالنظام العام .

( الطعن ٨٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٦ )

٤ - النص فى المادتين ١/١٧٤ ، ١٧٥ من القانون المدنى يدل على ان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى مسئولية تبعيه مقررَة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان اقسانونى فالمتبوع يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فان للمتبوع الحق فى الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفى به من التعويض للمضرور لا على أساس أنه مسئول معه بل لأنه مسئول عنه .

( الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٨ )

٥ - المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطننا فيما يتعلق بأعمال إدارة هذه التجارة أو الحرفة وفقا لنص المادة ٤١ من القانون المدنى ، واذا كان النابت بالأوراق ان الطاعن مهنته صاحب مكتب لسيارات النقل وأن المجنى عليه كان يعمل مساعدا ميكانيكى لديه وأن وفاته نتجت عن انقلاب سيارة نقل أثناء قطرها بسيارة نقل أخرى وأن السيارتين مملوكتان للطاعن فان مفاد ذلك أن الحادث نتج عن النشاط التجارى للطاعن ومن ثم يكون اعلانه فى محله التجارى صحيحا فى القانون .

( الطعن ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ )

٦ - اذ كان الطاعن بصفته ليس مدينا متضامنا مع تابعه ، وكذا الحكم الابتدائى قد قضى بسقوط الدعوى بالتقادم ، كما ان واقعة النزاع ليست من ضمن حالات عدم القابلية للتجزئة المنصوص عليها قانونا ، ولم يوجب القانون اختصاص التابع والمتبوع معا فى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع فانه لا تثريب على الحكم المطعون فيه اذ التفت عن ادخال التابع المدخل أمام محكمة أول درجة .

( الطعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢ )

٧ - النص في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية على أنه ٠٠٠  
وفي المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن ٠٠٠٠ يدل على أن اشتراط  
تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة  
الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها - ومن بينها  
جريمتا السب والقذف هو في حقيقته مجرد قيد وارد على حرية النيابة  
العامة في استعمال الدعوى الجنائية يترتب على تخلفه عدم قبول الدعوى  
الجنائية التي ترفع عن هذه الجرائم والدعوى المدنية المرفوعة بالتبع لها  
أمام المحاكم الجنائية دون المساس بحق المجنى عليه في طلب التعويض عنها  
أمام المحاكم المدنية التي لا تسقط الا بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي  
يعلم المضرور فيه بالضرر الحادث وبشخص من أحدثه فاذا لم يعلم بذلك  
فانها تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع .

( الطعن ٤٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )

## تكييف دعوى التعويض

١ - أنه وإن كن لمحكمة الموضوع أن تكييف الدعوى بما تقتضيه من وفاتها وإن نزل عليها وصحتها تصحيح في القانون ، إلا أنها مقيدة في ذلك بالوفاتع والتطبيقات المطروحة عليها ، فلا يملك التغيير في مضمون هذه الطلبات أو استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم ولم كن استبقت من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى أن الجمعية الطاعنة أقامت دعواها بطلب تعويض ما نالها من أضرار نتيجة ما نسبته إلى المطعون ضدهم من أخطاء في إبرام الصفقة ، ولم تقصر دعواها على أعضاء مجلس الإدارة وإنما وجهتها إلى ابائعين وإلى أعضاء مجلس الرقابة بالجمعية طالبة إزامهم جميع مضممين بتعويض ما نالها من ضرر على أساس المسؤولية التقصيرية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ينف الدعوى على أنها دعوى بطلان تصرفات أعضاء مجلس الإدارة استنادا لنص المادة ٦٤ من القانون المدني وهو طلب لم يطرحه عليه الخصوم وقضى بسقوطها على هذا الأساس يكون قد خرج بالدعوى عن نطاقها المطروح عليه وخالف قاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضى التقيد في حكمه بحدود الطلبات المقدمة في الدعوى .

( الطعن ٢٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ )

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائفا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه أحال على أسباب حكم محكمة أول درجة والتي نفت الخطأ عن المضرور بمقولة أن ارتكانه على سائر الشرفة تصرف عادي ومألوف ، إذ أنه ليس من القاطنين بالشقة التي سقطت شرفتها وإنما يتردد عليها بحكم وظيفته فلا يستطيع أن يعلم بأن الشرفة خربة وإن مونة البناء التي تتكون منها قد تحللت ، وهي أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، مما يكون معه النعي جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن ٦١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ )

## سماع دعوى التمويض

١ - لما كان نص المادة ٧ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ عاما مانعا من قبول الدعاوى التى ترفع بسبب تطبيق أحكامه ويحول دون مساءلة الحكومة فان دعوى التمويض التى ترفع بسبب تطبيق أحكام هذا القانون وانقاص معاش موظف كان قد ترك خدمة الحكومة ، هذه الدعوى تكون غير مقبولة .

( الطعن ٢٣٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٩ )

٢ - الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة لا تخرج عن أن تكون دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار فيحق لكل من أصابه ضرر من فعل المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطلب تمويض ما أصابه من ضرر من جرائمها على كل من شارك في أحداث هذا الضرر متى توافرت شروط تلك الدعوى وهى الخطأ والضرر ورابطة السببية بين الخطأ والضرر .

( الطعن ٤٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١٤ )

٣ - اذا كانت الدعوى التى رفعها موظف أحيل على المعاش لا تخرج عن كونها دعوى يهدف بها الى تعويضه عما أصابه من الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل الأوان وبغير حق فاتجه فى شطر منها الى تقدير التعويض بمبلغ معين من النقود على أساس ما فاتته من مرتب الرتب التى حرم من الترقية اليها بسبب إحالته على المعاش على ما يقضى به القانون واتجه فى شطره الآخر الى طاب تعويض ما أصابه من ضرر بسبب عدم ربط معاشه على أساس الرتبة التى كان يجب أن يرقى اليها لو أنه بقى فى الخدمة فان الدعوى بهذه المثابة لا تندرج تحت حكم المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية التى لا تعنى سوى المنازعات الخاصة بربط المعاش على مقتضى القواعد التى رسمها هذا المرسوم بقانون فلا يسقط الحق فيها الا وفقا للقواعد العامة لسقوط الحق فى رفع الدعوى .

( الطعن ٢١٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٣٠ )

## عدم سماع دعوى التعويض في قانون التجارة البحرى

١ - المادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى .  
تتعلقان بالدعوى لا بالحق المراد حمايته بمقتضاها ذلك انهما وردتا دون  
سواهما فى الفصل الرابع عشر من قانون التجارة البحرى تحت عنوان فى  
عدم سماع ادعوى على خلاف المواد ٢٦٩ وما يليها ، والتي جاءت ضمن مواد  
الفصل الثالث عشر من ذلك القانون بعنوان زوال الحقوق بمضى المدة ، مما  
يقيم فارقا بين نوعى المواعيد الواردة فى كل من انفصلين المشار اليهما واذ  
استهدف المشرع بهاتين المادتين تنظيم اجراءات التقاضى ومواعيد اتمامها  
والا سقط الحق فى اقامة الدعوى دون أن يمتد السقوط الى الحق فى ذاته  
وذلك بقصد اضعاء حماية على الناقل فلا يطالب بالتعويض عن الضرر اللاحق  
بالبضاعة فى وقت متأخر قد يتعذر عليه فيه اثبات قيامه بتنفيذ التزاماته ،  
فان فى ذلك جميعه ما يسبغ على القواعد المقررة بهاتين المادتين صفة  
الاجراءات التى لا تمس موضوع الحقوق المتنازع عليها فتخضع بذلك لقانون  
القاضى فى معنى المادة ٢٢ من القانون المدنى ، ولا يقدر فى ذلك انه يجوز  
للطرفين عند ابرام عقد النقل انقاص أو زيارة المواعيد المقررة بالمادتين  
المشار اليهما بتحديد مواعيد أخرى به أو بالاتفاق فيه على المواعيد الواردة  
فى هذا الخصوص بقانون أجنبى أو أنه يجوز التنازل صراحة أو ضمنا عن  
الدفع المقرر بموجب هاتين المادتين لدى تسلم البضاعة أو بعد ذلك باعتبار  
هذه المواعيد غير متعلقة بالنظام العام ، طالما أن المادة ٢٢ المشار اليها  
قد أخضعت كافة قواعد المرافعات لقانون القاضى ، وان كانت غير متعلقة  
بالنظام العام ويجوز الاتفاق على ما يخالفها .

( الطعن ١٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٩ ، الطعن ٣٩٣ لسنة

٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٣ )

## الاختصاص بالولاية بنظر دعوى التعويض

١ - النص في الفقرة الثانية من المادة النامية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في « المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » وفي المادة التاسعة منه على أن « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في طلبات التعويض عن الفrazات المنصوص عليها في المادة السابقة - بما فيها الفقرة الثانية - إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية » من مقتضاه أن اختصاص المجلس بنظر طلبات التعويض « قصور على القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت » ، وإذا كان الثابت في الدعوى اشتغالها على طلب تعويض ضرر ناتج عن إصابة أثناء العمل ومصروفات علاج وهو مما يخرج بطبيعته ولفظه عن نطاق القرارات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت يكون الاختصاص بنظرها للمحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة . وكان الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن « الدعوى لا تخرج عن كونها مطالبة بمكافأة مستحقة للمستأنف عاينه نظير إصابته » ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .  
( الطعن ٢٤٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٥ )

٢ - انه وان كان مفاد أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أنه لا يجوز لذوى الشأن اللجوء مباشرة الى المحكمة لطلب التعويض سواء المستحق عن نزع الملكية أو المقابل لعدم الانتفاع بالعقار في المدة من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ، الا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض ، فإذا لم تلتزم هذه الاجراءات ومضت المواعيد التي حددها لها القانون لتقدير التعويض دون أن يصل الى ذوى الشأن أى اخطار يفيد انها سلكت فعلا الطريق الذى ألزمها القانون باتباعه لتقدير التعويض ، فانه يكون لصاحب الشأن فى هذه أن يلجأ الى المحكمة المختصة مطالبا بالتعويض المستحق له .  
( الطعن ٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ )



٣ - اذ كانت قواعد الاختصاص الولائي من النظام العام وكانت محكمة الموضوع قد جاوزت اختصاصها الولائي بالفصل في تقدير التعويض المطالب به - عن نزاع الملكية للمنفعة العامة - يدعوى مبتدأة مخالفة بذلك ما رسمه الشارع من طرق لتقدير التعويض ومن مسبل للظمن في هذا التقدير والجهات المختصة بنظر ذلك ، فانه يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الظعن ٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ )

٤ - للملكية حرمة ، وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدني على انه لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه الا في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي يرسمها ومن ثم فان القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على العقار ، ولو كان قد صدر بموافقة المحافظ شفوياً ، يكون قد صدر من شخص لا سلطة له اطلاقاً في اصداره ومشوباً بمخالفة صارخة للقانون بما يجرده عن صفته الادارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للمقررات الادارية ويفدو معه الاستيلاء على العقار غصباً واعتداء مادياً تختص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .

( الظعن ١٢٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ )

٥ - مؤدى نص المادتين ٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف ان اختصاص اللجنة المذكورة - بالمادة ٧٧ - بنظر طلبات التعويض لا يقتصر على تعويض الضرر الناشئ عن مجرد القاء الأتربة المخلفة عن تطهير الترع والمصارف العمومية وانما يشمل أيضاً تعويض الضرر الناتج عن تعطيل الانتفاع بسبب القاء الأتربة طالت مدته أو قصرت لأن كل القاء للأتربة يتضمن تعطيل الانتفاع فترة من الوقت لم يحدد القانون مداها فيحمل على اطلاقه وينطبق على تعطيل الانتفاع أياً كانت مدته ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصل في النزاع - حول التعويض عن الحرمان من الانتفاع بالأطيان نتيجة عدم ازالة الأتربة المخلفة عن تطهير المصرف العمومي الذي يخترقها احدى عشر سنة تالية لمدة أخرى قضى فيها بالتعويض - على الرغم من خروجه عن ولاية القضاء العادي واختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من القانون المذكور به ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

( الظعن ١٢٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ )

٥ - تحت الحظر من نظر دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المسلحة المادة ١١٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - والتي قضت المحكمة العليا بعدم دستوريتها بتاريخ ١٩/١/١٩٧٤ - نطاقه .  
دعاوى التعويض التي ترفع طبقاً لأحكام القانون المدني عدم سريان هذا الحظر عليها . أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني .

( الطعن ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٢ )

٧ - قرارات لجان أثمان وتعويضات ما يستولى عليه لضمان تمويل البلاد بالمواد التموينية . الطعن عليها أمام المحاكم الابتدائية المختصة استثناء لا يجوز التوسع فيه . القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . أثر ذلك . عدم اختصاص تلك المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء .

( الطعن ٧١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١١ )

٨ - تأخر تشكيل لجان تقدير أثمان وتعويضات ما يستولى عليه لضمان تمويل البلاد بالمواد التموينية أثره . جواز التجاء ذوى الشأن الى المحاكم بطلب تعويضهم عما يصيبهم من ضرر نتيجة هذا التأخير .  
( الطعن ٧١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١١ )

٩ - لما كانت نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد خلت من أي نص يتعلق باختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم في دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندی وكانت المطالبة بهذه المكافأة وهي مبلغ مالي محدد لا تعتبر منازعة إدارية يختص بها مجلس الدولة فإن الاختصاص بها يكون للمحاكم ذات الولاية العامة .

( الطعن ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

١٠ - القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بالفائه أو تأويله أو تعديله أو التعويض عن الأضرار المترتبة عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين بقصد أحدث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة .

( الطعن ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ )

١١ - إذا كان المطعون ضده لم يلجأ الى المحاكم للطعن في قرار

مجلس الشعب بصحة عضوية منافسه الذى حاز خجية الامر المقضى فان هذه الحجية لا تتعدى الى صحة ابداء الناخب لرأيه أو بطلانه أى الالتزام بأحكام الدستور فى المواعيد والاجراءات المتعلقة بتحقيق الطعن واحالته الى المجلس للفصل فيه ورفض طلب التأجيل ، كما لم يلجأ للمحاكم لمؤاخذة عضو من أعضاء المجلس عن ابداء فكره ورأيه ، وانما لجأ للمحاكم للمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التى أصابته بسبب ان هذه الأعمال المشار اليها غير مشروعة لمخالفتها للدستور وأحكام القانون ، ولئن كان من بينها ما هو منسوب لمجلس الشعب وصدرت منه أثناء توليه لأعماله الا أنه متى ثبت أنها تقام على الوجه المبين بالدستور فقدت سند مشروعيتها وأوضحت أعمالا غير مشروعة اذ ما تسبب عنها ضرر كان لمن أصابه الضرر الحق فى التعويض عنه ، ولما كان الاختصاص بذلك غير معقود بنص فى الدستور أو القانون لمجلس الشعب أو لأى جهة أخرى استثناء ولا يعتبر منازعة ادارية فهو باق للمحاكم على أصل ولايتها العامة .

( الطعن ٥٣٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٧ )

١٣ - اقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بمسد أن أورد فى مادته الأولى حكمه بإنشاء لجان قضائية لضباط القوات المسلحة وبين فى مادته الثانية تشكيل هذه اللجان نص فى مادته الثالثة على أن « تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة غذا العقوبات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط اقوات المساحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية رفضا لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن الطعن فى قرارات لجن الضباط بالقوات المسلحة ، وأوردت المادة الرابعة منه بيان الأسباب التى يجب أن يبنى الطعن على واحد منها أو أكثر بالنسبة لطالب الفاء القراءات الادارية النهائية وتناولت المواد التالية الأحكام المتعلقة بتقديم الطعون وتهيتها للعرض على اللجنة القضائية المختصة ونظرها أمامها والفصل فيها وجهة التصديق على قرارات اللجان القضائية المشار اليها وسلطتها وبين من المراحل التشريعية بهذا القانون ومن تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الأمن القومى والتعبئة القومية عدة رؤى باصداره أن تكون اللجان القضائية المبينة به بمثابة القضاء الادارى العسكرى بالمقابلة للقضاء الجنائى العسكرى وذلك أعمالا للمادة ١٨٣ من الدستور التى تنص على أن « ينظم القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى الدستور»

لما كان ذلك وكانت دعوى الطاعنين لا تعد من قبيل المنازعات الإدارية فهي ليست بطلب إلغاء قرار إداري أو التعويض عنه بل هي مطالبة منهما بالتعويض استنادا إلى أحكام المسؤولية التقصيرية المبين أحكامها في القانون المدني فإن مؤدى ذلك أن تنحصر عنه اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر قاضيا باختصاص هذه اللجان يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

١٣ - ان النص في المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف على انه « يختص بالفصل فى منازعات التعويض المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تشكل بدائرة كل محافظة برئاسة قاضى يندبه رئيس المحكمة الابتدائية فى المحافظة وعضوية وكيل تفتيش الرى ووكيل تفتيش المساحة ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة أو من يقوم مقامهم وعضو من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى يندبه أمين الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ أول جلسة ، ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساويها يرجع الجانب الذى منه الرئيس ، ويكون قرار اللجنة قابلا للطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار » يدل على أن المشرع قد ناط بتلك اللجنة وحدها ولاية الفصل ابتدائيا فى التعويضات المنصوص عليها فى هذا القانون وجعل من المحكمة المدنية جهة طعن فى قرارات تلك اللجنة . لما كان ذلك وكانت إجراءات التقاضى وقواعد الاختصاص الولائية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مما يتفق بالنظام العام فإن لجوء صاحب الشأن مباشرة بصدد المنازعة فى التعويض المنصوص عليها فى قانون الرى والصرف الى المحكمة المدنية مباشرة للحكم ابتدائيا فى دعواه رغم كونها جهة طعن مما يمس نظام إجراءات التقاضى التى فرضها المشرع فى هذه الحالة فيتعين على المحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبول الدعوى دون أن تعرض لموضوعها أو أصل الحق فيها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

( الطعن ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣ )

١٤ - مؤدى البندين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون

مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية الفاء وتمويضا معقود كأصل عام لجهة القضاء الإداري .

( الطعن ٤٣٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ )

١٥ - مفاد البندين الثاني والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية خروج القرارات الإدارية من اختصاص المحاكم أيا كان الطلب أو النزاع المتعلق بالقرار الإداري سواء بالفائه أو بوقف تنفيذه أو بطالب التعويض عن الأضرار الناشئة عنه ، فليس للمحاكم أى اختصاص بالطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية ولو عرض هذا النزاع بصفة تبعية لنزاع مما تختص المحاكم به كما لا يكون لها عند الفصل في المنازعات المدنية والتجارية البعثة التى تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة أو عند الفصل في المنازعات الأخرى التى خولها القانون حق النظر فيها أن تؤول الأمر الإداري أو أن توقف تنفيذه أو تتجاهله ولا تلتزم آثاره .

( الطعن ٣٨٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٨ )

## سبب دعوى التعويض

١ - حق المضرور في التعويض انما ينشأ اذا كان من أحدث الضرر أو تسبب فيه قد أخل بمصاحبة مشروعة للمضرور في شخصه أو في ماله مهما تنوعت المسائل التي يستند اليها في تأييد طلب التعويض فيجوز للمضرور رغم استناده الى الخطأ التقصيري الثابت أو المفترض أن يستند الى الخطأ العقدي ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف كما يجوز لمحكمة الموضوع رغم ذلك أن تستند في حكمها بالتعويض الى الخطأ العقدي متى ثبت لها توافره لأن هذا الاستناد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ولا يعتبر تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها .

( الطعن ١٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ ، الطعن ١٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ ، الطعن ٢١٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧ )

٢ - انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين على محكمة الموضوع في كل حال أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض ، وان تنزله على الواقعة المطروحة عليها ، باعتبار أن كل ما تولد به للمضرور حق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه انما هو السبب المباشر المولد للدعوى بالتعويض ، مهما كانت طبيعة المسؤولية التي استند اليها المضرور في تأييد طلبه ، أو النص القانوني الذي اعتمد عايشه في ذلك ، لأن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض التي يتعين على محكمة الموضوع أن تأخذ منها ما يتفق وطبيعة النزاع المطروح عايشها ، وأن تنزل حكمه على واقعة الدعوى ، ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملكه من تلقاء نفسها .

( الطعن ٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ )

٣ - اذا كانت محكمة الموضوع قد طبقت خطأ أحكام المسؤولية التقصيرية دون قواعد المسؤولية الواجبة التطبيق ، فانه يجوز لمن تكون له مصلحة من المحصوم في اعمال هذه القواعد أن يطن في هذا الحكم بطريق

النقض على أساس مخالفته للقانون ، ولو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع الى وجوب تطبيق تلك القاعدة لالتزامها هي بأعمال أحكامها من تلقاء نفسها ، ولا يعتبر النقص على الحكم بذلك إهدله لسبب جديد مما لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك ان تحديد طبيعة المسؤولية التي يتولد عنها حق الضرر في طلب التعويض يعتبر مطروحا على محكمة الموضوع ، ولو لم تتناوله بالبحث فعلا .

( الطعن ٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٧٣ )

٤ - استناد الخصم الى الخطأ العقدي لا يمنع المحكمة من أن نبني حكمها على خطأ تقصيري منى استبان لها توافر هذا الخطأ عند تنفيذ العقد .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد استبان من تقرير الخبير ان الطاعنين قد ارتكبا خطأ تقصيري بابلانهم غراس المطعون عليهم مما تكون معه تلك الأعمال قد تجاوزت الاخلال بالالتزام التعاقدى . فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى اعمال أحكام المسؤولية التقصيرية وقضى بالزامهما مضامين بالتعويض بغير اعتذار سابق ودون اعداد بما اتفق عليه الطرفان بعقود الايجار ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

( الطعن ٢٥٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ٨/٥/١٩٧٥ )

٥ - ان محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسؤولية التي استند اليها الضرر في طاب التعويض أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك اذ ان هذا الاستثناء يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض لا تلزم بها المحكمة بل يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس الصحيح للمسؤولية وأن تنقص الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وان تنزله على الواقعة المطروح عليها ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها اذ أن كل ما تولد به للضرر حق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدھا .

( الطعن ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٧٨ )

٦ - الأجر ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفى -

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل وطلب التعويض عن الاتهام الكيدى يستند الى سبب مغاير هو العمل غير المشروع ، فتقدر قيمة الدعوى به وفقا للمادة ٣٨ من

قانون المرافعات باعتبار قيمته وحده ، كما أن تقديرها في الاستئناف يخضع لذات الأساس طبقا للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت أن قيمة طلب التعويض عن الاتهام الكيدى هو ٢٠٠ ج فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في خصوص هذا الطلب استنادا الى صدره انتهايا طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات لعدم تجاوز قيمته مائتين وخمسين جنيا ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٩١٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ )

٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تتبصى من تلقاء نفسها الحكم القانونى الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفى دعوى التعويض وأن تنزله على الوافعة المطروحة عليها دون اعتداد بالتكليف أو الوصف الذى يسبغه الخصوم على تلك العلاقة ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها اذ أن كل ما تولد به للمضروب من حق فى التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدھا .

( الطعن ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ )

٨ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لا تتقيد فى تحديد أساس المسؤولية فى دعوى التعويض بما ذهب اليه المضروب فى شأنها ولا بالنص القانونى الذى استند اليه اذ أن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع فى دعوى التعويض لا تلزم بها المحكمة ، بل يتعين من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس الصحيح للمسئولية وان تنزل على العلاقة بين طرفى دعوى التعويض دون أن يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها اذ أن كل ما تولد به للمضروب حق فى التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدھا .

( الطعن ٩٥٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ ، الطعن ١٠٣٣

لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥ )



## الحكم بالتعويض المؤقت

١ - الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى حاز قوة الأمر المقضى وان لم يحدد الضرر في مداه أو التعويض في مقداره يحيط بالمسئولية التقصيرية في مختلف عناصرها ويرسى دين التعويض في أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم حججته ، اذ بها تستقر المسألة وتتأكد الدينونة ايجابا وسلبا ولا يسوغ في صحيح النظر أن يقصر الدين الذى أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه بل يمتد الى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة يرفعها المضرور بذات الدين استكمالا له وتعيينا لمقداره ، فهي بهذه المنابة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضى فبات عنوانا للحقيقة .

( الطعن ٥٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ ، الطعن ١٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٧ ، الطعن ٥٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٢/٣/٢٦ )

## استئناف حكم التعويض

١ - اذ كانت الطاعنة لم تستأنف الحكم القاضى بالزامها بأن تدفع للمطعون ضده قرشا واحدا كتعويض رمزى وانما استأنفته المطعون ضده وحده طالبا زيادة مبالغ التعويض ، وهذا هو الذى كان مطروحا دون غيره على محكمة الاستئناف ، فان ذلك الحكم يكون قد حاز حجية الشيء المقضى فيه فى ثبوت أركان المسؤولية عن العمل غير المشروع ، مما يمتنع معه على الطاعنة أن تتمسك بأنها لم تقصد الاضرار بالمطعون ضده شخصيا ، وأنه لو صح أن ضررا أصاب القاضى - فى طلب رده - فانما يكون ذلك بوصفه سلطة لا بصفته الشخصية لأن ذلك يمس ثبوت ركنى الخطأ والضرر المذنين قطع فيهما الحكم الابتدائى وأصبح حجة على الطاعنة فى هذا الخصوص لعدم استئنافه من جانبها .

( العطن ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨ )

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض طلب التعويض على ما قرره من « ان هذه المحكمة ترى تقدير تعويض قدره ٥٠٠٠٠ مقابل ما لحق الشركة من خسارة وما فاتها من كسب بسبب تقصير المشتريين فى تنفيذ التزاماتها ، وأساس هذا الالتزام هو المسؤولية التقصيرية » وكان ما جرى عليه الحكم من ذلك لا يتضمن بيان عناصر الضرر الموجب للتعويض فانه يكون معيبا بالقصور .

( العطن ٤١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ )

٣ - اذ كان حكم محكمة أول درجة قد قطع فى أسبابه بأن علاقة المطعون ضده - العامل - بالشركة الطاعنة هى علاقة عمل ، وأنه « ليس ثمة ما يمنع من أن يكون العامل شريكا بالشركة التى يعمل بها لاختلاف طبيعة الأمرين دون تعارضهما » وبأن فصل المطعون ضده من عمله « كان بدون مبرر قانونى يشوبه العسف فى استعمال الحق » ورتب الحكم على ذلك القضاء للمطعون ضده بالأجر الذى يستحقه وببديل الاجازة والانذار وبالتعويض الذى قدرته المحكمة بمبلغ ٣٠٠ ج وكان المطعون ضده هو الذى طعن وحده على هذا الحكم بالاستئناف ، وتحدد نطاق طعنه فى أن الأضرار

التي لحقت به تزيد قيمتها عن المبلغ المقتضى به ، فعُدل الحكم المطعون فيه بمقدار التعويض الى مبلغ ٧٠٠ ج . والتزم الحقيقة القضائية التي استقرت بالحكم الابتدائي الذي حسم النزاع بهاي حول تكييف العلاقة القائمة بين الطرفين وحاز قوة الامر المقتضى في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، فان ما نيره الطاعنه في اسباب النعي انلانه حول تكييف العلاقة بينها وبين المطعون ضده انما ينصب على الخدم الابتدائي ولا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه فهو غير مقبول .

( الطعن ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ )

٤ - اذ كان الثابت ان المطعون عليهم طلبوا امام محكمة اول درجة الحكم بالزام الطاعنتين بسد جميع الفتحات التي تطل على ملكهم من الجهة القبية ولما أن قدم الحبير تقريره ، عدلوا طلباتهم الى طلب الحكم أصليا بالزام الطاعنتين باقامة السور الذي بينه الحبير في تقريره ، واحتياطيا بالزامهما بأن تدفعا لهم مبلغ ١٠٣٥ ج فيه تكاليف انشاء هذا السور - وهي القيمة المبينة بالتقرير - ليتولوا هم اقامته بمعرفتهم . واذا قضت المحكمة برفض دعواهم فقد طلبوا في صحيفة استئنافهم الغاء الحكم المستأنف والزام الطاعنتين باقامة السور المذكور . ثم طلبوا في مذكرتهم الزام الطاعنتين بأن تدفعا لهم متضامين مبلغ ١٠٣٥ ج من قيمة تكاليف انشاء هذا السور الذي اضطرروا لاقامته ، وقالوا في مذكرتهم ان هذا المبلغ هو ما قدره الحبير ولكنهم يحملوا بباقي التكاليف الفعالية ولما كان طلب المطعون عليهم في صحيفة الاستئناف تنفيذ الالتزام بطريق التعويض العيني باقامة السور لسد الفتحات على نفقة الطاعنتين ينطوى على طلب الزامهما بقيمة تكاليف اقامة هذا السور . فان طلب هذه التكاليف في مذكرتهم لا يكون طلبا جديدا في الاستئناف .

( الطعن ٧٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٧ )

٥ - الحكم لا تكون له حجية الا بالنسبة لخصوم أنفسهم . واذا كان الثابت أن الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ومن بينهم الطاعن الأول قبل بلوغه سن الرشد ، أقامت الدعوى ضد المطعون عليهما طالبة الحكم بالزامهما متضامين بالتعويض لأن المطعون عليه الثاني تسبب باهماله وعدم احتياطه في قتل مورثهما ولأن المطعون عليه الأول متبوع للثاني ومسئول عن أعمال تابعه وحكمت محكمة أول درجة بمبلغ التعويض على المطعون عليهما متضامين ، فاستأنف المطعون عليه الأول

والطاعنان هذا الحكم ولم يستأنفه المطعون عليه الثانى وقضى الحكم المطعون فيه بالغائه وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها استنادا الى أن محكمة الجنح حكمت ببراءة المطعون عليه الثانى من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية المقامة ضده من الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفقتها وصار الحكم فى الدعوى المدنية نهائيا بعدم استئنافه فيها وأنه لا يغير من هذا انظر ان محكمة الجنح المستأنفة قضت بادانة المطعون عليه الثانى لأن ذلك مقصور على الدعوى الجنائية التى استأنفتها النيابة العامة وحدها ، لما كان ذلك فانه لا يجوز للطاعنين أن ينسكبا ضد المطعون عليه الأول - المتبوع بحجية الحكم الصادر ضد المطعون عليه الثانى - النابع - بسبب اختلاف الخصوم ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى فى استئناف المطعون عليه الاول بالغائه الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون أن يتقيد بحجية الحكم الابتدائى الذى ألزم المطعون عليه الثانى بالتعويض وصار نهائيا بالنسبة له بعدم استئنافه . فد أصاب صحيح القانون ويكون النعمى عليه فى غير محله .

( الطعن ٣٨٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ )

٦ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم أن يدمج الضررين المادى والأدبى معا ويقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، ولا يحول ذلك دون قيام الحقيقة الواقعة وهى أن كل عنصر من هذين العنصرين شأن له حسابه فى تحديد مقدار التعويض به ، ومن ثم اذا استأنف محكوم ضده حكما قضى بالزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما بالتعويض، ورأت محكمة الاستئناف عدم الأحتية فى التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين فقد وجب عليها عندئذ أن تخصص ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداء وهو ما يقتضى بطريق اللزوم النزول به عن المقدار الذى صدر به الحكم المستأنف .

( الطعن ١٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧ )

٧ - الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط مما لا يجوز معه لهذه المحكمة أن تتعرض للفصل فى أمر غير مطروح عليها أو أن تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذى قام هو برفعه ، ولا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية - فى استئناف مرفوع من المحكوم ضده وحده - أن

تزيد في مقدار التعويض عن العنصر الآخر ، لما في ذلك من اخلال بتلك القاعدة ، واذا كان الثابت أن الطاعن هو الذي استأنف الحكم الصادر ضده بالزامه بالتعويض ، وكانت المحكمة بعد أن انتهت الى عدم أحقية المطعون عليهم عدا الثانية للتعويض عن الضرر المادى ، قامت بزيادة التعويض المقدر لهم عن الضرر الأدبى الى ما وصل به الى الحد الذى قدرته محكمة أول درجة عن الضررين المادى والأدبى معا ، وقضت بناء على ذلك بتأييد الحكم المستأنف فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

( الطعن ١٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧ )

٨ - القاعدة أن الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، مما لا يجوز معه لهذه المحكمة أن تتعرض للفصل فى أمر غير معروض عليها أو أن تسوى مركز المستأنف الذى قام هو برفعه ولذا لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية - فى استئناف مرفوع من المحكوم ضده وحده - أن تزيد فى مقدار التعويض عن العنصر الآخر ، لما في ذلك من اخلال بتلك القاعدة . واذا كان الثابت أن الطاعن هو وحده الذى استأنف الحكم الصادر بالزامه بالتعويض - عن الضررين المادى والأدبى - وكانت محكمة الاستئناف بعد أن انتهت الى عدم أحقية المطعون عليهما للتعويض عن الضرر المادى ، قامت بزيادة التعويض المقرر لهما عن الضرر الأدبى والتعويض الموروث ، الى ما وصل به الى الحد الذى قدرته محكمة الدرجة الأولى عن الضررين المادى والأدبى والتعويض الموروث ، وقضت بناء على ذلك بتأييد الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٨٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠ )

٩ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يجب على محكمة الاستئناف عند الحكم بالقاء حكم مستأنف أن تذكر الأسباب التى من أجلها قضت بالفائه ، أما فى حالة الحكم بتعديله فلا ينصب هذا الوجود الا على الجزء الذى شمله التعديل فقط . ويعتبر الجزء الذى لم يشمل التعديل كأنه محكوم بتأييده وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له . واذا كان الحكم الابتدائى قد قضى على الطاعن والمطعون عليه الثالث متضامتين بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه على أساس أن الأول مسئول عن الضرر الذى أحدثه الثانى ( تابعه ) بعمله غير المشروع أثناء وبسبب وظيفته لديه ، وعندما استأنف الطاعن ذلك الحكم قضى الحكم المطعون فيه فى

موضوع الاستئناف بانزام المستأنف بصفته بأن يدفع للمستأنف عليهما مناصفه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه فان مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه عدل حكم محكمه اول درجة فى شأن مقدار التعويض فقط فيعتبر حكم محكمة أول درجة فيما عدا ذلك محكوم بتأييده ، وتبقى أسبابه قائمة فى هذا الخصوص ، ومن بينها اقامته قضاء على الطاعن بالتعويض باعتباره مسئولاً عن اعمال تابعه المطعون عليه الثالث غير المشروعة تطبيقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعن فى استئنافه بمبلغ ستة الاف جنيه ، وهو يقل عما قضى به عليه الحكم الابتدائى المستأنف فانه لا يكون قد أساء اليه استئنافه .

( الطعن ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ )

١٠ - انبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى الصادر بتساريخ ١٥/١٢/١٩٧٣ أنه قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى استنادا الى أنه كان من المتعين على المطعون عليه الالتجاء الى لجنة الفصل فى المعارضات المشككة بموجب المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ للاعتراض على التعويض الذى قدرته الجهة التى استولت على الأرض المملوكة لهم ، واذ كان مؤدى ذلك أن محكمة أول درجة بقضائها بعدم قبول الدعوى لا تكون قد استنفدت ولايتها فى نظر موضوع الدعوى فقد كان على محكمة الاستئناف وقد انتهت الى الغاء هذا الحكم والقضاء بقبول الدعوى أن تعيدها الى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ولا تملك محكمة الاستئناف التصدى لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت احدى درجات التقاضى على الخصوم .

( الطعن ١٢٣٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٣ )

١١ - اذ كانت طلبات المطعون عليه هى انتهاء عقد الايجار المبرم بين الطرفين والقضاء له بتعويض ، وكان الحكم الابتدائى قد قضى بانتهاء عقد الايجار ، وبندب مكتب الخبراء لتقدير التعويض ، فان هذا الحكم فى شقه الاول الذى طعن عليه الطاعن بالاستئناف يكون غير منه للخصومة كلها ، كما انه ليس من الأحكام التى استثنائها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على استقلال ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صحيحاً اذ قضى بعدم جواز استئنافه .

( الطعن ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ )

١٣ - ميماد الاستئناف المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - يسرى على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بهذه المادة ، سواء قضت هذه الأحكام بإجابة هذه الدعاوى أو برفضها ، ولما كانت دعوى التعويض الحالية قد رفعت بالتزام هذه الأوضاع فإن ميماد استئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها يكون عشرة أيام من تاريخ صدوره وفقا للمادة ٧٥ المشار إليها .

( الطعن ٩١٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ )

١٣ - النص في المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه « لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ومع ذلك يجوز أن يضاف الى الطلب الأصلي الأجور والفوائد والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الحتمية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويضات بعدم تقديم هذه الطلبات ..... ويجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات اذا كان الاستئناف قد قصد به الكيد ، يدل على أن المشرع اعتبر الدفع بعدم قبول طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف متعلقا بالنظام العام أوجبت على تلك المحكمة اذا ماتبينت أن المعروض عليها هو طاب جديد أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله الا أن يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة سالفة البيان ويعتبر الطلب جديدا ولو لم يتغير عن موضوع الطلب المبدى أمام محكمة أول درجة متى كان يجاوزه في مقداره ما لم تكن تلك الزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة مطالبا بمبلغ وقدره عشرة آلاف مارك ألماني تعويضا عما لحقه من أضرار نتيجة العجز والتلف في البضائع المرسلة اليه واذا رفض طلبه فقد استأنف الحكم مطالبا بزيادة التعويض الى عشرين ألف مارك دون أن يورد أمام محكمة الاستئناف ما يبرر تلك الزيادة ، فإن طلب هذه الزيادة يعتبر طالبا جديدا ذلك أن التعويضات التي أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ المشار إليها المطالبة بزيادتها استثناء أمام محكمة الاستئناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يبرر زيادتها عما حددت به في الطلبات الحتمية أمام محكمة أول درجة وذلك نتيجة تقادم الأضرار المبررة للمطالبة بها ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الزيادة طالبا جديدا فانه يكون قد أصاب

• صحيح القانون •

( الطعن ١٢٢٧ ، ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ )

١٤ - مؤدى المادة ٢١٢ مراعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد وضع وعدة عامه ، تعضى بعدم جوار الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ولذلك الأحكام التى تصدر فى شأن الموضوع متى كانت قابله للتنفيذ الجبرى • واذا كانت عله هذا الاستثناء ، هى ان انتظار الحكم المنهى للخصومة يضر بالمحكوم عليه ، اذ يتعرض فوراً لتحمل اجراءات التنفيذ الجبرى ، فانه لا يسرى الا بالنسبة لشق الحكم القابل لتنفيذ الجبرى دون غيره • ومن ثم فن الحكم الصادر بقرير مبدأ استحقاق التعويض لا يكون قابلاً للاستئناف استقلالاً ، وانما يستأنف مع الحكم الختامى المنهى للخصومة كلها • واذا استؤنف مع هذا الحكم الأخير فان استئنافه يكون فى الميعاد ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق فى استئنافه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون •

( الطعن ٧١٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ )

١٥ - ايا ما كان وجه الراى فيما يثيره الطاعن من عدم استحقاق المطعون ضده للتعويض قبله فان الحكم الابتدائى الذى قضى بالزام الطاعن بتعويض قدره مائتى جنيه هو حكم نهائى فى هذا الخصوص بالنسبة له اذ لم يستأنفه سوى المطعون ضده طالباً زيادة التعويض ، وهو ما كان مطروحا على محكمة الاستئناف مع غيره من طلبات المستأنف - المطعون ضده - ومن ثم يكون الحكم قد حاز حجية الشئ المقضى فيه فى شأن ثبوت أركان المسؤولية قبل الطاعن يمتنع معه عايه أن يعود الى التسك بعدم أحقية المطعون ضده للتعويض الذى فصل فيه الحكم الابتدائى وأصبح حجة على الطاعن فى هذا الخصوص لعدم استئنافه من جابه ، لما كان ذلك وكان نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الاستئناف فان النعى فى هذا الشأن يكون قد انصب على الحكم الابتدائى ولا يصادف محلاً فى قضاء الحكم المطعون فيه ومن ثم فهو غير مقبول •

( الطعن ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ )

١٦ - اذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام



دعواه أمام محكمة أول درجة مطالب بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كتعويض ، وبعد أن قدم الخبير تقريره طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٤٧٠٠ جنيه مؤقتا وقد أجابته محكمة أول درجة الى طلبه هذا فأقام استثنافا فرعيا مطالب بزيادة مقدار التعويض الى ١٨٢٢٤ر٧٠٢ جنيه ، فلا مراة في أن طاب هذه الزيادة يعتبر طلبا جديدا ذلك أن التعويضات التي أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات المطالبة بزيادتها استثناء أمام محكمة الاستئناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يبرر زيادتها عما حددت به الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة نتيجة تفاقم الأضرار المبررة للمطالبة بها .

( الطعن ٩٣٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٣ )

١٧ - الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها اتى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ومفاد نص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات انه لا تقبل طلبات جديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ، فلا يجوز اضافة أى طلب جديد لم يكن قد أبدى أمام محكمة أول درجة الا أن يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد في الفقرتين الثانية والرابعة من تلك المادة ، مما لا يجوز معه لمحكمة الاستئناف أن تتعرض للفصل في امر لم يكن معروضا على محكمة أول درجة أو أن تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذي قام هو برفعه اذ لا يضار طاعن بطعنه . لما كان ذلك وكان الطاعنون قد قصروا طلب التعويض أمام محكمة أول درجة على ما أصابهم من أضرار من جراء فقد مورثهم وقضى الحكم الابتدائى بالتعويض الذي قدره جابرا لهذه الأضرار ، واذا رفع الاستئناف من الطاعنين بطاب زيادة مبلغ التعويض المحكوم به وطلبوا أمام محكمة الاستئناف تقدير التعويض الموروث عما أصاب مورثهم من جراء الحادث وقضى الحكم المطعون فيه باعتبار المبلغ المحكوم به جابرا للأضرار التي أصابت الطاعنين وتلك التي أصابت مورثهم ولم تكن محل طلب أمام محكمة أول درجة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أساء الى مركز الطاعنين باستئنافهم ، ذلك أن مقتضى الحكم المطعون فيه انقاص مبلغ التعويض المحكوم به عن الأضرار التي أصابتهم فيكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٩٠٩ ، ٩٣١ لسنة ٤٩ ق جلسة ٦/٤/١٩٨٣ )

١٨ - رفع الاستئناف من المحكوم عليه يترتب عليه طرح النزاع المحكوم فيه على محكمة الدرجة الثانية أى نقل موضوع الخصومة الى محكمة

الاستثناء في حدود ما رفع عنه الاستثناء وإعادة عرضه عليها مع أسانيده القانونية وأدلتها الواقعية وكان الثابت أن المطعون ضده قد استأنف بدوره الحكم الابتدائي طالبا الفأزه ورفض دعوى الطاعنين وهو ما يتضمن وبطريق اللزوم إلغاء الحكم المستأنف في خصوص قضائه بالتعويض عن الضرر المادي فإن محكمة الاستئناف إذ رأت عدم توافر الضرر المادي وألغت الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض عن هذا الضرر فلا تكون بذلك تعرضت للفصل في أمر غير معروض عليهما أو خالفت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات .

( الطعن ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

١٩ - من المقرر في قضاء النقض انه متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تعديل مبلغ التعويض المقضى به لا يكون ملزما الا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل ، وما عداه يعتبر مؤيدا ، وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له .

( الطعن ١٤٢٤ ، ١٤٨١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣ )

٣٠ - لما كان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين يستلزم أن يكون تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص في الجريدة الرسمية تتولى بعده الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية القيام بالمعاملات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن العقارات المراد نزع ملكيتها وإعداد كشوف بحصرها وتقدير التعويض المستحق لأصحاب الشأن فإذا وافقوا عليه وقعوا على نماذج خاصة تنتقل بمقتضاها الملكية أما إذا عارضوا أو تعذر الحصول على توقيعاتهم فيصدر بنزع الملكية قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزاري في مكتب الشهر العقاري ، ونصت المادة العاشرة على انه إذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها ، كما نصت المادة ٢٩ مكرر المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ على انه لا تسقط قرارات النفع العام المشار إليها في المادة العاشرة اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها وهو ما يدل على أن قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة تترتب عليه آثاره القانونية من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإذا مضت مدة سنتين من هذا التاريخ دون أن

يتم خلالها ايداع النماذج الموقع عليها من ذوى الشأن أو القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري سقط مفعوله وزالت آثاره القانونية بالنسبة للعقارات التي لم تودع بشأنها النماذج أو القرار الخاص بنزع ملكيتها الا اذا كانت هذه العقارات قد أدخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها خلال مدة التنفيذ المشار اليها فيبقى أثر القرار المقرر للمنفعة العامة قائما بالنسبة لها حتى ولو تراخى الايداع بشأنها الى ما بعد هذه المدة . لما كان ذلك وكان قرار وزير الري رقم ١١٧٤٣ لسنة ١٩٦٥ بنفي المنفعة العامة للمشروع رقم ٢٧٧٧ رى بتوسيع ترعة الاسماعيلية قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٥/١١/٤ وكان الثابت في الدعوى أن النموذج الخاص بأرض النزاع لم تودع مكتب الشهر العقاري الا في ١٩٧٨/٢/٢١ وان المشروع المشار اليه لم يتم تنفيذه على الطبيعة حتى سنة ١٩٨٣ حسبما جاء في تقرير الإدارة العامة للخبراء ..... فان قرار وزير الري رقم ..... المقرر للمنفعة العامة ذلك المشروع يكون قد سقط وزال اثره القانوني بالنسبة لأرض النزاع طبقا للمادة (١٠) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وللمطعون ضده أن يلجأ الى المحكمة بطلب التعويض المستحق له عن استيلاء الجهة عليها ، ومن ثم فإن اقامة المطعون ضده للدعوى المطعون في حكمها بطلب تعديل قيمة التعويض عن الغدان الى ٤٠٠٠ جنيه يعتبر بمثابة دعوى مبتدأة للمطالبة بالتعويض المستحق عن أرض النزاع ويكون الحكم الصادر فيه قابلا للاستئناف وفقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة وقضى بقبول الاستئناف فان قضاءه يكون صحيحا في القانون .

( الطعن ٢٢٧٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠ )

## وفاة المضرور بعد اقامته دعوى التعويض

١ - اذا كان الثابت أن مورث المظعون عليها عن نفسها وبهفتها وصية على ابنتها قد أقام الدعوى يطالب بحقه فى التعويض عن الضرر الأدبى الذى لحقه ب وفاة ابنته ثم توفى أثناء سير الدعوى ، فإن هذا الحق ينتقل الى ورثته واذا استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المظعون عليها التى انتصبت خصما عن باقى الورثة طالبة الحكم للتركة بكل حقها ، وقضى الحكم المظعون فيه بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية فإن الحكم المظعون فيه لا يكون قد خالف القانون \*

( الطعن ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٤ )

## تقادم دعوى التعويض

١ - عقد المشرع لمصادر الالتزام فصولاً خمسة حيث خصص الفصل الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاءلاً عنوانه العمل غير المشروع ثم قسم هذا الفصل الى ثلاثة فروع رصد الفرع الأول منها للمسئولية عن الأعمال الشخصية والفرع الثاني للمسئولية عن عمل الغير والفرع الثالث للمسئولية عن الأشياء مما مفاده أن أحكام العمل غير المشروع تنطبق على أنواع المسئولية الثلاث . واذا تحدث المشرع عن تقادم دعوى المسئولية المدنية فقد أورد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني عاماً منبسطاً على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفه عامه ، واللفظ متى ورد عاماً ولم يرق الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومه واثبات حكمه قطعاً لجميع أفرادها ، ومن ثم تقادم دعوى المسئولية عن العمل الشخصى ودعوى المسئولية عن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول قانوناً عنه . ولا يؤثر فى ذلك كون المسئولية الأولى تقوم على خطأ ثابت وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل اثبات العكس اذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذى تترتب عليه المسئولية والتى لا يتأثر تقادم دعاوها بطريقة اثبات الخطأ فيها . ولا وجه للتحدى بورود نص المادة ١٧٢ فى موضعها من مواد المسئولية عن الأعمال الشخصية لقول بقصره على تقادم دعوى تلك المسئولية اذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية ان المشرع حين عرض لأحكام العمل غير المشروع عرض لها فى قسمين رئيسيين أفرد أولهما للمسئولية عن الأعمال الشخصية مضمناً اياه القواعد العامة للمسئولية ومنها التقادم وأفرد ثانيهما لأحوال المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء ولا مراء فى أن القواعد العامة تنطبق على جميع أنواع المسئولية .

( الطعن ٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٥ )

٢ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الفعل غير المشروع الذى نشأ عنه اتلاف السيارة ، والذى يستند اليه الطاعنان فى دعوى التعويض الحالية قد نشأ عنه فى ذاته جريمة قتل مورثها بطريق الخطأ .

ورفعت عنها الدعوى الجنائية على مقارفها تابع المطعون عليه . فان سريان التقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر .

( الطعن ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٣ )

٣ - متى كان ممتنعا قانونا على الطاعنين رفع دعاوئهم - بطلب التعويض عن اضرار السيارة بطريق خطأ - أمام المحاكم الجنائية ، وكان اذا رفعها أمام المحاكم المدنية أثناء السير فى الدعوى الجنائية - المرفوعة عن جريمة القتل الناشئة عن ذات الخطأ - كان رفعها فى هذا الوقت عقيما ، اذ لا يمكن الحكم فيها الا بعد أن يفصل نهائيا فى تلك الدعوى الجنائية ، فان رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على الدائن المضرور المطالبة بحقه ، مما رتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم مادام المانع قائما ، وبالدالى يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى التعويض الحالية طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

( الطعن ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٣ )

٤ - المراد بالعلم ببدء سريان التقادم الثلاثى المستحدث بنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر والشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث السنوات من يوم هذا العام ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بضى مدة التقادم .

( الطعن ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ )

٥ - مفاد نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث وشخص من أحدثه فاذا لم يعلم بذلك فان تلك الدعوى تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع ، واذا علم المضرور بالضرر ومحدثه وكان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب الدعوى المدنية ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد ، فان الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فاذا

كانت الدعوى الجنائية تنسقط بصفة مطلقة بمرور هذه المدة في شأن سقوط الدعوى المدنية وإذا كانت مدة تقادم دعوى التعويض قد بدأت في السريان من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر والشخص المسئول عنه وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الجاني ولم يشأ المضرور أن يطالب بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية فإن مدة التقادم في هذه الحالة تقف بحكم القانون طوال مدة المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الثلاثي إلى السريان إلا عند صدور الحكم الجنائي بإدانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة لأي سبب آخر ويكون للمضرور بعد ذلك وقبل أن تكتمل مدة التقادم الثلاثي أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحاكم المدنية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن الدعوى المطروحة متعلقة بجناية اختلاس فهي - على إطلاقها - تسقط بعشر سنوات من تاريخ وقوع تلك الجناية ورنب على ذلك رفض الدفع بالتقادم والنقض بالتعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

( الطعن ٤٨٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ )

٦ - النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني يدل - وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون المذكور - على أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث ويقف على شخص من أحدثه فإذا لم يعلم بالضرر الحادث أو لم يقف على شخص من أحدثه فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير ولكن تسقط دعوى المضرور على أي حال بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع وإذا استتبع العمل الضار قيام دعوى جنائية إلى جانب الدعوى المدنية وكانت الدعوى الجنائية تتقادم بانقضاء مدة أطول سرت هذه المدة في شأن تقادم الدعوى المدنية ولما كان يبين مما قرره الحكم أن الطاعن يطالب بتعويض عن عمل غير مشروع وهو بالوصف الوارد به يرشح لتوافر أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وكانت مدة انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات وهي عشر سنوات لا تبدأ في جرائم اختلاس الأموال الأميرية طبقاً لما نصت عليه المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات إلا من تاريخ انتهاء الوظيفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى قبول الدفع بالتقادم الثلاثي تأسيساً على أن الطاعن لم يرفع دعواه بالتعويض إلا بعد أن مضت مدة تزيد على ست سنوات من تاريخ علمه بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وإذا كان الثابت أن دعوى

التعويض على الصورة التي أوردتها المحكم قد نشأت عن جريمة ولم يعرض المحكم لمبحث وصف هذه الجريمة وللإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة بعد أن أحيلت إليها الأوراق من النيابة الادارية وأثرها على تقادم الدعوى المدنية طبقا لما تقتضى به المادة ٢/١٧٢ من القانون المدني على ما سلف بيانه . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وعاره قصور يبطله .

( الطعن ٣١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٥ )

٧ - حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع اد ان حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم اذا طالتها أوراق الدعوى لقيام أسبابه .

( الطعن ٣١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٥ )

٨ - لما كانت المادة ٢/١٧٢ من القانون الذى تقضى بأنه اذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة فانها لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية حتى يتمكن المضرور فى الوقت الذى يعاقب فيه الجانى أن يتقاضى منه التعويض المدنى ، وكان النابت أن دعوى التعويض التى أقامها مورث المظعون عليها ناشئا عن جريمة وهو الخطأ الذى نسب الى ابن الطاعن من أنه كان يركب حصانا دهم به ابنة المورث المذكور فقتلها ، لا يغير من ذلك أن النيابة العامة صرفت النظر عن اتهامه ، واذا بين من الحكم المظعون فيه أن التحقيق ظل يجرى بمعرفة النيابة فى قضية اللجنة التى حررت عن الواقعة حتى يوم ١٩٦٢/١٢/١ وانه لم تنقض مدة ثلاث سنوات حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية فى ١٩٦٥/١/٣٠ . الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع بالتقادم فان النعى عليه - بالخطأ فى تطبيق القانون - يكون على غير أساس .

( الطعن ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١١/٤/١٩٧٥ )

٩ - نطاق التدخل الانضمامى - على ما يبين من المادة ١٢٦ مرافعات - مقصور على أن يبدى المتدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب الخصم الذى تدخل الى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما فان طلب المتدخل



الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة فإن تدخله - على هذا النحو - تدخلًا هجومياً يجرى عليه ما يجرى على الدعوى من أحكام ومن بينها سقوط الحق في إقامتها في الأحوال التي ينص عليها القانون ، والعبرة في وصف نوع التدخل هي بتحقيقه تكييفه القانوني لا بالوصف الذي يسبغه عليه الخصوم ، إذ كان ذلك وكانت الدعوى قد رفعت ابتداء من المطعون ضده الأول على الطاعن والمطعون ضده الثالث بطلب الزاهما بأن يدفع له متضامنين تعويضاً عن وفاة ابنه وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخلت المطعون ضدها الثانية - والدة المجني عليه - في الخصومة وطلب الاثنان الحكم لهما على المتبوع - الطاعن - والتابع - المطعون ضده الثالث - على وجه التضامن بينهما بالتعويض - سالف الذكر - فإن المتدخلة تكون قد طلبت الحكم لنفسها بحق ذاتي هو نصف مبلغ التعويض المطلوب في مواجهة أطراف الخصومة الأصليين ويكون هذا التدخل - بحسب ما استقرت عليه الطلبات في الدعوى - تدخلًا هجومياً يسرى عليه ما يسرى على الدعوى نفسها من أحكام . وإذا كيفه الحكم المطعون فيه بأنه تدخل انضمامي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما ترتب عليه أن حجت المحكمة نفسها عن بحث ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى بشأن سقوط حق المتدخلة في المطالبة بالتعويض بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الجنائي نهائياً .

( الطعن ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٥ )

١٥ - تجرى عبارة الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني بأنه « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » والمراد بالعلم لبده سريان التقادم الثلاثي المستحدث بهذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم .

( الطعن ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١ )

١١ - لئن كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص

المستول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضي الموضوع الا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها .

( الطعن ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١ )

١٣ - اذ كان الثابت أن قرار لجنة الاصلاح الزراعي بطرد المطعون عليه من الأطيان التي يستأجرها من الطاعنين الأربعة الأول وبتجنيب الطاعنة الأخيرة في نصف المساحة التي يستأجرها منها قد نفذ في ١٩٥٦/١/١٩ باستلام الطاعنين أطيانا مفروزة زرعها المطعون عليها بأشجار الموز فتقدم بالشكوى الى الشرطة ، ثم أقام عدة دعاوى لتمكينه من إعادة وضع يده على الأطيان التي استلمها الطاعنون وانتهى الأمر الى اقامة الدعوى الحالية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أحصاها في الصحيفة ولحققت به نتيجة هذا التنفيذ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط هذه الدعوى بالتقادم الثلاثي استنادا الى أن علم المطعون عليه بالضرر ومحدثه لم يتحقق الا في ١٩٦٢/١/٢٩ تاريخ صدور الحكم في الاستئناف الذي قضى نهائيا باعادة وضع يده على الأطيان التي استلمها الطاعنون رغم انتفاء التلازم الحتمي بين الأمرين ، اذ أن قيام النزاع على صحة تنفيذ قرار لجنة الاصلاح الزراعي في الدعاوى التي رفعها المطعون عليه باعادة وضع يده على هذه الأطيان لا تعتبر مانعا من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذي يرجع به المطعون عليه على الطاعنين عن هذا التنفيذ لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون المطالبة بالتعويض ، فضلا عن أن دين التعويض يستحق من الوقت الذي يتحقق فيه الضرر بتنفيذ قرار اللجنة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

( الطعن ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١ )

١٣ - ان منازعة المطعون عليهما - أمام محكمة الموضوع - حول مسئوليتهما عن توقيع البروتستات ، لا تعتبر مانعا من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذي يرجع به الطاعن عليهما عن توقيع هذه البروتستات ، لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون مطالبتهما بالتعويض سواء في تلك الدعوى أو بدعوى أخرى مستقلة قبل انقضاء مدة التقادم ذلك أن دين التعويض استحق من الوقت الذي تحقق فيه الضرر للطاعن بتوقيع

البروتستات .

( الطعن ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤ )

١٤ - يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة للتقادم الا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توافره مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فان تباير الحقان أو تباير مصدرهما ، فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للآخر . لما كان ذلك وكانت صحيفة دعوى الغاء البروتستات لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض اذ اكتفى الطاعن فيها بأن يحتفظ لنفسه بالحق في مطالبة المطعون عايها بالتعويض عما أصابه من توقييع هذه البروتستات وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الغاء البروتستات الذي كان مطلوباً في الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده اذ أنه لا يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤ )

١٥ - تنص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني على أنه « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ، مما مفاده أن المناط في بدء سريان مدة التقادم طبقاً لهذه المادة هو علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه لا باليوم الذي تحدد فيه قيمة الضرر بصفة نهائية .

( الطعن ٤٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤ )

١٦ - اذا كانت صحيفة الدعوى التي رفعها المطعون ضدهما الأولان بصفتها للحكم بأحقتهما للأشياء المحجوز عليها واستردادها لا تحتمل معنى الطلب الجازم بالتعويض الذي يطلبان به في دعواهما الحالية ، وكان هذا التعويض لا يعتبر من توابع طلب الملكية والاسترداد الذي كان مطلوباً في الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده اذ أنه يجب بوجوبه ولا يسقط بسقوطه ، بل ان التعويض لا يجب الا بسقوط طلب الاسترداد ، فان تآك

الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض .  
( الطعن ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦ )

١٧ - لما كان اصرار الطاعنة - مصلحة الضرائب - على بيع منقولات وعناصر المحل التجارى موضوع النزاع بالمزاد العلنى يعتبر عملا غير مشروع ترتب عليه إلحاق الضرر بالمطعون ضدهما الأولين بصفتيهما ومن ثم تبدأ مدة تقادم حقهما فى المطالبة بتعويض هذا الضرر من تاريخ رسو المزاد على المطعون ضده الثالث بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٠ وكان المطعون ضدهما الأولان لم يرفعا الدعوى الحالية بالمطالبة الا فى ١٨/١١/١٩٦٥ فان الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حقهما فيه بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى يكون فى محله .

( الطعن ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦ )

١٨ - النص فى الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدنى على أنه « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ٠٠٠ » يدل على أن المشرع أخضع لهذا التقادم المحولى الخاص الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط أما التعويض عن اصابات العمل وفقا لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل فليس ناشئا عن عقد العمل بل هو تعويض قانونى رسم الشارع معاملة ووضع له معيارا يدور ، ويتحرك مع الأجر والاصابة وما ينجم عنها فلا يسرى عليه ذلك التقادم .

( الطعن ١٨٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ )

١٩ - دعوى الاستحقاق التى يرفعها المالك لاسترداد ملكه من غاصبه لا تسقط بالتقادم لكون حق الملكية حقا دائما لا يسقط بعدم الاستعمال ومطالبة المالك بقيمة العقار محل الغصب تعتبر مطالبة بالزام المدين الغاصب بتنفيذ التزامه بالرد بطريق التعويض فى حالة تعذر التنفيذ عينا ذلك أن التنفيذ العينى هو الأصل ولا يستعاض عنه بالتعويض النقدي الا اذا استحال التنفيذ العينى . لما كان ذلك فان دعوى المطالبة بقيمة العقار موضوع الغصب لا تسقط بالتقادم وان كان الغاصب يستطيع أن يدفعها بتملك العقار بالتقادم المكسب .

( الطعن ٦٢٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ )

٣٠ - منى لانت الطاعنة - هيئة النقل انعام لمدينة الاسكندرية -  
قد تمسكت امام محكمة الموضوع بأن اساس مسئولية المطعون عليه - قائد  
سياره البيته - هو اخلايه بالاتزامات التى تفرضها عليه وظيفته وهى  
التزامات ناشئة عن القانون مباشرة ، وكان التقادم الثلاثى المنصوص عليه  
فى المادة ١٧٢ من اقلانون المدنى هو تقادم استثنائى خاص بدعوى  
التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات التى تنشأ  
مباشرة من القانون ، وانما يسرى فى شأن هذه الالتزامات التقادم العادى  
المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من اقلانون المدنى ما لم يوجد نص خاص  
يقضى بتقادم آخر ، واذا لم يرد بنصوص القانون ما يجيز تطبيق نص المادة  
١٧٢ المشار اليها بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة أثناء المخزن  
وأرباب العهد للواجبات المفروضة عليهم فى المادة ٨٢ مكرر من القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٥  
من لائحة المخازن والمشتريات التى تبناها القانون المذكور ، فان هذه الدعوى  
لا تسقط الا بالتقادم العادى واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونسب  
دعوى التعويض المرفوعة من الطاعنة - ضد قائد سيارتها عن التالفات التى  
أحدثها بالسيارة نتيجة خطئه - الى العمل غير المشروع فأجرى عليها التقادم  
الاستثنائى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ سالفة الذكر ، فانه يكون قد  
أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن ٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٧٧ )

٣١ - الملكية الخاصة مصونة - بحكم الدساتير المتعاقبة - فلا تنزع  
الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا لقانون ( المادة الخامسة من  
الدستور المؤقت الصادر فى ١٩٥٨ ، المادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ ، والمادة  
٣٤ من دستور ١٩٧١ ) وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدنى على أنه  
لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه الا فى الأحوال التى يقرها القانون وبالطريقة  
التي يرسمها ويكون ذلك فى مقابل تمويض عادل ونصت المادة الأولى من  
القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو  
التحسين على أن « يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة والتعويض  
عنه وفقا لأحكام هذا القانون » ومؤدى هذا - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - أن يكون مصدر التزام الجهة نازعة الملكية بتعويض الملاك هو  
القانون وليس العمل غير المشروع وذلك سواء التزمت تلك الجهة الاجراءات  
التي رسمها قانون نزع الملكية أو التفتت عنها أن نزع الملكية دون اتخاذ  
الاجراءات القانونية يؤدى الى الاستيلاء على ملك صاحب الشأن ونقل حيازته

للدولة التي تخصصه للمنفعة العامة فيتفق في غايته مع نزع الملكية باتخاذ اجراءاته القانونية ومن ثم فيستحق ذوو الشأن جميع ما يرتبه قانون نزع الملكية من حقوق بما في ذلك الحق في تعويض يصادل الثمن ولا تخضع المطالبة به للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني وانما يتقادم بمضى خمسة عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق عملا بنص المادة ٣٧٤ من القانون المذكور .

( الطعن ٦٣١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ )

٣٣ - ان عبارة « الامر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة » المشار اليها في صدر المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنصرف الى ما يكون قد تم من الاجراءات في الدعوى في ظل قانون المحكمة التي رفعت اليها ابتداء قبل احوالها الى المحكمة المختصة دون ان تنصرف الى الحقوق او الدفوع الموضوعية التي تنظمها القوانين الموضوعية دون قانون المرافعات الذي ينظم الاجراءات . لما كان ذلك وكان الدفع بالتقادم والتمسك بانقطاعه من المسائل الموضوعية التي يحكمها القانون المدني فان الحكم المطعون فيه وقد التزم هذا النظر وخلص من احتساب المدة ما بين تاريخ وفاة مورث الطاعنين وتاريخ رفع الدعوى بايداع صحيفة بقلم كتاب محكمة القضاء الاداري الى ان الحق في رفع دعوى التعويض عن العمل غير المشروع قد تقادم بانقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العلم بالضرر وبمحدثه طبقا لنص المادة ١٧٢ من التقنين المدني فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

( الطعن ١١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢ )

٣٣ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض الدفع الذي أبدته الطاعنة - هيئة التأمينات الاجتماعية - بسقوط دعوى المطعون عليه بالتقادم وبمسئوليتهما عن تعويضه عن الأضرار التي لحقت نتيجة امتناعها عن تسليمه الشهادة الدالة على التأمين وبندب مكتب الخبراء لتقدير التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمطعون عليه وهو حكم لا تنتهي به الخصومة كاهما وهي الزام الطاعنة بالتعويض عن تلك الأضرار ولا زال لمحكمة الاستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر النزاع المطروح عليها في الاستئناف الذي رفعه المطعون عليه عن الحكم الصادر من محكمة اول درجة بسقوط الدعوى بالتقادم ، كما انه ليس حكما قابلا للتنفيذ الجبرى ، لما كان ذلك فان الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

( الطعن ٧٣٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٤ )

٢٤ - مسئولية مالك السيارة التي أحدثت الضرر هي مسئولية المتبوع عن أعماله تابعه قائد السيارة - المطعون ضده الأول - ومؤداهما أن يكون مالك السيارة كفيلا متضامنا لقائد السيارة في أداء التعويض الذي يحكم به عليه ، ولما كان مما لا يجوز أن يسوى في الحكم بين الكفيل المتضامن لأن تضامنا الكفيل مع المدين لا يجعله مدينا أصليا بل يبقى التزامه نسبيا فينتضى حتما بانقضاء التزام المدين ولو كان ذلك بالتقادم الذي وقف سريانه بالنسبة للكفيل ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على سند صحيح من القانون بسقوط الحق في مطالبة قائد السيارة مرتكب الحادث بالتعويض بالتقادم وهو المدين الأصلي بما ينبئ عليه حتما وبطريق الزوم بالنسبة لمالك السيارة - باعتباره كفيلا متضامنا ، فإنه لا جدوى من بحث تمثيل المطعون ضدهما الثاني والثالث - بشخصيهما للشركة مالكة السيارة من عدمه لأن التزام هذه الشركة انقضى تبعا لانقضاء التزام المدين الأصلي المطعون ضده الأول .

( الطعن ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧ )

٢٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن يؤدي نص المادة الأولى من نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من القرار الأول والمادة الثانية من القرار الثاني والفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، ان علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة في ظل هذه النظم المتماثلة هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية يحكمها قانون عقد العمل ولائحة العاملين بالشركات باعتبارها جزءا متمما لعقد العمل ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان يعمل مديرا إداريا وعضوا بمجلس إدارة الشركة الطاعنة وقت وقوع الفعل المطلوب التعويض عنه وكانت واجبات هؤلاء العاملين فيما نص عليه قانون العمل واللائحة توجب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الأمين ودون مخالفة للتعليمات الإدارية ويترتب على إخلالهم بتلك الالتزامات إذا ما أضروا بصاحب العمل مسئوليتهم عن تعويضه مسئولية مصدرها عقد العمل مستكملا بقانون العمل واللائحة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط دعوى الطاعنة - بمطالبة المطعون ضده بالتعويض - بالتقادم الثلاثي أعمالا

لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون قد خالف القانون وإخطأ في تطبيقه  
( الطعن ٤٢٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ )

٣٦ - تنص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني على أن تسقط بالتقادم دعوى التعويض اسأشته عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع . ولما كان علم مورث الطالبة بالضرر لم يتحقق الا بتسليمه الشيك بفروق المرتب والعلاوات مخصوما منه الضرائب في ١٩٧٠/١٢/٨ ، كما ان العمل غير المشروع قد وقع في ١٩٦١/٨/١٢ ، تاريخ صدور القرار الجمهوري المضمن تخطي مورث الطالبة في الترقية ، وكان مورث الطالبة قد قدم طأبه أهذه المحكمة في ١٩٧١/١١/٨ وطلب فيه الحكم له من باب الاحتياط بالتعويض عن تخطيه ، فانه لا يكون قد انقضت ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المورث بحدوث الضرر ، كما لم تنقضى خمس عشرة سنة من تاريخ وقوع العمل غير المشروع ويكون الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على غير أساس .

( الطعن ٣ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ )

٣٧ - المراد بالعلم لبءه سريان التقادم اللأني المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك فان مدة التقادم سالفة الذكر لا تبدأ الا من التاريخ الذي يتحقق فيه علم المضرور بالضرر الذي يطالب بتكملة التعويض عنه ، ولا محل للاحتجاج في هذا الخصوص ، بما تنص عليه المادة ١٧٠ من القانون المدني من أن القاضي يقدر مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقا لأحكام المادتين ٢٣١ ، ٢٢٢ مراعيأ في ذلك الظروف الملاسة ، فان لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض تعيينا نهائيا ، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بأعادة النظر في التقدير ، ذلك أن هذه



المادة لا شأن لها بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، وإنما هي تتحدث عن تحقق الضرر ووضعت المعايير الخاصة بتقدير القاضي لدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى أن علم المطعون عليه بالعامة المستديمة التى تخلفت لديه من اصابته ثم يثبت الا بتقرير الفومسيون الطبى المؤرخ ١٩٦٧/٥/٩ واحتسب مدة الثلاث السنوات من هذا التاريخ لا من تاريخ صدور الحكم النهائى الصادر من محكمة الجنج بالتعويض المؤقت المحكوم به للمطعون عليه فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن ٨٧٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣ )

٣٨ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من التقنين المدنى ان التقادم الثلاثى المشار اليه والذى تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ العلم الحقيقى الذى يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المسئول مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بضى مدة التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى والذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثى المشار اليه فى حق الطاعنين من ١٩٦٩/١٢/٢٥ تاريخ التصديق على الحكم الصادر بادانة تابع المطعون ضده فى الجنحة العسكرية رقم ٠٠٠٠ وكان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه وان اعتبر من المسائل المتعلقة بالواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع ، الا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدى عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قرن علم الطاعنين بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ التصديق على حكم ادانة تابع المطعون ضده الصادر من المحكمة العسكرية فى الجنحة التى لم يكونوا ممثلين فيها ، رغم انتهاء التلازم الحتمى بين الأمرين ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن ٨٤٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٥ )

٣٩ - ان المادة ٣٨٥ من القانون المدنى فيما تنص عليها فقرتها

الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة اذا أصدر به حكم حائز لقوة الأمر المقتضى تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبت ويؤكد له من قوة الأمر المقتضى فيه ما يحصنه ، واذا كان الحكم بالتعويض المؤقت وان لم يحدد الضرر في مده أو التعويض في مقداره يحيط بالمسئولية التقصيرية في مختلف عناصرها ويرسي دين التعويض في أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم حججه وهي المناط بظاهر النص في تعزيز الدين بما يبرر استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير وكان لا يسوغ في صحيح النظر أن يقصر الدين الذي أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه بل يمتد الى كل ما ينسج له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة له ونعينا لمقداره فهي بهذه المناطة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقادم بما يتقادم به ومدته خمس عشرة سنة ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه بما قضى قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه والاحالة .

( الطعن ١٠٦٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١ )

٣٠ - نصت المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات على أن « كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المخصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا ، » . واذا كانت ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، انما هو صالح بذاته للأعمال من يوم العمل بالدستور دون حاجة الى سن تشريع آخر أدنى في هذا الخصوص ، اذ أن تلك الجريمة نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات . ولما كانت محكمة الموضوع لم تعرض للفصل في دستورية القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ اذ أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ليست من بين الجرائم التي نص عليها ذلك القانون ، فإن النعى يكون في غير محله .

( الطعن ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ )

٣١ - لما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة اذ صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقتضى تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبت ويؤكد له من قوة الأمر المقتضى فيه ما يحصنه ، واذا كان الحكم

بالتعويض المؤقت وان لم يحدد الضرر في مدهاء يعرض للمسئولية التقصيرية بما يشبتها ولدين التعويض بما يرسيه غير معين المقدار مما يرتبط بالمنطوق أوثق ارتباطا فتمتد اليه قوة الأمر المقضى ومتى توافرت لأصل الدين هذه القوة فهي بظاهر النص حسبه فى استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير ولو لم يكن قابلا بعد للتنفيذ الجبرى \* وليس يسوغ فى صحيح النظر أن يقصر الدين الذى ارساه الحكم على ما جرى به المسطوق رمزا له دلالة عليه بل يمتد الى كل ما يتسع له محله من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكملة بتعيين مقداره فهي بهذه المابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقادم بمسا يتقادم به ومدته خمس عشرة سنة ، لما كن ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بما يرجب رفض الطعن .

( الطعن ٥٩٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨ )

٣٣ - النص فى المادة ١/هـ من معاهدة بروكسل لسندات اشحن لسنة ١٩٢٤ المعمول بها فى مصر اعتبارا من ١٩٤٤/٥/٢٩ على أن « نقل البضائع ينسحب الى الوقت الذى ينتضى بين شحن البضائع فى السفينة وبين تفريغها منها » يدل على ان تطبيق المعاهدة قاصر على ارحه البحرية التى تبدأ بشحن البضاعة فى السفينة وتنتهى بتفريغها منها ، أما المرحلة السابقة على الشحن أو المرحلة اللاحقة على التفريغ فيحكمها قانون التجارة البحرى \* لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البضاعة موضوع التداعى قد تم تفريغها من السفينة الناقلة الى الصندل الماوك للشركة المطعون ضدها الثانية بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٧ وان تلك البضاعة قد هكت نتيجة الحريق الذى شب فى الصندل ليلة ١٢ من ديسمبر ١٩٦٤ ، ومن ثم فان الضرر الذى لحق البضاعة يكون قد حدث فى تاريخ لاحق على تفريغها من السفينة الناقلة فلا تخضع دعوى التعويض عنه للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن وانما يسرى بشأنها التقادم المنصوص عليه فى المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى وهو تقادم يختلف من حيث أحكامه وشروط انطباقه عن التقادم الذى أتت به المعاهدة .

( الطعن ٧١٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣ )

٣٣ - المراد بالعلم فى نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى لبدء سريان التقادم الثلاثى لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير

المشروع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه . واذ كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي تسنقل بها محكمة الموضوع متى كان تحصيلها سائفا وكان لا وجه للتلازم الحمي بين تاريخ وقوع الضرر وصدور حكم جنائي ضد الشخص المسئول عنه وبين علم المضرور بحدوث الضرر وبهذا الشخص المسئول عنه ، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية من وقائع الدعوى وملايساتها الى عدم توافر هذا العلم لدى المطعون عليها الاولى قبل مضي ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى ، وأقام الحكم قضاءه على أسباب تكفي لحمله ، ومن ثم كان ما يثيره الطاعن - من عدم اشارة الحكم الى تاريخ وقوع الحادث أو تاريخ الحكم الجنائي أو تاريخ بدء التقادم الثلاثي وبعدم قبول انتفاء علم المطعون عليها بالضرر وبالمسئول عنه أو بصدور الحكم الجنائي والتصديق عليه الى ما قبل ثلاث سنوات سابقة على اقامة الدعوى ، مما كان عليها عبء اثباته - لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للدالة ، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

( الطعن ١٤٩٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/١٧/١٩٨١ )

٣٤ - اذا كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني - فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة اذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى - تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبت ويكفي له من قوة الأمر المقضى فيه ما يحصنه ، واذ كان الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وان لم يحدد الضرر في مداه يعرض للمسئولية التقصيرية بما يثبتها ولدين التعويض بما يرسبه غير معين المقدار مما يرتبط بالمنطوق أوثق ارتباطا فتمتد اليه قوة الأمر المقضى ، ومتى توافرت لأصل الدين هذه القوة فهي بظاهر النص حسبه في استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير واو لم يكن قابلا بعد للتنفيذ الجبرى ، وليس يسوغ في صحيح النظر أن يقتصر الدين الذي أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه بل يمتد الى

كل ما يتسع له محله من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة لا يرفعها المضرور  
بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكملة بتعيين مقداره ، فهي بهذه  
المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقادم بما يتقادم به ومدته  
خمس عشرة سنة .

( الطعن ٤٩٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٤ )

٣٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص علم المضرور  
وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي يستقل بها  
قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا ومن شأنه أن يؤدي عقلا الى  
النتيجة التي انتهى اليها الحكم وان التفاضل المنصوص عليه في الفقرة الأولى  
من المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العلم  
الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه  
باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوي على تنازل  
المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول مما يستتبع  
سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل  
من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني والذي  
لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه .

( الطعن ١٣٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )

٣٦ - المحظر من نظر دعاوى التعويض الناشئة عن اصابة أو وفاة  
أحد أفراد القوات المسلحة . المادة ١١٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ -  
والتي قضت المحكمة العليا بعدم دستوريته بتاريخ ١٩/١/١٩٧٤ -  
نطاقه . دعاوى التعويض التي ترفع طبقا لأحكام القانون المدني عدم سريان  
هذا المحظر عليها . أثر ذلك خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة  
١٧٢ مدني .

( الطعن ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٢ )

٣٧ - انه وان كان كل من تقادم دعوى التعويض عن العمل غير  
المشروع وسقوط الحق في ابطال العقد لحصوله نتيجة اكراه مدته ثلاث  
سنوات الا أن لكل منهما قواعده وشروطه الخاصة به ، ومن ثم فإن مجرد  
سقوط الحق في ابطال العقد لحصوله نتيجة اكراه وفق نص المادة ١٤٠  
من القانون المدني لا تتقادم به حتما دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة عن  
هذا الاكراه باعتباره عملا غير مشروع .

( الطعن ٥١٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢١ )

٣٨ - مؤدى نص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني ان المشرع استحدث فى نطاق المسؤولية التقصيرية تقادما قصيرا يقضى بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن عمل غير مشروع بانقضاء ثلاث سنوات وجعل من شروط هذا التقادم أن يبدأ سريان مدته من اليوم الذى يعلم فيه الضرر بالضرر الحادث ويقف على شخص من أحدثه فاذا لم يعلم بالضرر الحادث أو وقف على شخص من أحدثه فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير ولم يرد فى النص المذكور ذكر تاريخ وقوع الحادث ولا يفيد افتراض على الضرر الحادث والوقوف على شخص محدثه من هذا التاريخ والأصل عدم العلم وقد ادعى الطاعنان فى الدفع المبدئى منهما بسقوط الدعوى بالتقادم علم المظنون ضدتهما بالضرر الحادث وبشخص من أحدثه قبل رفع الدعوى بثلاث سنوات فيكون عليهم عبء اثبات ذلك اذ أن المشرع عنى بتحديد من يقع عليه عبء الاثبات مستهديا فى ذلك بالمبدأ العام فى الشريعة الاسلامية والذي يقضى بأن البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر والمراد بمن ادعى ليس من رفع الدعوى بل كل خصم يدعى على خصمه أمر على خلاف الظاهر سواء كان مدعيا فى الدعوى أو مدعى عليه .

( الطعن ٣٩٢ ، ٤٠٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٣ )

٣٩ - دعوى المؤمن له قبل المؤمن . بدء مدة تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض . ادعاء المضرور مدنيا أثناء نظر الجنحة وجوب احتساب مدة التقادم من تاريخ الادعاء .

( الطعن ١٢٨٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )

٤٠ - دعوى التعويض عن جريمة القبض على شخص وحبسه . القضاء بوقف تقادمها حتى تاريخ ثورة التصحيح فى ١٥/٥/١٩٧١ . عدم اكتمال مدة التقادم حتى تاريخ نفاذ الدستور فى ١١/٩/١٩٧١ . أثره عدم سقوط الدعوى بالتقادم اعمالا لنص المادة ٥٧ من الدستور المشار اليه .

( الطعن ١٢١٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٧ )

٤١ - انص فى المادة ١٧٢ من القانون المدني يدل على أن المراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثى المستحدث بهذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو العلم الحقيقى واليقينى بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على

تنازل المضرور عن حق التعويض بمضي مدة التقادم .  
( الطعن ٣٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ ، الطعن ٣٠٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧ )

٤٢ - لما كان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يبدأ الا من تاريخ علم المضرور علماً يقينياً بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه وكان عبء اثبات هذا العلم يقع على عاتق المتمسك بهذا التقادم وهو ما لا يكفي في ثبوته مجرد علم المضرور بوقوع العمل غير المشروع وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم دليله ومن ثم فلا يقبل تعيينها فيما ردت به عايه ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم لدى محكمة الموضوع دليلاً على العلم اليقيني للمطعون ضدهما بشخص المسئول عن الضرر حتى يبدأ به سريان مدد التقادم الثلاثي فان النعى بهذا السبب على ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بالتقادم الثلاثي يكون - اياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

( الطعن ١٦٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٧ ، الطعن ٥٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٣ )

٤٣ - نص المادة ١٧٢ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه اذ كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي بادانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فانه يترتب على ذلك سريان التقادم الثلاثي ويكون للمضرور قبل أن تكتمل مدة هذا التقادم أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحاكم المدنية .  
( الطعن ٣١٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٦ )

٤٤ - متى كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة فان سريان التقادم الثلاثي المسقط لحق المضرور في الرجوع على المسئول عن الفعل الضار لا يبدأ الا من تاريخ صدور الحكم النهائي في الجريمة ، ويكون الحكم نهائياً بفوات المواعيد المقررة للطعن فيه من النيابة العامة أو باستنفاد طرق الطعن أو اذا كان غير قابل للطعن فيه واذا كانت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد

المخالفات يجوز استثنائها من النية العامة اذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، وفى غير هذا لا يجوز رفع الاستئناف الا لخطا فى تطبيق القانون أو تأويله . ولما كان النابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان النية العامة وجهت للمطعون ضده تهمة مخالفة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر قيدت يرقم ١٣ سنة ١٩٨٧ مخالفات الغردقة ، وكانت عقوبة هذه المخالفة طبقا للمادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الواجب التطبيق من حيث الزمان هي الغرامة اثنى لا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو احدى هاتين العقوبتين بما مفاده أن عقوبة الحبس ليست وجوبية ومن ثم فانه لا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها من النية العامة فى غير احوال الخطا فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها الا اذا كانت قد طلبت توقيع عقوبة الحبس وقضى بالبراءة أو الغرامة ولما كان الطاعن لم يقدم ضمن مستنداته ادليل على أن النية العامة طلبت الحكم فى تلك المخالفة بغير الغرامة والمصاريف حتى يجوز لها استئناف الحكم الصادر فيها وكان ذلك لازما للتحقق من صحة ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه فان نفيه على ذلك الحكم بالخطا والقصور ومخالفة القانون يكون مفتقرا للدليل .

( الطعن ٩٦٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٥ )

٤٥ - مسئولية المتبوع عن أعمال نابيه غير المشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية نبيه مقررّة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانوني وان التقادم الثلاثي المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم اسسنناني خاص بدعوى النعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون والتي يجرى عليها فى شأن تقادها أحكام التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدني ومدته خمس عشرة سنة فلا يرد ذلك التقادم الثلاثي على حق المتبوع فى الرجوع على التابع وانما على حق الدائن الأصلي الذى انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن المضرور فيه والذى يطالب به المتبوع نابيه .

( الطعن ١٤٠٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨٧ )

٤٦ - لئن كان استخلاص عام المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه ذلك من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضى الموضوع الا ان لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الاسباب التى



بنى عليها الحكم المطعون فيه ليس من شأنها أن تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها أو لا تصلح ردا عليه .

( الطعن ٥٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٣ )

٤٧ - أن الشارع اذ نص على التقادم الحولى فى الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدنى مستهدفا به استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل دون غيرها . ولما كانت دعوى المطعون ضدها بمسئولية عقد العمل والموائبة الى تصفية المراكز القانونية لكل من صاحب العمل والعامل فقد دل بذلك على انه لا تخضع لهذا التقادم الا الدعاوى الناشئة الشركة الطاعنة عن التعويض عن وفاة مورثها فى حادث أنشاء وبسبب العمل قد أقيمت على أساس قواعد المسئولية التقصيرية المقررة فى القانون المدنى ولم ترفع على أساس قواعد المسئولية التعاقدية الناشئة عن عقد العمل فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى برفض الدفع بالتقادم الحولى لا يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٢٨٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠ )

## وقف التقادم

١ - اذ كانت الدعوى الحالية قد رفعت في ١٦/٦/١٩٦٦ لمطالبة الطاعن بالتعويض عن الغاء ترخيص السيارة - المملوكة للمطعون عليه الاول - المودعة لديه اذ سام لوحاتها المعدنية الى المطعون عليه الثاني وتمكن بذلك من الغاء الرخص ، كما ان امتناعه عن رد السيارة واستمراره في حبسها أدى الى الحيلولة دون التقدم بها الى قلم المرور لاعادة الترخيص لتسييرها واستغلالها ومن ثم فان الدعوى بهذه الصورة تكون ناشئة عن عقد الوديعة لأن مسؤولية الوديع تنشأ عن التزامه قانونا برد الوديعة عينا للمودع متى طلب منه ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بالتقادم بناء على ما انتهى اليه من أن التقادم قد وقف سريانه طيلة المدة التي استغرقها الفصل في النزاع بين الطرفين في الدعوى الاولى حول قيام عقد الوديعة وحق الطاعن في حبس السيارة المودعة لديه والذي لم يحسم نهائيا الا في ٢٦/٢/١٩٦٦ ، وكان ما استخلصه الحكم من قيام مانع لوقف التقادم في الدعوى الحالية سائفا ويكفي لحمله ، واذا قدمت صحيفة الدعوى الى قلم المحضرين في ١٦/٦/١٩٦٦ أى قبل انقضاء مدة التقادم ، فان النعي يكون في غير محله .

( الطعن ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٧ )

٢ - تقدير قيام المانع الموقوف لسريان التقادم موكول امره الى محكمة الموضوع دون معقب متى اعتمدت على أسباب سائفة .

( الطعن ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٧ )

٣ - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور وبحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدني ويقف سريان مدة التقادم أثناء محاكمة المسئول جنائيا الى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها سواء من محكمة الجنائيات أو من محكمة الجench المستأنفة فعندئذ يعود سريان التقادم واذا كان الحكم النهائي بإدانة المطعون ضده الاول قد صدر من محكمة الجench المستأنفة بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ ولم

يرفع الطاعن دعواه للمطالبة بالتعويض خلال السنوات الثلاث التالية فلا يعيبه استناده لاعلان رفع الدعوى من آخرين فى الميعاد فى ١٩٦٥/٦/٦ ، كما يستفاد من الشهادة المقدمة بحفظته وهو ما أشارت اليه محكمة أول درجة فى أسبابها ، لأن الالتزام بالتعويض يقبل التجزئة بين مستحقه ، كما ان ضم محكمة أول درجة للدعوى التى رفعها الطاعن وآخرون بصد الميعاد لا يمنع سريان التقادم بالنسبة للطلبات فى كل دعوى لأن الضم لا يفقد كلا من الدعويين ذاتيتها أو استقلالها بالنسبة للطلبات التى لم تتحد خصوما وموضوعا وسببا ويجوز الحكم فى كل منهما على حده .

( الطعن ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ )

٤ - اذا كان اتهام المطعون ضده وقيام الدعوى الجنائية قبله وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الاتهام لا يعتبر مانعا يعتذر معه رفع دعواه بطلب الأجر والتعويض عن فصله بغير مبرر وبالتالي لا يصلح هو أيضا سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة فى القانون . وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده فصل من عمله لدى الطاعنة فى ١٩٦٩/١٢/١٩ بينما أقام دعواه الحالية بالمطالبة بالأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر فى ١٩٧٠/١/٥ بعد انقضاء سنده بدءا من وقت انتهاء عقد العمل وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم كنص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن ٣٩٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١ )

٥ - تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف سريان التقادم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨٢ من القانون المدنى ، هو من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيا على أسباب سائفة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس ما ارتآه من وقف - تقادم دعوى التعويض عن الاعتقال دون سبب - فى الفترة من تاريخ الافراج عن المطعون عليه فى ١٩٦٦/٦/١ حتى ثورة التصحيح فى ١٩٧١/٥/١٥ على أسباب سائفة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها وكان الذى قرره الحكم لا يقوم على علم قضائه الشخصى بل يقوم على الظروف العامة المعروفة للجميع عما كانت تجتازها البلاد والشعب فى الفترة السابقة على ثورة التصحيح فى ١٩٧١/٥/١٥ ، فان النعمى يكون على غير أساس .

( الطعن ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ )

٦ - اذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن استخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المطعون عليه - بالتعويض للقبض عليه وجبسه بغير حق - قد وقف سريانه حتى تاريخ ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧١ وأن عودته للسريان - لا تكون الا من هذا التاريخ - واذا لم تكن مدة التقادم قد اكتملت في تاريخ نفاذ الدستور في ١١/٩/١٩٧١ فلا تسقط تلك الدعوى بالتقادم عملا لنص المادة ٥٧ منه .

( الطعن ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٩ )

٧ - دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمه طوال فترة محاكمة المسئول عن الضرر جنائيا . المادة ١٧٢ مدني .

( الطعن ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١/٤/١٩٨١ )

٨ - تقادم دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية . وقوفه طوال مدة المحاكمة الجنائية . صيرورة الحكم الجنائي نهائيا . أثره . زوال سبب الوقف .

( الطعن ١٣٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٨١ )

٩ - مؤدى نص المادة ١٧٢ من القانون المدني أنه اذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية . فاذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية - بحكم القانون أو باختيار المضرور - فان سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية فاذا انفصلت الدعوى الجنائية بصدر حكم نهائي فيها بادانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فانه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

( الطعن ١١٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ )

١٠ - مؤدى نص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني ان المشرع استحدث في نطاق المسؤولية التقصيرية تقادما قصيرا يقضي بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن عمل غير مشروع بانقضاء ثلاث سنوات وجعل من

شروط هذا التقادم أن يبدأ سريان مدته من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث ويقف على شخص من أحدثه ~~م~~ أحدثه فإذا لم يعلم بالضرر الحادث أو وقف على شخص من أحدثه • فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير ولم يرد فى النص المذكور ذكر تاريخ وقوع الحادث ولا ما يفيد افتراض علم المضرور بالضرر الحادث والوقوف على شخص محدثه من هذا التاريخ والأصل عدم العلم وقد ادعى الطاعنان فى الدفع المبدئى منهما يسقط الدعوى بالتقادم علم المطعون ضدهما بالضرر الحادث وبشخص من أحدثه قبل رفع الدعوى بثلاث سنوات فيكون عليهم عبء الإثبات مستهديا فى ذلك بالمبدأ العام فى الشريعة الإسلامية والذى يقضى بأن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر والمراد بمن ادعى ليس من رفع الدعوى بل كل خصم يدعى على خصمه أمر على خلاف الظاهر سواء كان مدعيا فى الدعوى أو مدعى عليه •

( الطعنان ٣٩٢ ، ٤٠٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٣ )

١١ - النص فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى على انه « ١ - تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحادث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ٢ - على انه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية » وفى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المذكور على انه « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع أدبيا ٠٠٠ » يدل على انه اذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فاذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فان سريان التقادم بالنسبة له يقف مابقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، فاذا انقضت هذه الدعوى يصدر حكم نهائى فيها بإدانة الجانى أو لسبب آخر من أسباب الانقضاء كسقوطها بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض الى السريان من هذا التاريخ على أساس ان بقاء الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما بعد فى معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى سالف البيان مانعا يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه فى

• التعويض •

( الطعن ٨٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٩ )

١٢ - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع • سقوطها  
بانتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى عم فيه الضرر  
بشخص المسئول عنه • وقف التقادم طوال مدة المحاكمة الجنائية •  
سريانه بصدور الحكم النهائي بإدانة الجانى أو بانتهاء المحاكمة بسبب  
آخر •

( الطعن ٣٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢١ ، الطعن ٦٥١  
نسئته ٥٢ ق جلسئته ١٩٨٦/١/١٢ )

١٣ - النص فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى على انه  
١ - سقط بالتقادم دعوى استعويض الناشئة عن العمل غير المشروع  
بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى عم فيه الضرر  
بالشخص المسئول عنه • ٢ - على انه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة  
عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المقررة  
فى الفقرة السابقة ، فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى  
الجنائية « وفى الفقرة الاولى من المادة ٣٨٢ من ذات القانون على انه  
« لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه  
ولو كن المانع أدبيا • • يدل على انه اذا كان العمل غير المشروع يستتبع  
قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية  
لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية ، فاذا انفصلت الدعوى المدنية عن  
الدعوى الجنائية فان سريان التقادم بالنسبة للضرر يقف طوال المدة التى  
تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم  
نهائى فيها بإدانة الجانى أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فانه  
يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية وذلك على أساس  
ان رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعا قانونيا فى معنى  
المادة ١/٣٨١ سالفة البيان الذى يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه  
فى التعويض • لا يغير من ذلك قيام الدعوى المدنية على أساس المسئولية  
الشخصية • الخطأ فيها مفترض • ذلك ان حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم  
المدنية لا تقتصر على ركن الخطأ وحده وانما تشمل ، على مقتضى المادتين ٤٥٦  
من قانون الاجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الاثبات وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة ما فصل فيه الحكم فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس

المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ،  
وفي خصوص هذه الدعوى فان وفاة المورث نتيجة صدمه بسيارة الطاعنة  
هو أساس مشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية .

( الطعن ١٨٦٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٧ )

١٤ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مؤدى المادتين  
١٧٢ ، ٣٨٢ من القانون المدني انه اذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة  
بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان  
الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية ، فاذا انفصلت  
الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة  
بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فان سريان التقادم بالنسبة له يقف  
ما بقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، فاذا  
انقضت هذه الدعوى بصدور حكم بات فيها أو بسبب آخر من أسباب  
الانقضاء كسقوطها بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض الى السريان منذ  
هذا التاريخ ، ذلك ان بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير  
فيها قائما يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعا يتعذر معه  
على المضرور المطالبة بحقه في التعويض ، لما كان ذلك وكان يؤدى نصوص  
المواد ١٠ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١١٤ ، ١١٨ من قانون الأحكام العسكرية  
الصادر بالقانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٨  
ان الحكم الفيايى الذى يصدر فى جنحة من المحاكم العسكرية يصبح نهائيا  
بالتصديق عليه غير انه يقبل الطعن فيه بالتماس اعادة النظر - الذى اتخذه  
ذلك القانون وعلى ما أفصحت عنه مذكرته الايضاحية ، بدلا عن الضمانات  
التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض فى أحكام المحاكم  
العادية ومن ثم لا يزول المانع الذى يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه  
فى التعويض أمام القضاء المدني بمجرد التصديق على ذلك الحكم ، اذ يتعين  
لذلك استنفاد الطعن فيه بهذا الطريق أو فوات ميعاده ، أو أن تتحقق أحد

أسباب انقضاء الدعوى الجنائية الأخرى بعد التصديق على الحكم وقبل أن يصبح باتاً ، ومنها مضي مدة تقادم الدعوى العسكرية وهي ثلاث سنوات في الجنح دون حصول أى إجراء قاطع للتقادم ، لما كن ذلك وكان الحكم الصادر في الجنحة العسكرية ٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ المشار إليها قد صدق عاينه في ١٩٧٦/٦/١٨ وأم يعلن للمحكوم عليه الا في ١٩٨١/٦/١ بعد انقضاء الدعوى الجنائية في ١٩٧٩/٦/١٩ وهو التاريخ الذي يبدأ من اليوم التالي له سريان التقادم الثلاثي المسقط لدعوى التعويض المدنية ، وكانت هذه قد رفعت في ١٩٨٢/٨/٨ بعد سقوط الحق في رفعها فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

( الطعن ٢١٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦ )



## انقطاع التقادم

١ - المطالبة القضائية بجزء من الحق تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي هذا الحق ما دام ان هذه المطالبة الجزئية تدل في ذاتها على قصد صاحب الحق في التمسك بكامل حقه وكان الحقان غير متفايرين بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد . واذ كان المطعون ضدها الأولى قد أقامت الدعوى بطلب الزام المطعون ضده الثاني والطاعن متضامنين بأن يدفعها لها مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت وحكم لها بطلباتها فان هذه المطالبة الجزئية - وقد دلت على قصد المطعون ضدها المذكورة في التمسك بكامل حقه في التعويض - يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة الى طلب التعويض الكامل ذلك أنه لا تفاير في الحقيقتين لاتحاد مصدرهما .

( الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٨ )

٢ - اذ كان رفع المطعون ضده دعواه المستعجلة بايقاف قرار فصله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق لأن ما يطلب به العامل رب العمل في تلك الدعوى انما هي اجراءات وقتية عاجلة يصدر قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها باجراء وقتي وفقا لنص المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بمالا يمس أصل الحق ولا يعتبر فصلا فيه ، ولما كانت الدعوى الحالية المقامة من المطعون ضده بطلب الأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر لا تعتبر استمرارا للاجراءات السابقة بشأن طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها ، فان رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التي لا يترتب على رفعها في هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل .

( الطعن ٣٩٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١ )

٣ - النص في المادتين ٦٩٨ ، ٣٨٣ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي تسقط بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وأن هذه المدة هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع ، وأن رفع دعوى التعويض أمام محكمة غير مختصة

يقطع مدة التقادم .

( الطعن ٦١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/١/١ )

٤ - اذ كان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع انه طالب بالتعويض عن فصله أمام محكمة بنها للأمور المستعجلة بجلسة ١٩٧١/٤/٢٨ أثناء نظر طلب وقف قرار الفصل المطروح على تلك المحكمة وان هذه المطالبة تقطع مدة السنة التي حددها القانون لسقوط دعواه والتي لم تكن قد اكتملت بعد ، وكان قضاء محكمة الأمور المستعجلة بعدم قبول دعوى وقف قرار الفصل لا يمنع من أن ينسج الطلب الاحياطي بالتعويض المبدئي أمامها لآثره في قطع التقادم منذ ابدائه ، واذ حالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك ان الطلب الاحياطي بالتعويض أمام محكمة الأمور المستعجلة لا يقطع التقادم . فانه يكون قد حالف القانون . وقد حجبه ذلك عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا الخصوص مما يكون معه فضلا عن مخالفة القانون قاصر التسييب .

( الطعن ٦١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/١/١ )

٥ - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدني ويقف سريان التقادم أثناء محاكمة المسؤول جنائيا الى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها فعندئذ يعود سريان التقادم باعتبار ان تحقق المانع الذي يوقف سريان التقادم يترتب عليه وقف التقادم حتى زوال المانع .

( الطعن ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨١/٤/١ )

٦ - مفاد النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني على انه اذا كان العمل الضار يستتبع دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية ، فان الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية . فاذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فان سريان التقادم بالنسبة للضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدد حكم نهائي بادانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة بسبب آجر فانه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية

وهي ثلاث سنوات على أساس ان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

( الطعن ١٣٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )

٧ - اذ كان الثابت من مدونات الحكم ان المطعون ضده الاول بعد ان رفع الدعوى رقم ٠٠٠٠ مدني كلى الاسكندرية وقضى فيها بجلسة ١٩٧٢/٣/٦ بوقفها حتى يصبح الحكم الجنائي نهائيا اقام الدعوى رقم ٠٠٠ مدني كلى الاسكندرية بصحيفه جديدة لم يشر فيها الى الدعوى الاولى وبقرار معافاة مسنقل ، فانها وان اتفقت مع الدعوى السابقة في موضوعها - وهو تعويض رافعها عن قتل ابنته بخطأ الطاعنة اسانية - التي قضى بادانتها عنه ، الا انه أدخل في الدعوى الأخيرة خصمين آخرين هما الطاعن الاول والمطعون ضدها الثانية وطلب بنمويض يخالف في مقداره التعويض السابق طلبه في الدعوى الاولى ومن ثم فلا تتريب على الحكم المطعون فيه ان هو انزل على الدعوى الأخيرة الوصف القانوني الصحيح بأنها دعوى جديدة وليست تجديدًا للدعوى الاولى الموقوفة ونهج في ذلك نهجا مغايرا لقضاء الحكم المستأنف بما لمحكمة الاستئناف من سلطة مراقبة الحكم المذكور من حيث سلامة التطبيق القانوني لواقعة النزاع المطروحة عليها نتيجه لرفع الاستئناف وفهم الواقع في الدعوى واعطائها تكييفها القانوني الصحيح ، واذا لم يرتب الحكم المطعون فيه أثرا على رفع الدعوى الاولى بالنسبة لقطع التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني في دعوى التعويض الثانية وبالتالي فلم ير محلا للفصل في دفاع الطاعنين - أمام محكمة الاستئناف - بانقضاء الخصومة في الدعوى الاولى بمضي المدة اعمالا للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

( الطعن ١٣٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ )

٨ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه عملا بالمادة ١٧٢ مدني وان التقادم يوقف أثناء محاكمة المسئول بجنائيا الى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها . ومن المقرر أيضا في قضاء هذه المحكمة انه يشترط في المطالبة القضائية التي

تقطع التقادم أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق المطالب به بحيث لا تعد صحيفة الدعوى بحق ما قطعه للتقادم الا في خصوص هذا الحق وبالنسبة لنفس الخصم ذلك ان الاصل في الاجراء الفاطح للتقادم أن يكون متعلقة بالحق المراد اقتضائه بحيث اذا تغير الحقان أو تغير مصدرهما فان الطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا للتقادم بالنسبة الى الحق الآخر ، كما ان الاصل في الآثار التي نترتب قانونا على اجراءات التقاضي أنها نسبية بين أطراف الدعوى بصفتانهم التي اتخذوها بحيث لا يتعدى الأثر المترتب على رفع الدعوى في قطع التقادم كلا من طرفيها أى من رفعها ومن رفعت عليه . وكان من المقرر أيضا ان الحق في التعويض يقبل التجزئة من مستحقه وان دعوى التعويض عن الضرر الشخصى المباشر تخلف عن دعوى التعويض عن الضرر الموروث موضوعا وسببا وان انتظما معا فى دعوى واحدة لا يفقد كلا منهما استقلاليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع المبدئى من الطاعنة بالسقوط على ان الدعوى رقم ٢٨١٣ سنة ١٩٧٥ مبدئى كلى اسكندريره المقامة من آخرين ٠٠٠٠ ضد الهيئة الطاعنة بطلب التعويض عن اضرار شخصية أصابتهما فد قطعت التقادم فى حين ان هذه الدعوى تخلف فى موضوعها وأطرافها عن الدعوى الحالية فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يقتضى نقضه .

( الطعن ٧٦٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

٩ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان دعوى الضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الاجبارى عن حوادث السيارات تخضع للتقادم الثلاثى المنصوص عليه بالمادة ٧٥٢ من القانون المدنى وأن مدة الثلاث سنوات المقررة لهذا التقادم يبدأ سريانها من وقت وقوع الفعل المسبب للضرر وأن مدة هذا التقادم تقف طوال مدة المحاكمة الجنائية ويعود سريان هذه المدة بصدرور الحكم الجنائى النهائى أو انتهاء المحاكمة فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدرور حكم نهائى فيها بادانة الجانى أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فانه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الاصلية وهى ثلاث سنوات على أساس ان رفع الدعوى يكون على هذه الحالة ما نص قانونيا فى معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى يتعذر معه على الضرور المطالبة بالحق فى التعويض وانه يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضاؤه ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة

بحق ما قاطعه له الا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توابعه مما يجب  
بوجوبه أو يسقط بسقوطه فان تباير الحقان أو اختلفا في المصدر  
أو الخصوم فللطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمبدأ التقادم بالنسبة  
للحق الآخر، وإذا كان التعويض الموروث إنما هو تعويض مستحق للمورث  
عن ضرر أصابه وتعلق الحق فيه بتركته وآل الى وراثته بوفاته بينما التعويض  
المسادي والأدبي هو عن ضرر حاق بالورثة أنفسهم نتيجة فقدان مورثهم  
وتعلق الحق فيه بأشخاصهم فان المطالبة به لا تقطع التقادم بالنسبة لذلك  
التعويض .

( الطعن ٨٤٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠ )

## الحكم للمضرور بتعويض مؤقت • أثره تقادم دعوى التعويض الكامل بخمسة عشرة سنة

١ - نص المادة ٣٨٥ من القانون المدني فى فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة اذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى - مفاده استبدال التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يشته ويكون له قوة الأمر المقضى فيه ، فالحكم بالتعويض المؤقت وان لم يحدد الضرر فى مسداه أو التعويض فى مقداره يحيط بالمسئولية التقصيرية فى مختلف عناصرها ويرسئ دين التعويض فى أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم حجته وهى المناط بظاهر النص فى تعزيز الدين مما يبرر استبدال التقادم الطويل بالتقادم القصير ، ولا يسوغ أن يقصر الدين الذى أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه ، بل يمتد الى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة يرفعها المضرور بذات الدين استكمالا له وتعيينا لمقداره ، فهى بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقادم بما يتقادم به ومدته خمس عشرة سنة •  
( الطعن ٤٩٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٤ ، الطعن ١٥٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣٠ )

## تقادم دعوى التعويض عن عدم تنفيذ عقد قضى بطلانه

١ - ان الأثر الكاشف للحكم ببطلان العقد الذى يرتد بهذا البطلان الى يوم صدور ذلك العقد وان كان يزيل العقد فى خصوص التزامات طرفيه التعاقدية منذ ابرامه الا أنه لا أثر لذلك فى خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى أدى للحكم بهذا البطلان لان العبرة فى بدء سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقوع الضرر وعلم الضرر به وبالمسئول عنه منذ ابرام العقد قياسا على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالبطلان بل ان العبرة فى ذلك وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى هى بوقوع الضرر فعلا وبالعلم الحقيقى به وبالمسئول عنه وهو ما لا يتحقق بالفعل الا يوم صدور ذلك الحكم ، واذا عول الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فى رفض الدفع بالتقادم الى احتسابه بدءا من تاريخ صدور الحكم ببطلان عقد شراء المطعون ضده الأرض وهو يوم ١٩٨٠/٦/١ ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه قصور مبطل ويكون النعى عليه على غير أساس .

( الطعن ١٨٣٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )

## مسائل متنوعة

١ - اذا كانت المخالصة التي تمسكت بها الطاعنة والتي اورد الحكم المطعون فيه نصها قد تضمنت عبارات صريحة قاطعة في التزام المطعون عليه بعدم مطالبه الطاعنة بأى حق مترتب على فصله من الخدمة مهما كان السبب، فان الحكم المطعون فيه اذ قرر ان المخالصة لا يستدل منها على النازل عن التعويض يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر لعبارات تلك المخالصة ويتعين نفيه .

( الطعن ٣٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٥ )

٢ - اذا كان البابت من وفائع النزاع ان المدين - البائع - قد نفذ بعض الاعمال الى التزام بها ويخفف عن نوريه باقى الاقطان المفق عليه للمشتري فان بصيره في هذا الشأن يكون نصيرا جزئيا يبيح للقاضي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان يخفف التعويض المتفق عليه الى الحد الذي يناسب مع سفدار الضرر الحقيقى الذى لحق الدائن مما يدخل تقديره فى سلطان محكمة الموضوع .

( الطعن ٣٣٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧ )

٣ - اذا كان المبلغ المطالب بالفوائد عنه هو تعويض انفاقى نص فى العقد على استحقاقه عند تأخير البائع فى تسليم اية كمية من الاقطان المبيعة دون ان يحدد الاتفاق سعرا معيناً للفائدة عنه أو مبدا لسريانها فان الحكم المطعون فيه اذا قضى بالفائدة القانونية عن هذا المبلغ بسعر ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية يكون قد أعمل نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ولم يخالف القانون أو يخرج عن نصوص العقد .

( الطعن ٣٤٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧ )

٤ - مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى والاعمال التحضيرية لهذه المادة أن لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية الا على المبالغ التى تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . والمقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون



معها للقضاء سلطة في التقدير . ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للمنفعة اعماه يعتبر تعويضاً عما ناله من الضرر بسبب حرمانه من ملكه جبراً عنه للمنفعة العامة وهذا التعويض هو مما يكون للنفاذ سلطة واسعة في تقديره فان تحديد المالك ما يطلبه في صحيفة دعواه لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذى يقصده القانون وانما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائى فى الدعوى .  
( الطعن ٣٣٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ )

٥ - اذا كان الحكم الاستثنائى بنسب خبير لتصفية الحساب بين طرفى الدعوى قد قطع فى أسبابه بالمنطوق بوقوع خطأ من جانب البنك الطاعن لاتخاذ اجراءات باطلة فى بيع الأسهم المرهونة وبمستوليته عن تعويض الضرر الذى لحق المطعون ضده بسبب هذا العمل غير المشروع وقد اقتصر الحكم الصادر بعد ذلك على تقدير مبلغ التعويض المستحق للمطعون ضده متقيداً فى تقرير مسئولية البنك الطاعن بما قضى به الحكم الاول ، فان هذا الحكم الاول يكون قد فصل بصفة قطعية فى شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الخصوم وأنهى الخصومة فى شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة اعادة النظر فيه ومن ثم يجوز الطعن فيه على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات لاشتماله على قضاء فى الموضوع . فاذا كان هذا الحكم قد صدر فى ١٩٥٩/١/٢٧ فان ميعاد الطعن بالنقض يكون بالتطبيق لنص المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن بالنقض ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بالقانون المذكور فى ١٩٥٩/٢/٢١ فاذا كان الطاعن لم يطعن فيه الا مع الحكم الأخير الصادر فى الاستئناف فى ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ فان حقه فى الطعن فى الحكم الاول يكون قد سقط وفقاً للمادة ٢٨١ مرافعات .

( الطعن ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ )

٦ - انه وان كان الاصل ان للدائن طلب تنفيذ التزام مدينه عيناً، وكان يرد على هذا الاصل استثناء من حق القاضى اعماله ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدنى أساسه ألا يكون هذا التنفيذ مرهقا للمدين فيجوز فى هذه الحالة أن يقتصر على دفع تعويض تقضى متى كان ذلك لا يلحق بالدائن ضرر جسيماً ، الا انه لما كان الثابت من الحكم المطعون خيه أنه لم يتضمن ما يفيد ان الطاعن الاول دفع الدعوى بأن تنفيذ الوعد بالإيجار عيناً ينطوى على رهق له وأبدي استعداداه للتنفيذ بمقابل ، وكان

الطاعنان لم يقدموا ما يدل على تمسكهما بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وهو أمر يخالطه عناصر واقعية ويفتضى تحقيق اعتبارات موضوعية ، فانه لا يجوز لهما إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى غير مقبول .

( الطعن رقم ٥٦٥ ، ٥٧٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ )

٧ - اذ كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه هو اثره فى جانب الطاعنين يتمثل فيما حصلوا عليه من قيمة السار التى لم تكن مملوكة لهم واقتدار فى ذمة المطعون عليهم عدا الأخير متملا فى قيمة السار المملوكة لهم بموجب ذلك العقد - عقد الايجار - والى استولى عليها أفراد القوات المسلحة بعملهم غير المشروع مما يتوافر فيه عنصر الاثر بلا سبب .

( الطعن ٤٣٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ )

٨ - اذ كان السابت من اسقراء نصوص قانون الازهر رقم ١٠٣ لسنة ٦١ أنها قد خات مما يخول الحفظ على مل الكتاب موضوع النزاع وانما فقط جاء فى نص المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ فى بيان واجبات مجمع البحوث الاسلامية ما نصت عليه الفقرة السابعة فى المادة سالفة الذكر من تتبع ما ينشر عن الاسلام والتراث الاسلامى من بحوث ودراسات فى الداخل والخارج للانتفاع بها بما فيها من رأى صحيح او مواجهتها بالتصحيح والرد ، ونص فى عجز هذه المادة على ان للمجمع فى سبيل تحقيق أهدافه وفى حدود اختصاصه أن يصدر توصيات الى العاملين فى مجال الثقافة الاسلامية من الهيئات العامة والخاصة والأفراد .

( الطعن ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ )

٩ - أجاز قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ لمجلس الوزراء أن يمنع من التداول فى مصر المطبوعات التى تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام ونصت المادة ٣٠ من ذات القانون على ضبط المطبوعات فى حالة مخالفة ما سلف .

( الطعن ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ )



الجزء الثاف  
صور من النعویض



## التعويض عن الضرر الأدبي

١ - الضرر الأدبي الذي يلحق بالزوج والأقارب - هو ضرر شخصي مباشر - قصر الشارع وفقا لنص المادة ٢/٢٢٢ مدني الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب الى الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت المصاب - الزوجة - .

( الطعن ٣٨١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ )

٢ - تعويض الضرر الأدبي بنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه من سلطة قاضي الدعوى التقديرية والمطلقة بما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه .

( الطعن ١٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ )

٣ - مفاد نص المادة ٢٢٢ من القانون المدني أن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل الى غيره الا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمستول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض . أما الضرر الأدبي الذي أصاب ذوي المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه الا للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية .

( الطعن ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٤ )

٤ - التعويض عن الضرر الأدبي عملا بنص المادة ١/٢٢٢ من القانون المدني لا ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، فاذا كانت المطالبة لم تدع وجود اتفاق على تحديد هذا التعويض كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته ، فانه لا ينتقل الى ورثته ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به .

( الطعن ٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ )

٥ - تمييز العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التي تهمين عليها محكمة النقض ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى

بالتعويض بصورة مجمة دون أن يبين كنه عناصر الضرر الأدبي فانه يكون  
قد عابه البطلان لقصور أسبابه الواقعية .

( الطعن ١٢٩٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩/٦/١٩٨٠ )

٦٠٠ - مفاد نص المادة ٢٢٢ من القانون المدني ان الحق في التعويض  
عن الضرر الادبي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل الى غيره الا أن يكون  
هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره  
أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمم انقضاء مطالبا بالتعويض ،  
أما الضرر الادبي الذي أصاب ذوى المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه  
الا للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية .

( الطعن ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١/٤/١٩٨١ )

٧ - اذ كان الثابت أن المرحوم ٠٠٠٠٠ زوج المطعون ضدها الثالثة  
كان قد طالب بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه بوفة شقيقه المجنى  
عليه في الجنحة رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٧ روض الفرج إبان نظرها أمام  
المحكمة الجنائية ، فانه اذ توفي بعد ذلك انتقل حقه في التعويض الى ورثته  
وضمنهم زوجته المذكورة دون أن ينال منه قضاء المحكمة الجنائية باعتباره  
تاركا لدعواه المدنية ذلك أن المورث قد تمسك بحقه في التعويض قبل  
وفاته والقضاء بالترك - بصريح نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات  
سواء السابق أو الحالي - لا يمس الحق المرفوع به الدعوى ولا يمنع من رفع  
الدعوى به من جديد .

( الطعن ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١/٤/١٩٨١ )

٨ - ان تقدير التعويض هو من مسائل الواقع التي يستقل بها  
قاضي الموضوع الا أن مناط ذلك أن يكون هذا التقدير قائما على أساس  
سائغ ومردودا الى عناصره السابتة بالأوراق ومبرراته التي يتوازن بها  
أساس التعويض مع العلة من فرضه بحيث يبدو متكافأ مع الضرر غير زائد  
عليه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه التزم  
هذا النظر وذلك بالنسبة لتقدير قيمة التعويض الأدبي المقضى به لكل من  
المطعون ضدهما الأول والثانية فان النعى عليه بالمبالغة في التقدير في هذا  
الشق من الحكم يكون على غير أساس .

( الطعن ١١١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٨٤ )

٩ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء النقض - انه يتعين على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها عناصر الضرر التي اقامت عليها قضاها بالتعويض ، كما انه من المقرر أيضا أن تعين العناصر المكونة قانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض . وانه يتعين ان يكون الضرر مباشرا محققا ومن ثم فلا يجوز التعويض عن ضرر غير مباشر أى لا يتصل بالضرر كما لا يجوز عن الضرر الاحتمالى ويتعين أن يكون التعويض قاصرا على جبر الضرر الذى يلحق بالضرر نفسه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده الثالث بالتعويض على سند من القول بأن هذا المبلغ تعويض عما أصابه من ضرر أدبى دون أن يبين وجه هذا الضرر او عناصره او الأسس التى بنى عليها هذا القضاء وهو ما لا يفنى عنه ما ساقه فى هذا الصدد بالنسبة لباقي المطعون ضدهم لاختلاف عناصر التعويض الأدبى المذكورة بالنسبة للآب والأم عن تلك الواجب البيان بالنسبة للأخ فانه يكون معيبا بالقصور فى هذا الخصوص .

( الظعن ١١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٨٤ )

١٠ - لما كانت المادة ١٧٠ من القانون المدنى التى تنص على انه « يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور لاحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعى فى ذلك الظروف الملابسه ٠٠٠ » وكانت المادة ٢٢١ منه تنص على انه « اذا لم يكن التعويض مقدرا فى العقد أو بنص القانون فالقاضى يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب ٠٠٠ » كما تنص المادة ٢٢٢ منه على انه « يشمل التعويض الضرر الأدبى أيضا » وكان البين من هذه النصوص ان الأصل فى المسألة المدنية أن التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ ويستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى على أن يراعى القاضى فى تقدير التعويض الظروف الملابسه للمضرور دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبى أن يكون دواسيا للمضرور ويكفل رد اعتباره وهو ما يتوافر بما يراه القاضى مناسبا فى هذا الصدد تبعا لواقع الحال والظروف الملابسه وذلك دون غلو فى التقدير والاسراف ولو كان هذا التقدير ضئيلا ما دام يرمز الى الغاية منه ويحقق النتيجة المستهدفة به والآفة البيان واذا كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملابسه فى تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع مادام لا يوجد نص فى القانون يازمه باتباع



معايير معينة في خصوصه وكان تقدير قيمة التعويض يستند في تأييده تقدير محكمة الدرجة الأولى لمبلغ التعويض الى أن الشرف لا يقوم بمال وان اهانة الشرف لا تزول وان مبلغ التعويض الذى يقضى به يعتبر رمزيا فان مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه وضع فى اعتباره أن ما نال الطاعن من ضرر يجبل عن التعويض بالمال وان حسابه وفقا لما تقضى به المادة ١٧٠ من القانون المدنى ليس بالامر اليسير فان كان لا مناص من تقديره بما يرمز اليه به فان المبلغ الذى يقضى به مهما كانت قيمته يظل رمزيا وكان هذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه صحيحا وسائفا ويتفق مع طبيعته التعويض عن الضرر الادبى المطالب به وكان لا يعيب الحكم ما أورده بأسبابه من « ان اقرار القضاء بالحق فى طلب التعويض يكفى لمحو الضرر الادبى اد أن هذا التقرير وأيا كان وجه الراى فيه لا يعدو أن يكون خطأ فى الاسباب القانونية للحكم بما لا يعيبه أو ينال من سلامته طالما انه لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها لما كان ما تقدم فان النعى يضحى فى حقيقته منازعة فى حق محكمة الموضوع فى تقدير التعويض بما لا يجوز طرحه أمام محكمة النقض » .

( الطعن ١٣٦٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/٨ )

١١ - تقدير التعويض هو من اطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا لجبر الضرر مستهدية فى ذلك بكافة الظروف والملايسات فى الدعوى فلا عليها ان هى قدرت التعويض الذى رآته مناسبا دون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من هذه الظروف ودون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبى .

( الطعن ١٤٢٤ ، ١٤٨١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣ )

## التعويض عن الضرر المادى

١ - الأصل فى المسألة المدنية • وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى على انه اذا كان الضرر ادبيا وناشئا عن موت المصاب فان اقرباءه لا يعوضون جميعهم عن الضرر الذى يصيبهم شخصا اذ قصر المشرع فى المادة ٢٢٢/٢ التعويض على الأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية ولازم ذلك ان المشرع ان كان قد خص هؤلاء الأقارب بالحق فى التعويض عن الضرر الأدبى فلم يكن ذلك ليحرمهم مما لهم من حق أصيل فى التعويض عن الضرر المادى ان توافرت شروطه •  
( الطعن ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ )

٢ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتميا ، فان أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد أن يتوفر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الاخلال بها ضررا أصابه ، والعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت ان المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس أما مجرد احتمال وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض •

( الطعن ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٥ )

٣ - يشترط فى التعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون الضرر محققا بأن يكون وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل فان أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة ترتب على الاخلال بها ضرر أصابه ، والعبرة فى تحقق الضرر المادى الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هى ثبوت أن المتوفى كان يعوله وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما

احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض .  
( الطعن ١٣٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣ )

٤ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي في الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتميا فإن أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الاخلال بها ضرر أصابه .

( الطعن ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ )

٥ - العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت ان المتوفى كُن يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض .

( الطعن ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ )

٦ - يشترط بالتعويض عن الضرر المادي الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يقع بالفعل أو بأن يكون وقوعه في المستقبل حتميا فمناطق تحقق الضرر المادي لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله فيقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فانه لا يكفي للحكم بالتعويض .

( الطعن ٧٢٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٦ )

٧ - طالب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - مشروط بثبوت ان المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار كانت محققة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء على ما شهد به شاهدي الطعون ضدهما الأولى من أن مورثها المجنى عليه كان يعولها حال حياته وان معاشها الشهري عن

زوجها لم يكن يكفى نفقاتها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أسس ثبوت الضرر وحدد عناصره على أسباب سائفة تكفى لحمله .

( الطعن رقم ٥٠٧ ، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ )

٨ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتميا ، والعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، وإن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقرر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس . أما مجرد احتمال وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد فى تقدير التعويض المحكوم به للمطعون عليها الأولى على ما أصابها من ضرر مادى على القول بأنها كانت تعتمد فى معيشتها على ابنها المجنى عليه دون أن يبين المصدر الذى استقى منه ذلك ودون أن يستظهر ما اذا كان المجنى عليه سالف الذكر قبل وفاته كان يعول فعلا والدته على وجه مستمر ودائم ، فان الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التسبيب .

( الطعن ١٤٩٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٧ )

٩ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان العبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وإن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس . أما مجرد احتمال وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض .

( الطعن ٢٢٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ )

١٠ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتميا ، فان أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخص آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الاخلال بها ضرا أصابه ، والعبرة فى تحقق الضرر

المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هى ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة .

( الطعن ١٥٩٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ ، الطعن ٥٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ ، الطعن ١٧٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩ )

١١ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتميا وكان الحكم المطعون فيه قد نفى وقوع ضرر مادى على الطاعنين بالمعنى المشار اليه بما خلص اليه من انه لم يثبت لديه أن الاصابات التى لحقت بهما من شأنها الاخلال بقدرة أى منهما على الكسب أو تكبد النفقات فى علاجها فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

( الطعن ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

١٢ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يقع بالفعل أو بأن يكون وقوعه فى المستقبل حتميا ، فمناطق تحقق الضرر المادى لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله له بالتعويض على هذا الأساس لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى بتعويض المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته بمبلغ سبعة آلاف جنيه والمطعون ضدها الثانية بمبلغ ألفى جنيه عن الضررين المادى والأدبى من جراء الحادث دون أن تتحقق المحكمة مما اذا كان الضرر المادى متوافرا باستظهار ما اذا كانت المجنى عليها - قبل وفاتها - تعمل المطعون ضدها المذكورين وأولادها على نحو دائم ومستمر أم لا حتى يعتبر فقدتها اخلايا بمصلحة مالية مشروعة لهم فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور ادى الى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن ١٧٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ ، الطعن ٦٤٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩ )

١٣ - انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط للحكم بالتعويض المادى الاخلال بمصلحة مالية للبضور وان يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه فى المستقبل حتميا والعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هى ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالتعويض عن الضرر المادى للمطعون ضدهم الحصة الأولى على قوله بأن هذا الضرر تمل فى موت مورثهم الذى يعولهم دون أن يبين المصدر الذى استقى منه اعالة المورث لهم على وجه دائم ومستمر ودون أن يستظهر ذلك فى أسبابه فانه يكون قد عاره القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

( الطعن ١٧١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٨ )

## التعويض عن الضرر المفترض

٤ - متى كان البائع لمحل تجارى بما فيه من بضائع قد تعهد فى العقد ألا يتجر فى البضائع التى يتجر فيها المشتري فى ذات الطريق الذى يقع فيه المحل المبيع ولكنه مع ذلك قد خالف هذا الشرط وأخل بواجب الضمان مما يمد تعرضا للمشتري فى بعض المبيع من شأنه أن ينقص من قيمته التى كانت محل اعتبار عند التعاقد ونقص قيمة المبيع على هذه الصورة هو بذاته الضرر الذى أصاب المشتري من تعرض البائع وهو ضرر مفترض بحكم واجب الضمان الملتزم به البائع يتحقق بمجرد الاخلال بهذا الواجب اذ هو يمثل ثمن الجزء من المبيع الذى حصل التعرض فيه من جانب البائع .

( الطعن ٢٧٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٨ )

## التعويض الموروث التعويض عن الموت الفوري

١ - اذا تسببت وفاة المجنى عليه عن فعل ضار من الغير فان هذا الفعل لابد أن يسبق الموت ولو بلحظة مهما قصرت كما يسبق كل سبب لنتيجته وفي هذه اللحظة يكون المجنى عليه ما زال أهلا لكسب الحقوق ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور اليه هذا الضرر . ويتفق . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فان ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم لا من الجروح التى أحدثها به فحسب وانما أيضا من الموت الذى أدت اليه هذه الجروح باعتباره من مضاعفاتها ولئن كان الموت حقا على كل انسان الا أن التعجيل به اذا حصل بفعل فاعل يلحق بالمجنى عليه ضررا ماديا محققا اذ يترتب عليه فوق الآلام الجسدية التى تصاحبه حرمان المجنى عليه من الحياة وهى أغلى ما يملكه الانسان باعتبارها مصدر طاقته وتفكيره والقول بامتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذى يموت عقب الاصابة مباشرة وتجوز هذا الحق لمن يبقى حيا مدة بعد الاصابة يؤدي الى نتيجة يأبأها العقل والقانون هى جعل الجانى الذى يقسو فى اعتدائه حتى يجهز على ضحيته فورا فى مركز يفضل مركز الجانى الذى يقل عنه قسوة واجراما . فيصيب المجنى عليه بأذى دون موت وفى ذلك تحريض للجنساة على أن يجهزوا على المجنى عليه حتى يكونوا بمنجاة من مطالبتهم بالتعويض .

( الطعن ٣٥٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦٦ )

٢ - انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فان هذا الفعل لابد أن يسبق الموت ولو بلحظة ، ويكون المضرور فى هذه اللحظة أهلا لكسب حقه فى التعويض عن الضرر الذى لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفق . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته ، فان ورثته يتلقونه عنه فى تركته ، ويحق لهم بالتالى مطالبة المسئول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم الموت الذى أدى اليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته . واذا كان الموت حقا على كل انسان الا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمضرور ضررا



ماديا محققا اذ يترتب عليه علاوة على ما يصاحبه من آلام حرمانه من الحياة في فترة كان يمكن أن يعيشها لو لم يجعل المسئول عن الضرر بوفاته .  
واذ كان الثابت من التقرير الطبي أن فصل مورث الطالبات من عمله - في النيابة العامة - هو الذي أدى الى ازدياد حالته المرضية سوءا وعجل بوفاته ، وكان الفصل ليس له ما يبرره وتم على خلاف أحكام القانون ، فانه يكون فعلا ضارا تتوافر به أركان المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر . ومن ثم يتعين الزام المدعى عليهما بما يستحقه المورث من تعويض عما أصابه من ضرر مادي تقدره المحكمة بمبلغ .....  
يوزع بين الطالبات طبقا للفريضة الشرعية .

( الطعن ٤ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٤/٣/٧ )

٣ - لما كان الثابت من صحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعنة أنها حددت بها التعويض المطلوب بأنه يمثل ما استحقه المورث من تعويض عن الاصابات التي لحقت به بسبب ما أصيب به من اصابات نتيجة خطأ تابع المطعون ضده في ١٩٧٠/٩/٢٠ حتى وفاته في ١٩٧٠/٩/٢١ والذي آل اليها هي وابنها المشمول بوصايتها بطريق الارث ، والتعويض المستحق لها هي وابنها عن الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت بهما بسبب وفاة مورثهما وكان التعويض الموروث المطالب به يعتبر طلبا مستقلا عن التعويض عن الأضرار التي لحقت الطاعنة وابنها ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما هو ثابت ببدوناته - قد خلا من أية اشارة سواء في أسبابه أو في منطوقه الى طلب التعويض الموروث فانه يكون قد أغفل الفصل في هذا الطلب .

( الطعن ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ )

٤ - قواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا بما في ذلك تحديد انصبة الورثة هي - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور المتعلقة بالنظام العام . واذ كان الطعن المائل يشمل ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض موروث وتوزيع قيمته بين المحكوم لهم . وكان المحكوم لهم أما وأخوة للمورث ولا تتساوى أنصبتهم الشرعية في الميراث . فان الحكم المطعون فيه اذ ساوى بينهم في الأنصبة في مقدار التعويض الموروث يكون قد خالف القانون في أمر متعلق بالنظام العام .

( الطعن ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ )

٥ - اذا كان الضرر المادي الذي أصاب الضرور هو الموت بأن

اعتدى شخص على حياته فمات في الحال فانه يكون قد حاق به عيب وفاته متملا في حرمانه من الحياة وينتقل الحق في جبره تعويضا الى ورثته .  
( الطعن ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ )

٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التعويض الموروث مستقل عن التعويض الذي يلحق المضرور الوارث شخصا .

( الطعن ١٤٩٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٣ ، الطعن ٩٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣ )

٧ - ان النابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه بنى تقديره لتعويض الضرر الذي لحق المجنى عليه على قوله « ان خطأ المدعى عليه الاول - المطعون ضده الأخير - التابع للمدعى عليهما الناني والثالث الطاعنان سبب في اصابه المجنى عليه بالاصابات التي لحقت به وأودت بحياته وهو شاب في مقبل العمر - خريج إحدى الجامعات المصرية كان ينتظره مستقبل باهر وكان يمكن أن يؤدي رسالته في المجتمع في الوقت الذي نحن في حاجة الى مل هؤلاء الشباب الناجحين والذي حصل على البكالوريوس في الزراعة بتقدير جيد جدا فان المحكمة تقدر التعويض له بمبلغ عشرون ألف جنيه وينقل هذا الحق في التعويض لورثته الشرعيين » . فان لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أدخل في تقديره للتعويض الموروث عناصر لا تصلح أن تكون سببا له اد جعل من بينها الحسارة التي أصابت المجتمع بفقده وهو ضرر غير مباشر لا يخص المضرور فضلا عن أن ما أورده الحكم عما كان ينظر المجنى عليه من مستقبل باهر - وهو أمر احتمالي - لا يصلح بدوره أن يكون أساسا للتعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى تقديره للتعويض الموروث على عدة عناصر مجتمعة بحيث لا يعلم مدى أثر فساد بعضها في تقديره فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .  
( الطعن ١١١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

٨ - شرط توافر الضرر المادي هو - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - الاخلال بحق أو مصلحة للمضرور وفي اعتداء الجاني على المجنى عليه والقضاء على حياته اخلال جسيم يحق في سلامة جسمه وصون حياته واذا كان الاعتداء يسبق بداهة الموت بلحظة فان المجنى عليه يكون خلالها مهما قصرت أهلا لكسب الحقوق ومن بينها الحق في التعويض عن

الضرر الذى لحق به حسبما يتطور اليه هذا الضرر ويتفاقم ومتى ثبت له ذلك الحق قبل الموت فانه ينتقل من بعده الى ورثته .  
( الطعن ٨٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧ )

٩ - طلب التعويض عن الضرر الأدبى الشخصى للمطعون ضدهم يختلف عن طلب التعويض الموروث فانه ليس ثمة ما يمنع من القضاء بهما سويا متى توافرت شروط استحقاق كل منهما .  
( الطعن ٣٨٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )

١٠ - لما كان الحق فى التعويض عن الضرر المادى الناشئ عن إصابة المضرور التى أودت بحياته يدخل فى ذمته المالية وينتقل معها ضمن تركته الى ورثته سواء كان المضرور قد طالب بهذا التعويض قبل وفاته أو لم يطالب وسواء كان التعويض قد تحدد من قبل الوفاة بحكم أو اتفاق أو لم يحدد فان الحكم المطعون فيه اذ قضى للمطعون ضدهم بتعويض موروث عن الضرر المادى الذى لحق بمورثهم وأودى بحياته لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .  
( الطعن ٣٨٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )

## التعويض عن تفويت الفرصة - الكسب الفائت

١ - لا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت الذي هو عنصر من عناصر التعويض ما نال الضرر يأمل الحصول عليه ما دام لهذا الأمل أسباب معقولة . ومن ثم فإن تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق وهو في درجته ، عنصر من عناصر الضرر التي يجب النظر في تعويض الموظف عنها ، أما القول بأن الضرر الذي يصور في هذه الحالة مردء مجرد أدل لا يرقى إلى مرتبة الحق المؤكدة إذ لا يتعلق للموظف حق الا بتفويت ترقية مؤكدة فمردود بأنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا أو مجرد أمل فإن تفويتها أمر محقق واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر ان الطاعن يستحق تعويضا عن إحالته إلى المعاش بغير حق ثم استبعد عند تقدير التعويض ما كان سيبلغه من مرتب وما يحصل عليه من معاش لو أنه بقي في الخدمة إلى سن الستين بمقولة أن العبرة بحالته وقت إحالته إلى المعاش فإنه يكون قد خالف القانون .

( الطعن ١٥٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣/١١/١٩٥٨ )

٢ - للمحكمة أن تدخل في عناصر التعويض ما ضاع على المطعون ضده من مرتبات وعلاوات لو أنه بقي في الخدمة إلى سن الستين ذلك أنه وإن كان المرتب مقابل العمل الذي يؤديه الموظف وقد حيل بينه وبين أدائه بالفصل إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تقدر له تعويضا عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل . كما ان القانون لا يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما فات المطعون ضده من فرص الترقى وما كان سيحصل عليه من معاش ذلك ان تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذي يجب النظر في تعويض الموظف عنه لأن الفرصة إذا كانت أمر محتملا فإن تفويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت - وهو عنصر من عناصر التعويض - ما كان الضرر يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة .

( الطعن ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٧ )

٣ - تفويت الفرصة على الموظف في الترقية الى درجة اعلى من درجته بسبب احواله الى المعاش يغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذى يجب النظر فى تعويض الموظف عنه . وإذا كانت الفرصة أمر محتملا فان تفويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب فى الكسب الفائت - وهو عنصر من عناصر التعويض - ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، ومن ثم إذا كان الحكم المطعون فيه قد قال فى سبيل رفض طلب التعويض ان تفويت فرصة احتمال ترقية الطاعن لا يدخل فى تقرير الضرر المسمى الذى أصابه من جراء فصله من الخدمة قبل بلوغ سن المعاش لأنه مجرد احتمال ولا يصح أن يبنى عليه حق فان هذا القول ينطوى على خطأ فى القانون . ولا ينال من ذلك أن تكون الترقية تتم بالاختيار دون التقييد بالأقدمية وأنها من الاطلاقات التى نمكها الجهات الرئيسية للموظف اذ محل ذلك أن يكون الموظف باقيا فى الخدمة .

( الطعن ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩ )

٤ - ليس فى القانون ما يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما كان للمضرور من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا فان تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

( الطعن ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ )

٥ - تقدير التعويض هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، ما لم ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة فى هذا الخصوص . وأنه وان كان القانون لا يمنع من أن يحسب فى الكسب الفائت باعتباره من عناصر التعويض ، ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب . الا ان ذلك مشروط بأن يكون للأمل أسباب مقبولة .

( الطعن ٣١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ )

٦ - القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما كان للمضرور من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ، ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا فان تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

( الطعن ٣٥٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ )

٧ - اذ كان الماثب من الأوراق أن الطاعنة طلبت الحكم لها بمبلغ

..... وهو ما يمثل قيمة التعويض عما أصابها من خسائر بسبب تلف السيارة والحكم لها بمبلغ ٠٠٠٠ شهريا وهو ما يعادل ايراد السيارة التي حرمت منه ، ولما كان هذان العنصران - الخسارة الحاصلة والكسب الفائت - هما قوام طلبات الطاعن وعلى أساسها تلتزم المحكمة بتقدير التعويض ، فإن الحكم اذ اعتبر عنصر التعويض عما فات الطاعنة من كسب طلبا للفوائد وقضى فيه على هذا الأساس يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٣٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٨/٤/١٩٧٨ ) .

٨ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا كانت الفرصة أمرا محتملا فان تفويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى وصف تفويت الفرصة على الطاعنين في رعاية ابنتهما لهما في شيخوختهما بأنها احتمال ، فخلط بذلك بين الرعاية المرجوة من الابن لأبويه وهي أمر احتمالي وبين تفويت الأمل في هذه الرعاية وهو أمر محقق ولما كان الثابت في الأوراق ان الطاعن الأول قد بلغ سن الشيخوخة وأنه أحيل الى المعاش قبل فوات خمسة أشهر على فقد ابنه الذي كان طالبا في الثانوية العامة ويبلغ من العمر ثمانية عشرة عاما الأمر الذي يبعث الأمل عند أبويه في أن يستظلا برعايته ، واذا افتقارهم فقد فائت فرصتهما بضياح أملهما . فان الحكم المطعون فيه اذا استبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٨٦٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٩ )

٩ - لا يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للمضرور من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ذلك انه اذا كانت الفرصة أملا محتملا فان تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

( الطعن ١١٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨١ ) .

١٠ - المادة ١٢٢ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ نصت على أن « لكل حكم صادر ببقوة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، يستتبع بقوة القانون ١ - الطرد من الخدمة في القوات المسلحة بالنسبة للضباط ٢٠ - ..... ٣ - ..... » لما كان ذلك وكان الثابت بقرار الاتهام في القضية رقم ٦ لسنة ٦٧ محكمة الثورة والمقدم صورته الرسمية من الطاعنين ان من بينه

الانتهامات التي كانت مسندة الى الطاعنين ارتكابهما. وآخرين الجناية المنصوص عليها في المادة ١/١٣٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وهي تقضى بالاعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون على كل شخص خاضع لأحكامه يرتكب احدى الجرائم المبينة بها وكانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٦٧. بانشاء محكمة الثورة قد نصت في فقرتها الثانية على انه « تختص هذه المحكمة - محكمة الثورة - بالفصل فيما يحيله اليها رئيس الجمهورية من الدعاوى المتعلقة بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو في قانون الأحكام العسكرية أو أية جريمة تمس سلامة الدولة داخليا أو خارجيا أيا كان القانون الذي ينص عليها وكذلك الأفعال التي تعتبر ضد المبادئ التي قامت عليها الثورة » فان مؤدى ذلك انه يترتب على الحكم الصادر على الطاعنين بالأشغال الشاقة من محكمة الثورة لمخالفة المادة ١/١٣٨ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه طردهما من الخدمة ، واذ رفض الحكم المطعون فيه القضاء للطاعنين بالتعويض عن فوات فرض التدرج في الرتب الوظيفية في الفترة السابقة على قرارى العفو باعتبار ان ذلك كان عقوبة تبعية لعقوبة الأشغال الشاقة المقضى بهما عليهما من محكمة الثورة وهي محكمة ذات سيادة ولأحكامها حجية فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

( الطعن ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

١١ - اذ كان الحرمان من الفرصة حتى فواتها هو ضرر محقق ولو كانت الافادة منها أمر محتملا وكان الثابت ان الطاعنين أقاموا الدعوى بطلب التعويض عند الضرر المادى الناشئ عن امتناع المطعون ضده عن طبع مؤلفهم وحبس أصوله عنهم خلال السنوات المقام بشأنها الدعوى بما ضيع عليهم فرصة تسويقه خلال تلك المدة وهو ضرر محقق ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب التعويض على سند من ان هذا الضرر احتمالى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ١٣٨٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ ، الطعن ٨٣٧

لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٤ )

## التعويض عن وفاة الابن

١ - الوالد ملتزم بحكم القانون بالانفاق على أولاده في سبيل رعايتهم واحسان تربيتهم فلا يصح اعتبار ما ينفقه في هذا السبيل خسارة تستوجب التعويض ، لما كان ما أنفقه الطاعن الاول على ولده المجنى عليه هو من قبيل القيام بالواجب المفروض عليه قانونا فلا يجوز له أن يطالب بتعويض عنه ، فان الحكم المطعون فيه اذ التزم في قضائه هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون .

( الطعن ٨٦٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٦ ، الطعن ٢٠٦٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ )

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذ كانت الفرصة أمر محتملا فان تفويتها أمر محقق ، ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى وصف نفويت الفرصة على الطاعنين في رعاية ابنهما لهما في شيخوختهما بأنها احتمال ، فخلط بذلك بين الرعاية المرجوة من الابن لأبويه وهى أمر احتمالى وبين تفويت الأمل فى هذه الرعاية وهو أمر محقق ، ولما كان الثابت فى الأوراق ان الطاعن الاول قد بلغ سن الشيخوخة وانه أحيل الى المعاش قبل فوات خمسة أشهر على فقد ابنه الذى كان طالبا فى الثانوية العامة وبلغ من العمر ثمانية عشر عاما الأمر الذى يبعث الأمل عند أبويه فى أن يستظلا برعايته ، واذا افتقده فقد فانت فرصتهما بضياح أملهما . فان الحكم المطعون فيه اذ استبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٨٦٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٦ )

٣ - لا تثريب على محكمة الموضوع ان هى اعتمدت على البيانات الواردة بشهادة الميلاد أو الوفاة فى ثبوت صفة البنوة أو الابوة باعتبارها قرينة غير قاطعة طالما لم يقدم الخصم دليلا على خلاف هذا الظاهر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل ببيانات شهادة وفاة المجنى عليهما على ثبوت صفة المطعون ضدهما كوالدين لهما ، لما كان ذلك وكان الطاعن



لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يدحض هذا الظاهر فان النعمى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .  
( الطعن ١٦٥٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٥ )

٤ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا كانت الفرصة أمرا محتملا فان تفويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب فى الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، وكن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض طلب الطاعنين عن الضرر المادى الذى أصابهما من جراء فقدهما مورثهما على ان الأوراق خلت من دليل على ان المجنى عليه كان يعول أيا من الطاعنين وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وبما أضافه الى ذلك الحكم المطعون فيه من ان ذلك ينطوى على طء تعويض عن ضرر محتمل لا يجوز التعويض عنه بما يكون معه الحكم المطعون فيه قد خلط بين الرعاية المرجوة من الابن لأبويه وهو أمر احتمالى وبين تفويت الأمل فى هذه الرعاية وهو أمر محقق ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ استبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص نقضا جزئيا .

( الطعن ٨١٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ٥/٤/١٩٨٧ )

## التعويض عن الخطأ التقصيري أو العقدي

١ - متى نأان التعويض عن الخطأ - التقصيرى او العقدى - مما يرجع فيه الى تقدير القاضى المطلق فانه لا يكون - وعلى ما جرى به قضاء محله النقض - معلوم المقدار وقت الطلب فى معنى المادة ١٢٦ من القانون المدنى .

( الطعن ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٧ ، الطعن ١٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣ ، الطعن ٣١٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ )

٢ - عدم استحقاق السمسار لأجره اذا لم تتم الصفقة على يديه .  
لا يحول دون حقه فى الرجوع بالتعويض على من وسطه اذا تسبب بخطئه فى عدم إبرام الصفقة .  
( الطعن ٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ )

٣ - المدين فى المسئولية العقدية يازم طبقاً لنص المادة ٢٢١/١ ، ٢ من القانون المدنى بتعويض الضرر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، ويشمل تعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب ، والضرر المتوقع انما يقاس بمعيار موضوعى لا بمعيار شخصى ، بمعنى انه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص المعتاد فى مثل الظروف التى يوجد بها المدين لا الضرر الذى يتوقعه هذا المدين بالذات .

( الطعن ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨ )

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر خطأ فى ذاته يرتب مسئوليته .

( الطعن ٨٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨ )

٥ - التعويض المطلوب عن الخطأ التقصيرى أو العقدى اذا كان مما يرجع فيه الى تقدير القاضى فانه لا يكون معاموم المقدار وقت الطلب المعنى الذى قصده المشرع فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وانما يصدق عليه هذا

الوصف بصدور الحكم النهائي في الدعوى .  
( الطعن ١١٩١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢١ )

٦ - انه طبقاً لنص المادة ٢٢١ من القانون المدني يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية - في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - على الضرر المباشر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ويقاس هذا الضرر بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي بمعنى انه ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص العادي في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وقت التعاقد ، ولا يكفي توقع سبب الضرر فحسب بل يجب توقع مقداره ومداه ، لما كان ذلك وكان تقدير مبلغ التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في العقد أو القانون نص يوجب اتباع معايير معينة في تقديره هو من سلطة محكمة الموضوع متى بينت في حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد انتهى الى ثبوت خطأ الطاعنة متمثلاً في عدم تنبيهها المطعون عليها الى ضرورة أن تكون التوصيلات الكهربائية الداخلية تتناسب وقوة التيار الكهربائي والى ثبوت خطأ المطعون عليها المتمثل في قيامها باعداد تلك التوصيلات والتي لا تتناسب وقوة التيار الكهربائي وخلص من ذلك الى الزام الطاعنة بنصف قيمة مبلغ التعويض في حدود ما حصله من وجود خطأ مشترك بينها وبين المطعون عليها اعمالاً لنص المادة ٢١٦ من التقنين المدني التي تجيز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في احداث الضرر أو زاد فيه ، فان النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

( الطعن ١١٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧ )

٧ - الخطأ العقدي . أساسه . اخلال المدين بالتزامه العقدي استناداً للحكم في قضائه بالتعويض الى اخلال الطاعنة بالتزاماتها الناشئة عن عقد العمل دون بيان سند في قيام هذه الالتزامات ومصدرها . خطأ في القانون .

( الطعن ٩٦ ، ٣١٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٥ )

٨ - اقامة الدعوى بالتعويض عن الخطأ العقدي . غير مانع من بناء الحكم عن خطأ تقصيري متى استبان توافره عند تنفيذ العقد . النعي عليه باقامة قضائه على أساس المسؤولية التقصيرية غير منتج .

( الطعن ٧٠١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٨/٢٣ )

## التعويض عن حوادث السيارات شرط الزام شركة التأمين بالتعويض

١ - مقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أنه لا يشترط لالزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوماً به بحكم قضائي نهائي واذ كان المبلغ الذي حكم به للمطعون عليه - المضرور - هو تعويض صدر به حكم نهائي من محكمة الجناح المستأنفة فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة ولا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام وفى أن شركة التأمين لم تكن مثقلة فى الدعوى التى صدر فيها الحكم الجنائى لان التزامها بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ٤٠٥ من القانون المدنى المتعلقة بحجية الأحكام وانما مصدره المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذى نصت عليه ، والقول بأن لشركة التأمين أن تنازع فى مقدار التعويض المحكوم به مؤداه أن يحدد مسئوليتها بما يحكم به عليها وقد يقل عما حكم به ضد المؤمن له وفى ذلك مخالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها .

( الطعن ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٨ )

٢ - متى كان مؤدى حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٩ فى الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ قضائية ، المودعة صورته الرسمية ملف الطعن ، ان حق المطعون ضده الأول ( المؤمن ) فى الرجوع بالتعويض على الطاعنين لم ينتقل الى الشركة المطعون ضدها الثانية ( شركة التأمين ) ولم تحل محلها فيه ، فلن هذا الحق يبقى كاملاً للمطعون ضده الأول ، ومن ثم يجوز له أن يجمع بين ذلك التعويض ومبلغ التأمين لاختلاف أساس كل منهما .

( الطعن ٧٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٧ )

٣ - اذ نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة مدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات اذا وقعت فى جمهورية مصر ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦

من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مثلث التعويض الى صاحب الحق فيه ، فقد اتفصحت عن أنه لا يشترط لالزام شره التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوما به بحكم قضائى نهائى واذا كان الحكم الابتدائى الصادر بالزام المؤمن له - المطعون عليه الثانى - بالتعويض قد أصبح نهائيا بالنسبة للمطعون عليهما لعدم استئنافه من أيهما ، وكان من غير الجائز أن تضار الطاعنه باستئنافها فانه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة ، ولا يكون لشركة التأمين فى الاستئناف المرفوع من الطاعنة أن تنازع فى مقدار التعويض المحكوم به ، أو أن تحدد مسئوليتها بأقل مما حكم به ضد المؤمن له لما فى ذلك من مخالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار اليها . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالزام شركة التأمين - المطعون عليها الاولى - بتعويض يقل عن المبلغ المحكوم به نهائيا على المؤمن له - المطعون عليه الثانى - فانه يكون مخطئا فى القانون .

#### ( الطعن ٤٢٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦ )

٤ - لئن كان قانون التأمين الاجبارى يستلزم التأمين على المقطورة على استقلال من الجرار - باعتبارها احدى المركبات وفقا لقانون المرور - حتى تغطى شركه التأمين المؤمن عليها لديها الاضرار الناتجة عن الحوادث التى تقع بواسطتها الا ان المعيار فى تحديد المسئولية عند تعدد الأسباب المؤدية الى الضرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون بتحديد السبب الفعال المنتج فى احداثه دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعبر المقطورة مجرد سبب عارض فى الحادث وأن قيادة الجرار على النحر الذى ثبت من تحقيق الواقعة هو السبب المنتج للضرر فى استخلاص سائق سليم من أوراق الدعوى ، ورتب على ذلك مسئولية الشركة الطاعنة باعتبارها المسئولة عن تغطية المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرار المؤمن عليه لديها فان النعى على الحكم - عدم امتداد الضمان الناشئ عن وثيقة التأمين الاجبارى على الجرار الى المقطورة ووقوع الحادث نتيجة مخالفة المقطورة غير المؤمن عليها لشروط الأمن والمتانة - يكون على غير أساس .

#### ( الطعن ١٣٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٢ )

٥ - مفاد نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، ان نطاق التأمين من المسئولية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدها

وانما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليه ، وفي هذه الحالة اجر المشرع للمؤمن الرجوع الى الغير الذي يولد استثنائية من فعله ليستند منه فيمعه ما اذاه من التعويض للمضروب ويؤيد هذا اسطر عموم نص المادة ، من القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - والذي يحكم وادعه الدعوى - بما يفهم من عموم هذا النص واطلاعه من امتداد تغطيته المسئولية الى افعال المؤمن به ومن يسأل عنهم وغيرهم من الاشخاص على حد سواء ، وتربطها على ذلك فانه لا يشترط لالتزام سركه التامين بدفع مبلغ التعويض للمضروب سوى أن يكون اسفيره مؤمنا عليها لديها وان تثبت مسئولية قائدها عن الضرر .

( الطعن ١٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٣ )

٦ - مفاد المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور وافقرة الاولى من المادة الخامسة والمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التامين الاجبارى على المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ان للمضروب من الحادث الذى يقع بالسيارة المؤمن عليها اجباريا أن يرجع على شركة التامين مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار اليها آنفا دون اشتراط أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث ودون ضرورة لاختصاص المؤمن له فى الدعوى ، ذلك ان التزام المؤمن طبقا للأحكام سالفة الذكر يمتد الى تغطية المسئولية عن أفعال المؤمن عليه له ومن يسأل عنهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء .

( الطعن ٣٥٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢١ )

٧ - التزام شركة التامين بدفع مبلغ التعويض للمضروب ، لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعا للمؤمن له أو غير تابع ، صرح له بقيادتها أو لم يصرح اذ لا أثر لذلك كله الا بالنسبة لدعوى الرجوع المقررة للمؤمن دون أن يمتد لحق المضروب قبل الأخير .

( الطعن ٣٥٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢١ )

٨ - مفاد المادتين ٢ ، ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمواد

٥ ، ١٣ ، ١٧ ، ١١٩ من القانون ٥٦٢ سنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القرار ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بوثيقة التأمين النموذجية ان المشرع يهدف الى تخويل المضرور من حوادث السيارات حقا في مطالبة المؤمن بالتعويض في الحالات المبينة بالمادة الخامسة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بوثيقة التأمين النموذجية ومنها استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها دون أن يستطيع المؤمن أن يحتج قبله بالدفع المستمدة من عقد التأمين والتي يستطيع الاحتجاج بها قبل المؤمن له ومنع المؤمن في مقابل ذلك حق الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض . فاذا ما غير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة خاصة وعلى خلاف الغرض المبين برخصتها الى سيارة لنقل الركاب بالأجر التزم المؤمن بتغطية الاضرار النشئة عن حوادث الركاب وللغير معا ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل النص على حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له بما أداه من تعويض عند استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها لغوا لا طائل منه وهو ما يتنزه عنه المشرع .

( الطعن ٥٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١ )

٩ - مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات أن يكون للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذا لعقد التأمين واذا كانت المادة ١/٧٥٢ من القانون المدني تنص على أن تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى ولما كانت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الواقعة التي يسرى بحدوثها التقادم المسقط بالنسبة الى دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، وكان البين من الأوراق ان المضرور ادعى مدنيا قبل مرتكب الحوادث والشركة الطاعنة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض عن اصابة وتلف سيارته أثناء نظر قضية الجنبعة رقم ٠٠٠٠ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩ واذا عمل الحكم المطعون فيه المادة ١/٧٥٢ من القانون الذي احتسب مدة السقوط في خصوص دعوى المؤمن لها « الطاعنة » قبل المؤمن « المطعون ضدها » من التاريخ سالف الذكر فانه يكون التزم صحيح القانون .

( الطعن ١٢٨٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )

١٠ - النص في الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج

المبلغ بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه ركبائها الا الراكبين المسموح بركوبهم فيها طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

( الطعن ٥٥٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٩ )

١١ - الدعوى المباشرة للمضرور قبل المؤمن في التأمين الاجباري عن حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه بالمادة ٧٥٢ مدني . المادة ٥ من القانون ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وقف تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان المدة بصدر الحكم النهائي او سقوط الدعوى .

( الطعن ١٢٧٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٧ )

١٢ - مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري على السيارات انه قد اُحق بحكمها ذات البيان الوارد بالمادة السادسة من قانون المرور ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذي تضمن النص على أن « يكون التأمين في السيارة الخاصة والمتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها ٠٠٠ » فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور وبالتالي يظل الوضع على ما كان عليه في القانون الملغى من ان الاعتبار هو لنوع السيارة التي تخضع لقانون التأمين الاجباري وان التأمين المذكور على سيارات النقل يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

( الطعن ١٨٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ ، الطعن ١١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧ )

١٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري عن المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات ان نطاق التأمين من المسؤولية في ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسؤولية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما ، وانما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسؤولية



المدنية لغير المؤمن له ، ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من تعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن اسيارات وقواعد المرور المنطبق على واقعه الدعوى بقولها « ويجب أن يغطى التأمين المسئولية المدنية عن الاصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمه غير محدودة » بما يفهم من عموم النص وإطلاقه امتداد نغطية المسئولية الى افعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على اعتبار ان هذا الغير قد استولى على السيارة فى غفلة منهم .

( الطعن ١٢٦٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٤ )

١٤ - اذا كانت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات تنص على أن « يلزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو اية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات ادا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فمن ثم يكون قانون التأمين الاجبارى على اسيارات المذكورة قد ألحق بحكم المادة الخامسة من ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديده المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بالغاء قانون المرور المذكور وبالتالي يظل الوضع على ما كان عليه من ان التأمين الاجبارى على السيارة الخاصة - الملاكى - لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابها ولا يغطى المسئولية المدنية عن الاصابات التى تقع لهؤلاء الركاب .

( الطعن ١١٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢ )

## دعوى المضور قبل المؤمن

١ - أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ « بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات » للمضور فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عايه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى المباشرة التقادم العادى لانها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ .

( الطعن ١٠٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ )

## حق المؤمن له فى الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين استقلاله عن حق المضرور فى الرجوع على المؤمن عليه بدعوى مباشرة

١ - نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية عن حوادث السيارات على التزام المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أى اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات وأن يكون هذا الالتزام بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، فان مؤدى ذلك أن تكون للمؤمن له - عند تحقق الخطر بـرجوع المضرورة عليه بالتعويض - حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين وحق المؤمن له فى الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين ينشأ مستقلا عن حق المضرور فى الرجوع على المؤمن مباشرة بموجب نص المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالفة الذكر .  
( الطعن ٣٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٧ )

٢ - اذا قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الضمان التى أقيمت من الطاعنة وهى المؤمن لها قبل شركة التأمين المؤمنة استنادا الى أنه لا وجه لتوجيه دعوى الضمان لصدور حكم للمضرورين ضد كل من الطاعنة والمطمعون ضدهما بالتضامن مع اختلاف الأساس فى كل منها فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن ٣٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٧ )

## رجوع المؤمن - شركة التأمين - على الغير بالتعويض الذى أداه للمضروب

١ - تنص المادة ٧٤٧ من التقنين المدنى على ان التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له أو المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبالغاً من المال أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد مما مفاده أن الضرر المؤمن منه والذى يجب تغطيته هو نشوء الدين فى ذمة المؤمن له بسبب يحقق مسئوليته أيا كان نوعها تقصيرية كانت أم نصادقية الا أن المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أنه « يجوز للمؤمن اذا التزم أداء التعويض فى حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض ، كما قررت المادة ١٩٥ منه أنه « لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاثة السابقة أى مساس بحق المضروب » فان مفادها ان نطاق التأمين من المسئولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وانما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضروب ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بقولها « ويجب أن يغطى التأمين المسئولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة » بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسئولية الى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من الأشخاص على حد سواء وترتيباً على ذلك فانه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضروب سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر مع تحديد مقدار التعويض .

( الطعن ٨١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ )

## استرداد المؤمن التعويض من مالك السيارة الذي صرح لفاتلها بميادتها بدون رخصه قيادة

١ - مؤدى نص المادتين ١٦ ، ٣/٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، والبند الخامس فقرة ج من اشروط العامة الملحقه بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص - بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون المذكور - ان لشركة التأمين أن ترجع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور فى حوادث السيارات فى حالة ما اذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة تجيز قيادته لها ، كما أن للمؤمن أن يدفع دعوى الضمان التى يقيمها مالك السيارة قباه بعدم التزامه بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه فى هذه الحالة ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الشركة الطاعنة - شركة التأمين - قد تمسكت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها الأولى سمحت للمطعون عليه الثانى بقيادة السيارة دون أن يكون مرخصا له بذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى واكتفى بالاحالة الى أسباب حكم محكمة أول درجة التى لم يتناول هذا الدفاع اذا لم يسبق اثارته أمامها ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

( الطعن ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٨ )

٢ - قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للأول على الثانى من سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيهه ، ومؤدى البند الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحقه بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ان حق شركة التأمين فى الرجوع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور فى حادث وقع من تلك السيارة ، مناطه أن يكون ذلك المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث لسيارته دون أن يكون حاصلا على رخصة قيادة . لما كان ذلك

وكان الحكم الابتدائي قد قضى بالزام الطاعن بالتعويض باعتباره متبوعا للمطعون عليه الثاني الذي وقع منه الخطأ دون أن يورد الدليل على قيام تلك التبعية مكتفيا بما قرره من أن المطعون عليه المذكور قد ارتكب الحادث أثناء قيادته سيارة الطاعن في حين أن ملكية السيارة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكيها ، كما حكم على الطاعن في دعوى الضمان الفرعية استنادا الى ان المطعون عليه الثاني قاد السيارة التي ارتكب بها الحادث دون أن يكون حائزا على رخصة قيادة ولم يستظهر ما اذا كان ذلك قد حدث بموافقة الطاعن أم لا ، فان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه يكون مميya بالقصور بما يستوجب نقضه .

( الطعن ٣٩٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠ )

## رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضور مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه

١ - لئن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضور إلا إذا قام بأدائه للمضور ، إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه في الدعوى التي يرفعها المضور على المتبوع وحده وأن يطلب المتبوع في هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضور وذلك لما للمتبوع من مصلحة في هذا الاختصاص لأن مسئوليته تبعية لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا درء مسئوليته وهو بطبيعة الحال أقدر من المتبوع على الدفاع عن نفسه ، استفاد المتبوع من ذلك وانتفت بالتالي مسئوليته هو وإذا لم يستطع التابع ، كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن يعود فيجادل في وقوع الخطأ منه عندما يرجع عايه المتبوع بما أوفاه للمضور من التعويض المحكوم به . وطبيعى انه إذا حكم للمتبوع في تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضور على المتبوع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون معلقا على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به عليه للمضور .

( الطعن ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ )

٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضور وهي تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقْد . ومن ثم فإن للمتبوع الحق في أن يرجع على تابعه محدث الضرر بما يقى به من التعويض للمضور كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولاً معه . وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر . ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه .

( الطعن ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ )

٣ - مسئولية المتبوع عن أعماله تابعه غير المشروعة . مسئولية  
تبعية مقررّة بحكم القانون . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن .  
رفض دعوى التعويض قبل التابع لانقضاء مسئوليته . لازم ذلك زوال  
الاساس الذى تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسئولية التابع بحكم  
نهائى . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله  
بالنسبة للمتبوع .

( الطعن ٢٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٠ )

٤ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان لجهة القضاء العادى  
بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته عليها  
والذى أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فى حدود الولاية القضائية لهذه  
الجهة ولما كان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعدّ معدوم  
الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية فى النزاع . وكانت جهة القضاء الادارى  
لا يدخل فى اختصاصها الفصل فى المنازعات المتعلقة بالمسئولية عن العمل  
غير المشروع ذلك ان محاكم القضاء العادى هى المختصة أصلاً بنظر هذه  
المنازعات لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون  
اذ لم يعتد بحجية حكم محكمة القضاء الادارى فيما قرره من عدم احقية  
الهيئة المطعون عليها فى الرجوع على الطاعن وهو تابعها الذى تسبب فى  
الضرر بما يزيد على مبلغ خمسين جنيهاً من مبلغ التعويض الذى أدته للمحكوم  
لها - المدعية بالحق المدنى فى قضية الجنحة - ويكون النعى على الحكم فى غير  
محله .

( الطعن ١٨٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٧٤ )

٥ - يجوز للتابع اذا رجع عليه المتبوع بما دفعه للمضّرر أن يثبت  
ان المتبوع قد اشترك معه فى الخطأ وفى هذه الحالة يقسم التعويض بينهما  
بنسبة اشتراك كل منهما فى الخطأ الذى تسبب عنه الضرر واذ كان الثابت  
فى الدعوى ان الطاعن - التابع - قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع  
بأن المطعون عليها - المتبوع - اشتركت معه فى الخطأ الذى نشأ عنه  
الحادث . وكان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع ولم يمن بالرد عليه  
مع انه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فانه يكون قد عارم  
قصور يبطله .

( الطعن ١٨٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٧٤ )



٦ - يبدل النص في المادتين ١/١٧٤ ، ١٧٥ من القانون المدني - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - على ان مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانوني . فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كقالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فان للمضرور أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لادخال التابع في الدعوى ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتنبيه المتبوع الى حقه في ادخال تابعه ، وللمتبوع الحق في الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفي به من التعويض للمضرور لا على أساس أنه مسئول معه بل لأنه مسئول عنه فهو اذن في حكم الكفيل المتضامن لا يعتبر مدينا متضامنا مع التابع .

( الطعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨١ )

٧ - الحكم الذي تقررته المادة ١٦٩ من القانون المدني من أنه اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ٠٠٠ لا يرد الا عند تحديد مسؤولية كل شخص من محدثي الضرر المتضامنين وذلك فيما بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم ، وما دام المتبوع لم يرتكب خطأ شخصيا فان مسؤوليته بالنسبة لما اقترفه تابعه هي مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ولا يعتبر بالنسبة لهذا التابع مدينا متضامنا أصلا .

( الطعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨١ )

٨ - يجوز للتابع اذا رجع عليه المتبوع بما دفعه للمضرور أن يثبت ان المتبوع قد اشترك معه في الخطأ وفي هذه الحالة بقسم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر .

( الطعن ٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١/١٤/١٩٨٢ )

٩ - المقرر وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ان مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فتعتبر كقالة مصدرها القانون وليس العقد .

( الطعن ٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١/١٤/١٩٨٢ )

١٠ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا تكون للأحكام حجية إلا إذا توافرت في الحق المدعى به شروط ثلاث اتحاد الخصوم ووحدة الموضوع والمحل والسبب ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المفضى فيها مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية - لما كان ذلك وكان التأييد من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٠٠٠ المؤيد بالاستئناف رقم ٠٠٠٠٠ ان المدعية في هذه الدعوى هي ٠٠٠٠ قد أقامت ضد المطعون ضده والطاعة وطلبت فيها الحكم بالزامهما متضامين نتيجة خطأ المطعون ضده واعمالا لنص المادة ١٦٣ مدني وأساس مسئولية الطاعة خطاها عن عمل تابعها عملا بالمادة ١٧٤ مدني أما الدعوى الراهنة فهي دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع وهي في حكم الكفيل المتضامن على تابعه عند وفائه للمضروب وبالتالي فان الدعويين يختلفان في الخصوم والسبب .

( الطعن ٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٤ )

١١ - مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدني ان علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون المتبوع سلطة فعلية - طالبت مدتها أو قصرت - في اصدار الأوامر الى التابع في طريقة أداء عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها حتى ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار التابع .

( الطعن ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

١٢ - العبرة في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع بوقت نشوء الحق في التعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذي ترتب عليه الضرر الموجب لهذا التعويض ولا يغير من ذلك خضوع هذا التابع لرقابة وتوجيه متبوع آخر قبل أو بعد هذا الوقت .

( الطعن ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

## رجوع التابع على المتبوع بكافة الدفوع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور

١ - ان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المتبوع حين يوفى بالتعويض للمضرور انما يحل محل هذا الأخير في نفس حقه فينتقل اليه هذا الحق بما يرد عليه من دفوع ومن ثم يكون - للتابع - في حالة الرجوع عليه أن يتمسك في مواجهة المتبوع بكافة الدفوع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور طالما لم يكن خصما في الدعوى التي أقامها هذا المضرور اذ التفتت عن هذا الدفاع رغم أنه جوهرى يتغير به ان صرح وجه الرأى في الدعوى وقضى على الطاعن بالمبلغ الذى سبق الحكم به للمضرور على الشركة وقوع خطأ منه وبالتالي انتفاء مسئوليته عن الحادث فان الحكم المطعون فيه على المتبوع واذا كان الثابت ان الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم المطعون ضدها على سند من مجرد القول بأن يحق للشركة أن ترجع على تابعها طالما انها أوفت بكامل التعويض المقضى به يكون معيبا بمخالفة القانون الذى جره الى القصور بما يوجب نقضه .

( الطعن ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦ )

## التعويض الاتفاقي - الشرط الجزائي

١ - الشرط الجزائي متى نعتق بالالتزام معين وجب التقيد به واعماله في حالة الاخلال بهذا الالتزام ايا كان الوصف الصحيح للعقد الذي تضمنه بيعا مكان أو تعهدا من جانب الملتزم بالسعى لدى الغير لاقرار البيع .  
واذن فاذا مكان الحكم مع اثباته اخلال الملتزم بما تعهد به بموجب العقد من السعى لدى من ادعى الوكالة عنهم لاتمام بيع منزل في حين انه التزام بصفته ضامنا متضامنا معهم بتنفيذ جميع شروط العقد لم يحل الشرط الجزائي المتصوص عليه في ذلك العقد قولاً بأن العقد في حقيقته لا يبدو أن يكون تعهدا شخصيا بعمل معين من جانب المتعهد يكون قد اخطأ .  
( الطعن ٨٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٢ )

٢ - اشتراط جزاء عند عدم قيام المتعهد بما التزم به جزئ في كل مشروطه سواء اكانت بيعا أو معاوضة أو اجارة أو أى عقد آخر - والعربون بهذا المعنى ليس خاصا بمقود البيع وحدها .  
( الطعن ١٨ لسنة ١ ق جلسة ١٩٣١/١٢/١٧ )

٣ - متى كان الطاعن قد اتفق مع المطعون عليه على أن يحصل من ابنه على اجازة العقد الخاص باشرائه في ادارة عمل رسا على ابن الطاعن كما اتفقا على انه اذا اخل الطاعن بهذا الالتزام فيدفع للمطعون عليه مبلغا معيناً بصفة تعويض . وكان مقتضى هذا الشرط الجزائي أن يكون على الطاعن الذي اخل بالتزامه . فحق عليه التعويض . عبء اثبات أن ابنه قد خسر في الصفقة وأنه بذلك لا يكون قد أصاب المطعون عليه ضرر نتيجة عدم اشرائه في العمل المذكور وكان يبين من الأوراق ان الطاعن قصر دفاعه على مجرد القول بأن ابنه خسر في الصفقة دون تقديم ما يؤيد ذلك . فيكون فيما جاء بالحكم بناء على الأسباب التي أوردها من عدم التمويل على دفاع الطاعن بأنه لم يلحق المطعون عايه ضرر ، الرد الكافي على ما ينمى به الطاعن من ان الحكم لم يتحدث عن الضرر .  
( الطعن ٢٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/٣٠ )

٤ - اذا نص في العقد على شرط جزاء عند عدم قيام المتعهد

بما التزم به فلمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في اعتباره مقصرا او غير مقصر حسبما يترأى لها من الأدلة المقدمة ولا سلطة لمحكمة النقض عليها في هذا التقدير .

( الطعن ١٨ لسنة ١ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٣١ )

٥ - متى كان يبين من الحكم ان المحكمة لم تأخذ بشرط التعويض الجزائي المتفق عليه بالعقد وقدرت التعويض الذي طلبت المطعون عليها الحكم به على الطاعنين بمبالغ معين بناء على الاعتبارات التي استندت بها من واقع الأوراق المقدمة في الدعوى ورأت معها أنه تعويض عادل مناسب للضرر الذي لحق المطعون عليها فان هذا الذي اخذت به المحكمة لا عيب فيه لدخوله في سلطتها الموضوعية واستقلالاً بتقديره ولا تشريب عليها اذ هي لم تر - وان كانت المادة تجارية - موجبا لتكليف المطعون عليها بتقديم دفاترها أو الأخذ بالمقارنات التي أوردها الطاعنان في مذكرتهما اكتفاء بالاعتبارات التي استندت اليها في تقدير التعويض . اذ الأمر بتقديم الدفاتر في هذه الحالة جوازي لها .

( الطعن ١٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٥٢ )

٦ - اذ كانت واقعة الدعوى محكومة بالقانون المدني القديم وكان المدين قد نفذ بعض الأعمال التي التزم بها وتخلف عن تنفيذ بعضها الآخر فيعتبر تقصيره في هذه الحالة تقصيرا جزئيا يجيز للمحكمة أن تخفض التعويض المتفق عليه الى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق الدائن . ولا محل للتحدي بظاهر نص المادة ١٢٣ من القانون المدني القديم ، ذلك ان مجال انزال حكم هذا النص أن يكون عدم الوفاء كيا .

( الطعنان ١٩٥ ، ٣٢٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٥ )

٧ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت في حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة السائغة التي أوردها أن الشرط الوارد في العقد هو شرط تهديدي فان مقتضى ذلك أن يكون لها أن لا تعمل هذا الشرط وأن تقدر التعويض طبقا للقواعد العامة .

( الطعنان ١٩٥ ، ٣٢٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٥ )

٨ - حق محكمة الموضوع في استخلاص ان الاتفاق على مضاعفة الأجرة في حالة قيام المستأجر بتكرار زراعة القطن في العين المؤجرة ليس

شرطا جزائيا يستلزم الحاق ضرر بالمؤجر بل اتفاقا على زيادة الأجرة في حالة معينة .

( الطعن ٥٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٨/٢/١٩٤٣ )

٩ - اذا كانت المحكمة قد فهمت الدعوى على انها مطلوبة بمبلغ حصل التنازل عنه بمقتضى محضر صلح وان التنازل كان معلقا على شرط دفع أقساط الدين الباقي في الآجال المحددة وان المدعى عليه قد تخر عن دفع الأقساط في مواعييدها . ثم قضت بعدم استحقاق المدعى لهذا المبلغ بانية ذلك على ان المدعى عليه قد قام بدفع بعض الأقساط قبل مواعييدها وان المدعى قد قبل منه بمبالغ بعد تواريخ الاستحقاق ، بل قبل تأجيل بقى بعض الأقساط الى مواعيد الأقساط التي تليها مما دفعه عدم استمسكه بالمواعيد وبما رتبته عقد الصالح على عدم مراعاتها فهذا الحكم اذ انتهى الى ما قضى به ، بناء على المقدمات التي ذكرها لا يصح تعييبه . واذا كانت المحكمة بعد تقريرها ما تقدم من تحليل المدعى من الشرط الذي يتمسك به الدائن قد استطردت الى تكييف هذا الشرط بأنه تهديدى لا يتناسب فيه التعويض مع الضرر المحتمل من التأخير وأنه حتى لو كان شرطا جزائيا فانه لم يحصل عدم وفاء كلى بل كان التأخير جزئيا ، فذلك منها لا يتجافى مع موجب الواقعة التي حصلت .

( الطعن ١٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩/١١/١٩٤٢ )

١٠ - لما كان اشتراط الدائن فى العقد جزاء مقدما عند عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه جائزا ولا مخالفة فيه للنظام العام وكن المدين لم يدع فى كافة مراحل التقاضى ان ضررا لم يعد الدائن من تقصيره فى تنفيذ تعهده فان الحكم اذا قضى بالتعويض المتفق عليه فى العقد لا يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٣٦١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٤/٤/١٩٥٥ )

١١ - عبء اثبات انتفاء الضرر وعدم استحقاق الدائن للتعويض المنصوص عليه فى الشرط الجزائى يقع على عاتق المدين .

( الطعن ٢٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٥٢ )

١٢ - اذا كان الشرط الاضافى الوارد فى العقد قد ألزم البائع بدفع فرق السعر عن الكمية التى يوردها فان تحقق مثل هذا الشرط

يجمل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف باثباته ويقع على عاتق المدين (البائع) في هذه الحالة عبء اثبات انتفاء الضرر اعمالا للشرط الجزائي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

(الطن ٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١١/١٩٥٦)

١٣ - اذا اتفق في عقد بيع بضاعة على شرط جزائي وقرر الحكم أن كلا الطرفين قد قصر في التزامه وقضى لاحدهما بتعويض على أساس ما لحقه من خسارة وما فاته من ربح بسبب تقصير الطرف الآخر وحدد هذا التعويض على أساس ربح قدره بنسبة معينة من ثمن البضاعة - فان مقتضى ما قرره الحكم من وقوع تقصير من المحكوم له أيضا أن يبين مقدار ما ضاع عليه من كسب وما حل به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره هو - فاذا كان الحكم لم يبين ذلك ولم يذكر العناصر الواقعية التي بنى عليها تحديد التعويض على أساس الربح الذي قدره - فانه يكون مشوبا بالقصور .

(الطن ٩٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٥٧)

١٤ - لا محل للحكم بما تضمنه الشرط الجزائي ما دام الحكم قد أثبت أن كلا من المتعاقدين قد قصر في التزامه .

(الطن ٩٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٥٨)

١٥ - العقد النهائي دون العقد الابتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين . ومن ثم فاذا تبين أن عقد البيع النهائي قد خلا من النص على الشرط الجزائي الوارد في عقد البيع الابتدائي أو الاحالة اليه فان هذا يدل على أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفت نيتهما الى عدم التمسك به أو تطبيقه .

(الطن ٣٤٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ٩/١/١٩٥٨)

١٦ - مقتضى تقدير التعويض الاتفاقي في العقد ان اخلاي الطاعنة المدينة - بالتزامها .يجمل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا تكلف المطعون عليها وهي الدائنة باثباته ويتعين على الطاعنة - المدينة - اذا دعت ان المطعون عليها لم يلحقها أى ضرر أو ان تقدير مبالغ فيه ان ثبت ادعاؤها اعمالا لاحكام الشرط الجزائي .

(الطن ١٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٧)

١٧ - لا يكفي لاستحقاق التعويض الاتفاقى مجرد توافر ركن الخطأ فى جانب المدين بالالتزام ، وانما يشترط أيضا توافر ركن الضرر فى جانب الدائن فاذا أثبت المدين انتفاء الضرر سقط الجزاء المشروط .  
( الطعن ١٠٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٤ )

١٨ - وجود الشرط الجزائى يفترض معه أن تقدير التعويض فيه متناسب مع الضرر الذى لحق ائدائن وعلى القاضى ان يعمل هذا الشرط الا اذا أثبت المدين ان الدائن لم يلحقه اى ضرر فعندئذ لا يكون التعويض الاتفاقى مستحقا أصلا ، أو اذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه الى درجة كبيرة وفى هذه الحالة يجوز للقاضى أن يخفض التعويض المنفق عليه .  
( الطعن ٥٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥ )

١٩ - العقد النهائى دون العقد الابتدائى هو الذى تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين ، واذا بين من العقد النهائى انه قد حلا من الشرط الجزائى المنصوص عليه فى العقد الابتدائى ، فان هذا يدل على أن الطرفين قد نخبيا عن هذا الشرط وانصرفت نيتهما الى عدم التمسك به (أو تطبيقه) .  
( المصنف ٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٦ )

٢٠ - اذ كان النابت من الأوراق أن الطرفين قد اتفقا فى شرط المزايدة على أن لوزارة التموين - الطائفة - أن تصدر التأمين المؤقت المدفوع من المطعون عليه الأول اذا لم يكمله عند قبول عطائه أو اعتماد رسو المزاد عليه واعادة البيع على دمنه حينئذ أو اذا تأخر عن سحب المفادير المبيعة أو بعضها فى الموعد المحدد فضلا عن التزامه بأجرة التخزين والمصاريف الادارية وافوائد بواقع ٧٪ سنويا وكان هذا الذى حدداه جزاء لاخلال المطعون عليه بالتزاماته انما هو شرط جزائى يتضمن تعديرا اتفاقيا للتعويض فمن ثم يجوز للقاضى عملا بالمادة ٢٢٤ من القانون المدنى أن يخفضه اذا أثبت المدين أن التقدير كن مبالغا فيه الى درجة كبيرة أو ان الالتزام الاصلى نفذ فى جزء منه .

( الطعن ٧١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠ )

٢١ - الشرط الجزائى التزام تابع للالتزام الاصلى ، اذ هو اتفاق على جزاء الاخلال بهذا الالتزام ، فاذا سقط الالتزام الاصلى بفسخ العقد ، سقط



معه اشترط الجزائي فلا يعتد بالتعويض المقدّر بمقتضاه ، فان استحق تعويض للدائن ، بولي القاضى تقديره وفقا للفوائد العامة التى يجعل عبء اثبات اضرار وحقيقته ومقداره على دائن الدائن .  
( المعلن ١٤٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ )

٣٢ - لئن كان الأصل فى قيام مسئولية المؤمن قبل المؤمن له فى الحسارات البحرية وفقا لمضى به المادة ٢٤٣ من قانون التجارة البحرية الا تفصل السوى بالمستولية قبل المؤمن عن سب ابطاعه او سجزها اذا لاس يس من واحد من المئات من قيمة السب الحاصل له اضرار ، الا انه اذا وجد شرط خاص فى سبارة السب بصدد مسئولية سب العجز او التلب ، فانه يجب اعمده ، ذلك أن القاعدة الواردة فى المادة ٢٤٢ سالعة البيان ليست من الفوائد الامر ، بل يجوز الاتفاق على محاصرها بنشديده مسئولية المؤمن او تخفيفها وفقا للشروط الخاصة بذلك التى تحددها مشاركة التأمين البحرى .

( المعلن ١١٠ لسنة ٣٧ ق جلسته ١٩٧١/١٢/٢٨ )

٣٣ - اتفاق الطرفين مقدما - فى عقد العمل - على التعويض الذى يسنحه المطعون ضده اذا نقاعست الطاعنة عن تنفيذ العقد أو أغته قبل نهايه مده ، ون تحقق هذا الشرط يجعل الضرر واقع فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف المطعون ضده باثباته ويتعين على الطاعنة اذا ادعت أن المطعون ضده لم يلحقه أى ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه الى درجة كبيرة أن تثبت ادعاءها اعمالا لاحكام الشرط الجزائي .

( المعلن ١١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢١ )

٣٤ - مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى الخاصة بالتعويض الاتفاقى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه متى وجد شرط جزائي فى العقد فان تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن باثباته ، وانما يقع على المدين عبء اثبات أن الضرر لم يقع أو ان التعويض مبالغ فيه الى درجة كبيرة . واذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وجود اتفاق بين الطرفين فى عقد الصلح على التزام من يخل به بأن يدفع تعويضا قدره ٥٠٠٠ كما أثبت اخلال الطاعنات بذلك العقد ، اذ طعن فيه ولم ينفذه ، وكان لا يبين من الأوراق ان الطاعنات قد أثبتن امام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدهم لم يلحقهم ضرر ، فان الحكم

المطعون فيه اذ قضى بالزامهن بتعويض اعمالا للشرط الجزائى لا يكون قد خالف القانون أو جاء قاصرا فى التسبب .  
( الطعن ٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨ )

٣٥ - متى كان المحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن أخل بالتزامه بتوريد باقى كميته ٥٠٠٠ المتعاقد عليها ، فيكون مسئولاً عن التعويض . وكان الطرفان قد اتفقا بلمعقد على تقدير هذا التعويض ، فإن هذا الشرط الجزائى يقتضى أن يكون على الطاعن عبء اثبات أن مورث المطعون عليهم لم يصبه ضرر نتيجة عدم التوريد .

( الطعن ٥٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢ )

٣٦ - المطالبات التى يجب على الحكم أن يتقيد بها هى الطلبات الصريحة الجازمة . واذا كان مورث المطعون عليهم قد أصر فى جميع مراحل الدعوى على طلب الحكم له بالتعويض الاتفاقى وحده دون طلب رد مبلغ العربون . فإن قضاء الحكم المطعون فيه بهذا العربون يعيبه بمخالفته لقاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضى التقيد فى حكمه بحدود الطلبات المقدمة اليه .

( الطعن ٥٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢ )

٣٧ - ان ما نص عليه فى ابند الثالث من عقد الوكالة - الصادر من الطاعنة للمحامى - من أنه « لا يجوز لطاعنة عزل مورث المطعون ضدهم من عمله طالما كان يقوم به طبقا للأصول القانونية فاذا عزلته قبل انتهاء العمل دون سبب يدعو لذلك النزمت بتعويض اتفاقى لا يقبل المجادلة مقداره ٥٠٠٠ ج يستحق دون تنبيه أو انذار أو حكم قضائى ، هو اتفاق صحيح فى القانون ولا مخالفة فيه للنظام العام لأن الوكالة بأجر وهو صريح فى انه شرط جزائى حدد مقدما قيمة التعويض بالنص عليها فى العقد طبقا لما تقتضى به فى المادة ٢٢٣ من القانون المدنى ، ولما كان نص المادة ٢٢٤ من القانون المذكور يقضى بأنه « لا يكون التعويض الاتفاقى مستحقا اذ أثبت المدين أن الدائن لم يالحقه ضرر ، ويجوز للقاضى أن يخفض هذا التعويض اذ أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه الى درجة كبيرة أو ان الالتزام الأصلى قد نفذ فى جزء منه ، ويقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام الفقرتين السابقتين وكان قانون المخاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذى يحكم واقعة الدعوى - على ما سبق به البيان - لا يمنع من تطبيق هذا النص على

التعويض المتفق عليه بين المحامي وموكله في حالة عزله من الوكالة : لم يـ  
كان ذلك فان مبلغ الـ ٥٠٠٠ جـ المتفق عليه بين مورث المطعون ضدهم  
وبين الطاعنة كشرط جزائي على اخلائها بالتزامها بعدم عزله قبل اتمام  
العمل دون سبب يدعو لذلك لا يكون مستحقا اذا اثبت المدين أن الدائن لم  
يصبه ضرر واذا لم يثبت ذلك وأصبح التعويض مستحقا فانه يخضع لتقدير  
القضاء بالتخفيض اذا اثبت المدين ميرره المنصوص عليه في المادة ٢٢٤  
من القانون المدني ، واذا قضى الحكم على الطاعنة بالمبلغ المذكور باعتبار انه  
تعويض اتفاقي محدد لا يقبل المجادلة فانه يكون قد اخطأ في تطبيق  
القانون ، وقد حجبه ذلك عن اخضاع هذا التعويض لتقدير المحكمة مما  
يوجب نقضه في هذا الخصوص .

( الطعن ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ )

٣٨ - الشرط الجزائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
التزام تابع للالتزام الأصلي اذ هو اتفاق على جزاء الاخلال بهذا الالتزام ،  
فاذا سقط الالتزام الأصلي بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائي ولا يقيد  
بالتعويض المقدر بمقتضاه ، فان استحق تعويض الدائن تولى القاضي تقديره  
وفقا للقواعد العامة التي تجعل عبء اثبات الضرر وتحققه ومقداره على عاتق  
الدائن .

( الطعن ٦٦٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٨ )

٣٩ - مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة - انه متى وجد شرط جزائي في العقد بأن تحققه يجعل  
الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته وانما يقع على  
المدين عبء اثبات أن الضرر لم يقع أو ان التعويض مبالغ فيه الى درجه  
كبيرة .

( الطعن ٤١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٣ )

٣٠ - لمحكمة الموضوع اذا نص في العقد على شرط جزائي عند عدم  
قيام المتعهد بما التزم به ، السلطة التامة في اعتباره مقصرا حسبما يترأى  
لها من الأدلة المقدمة ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في هذا التقدير متى  
كان سابقا . لما كان ذلك وكان تخلف الطاعنين عن تنفيذ التزامهما بجعل  
الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ، فإن المطعون عليهم لا يكفلون باثباته .

( الطعن ٣٨٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٨ )

٣١ - اذ كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - بعدم استحقاق التعويض الاتفاقي ( الشرط الجزائي ) لنخلف شرط الاعذار فلا يجوز له التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بهذا السبب الذي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

( الطعن ٥٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥ )

٣٢ - اذ كن يجوز للمتعاقدین تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام على أساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ بموجب شرط جزائي ينص عليه في العقد . فانه ينعين اعمال هذا الشرط مدة تأخر المدين في تنفيذ التزامه الا اذا اسنحال عليه تنفيذ الالتزام الاصلی أو اذا ثبت أن التأخير في التنفيذ قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه .

( الطعن ١٢٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ )

٣٣ - ان كان الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً فلا يصار الى عوضه متى كان ممكناً الا أن هذه القاعدة لا تسرى على الشرط الجزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام لأن التعويض بمقتضى هذا الشرط يستحق اذا تأخذ المدين في تنفيذ التزامه يجوز أن يجتمع معه التنفيذ العيني ، ومن ثم فلا يتطلب لاعمال هذا الشرط أن يكون الدائن قد طلب ابداء التنفيذ العيني للالتزام الاصلی .

( الطعن ١٥٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

٣٤ - مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائي في العقد فان تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته ، وانما يقع على المدين عبء اثبات أن الضرر لم يقع .

( الطعن ١٥٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

٣٥ - تحقق الشرط الجزائي المتفق عليه في العقد - وعلى ما جرى به نص المادة ٢٢٤ من القانون المدني - يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته وانما يقع على المدين عبء اثبات عدم وقوعه .

( الطعن ٨٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨ ، الطعن ٧٤٣ لسنة

٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١ )

٣٦ - اذا كانت المادة ٢٢٤ من القانون المدني قد أجازت للمقاضي أن يخفض مقدار التعويض الاتفاقي اذا أثبت المدين انه كان مبالغاً فيه الى درجة كبيرة وكانت الطاعنة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن مقدار التعويض الاتفاقي مبالغ فيه الى درجة كبيرة وطلبت احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك فان الحكم اذ قضى بالتعويض الاتفاقي دون أن يعرض لهذا الدفاع رغم انه جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور .

( الطعن ٩٢٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٣ )

٣٧ - لن كانت المادة الأولى من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد وضعت القاعدة العامة من قواعد الاثبات - وهي غير متعلقة بالنظام العام - بما نصت عليه من أن على الدائن اثبات التزام وان على المدين اثبات التخلص منه الا أن هذه القاعدة قد وردت عليها بعض الاستثناءات ومن بينها الحالات التي أورد فيها المشرع قرائن قانونية كالحالة المصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني والتي اعتبر فيها المشرع اتفاق المتعاقدين على الشرط الجزائى قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر .

( الطعن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/١/١٩٨٣ )

٣٨ - من المقرر أن عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يرتب مسئوليته وأن النص فى العقد على الشرط الجزائى يجعل الضرر واقعا فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته بل يقع على المدين اثبات عدم تحققه كما يفترض فيه أن تقدير التعويض المتفق عليه متناسب مع الضرر الذى لحق الدائن وعلى القاضى أن يعمل هذا الشرط ما لم يثبت المدين خلاف ذلك .

( الطعن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/١/١٩٨٣ )

٣٩ - لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيما تقدره من اعتبار المتعاقد مقصراً او غير مقصر فى حالة النص فى العقد على الشرط الجزائى متى كان تقديرها قائماً على ما يسانده .

( الطعن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/١/١٩٨٣ )

٤٠ - وجود الشرط الجزائى فى العقد . مؤداه . افتراض وقوع الضرر . للمدين اثبات عدم وقوعه .

( الطعن ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٦ )

## التعويض عن مسئولية أمين نقل الأشخاص

١ - عقد نقل الأشخاص يلقى على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب وهو التزام بتحقيق غاية فاذا أصيب الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل يقوم مسئوليته عن هذا الضرر بغير حاجة الى اثبات وقوع خطأ من جانبه . ولا يرفع هذه المسئولية الا اذا اثبت هو ان الحادث نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ من اراكب المضرور أو خطأ من الغير .  
( الطعن ٧٨٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧ ، الطعن ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ )

٢ - اذا ما أدت الإصابة الى وفاة الراكب من قبل رفع دعواه فانه يكون أهلا فيما يسبق الموت ولو بلحظه لكسب الحقوق ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما ينطور اليه هذا الضرر ويتفاهم ، ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فان ورثته ينتقونه عنه في بركته ويحق لهم المطالبة به تأسيسا على تحقق مسئولية عقد النقل الذي كان المورث طرفا فيه ، وهذا التعويض يغير التعويض الذي يسوغ للورثة المطالبة به عن الأضرار المادية والأدبية التي حاقّت بأشخاصهم بسبب موت مورثهم وهو ما يجوز لهم الرجوع به على أمين النقل على أساس من قواعد المسئولية التقصيرية وليس على سند من المسئولية العقدية لأن التزامات عقد النقل انما انصرفت الى عاقديه فالراكب المسافر هو الذي يحق له مطالبة الناقل بالتعويض عن الاخلال بالتزامه بضمان سلامته دون ورثته الذين لم يكونوا طرفا في هذا العقد .

( الطعن ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ )

٣ - طلب الطاعنين قبل أمين النقل للتعويض الموروث مع طلبهم التعويض عما أصابهم من أضرار لا يعتبر جمعا بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية عن ضرر واحد لاختلاف موضوع كل من الطلبين والدائن فيهما ذلك بأن التعويض الموروث انما هو تعويض مستحق للموروث عن ضرر أصابه وتعلق الحق فيه بتركته وآل الى ورثته بوفاته فتحدد أنصبتهم فيه وفقا لقواعد التوريث وأحكامه المعتمدة شرعا بينما التعويض الآخر هو عن ضرر حاق بالورثة أنفسهم نتيجة فقدان مورثهم وتعلق الحق فيه بأشخاصهم .

( الطعن ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ )

## التعويض عن مسئولية أمين النقل

١ - لما كانت مسئولية أمين النقل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تعاقدية ناتجة عن إخلاله بواجبه في تنفيذ عقد النقل ، ومن ثم يلزم طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدنى بتعويض الشاحن عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ما لم يتفق على اعفائه من المسئولية أو تخفيفها وفقا لنص المادة ٢١٧ من القانون المشار اليه .

( الطعن ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩ )

## التعويض عن مسئولية الناقل الجوى

١ - متى كان الثابت أن حادث الطيران موضوع دعوى المسئولية قد وقع فى ١٩٦٠/٩/٢٩ فإنه يكون خاضعا فيما يصل بالمسئولية غير المحدودة للناقل للمادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا للطيران قبل تعديلها ببروتوكول لاهائى لم يوضع موضع التنفيذ الا فى أول أغسطس سنة ١٩٦٣ .

( الطعن ٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ )

٢ - اذا كانت المادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا للطيران - قبل تعديلها ببروتوكول لاهائى - تستوجب للقضاء بالتعويض كاملا وغير محدد أن يثبت أن الضرر المطالب بتعويضه قد نشأ عن غش الناقل أو عن خطأ منه يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلا للغش ، وكان الخطأ المعادل للغش وفقا للتشريع المصرى - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو الخطأ الجسيم المنصوص عليه فى المادة ٢١٧ من القانون المدنى ، فإنه يشترط للحكم على شركة الطيران الناقلة بالتعويض كاملا وقوع خطأ جسيم من جانبها ، ويقع عبء اثبات هذا الخطأ على عاتق مدعيه ، كما أن لمحكمة الموضوع تقدير مدى توافر الأدلة على ثبوته .

( الطعن ٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ )

٣ - المستفاد من نصوص المواد ١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ من اتفاقية فارسوفيا ان الناقل الجوى يكون مسئولا عن الضرر الذى يقع فى حالة وفاة أو اصابة أى راكب اذا كانت الحادثة التى تولد عنها الضرر قد وقعت على متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط . وقد حددت المادة ٢٢ من الاتفاقية مسئولية الناقل قبل كل راكب بمبلغ ٢٥ ألف فرنك فرنسى . ثم عدلت بالمادة ١١ من بروتوكول لاهائى السارى من ١٩٦١/٨/١ برفع الحد الأقصى للتعويض الذى يلتزم به الناقل الجوى من كل راكب الى مبالغ ٢٥٠ ألف فرنك فرنسى ، وكانت المادة ١٣ من البروتوكول سالف البيان المعدلة للمادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا قد نصت على أن لا تسرى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٢٢ متى قام الدليل على أن الضرر قد نشأ عن فعل أو امتناع من



جانب الناقل أو أحد تابعيه وذلك اما بقصد احداث ضرر واما برعونة  
مقرونة بادراك أن ضررا قد يترتب عليها .

( الطعن ١٣٠١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٩ )

٤ - المستفاد من نصوص المواد ١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ من اتفاقية فارسوفيا  
للطيران المدني المعدلة ببروتوكول لاهاي الذي وافقت عليه مصر بالقانون  
رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن  
الناقل الجوي مسئول عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة أو إصابة أى راكب  
إذا كانت الحادثة التى تولد عنها الضرر قد وقعت على متن الطائرة أو أثناء  
عمليات الصعود أو الهبوط ، وهذه المسئولية مبنية على خطأ مفترض فى  
جانب الناقل ولا ترتفع عنه الا اذا اثبت هو أنه وتابعيه قد اتخذوا كل  
التدابير اللازمة لتفادى وقوع الضرر أو كان من المستحيل عليهم اتخاذها .

( الطعن ٩٠٩ ، ٩٣١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٦ )

٥ - اتفاقية فارسوفيا . تنظيمها لمسئولية الناقل الجوي الناشئة عن  
عقد النقل الجوي . قواعد الاختصاص الواردة بها . عدم سريانها على  
العلاقة الناشئة عن عقد التشغيل .

( الطعن ٩٠٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

## التعويض عن مسئولية الناقل البحرى

١ - مسئولية الناقل البحرى تتمثل فى ان يقوم بنسائم البضاعة الى المرسل اليه فى ميناء الوصول طبقا للبيان الوارد بشأنها فى سند الشحن ، والا التزم بتعويض المرسل اليه عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب طبقا لما ينوقعه الشخص المعتاد .  
( الطعن ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٨/١٩٧٠ )

٢ - اذ كانت مسئولية المطعون عليها ( الناقلة ) قبل الطاعة ( اشاحنة ) عن نقل البضاعة المشحونه بحرا وتوصيلها بحالتها الى ميناء اوصول هى مسئويه عقدية ينظمها عقد النقل ، وكانت الطاعة لم ننح على الحكم المطعون فيه وقوعه فى خطأ اذا لم يسبب الى المطعون عليها ارتكاب عس او خطأ جسيم فى تنفيذ العقد ، فان احكم لا يكون قد اخطأ فيما قرره من وجوب الوقوف فى تقدير التعويض المسحق للطاعة عند حد الضرر الذى كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد على ما نقضى به المادة ٢٢١ من القانون المدنى .

( الطعن ١٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٣ )

٣ - ظاهر من نص الفقرة ائامنه من المادة البالة والفقرة الخامسة من المادة الرابعه من معاهدة بروكسل لسنة ١٩٢٤ . انها لم تتناول بيان طريقة تقدير التعويض الذى ينزم به النقل عن عجز البضائع المشحونه وهلاكها واكثفت بوضع حد أقصى للتعويض عن هذا العجز أو التلف اذا لم يتضمن سند الشحن بيان جنس البضاعة وقيمتها قبل شحنها ، كما خلت باقى نصوص المعاهدة والقانون البحرى من بيان طريقة تقدير هذا التعويض ، ومن ثم يتعين الرجوع الى القواعد العامة الواردة فى القانون المدنى فى شأن المسئولية العقدية بصفة عامة مع مراعاة الحد الأقصى المشار اليه .

( الطعن ١٧٣ لسنة ٤١ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥ )

٤ - مؤدى نص المادتين ٨/٣ ، ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن

الصادر بهما مرسوم بقانون في ١٩٤٤/١/٣١ أن التحديد القانوني لمسئولية اسفل البحري انذى نصت عليه المعاهدة - في حالة عدم بيان جنس البضاعة أو قيمتها في سند الشحن - يعتبر حدا أقصى للمسئولية العانونية لما يمكن ان يحكم به ، وحدا أدنى للمسئولية الاتفاقيه بالنظر الى ما يمكن الانهاء عليه . وانه وان كان يصح الانهاء على تشديد مسئولية الناقل عن الحد العانونى المتصوص عليه في المعاهدة - وهو مدة جنسيه انجليزى عن كل طرد او وحدة - الا ان الانقاس على تخفيف مسئوليته والنزول بها بحيث يكون الحد الاقصى لها أقل من الحد اقاانونى المتصوص عليه فيها يعتبر باطلا بطلانا مطلقا ولا اثر له وبالتالي يفتح المجال لتقدير التعويض وفقا للقواعد العامة الواردة في القانون لمدنى فى شأن المسئولية التعاقدية بصفة عامة على ألا يجاوز التعويض المقضى به الحد الأقصى المقرر في المعاهدة في حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها في سند الشحن .

( الطعن ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسته ١٩٧٥/٥/٢٦ )

٥ - اذ كانت أحكام معاهدة بروكسل الخاصة بوجوب بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن تعتبر نافذة في مصر ومعولا بها اعتبارا من ١٩٤٤/٥/٢٩ بمفضى المرسوم بقانون الصادر في ١٩٤٤/١/٣١ الا أن مصر لم توافق على بروتوكول هذه المعاهدة الموقع في بروكسل بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣ الا بمفضى القرار الجمهورى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٦/٢٢ ولم يعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٣٠ ولما كان التايب في الدعوى أن سندی الشحن موضوع النزاع صدر بباريخ ١٩٧٨/١/٢٤ وان عملية النقل البحري التي تمت بمقضيهاها قد انتهت بوصول السفينة الناقنة الى الاسكندرية في ١٩٧٨/٢/٢ حيث تم اكتشاف العجز في الرسالة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ وكان حدوث هذا العجز أثناء الرحلة البحرية أمرا لا خلاف عليه فان التعويض عنه يخضع فيما يصل بحدود مسئولية الناقل البحري لحكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المشار اليها دون بروتوكول تعديلها الذي لم يكن مطبقا في مصر في ذلك التاريخ .

( الطعن ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق جلسته ١٩٨٧/١٢/٢١ )

## التعويض عن خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية

١ - مفاد نص البندين أ ، ب من المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ونصوص المواد ٦٧ ، ٦٩ ، ١١٧ من ذات القانون أن المشرع جعل اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦٩ المذكورة قاصرا على منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدود الذي رسمه بالمادة ٦٧ سالفة الذكر ، ولا يتعداه الى التعويض المستحق طبقا لاحكام القانون العام . واذ كان المطعون عليه قد أقام دعواه أمام المحاكم المدنية بطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي حاق به نتيجة الخطأ الذي ارتكبه الهيئة العامة للسكك الحديدية ، وأدى الى انقلاب القطار الذي كان يسنقله ، فانه يكون قد أسس طلب التعويض على أساس خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية ، وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وحصره في احدى الحالات الواردة بالمادة ٦٧ منه . واختلاف الأساسين يبيح للمضرور أن يختار أى السبيلين لمطالبه بمعويض الضرر . على ألا يجمع بين التعويضين . واذ الزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

( الطعن ١٥٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١ )

٢ - الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر هي طبقا لاحكام قانون انشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهورى رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٩ هيئة عامة وليست مؤسسة عامة ، واذ كان قانون انشاء الهيئة المذكورة وان نص على أن تكون لها ميزانية مستقلة ، الا انه ألحق هذه الميزانية بميزانية الدولة ، ولازم ذلك أن تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر . ويؤول اليها ما تحققه الهيئة من أرباح ، مما يجعل وزير النقل والهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر كمستول واحد ، ومن ثم فان النعى على الحكم - لقضائه على وزير النقل والهيئة متضامتين بالتعويض عن الضرر الذى حاق بالمضرور نتيجة خطأ الهيئة الذى أدى الى انقلاب القطار - يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

( الطعن ١٥٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١ )

٣ - اذ كان الثابت من الأوراق أن سندات شحن البضائع موضوع النزاع قد خلت من أى اتفاق على اعفاء المطعون ضدها الاولى - هيئة السكك الحديدية - من المسؤولية عن فقد او تلف البضائع المشحونة أو التخفيف منها ، كما خلت من اى عبارة تفيد قبول الطرفين أعمال أحكام قرار وزير النقل سالف الذكر أو الاحالة اليه ، واذا كن هذا القرار صدر بالتطبيق لنص المادة ٤ من القانون ٣٦٦ لسنة ١٩٥٥ ، بانشاء الهيئة العامة للسكك الحديدية والتي خولت لمجلس ادارة الهيئة وضع شروط نقل البضائع وقواعد التعويضات الاتفاقية واعتمادها من وزير المواصلات ( والنقل حاليا ) عملا بالمادة ٧ من القانون المشار اليه ، فان مفاد هذه النصوص كما تدل عليه عبارة « التعويضات الاتفاقية » أن المشرع رأى أن يسند لمجلس ادارة الهيئة العامة للسكك الحديدية وضغ الشروط والقواعد المنظمة لنقل البضائع وكيفية تقدير التعويض عنها والتي يتعين على المسئولين فى الهيئة مراعاتها والنص أو الاحالة اليها فى عقود النقل التى تبرهها مع الغير ، فاذا أهملوا أو أغفلوا ذلك ، فان تلك الشروط والقواعد لا تعتبر مكملة لعقود النقل ولا يلزم بها المتعاقد الآخر .

( العطن ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٧٧ )

## التعويض عما تعدته القاطرة من ضرر للغير - عقد القطر

١ - عقد القطر وإن كان يعتبر من عقود النقل البحري إلا أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من اتفاق طرفيه على أن يكون انفاطرة وربانها ورجال طاقمها تحت رقابه وتوجيه اشركة المطعون ضدها - مالكة المنشأة المقطورة - وتابعين لها ومن ثم تسأل عن خطئهم ، ولا يعد ذلك منهم اتفاقا على نفى أو درء المسؤولية التقصيرية - وهو الأمر الذى حظرتة المادة ٣/٢١٧ مدنى - اذ ان مسؤولية المطعون ضدها على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة - وعلى ما سلف البيان - هى مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور بضم مسئول آخر يكفل بالتضامن المسئول الأصلى دون أن ينقص ذلك من حق المضرور فى الرجوع ان شاء على المسئول الأصلى مباشرة أو على المتبوع ، فاذا استأدى تعويضه من المتبوع كان للأخير الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفي به من التعويض للمضرور ، كما ان عدم الاتفاق فى عقد القطر على تنظيم كيفية ملازمة ملاك الحوض العائم أو وكلائهم ( المطعون ضدها ) للرحلة البحرية أثناء القطر لا ينفى تبعية ربان ورجال طاقم القاطرة للمطعون ضدها ، تلك التبعية الثابتة بشروط عقد القطر والتي تعطىها السلطة الفعالية فى الرقابة والاشراف والتوجيه على ربان وبحارة القاطرة ، ذلك ان علاقة التبعية تقوم على السلطة الفعلية التى تثبت للمتبوع فى رقابة التابع وتوجيهه سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه كان فى استطاعته استعمالها .

( الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٨ )

## التعويض عن الخطأ الذى يقع من احدى وسائل النقل النهري

١ - مفاد نصوص المواد ٧ ، ١٩ ، ١/٣٤ ، ٥٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن نظام الادارة المحلية الذى وقع الحادث وأقيمت الدعوى فى ظل العمل بأحكامه والمادتين ٤٣ ، ٤٨ من لائحته التنفيذية ان المشرع وان كان قد أناط بمجالس المدن الادارة والاشراف على وسائل النقل العام المحلى الا انه فى شأن النقل النهري قد جعل مجلس المحافظة مختصا بإدارة ومنح التزام أو تراخيص المعديات وتشغيلها فى دائرة المحافظة كلها وقد أبقى المشرع هذا الاختصاص للمحافظات بعد ذلك على نحو ما نصت عليه المادتان ٢ ، ٤ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن نظام الادارة المحلية والمادة ١٨ من اللائحة التنفيذية بما تتوافر به صفة الطاعن - المحافظ - فى الخصومة الماثلة .

( الطعن ١٣٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )

## التعويض عن اتلاف سيارة بطريق الخطأ

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان دعوى التعويض عن اتلاف السيارة بطريق الخطأ لا يجوز رفعها للمحكمة الجنائية لان هذا الفعل غير مؤثم قانونا - وذلك قبل تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ - كما انها اذا رفعت للمحكمة المدنية كان مصيرها الحسمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة الاصابة او القتل الناشئة عن ذات الخطأ باعتباره مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية ولازما للفصل فى كليهما فينحتم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف الدعوى المطروحة عليها حتى يفصل فى تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بما تقضى به المادة ١٠٢ من قانون الاثبات من وجوب تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فى الوقائع التى فصل فيها الحكم وكان فصله فيها ضروريا وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من أن يفصل فيه الحكم الجنائى نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا .

( الطعن ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٣ ، الطعن ٨٠٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )



## التعويض عن الأضرار الناجمة عن عمل مقالو التفريغ

١ - عقد النقل البحري يلقي على عاتق الناقل التزاما بتسليم البضاعة سليمة الى اصحابها واذ كان التسليم يستلزم تفريغ البضاعة ، فان تدخل مقالو التفريغ انما يكون أصلا لحساب الناقل وتحت مسئوليته ويكون مركزه مركز التابع للسفينة ولا يكون للمرسل اليه الا الرجوع على الناقل لتعويض الأضرار الناجمة عن عمل المقالو اذ لا تربطه بهذا الأخير أية علاقة قانونية مباشرة تجيز له الرجوع عليه شخصيا الا اذا تضمن سند الشحن نصا يفوض الربان في اختيار مقالو التفريغ والتعاقد معه نيابة عن ذوى الشأن ، ففي هذه الحالة يكون للمرسل اليه حق الرجوع بدعوى مباشرة على مقالو التفريغ لمسألتهم عن الأضرار الناجمة عن عمله ، لما كان ذلك وكان الثابت من سند الشحن - الذى كان مطروحا على محكمة الاستئناف - أنه قد نص فى بنده العاشر على أن مقالو التفريغ ولو كان معينا بواسطة الناقل انما يقوم بعملية التفريغ باعتباره نائبا عن صاحب الشأن فى البضاعة وعلى نفقته ، فان مفاد ذلك أن المطعون ضدها الثانية كانت تباشر عملها كمقالو تفريغ لحساب المرسل اليه الذى حلت محله الشركة الطاعنة فعق لها الرجوع على المقالو المذكور بالتعويض عما لحق البضاعة من أضرار بسبب خطأ أو إهمال وقع منه أو من أحد عماله .

( الطعن ٧١٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣ )

## التعويض عن المنشآت المؤممة

- ١ - تحديد قوانين التأمين لطريق التعويض في صورة سندات على الدولة قاصر على حالة التعويض عن المنشآت المؤممة وبسبب هذا التأمين .
- ( الطعن ١٠٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )

## التعويض عن تلف البضاعة أو فقدانها أو هلاكها

١ - البيع « سيف » يتم بتسليم البضاعة عند الشحن وتنتقل ملكيتها الى المشتري بوضعها على ظهر السفينة بحيث تصبح مخاطر الطريق على عاتقه ويلتزم البائع تبعا لذلك بالقيام بشحن البضاعة المبيعة وبإبرام عقد نقلها ودفع نفقات النقل ، وإبرام عقد التأمين عنها لصالح المشتري وحسابه ووفقا للشروط المعتادة فى ميناء الشحن ، وإرسال المستندات المتعلقة بالبضاعة الى المشتري وهى سند الشحن المثبت لشحن البضاعة ووثيقة التأمين وقائمة البضاعة حتى يتمكن المشتري من تسليمها لدى وصولها ، والدفاع عن حقوقه اذا كان بها عجز أو تلف واذا كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن البيع قد تم بطريق ( سيف ) وان التأمين على البضاعة المرسلة الى روتردام انما كان لحساب ومصلحة المشتري المرسل اليه وانه لذلك يكون هو وحده صاحب الصفة والمصلحة فى مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما أصابها من تلف ولا صفة للبائع فى هذه المطالبة لأن البضاعة خرجت من ملكيته ، لا يكون مخالفا للقانون .

( الطعن ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ )

٢ - الناقل يلتزم فى حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ، ويقضى ذلك حساب التعويض على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة أو الهالكة فى ميناء الوصول اذا كانت هذه القيمة تزيد على سعر شراء البضاعة ، على الا يجاوز التعويض الذى يلتزم به الناقل الحسد الأقصى المقرر فى البند الخامس من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن وهو مائة جنيه انجليزى عن كل طرد أو وحدة أو ما يعادل هذه القيمة بنقود عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ودون هذا البيان فى سند الشحن .

( الطعن ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ )

٣ - المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة هو سعرها فى السوق الحرة

التي تخضع لقواعد العرض والطلب ، ولا يعتد في تقدير التعويض بالسعر الذي فرضته وزارة التموين لتبيع به البن للتجار المحليين ، ذلك لأن الضرر الذي لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذي فقد أو تلف بهذا السعر ليس مما كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد لأن هذا السعر الجبري هو سعر تحكمي فرضته الوزارة نفسها ودخلت في تحديده عوامل غريبة عن التعاقد وقد راعت الوزارة في تحديده أن تجنى من ورائه ربحا كبيرا تعوض به ما تخسره في سبيل توفير مواد التموين الأخرى الضرورية للشعب ، هذا علاوة على أن هذا السعر قابل للتغيير في أى وقت لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التي دعت الى فرضه .

( الطعن ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ )

٤ - لا يحول دون معرفة ما تساويه البضاعة الفاقدة فعلا في السوق الحرة في ميناء الوصول وجود سعر جبري للبن في هذا الميناء اذ في إمكان المحكمة تحديد هذه القيمة بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبن وتمائل ظروفه ميناء الوصول مع ملاحظة أن الدائن يقع عليه عبء اثبات الضرر الذي يدعيه ، ومن ثم يجب للقضاء للوزارة بالتعويض عما فاتها من كسب أن تثبت أن سعر البن في السوق الحرة في ميناء الوصول كان يزيد على شرائها له .

( الطعن ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ )

٥ - مسئولية الناقل تتمثل في أن يسلم البضاعة الى المرسل اليه في ميناء الوصول طبقا للبيان الوارد بشأنها في سند الشحن ، وأن يلزم بتعويض المرسل اليه عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب طبقا لما يتوقعه الشخص المعتاد .

( الطعن ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ )

٦ - لم يبين القانون البحري طريقة تقدير التعويض الذي يلتزم به الناقل عن عجز البضاعة المنقولة وهلاكها ، كما خلت معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن والصادر بها مرسوم بقانون في ١٩٤٤/١/٣١ من بيان طريقة تقدير هذا التعويض واكتفت بوضع حد أقصى للتعويض عن الهلاك والتلف اللذين يلحقان البضائع التي يتضمن سند الشحن بياناً حسنهما وقيمتها ، لما كان ذلك فانه يتعين تقدير التعويض وفقا للقواعد العامة الواردة في القانون المدني في شأن المسئولية التعاقدية بصفة عامة ،

على ألا يجاوز التعويض المقضى به الحد الأقصى المقرر فى المعاهدة فى حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى سند الشحن .  
( الطعن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/٤ )

٧ - تقضى المادة ٢٢١ من القانون المدنى بأن يشمل التعويض بالحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام ومقتضى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الناقل يكون مسئولاً عن هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية بمقدار الثمن الذى ينتج من بيعها فى ميناء الوصول بالسوق الحرة التى تخضع لقواعد العرض والطلب ، دون السعر الذى تفرضه وزارة التموين للبيع ذلك لأن الضرر الذى لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذى فقد أو تلف بالسعر الجبرى الذى تفرضه ، ليس مما كان يمكن توقعه وقت التعاقد لأن هذا السعر الجبرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو سعر تحكمى فرضته الوزارة نفسها ، ودخلت فى تحديده عوامل غريبة عن التعاقد ، علاوة على أنه قابل للتغيير فى أى وقت لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التى دعت الى فرضه .

( الطعن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/٤ )

٨ - يلتزم الناقل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى حالة فقد البضاعة أثناء الرحلة البحرية بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب ، الا أن حساب هذا التعويض انما يكون على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة فى ميناء الوصول اذا كانت القيمة السوقية تزيد على سعر شراء البضاعة والمقصود بالقيمة السوقية هو سعرها فى السوق الحرة التى تخضع لقواعد العرض والطلب ، ومن ثم لا يعتد فى تقدير التعويض بالسعر الذى فرضته وزارة التموين لتبيع به البن للتجار السعر ليس مما كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، لأن هذا السعر الجبرى هو سعر تحكمى فرضته الوزارة نفسها ، ودخلت فى تحديده عوامل غريبة المحلين ، ذلك لأن الضرر الذى لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذى فقد بهذا عن التعاقد ، وقد راعت الوزارة فى تحديده أن تجنى من ورائه ربها كبير تعرض به ما تخسره فى سبيل توفير مواد التموين الأخرى الضرورية للشعب ، هذا علاوة على أن هذا السعر قابل للتغيير فى أى وقت لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التى دعت الى فرضه .

( الطعن ١٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٤/١٧ )

٩ - اذ كان يبين من وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا أن الطاعنة - وزارة التموين - قد وافقت بمقتضاها على أن تحمل شركة التأمين فيما ندفعه من تعويض عن الخسائر والأضرار بمقتضى هذه الوثيقة - محلها فى جميع الدعاوى والحقوق التى لها قبل الغير المسئول - فمفاد ذلك أن الطاعنة حولت حقها فى التعويض عن الضرر قبل المسئول لشركة التأمين مما لا يجوز معه للطاعنة - وهى المؤمن لها - أن تجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين والا استحالة تنفيذ ما انفق عليه بالمشاركة من رجوع شركة التأمين على النافلة وهى المسئولة عن الضرر .

( الطعن ٣٩١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ )

١٠ - تقضى المادة ٢٢١ من القانون المدنى بأن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالتزام ، ومقتضى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الناقل يكون مسئولا عن هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية بمقدار الثمن الذى ينتج من بيعها فى ميناء الوصول بالنسبة الحرة التى تخضع لقواعد العرض والطلب ، لأن هذا الثمن هو الذى يمثل الخسارة التى لحقت صاحبها والكسب الذى فاته اذا كان البيع فى ميناء الوصول .  
يزيد على ثمن شرائها .

( الطعن ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ )

١١ - اذ كانت الطاعنة - شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية - قد التزمت بموجب الاقرار المؤرخ ..... بضمان سلامة وصول الشحنة الى ميناء الوصول فان المطعون ضده الأول ( المشتري - المرسل اليه ) يكون له الخيار فى الرجوع اما على الطاعنة الشاحنة ( البائعة ) أو على الناقل بالتعويض عما لحق الشحنة من عجز أو تلف خلال الرحلة البحرية ، فاذا اختار مطالبة الطاعنة بالتعويض فان الأخيرة وشأتها فى الرجوع على الناقل .  
واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقها قبله .

( الطعن ١٢٢٧ ، ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ )

١٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يجوز لطرفى عقد النقل اذا كان سند الشحن لا يخضع لمعاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن سنة ١٩٢٤ طبقا للشروط التى أوردتها المادة العاشرة منها أن يتفقا فيه

على خضوعه لها وتطبيق أحكامها بتضمينه شرط « بارامونت » .  
( الطعن ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )

١٣ - مناط تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يالحق البضاعة بقيمته المعينة دون التقيد بالحد الأقصى للتعويض المقرر بالمادة ٥/٤ من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها ولا يفى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء .  
( الطعن ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )

١٤ - النقص في البضاعة المشحونة وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية الخاصة بأحكام معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن يعتبر من قبيل الهلاك الجزئي لها مما يندرج تحت نص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة .

( الطعن ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )

## التعويض القانوني الفوائد التأخيرية

١ - الفوائد هي تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بالالتزام بدمع مبلغ من النقود مصدره عقد الوكالة التي ثبت قيامها بين الطرفين والتي تستحق من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تقرر حكما عاما لاسنحاق فوائد التأخير عن الوفاء بالالتزام اذا كان محله مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، واذا رفض الحكم القضاء بهذه الفوائد دون ان يبين سبب الرفض ولم يفصح عما اذا كان ما قدره من أجر قد روعي فيه تعويض الطاعن عن التأخير في الوفاء بالأجر المحكوم له به أم لا فانه يكون قاصر التسمييب بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

( الطعن ١١٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ )

٢ - اذ كان المطعون عليهم يطالبون الطاعنين بمبالغ النقود التي أدتها اليهم ادارة الأشغال العسكرية تمويضا عن اتلاف الثمار وهي معلومة المقدار وقت الطلب ولا يجادل الطاعنون في قدرها وقيمتها . ومن ثم فان الفوائد التأخيرية تستحق عليها من وقت المطالبة الرسمية وحتى السداد عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني .

( الطعن ٤٣٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨ )



## التعويض عن تجاوز حدود النقد المباح مسئولية رئيس تحرير الجريدة

١ - النقد المباح هو ابداء الرأي فى أمر أو عمل دون مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجبت المساءلة باعتباره مكونا لجريمة سب أو اهانة أو قذف حسب الأحوال ، فحتى يكون النقد مباحا تعين ألا يخرج الناقد فى نقده الى حد ارتكاب احدى الوقائع المذكورة فيجب أن يلتزم الناقد العبارة الملائمة والألفاظ المناسبة للنقد وأن يتوخى المصلحة العامة وذلك باعتبار أن النقد ليس الا وسيلة للبناء لا للهدم ، فإذا ما تجاوز ذلك فلا يكون ثمة محل للتحدث عن النقد المباح .

( الطعن ١٧٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢ )

٢ - اشتمال مقال الناقد على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فان المحكمة فى هذه الحالة توازن بين القصدين وتقدر لأيهما كانت الغلبة فى نفس الناشر ، ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم فى كل الأحوال على ما عداه والا لاستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهريا عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة صاحب الأمر ما شاء دون أن يناله القانون .

( الطعن ١٧٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢ )

٣ - الأصل فى أن المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الاهانة هو بما تطمئن اليه محكمة الموضوع من تحصيلها للفهم الواقع فى الدعوى ولا رقابة عليها فى ذلك لمحكمة النقض ما دام أنها لم تخطئ فى التطبيق القانونى للواقعة .

( الطعن ١٧٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢ )

٤ - اذا كان للناقد أن يشتد فى نقد أخصامه السياسيين ، فان ذلك لا يجب أن يتعدى حدود النقد المباح ، فإذا خرج الى حد الطعن والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون ، ولا يبرر عمله أن يكون أخصامه قد سبقوه

فيما أذاعوا به أو نشروه الى استباحة حرمان القانون في هذا الباب .  
( الطعن ١٧٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢ )

٥ - لا يشفع في تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهينة التي استعملت هي مما جرى العرف على المساجلة بها ، لما فيه من خطر على كرامة الناس وطبائنتهم .  
( الطعن ١٧٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢ )

٦ - القانون جعل مسئولية رئيس التحرير بالجريدة مسئولية مفترضة بنص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات مردها افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه بنشره ، وافترض الشارع انه مرتكب جريمة النشر ولو لم يكن هو فاعلها الحقيقي أو اشترك في ارتكابها بالمعنى القانوني ، فاذا أصاب الغير ضرر من هذا النشر كان له أن يرجع على رئيس التحرير بالتعويض .  
( الطعن ١٧٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢ )

## التعويض عن مسئولية الوكيل بالأجر

١ - نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٤ من القانون المدنى يلزم الوكيل المأجور أن يبذل دائما عناية الرجل العادى بصرف النظر عن مبلغ عنايته بشئونه الخاصة لأن الاتفاق على مقابل يتضمن حتما التعهد من جانب الوكيل بأن يبذل فى رعاية مصالح الموكل العناية المألوفة فلا يفتقر له الا التقصير اليسير ويحاسب دائما على التقصير الجسيم ولو كان قد اعتاده فى شئونه الخاصة فهو يسأل عن تقصيره الحادث بفعله أو بمجرد اهماله ، فإذا لم يتخذ عند تنفيذ الوكالة الاحتياطات التى تقتضيها رعاية مصالح الموكل أصبح مسئولا قبله عن تعويض ما يصيبه من ضرر من جراء هذا الاهمال وتتقرر مسئولية الوكيل فى هذه الحالة دون حاجة لاعذاره مقدما لأن مسئوليته متفرعة عن التزامه بتنفيذ الأعمال الموكل بها تنفيذا مطابقا لشروط عقد الوكالة .

( المظن ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣١ )

٢ - إذا كان من حق الوكيل أن يقلل نفسه من الوكالة اذا ناء بمبئها أو رغب عن الاستمرار فى تنفيذها فإن المشرع لم يطلق الأمر ليهوى الوكيل يتنحى متى أراد وفى أى وقت شاء بل انه قيد هذا الحق بقيود ضمنها نص المادة ٧١٦ من القانون المدنى ، فإذا لم يراع الوكيل فى تنحيه الشروط والأوضاع التى يحتمها القانون كان ملزما بالتعويضات قبل الموكل ، كما اذا أهمل - بالرغم من تنحيه - القيام بجميع الأعمال المستعجلة التى يخشى من تركها على مصلحة الموكل - المادة ٧١٧ من القانون المدنى - ولا يعفى الوكيل من المسئولة عن عزل نفسه فى وقت غير مناسب أو اغفال السهر على مصالح الموكل المستعجلة الا أن يثبت أن ما فرط انما بسبب خارج عن ارادته أو اذا أثبت أنه لم يكن فى وسعه أن يستمر فى مهمته الا اذا عرض مصالحه لخطر شديد على سند من انه لا يستساغ أن يفرض على الوكيل تضحية مصالحه الخاصة فى سبيل السهر على مصالح موكله .

( المظن ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣١ )

٣ - تقدير ما اذا كان الوكيل المأجور قد أهمل فى تنفيذ الوكالة أو

تنحى فى وقت غير لائق وبغير عذر مقبول هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التى ثبت فيها محكمة الموضوع دون ما رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كان استخلاصها سائفا وله أصله الثابت فى الأوراق .

( الطعن ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣١ )

ج - تحديد ما اذا كانت الوكالة مأجورة أو غير مأجورة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التى ثبت فيها محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى التعرف على حقيقة ما أراده المتعاقدان مستعينة بمبارات التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها دون ما رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك طالما كان استخلاصها سائفا ومستمدا من وقائع ثابتة لها أصابها النابت فى الأوراق .

( الطعن ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣١ )

## تعويض الوكيل عن الضرر بسبب قيام الموكل بعزله في وقت غير مناسب

١ - الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع في انعقادها وانقضائها وسائر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بمقد الوكالة في القانون المدني فيما عدا ما يتضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها . واذ لم ينظم قانون التجارة طرق انقضاء عقد الوكالة بالعمولة فإنه ينقضى بنفس الأسباب التي ينقضى بها عقد الوكالة المدنية وبالتالي فإنه يجوز للوكيل بالعمولة أن يتنحى عن الوكالة في أى وقت قبل اتمام العمل الموكل اليه وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقا للحدود المرسومة بالقانون المدني . ولما كان مؤدى ما تقضى به المادتان ٧١٥ ، ٧١٦ من القانون المدني - على ماورد بمجموعة الأعمال التحضيرية - أن الوكالة عقد غير لازم ، فإنه يجوز للموكل عزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة . كما ان للوكيل أن يتنحى عنها قبل اتمام العمل الموكل اليه ، فإذا كانت الوكالة بأجر صح التنحي ولكن يلزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذي قد يلحقه اذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب .

( الطعن ٣٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٨ )

٣ - النص في المادة ١/٧١٥ من القانون المدني ، يدل على أنه وان كان للموكل أن يعزل الوكيل في أى وقت ، إلا أنه في حالة الوكالة بأجر يحق للوكيل أن يرجع على الموكل بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عزله اذا كان في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بالزام الطاعنة بالتعويض على أنها أنهت الوكالة في وقت غير مناسب لأنها أخطرت المطعون عليه بفسخ العقد مخالفة شروطه التي توجب أن يكون الاخطار قبل انتهاء المدة بثلاث أشهر وأنها بذلك تكون قد أساءت استعمال حقها في إنهاء عقد الوكالة وهو ما يكفي لاقامة الحكم على أساس قانوني سليم في قضائه بالتعويض ، ثم فإنه لا يكون في حاجة بمعد ذلك الى بحث التعويض على أساس إنهاء الوكالة بغير عذر مقبول ، لأن أحد الأساسين يكفي وحده للقضاء بالتعويض .

( الطعن ٣٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩ )

٣ - متى كانت المحكمة قد قدرت الضرر الذى لحق المطعون عايشه  
- وكيل بالعمولة لتوزيع منتجات شركة البيرة الطاعنة - من انتهاء الوكالة  
فى وقت غير مناسب بمبلغ الفى جنيه منها ألف جنيه مقابل ما فاتته من  
عمولة عن سنة ١٩٥٩ مستهدية فى ذلك بالعمولات التى تقاضاها عن  
السنوات السابقة وألف جنيه مقدار ما لحقه من خسارة بسبب الاستيلاء على  
مستودعه وتأمين وتأمين الزجاجات الفارغة والتعويضات التى دفعها  
لعماله ، وهو ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنة - بأنه لم يلحق الوكيل  
ضرر - لانه ما زال يتعامل معها بصفته صاحب مقهى وبار - لأن انتهاء  
الوكالة قد أضاع على المطعون عايشه العمولة التى كان يحصل عليها وهى  
بخلاف الأرباح التى كان يجنيها من بيع البيرة فى المقهى والبار قبل وبعد  
انتهاء الوكالة ، الأمر الذى لم تر معه المحكمة حاجة الى احالة الدعوى الى  
التحقيق أو الاستعانة بخبير لتحقيق ما تدعيه الطاعنة بهذا الخصوص ، ومن  
ثم يكون النعى فى غير محله .

( الطعن ٣٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩ )

## التعويض عن مسئولية المحامي قبل موكله

١ - استخلاص محكمة الموضوع للخطأ الموجب لمسئولية المحامي قبل موكله أو نفي ذلك هو مما يدخل في حدود سلطتها التقديرية متى كان استخلاصها سائفاً واذ كان ما أورده الحكم في شأن نفي حصول خطأ من المحامي سائفاً ويكفى لحمل النتيجة التي انتهى اليها • فإن ما تضمنه وجه النفي لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض •

( الطعنان ٣٨٢ ، ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٩ )

## التعويض عن استغلال حق المؤلف

١ - للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق بغير إذن منه والا كان عمله عدوانا على الحق الذي اعترف به الشارع للمؤلف واخلالا به وبالتالي عملا غير مشروع وخطا يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر الناشء عنه طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدني القديم .

( الطعن ٤٧١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٦ )



## التعويض عن مسئولية الشخص الاعتبارى

١ - انه وان كان لقاضى الموضوع السلطة المطابقة فيما يستخلصه من الوقائع المطروحة عليه ، الا أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يجب أن يبين العناصر الواقعية التى استخلص منها النتيجة التى انتهى اليها ، واذا كان الشخص الاعتبارى يسأل عن الأخطاء التى يرتكبها ممنولوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من أعمال ولا يسأل عن أخطائهم الشخصية وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان هذا الذى وقع من محافظ القاهرة السابق يمثل خطأ شخصيا استنادا الى مجرد صدور الأمر به منه شخصيا دون بيان ما اذا كان فى ذلك يباشر نشاطا لحساب المعتدى أم لحساب نفسه فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

( الطعن ٢٧٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠ )

## التعويض عن مسئولية الشهر العقارى

١ - انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان التسجيل طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى عو نظام شخصى يجرى وفقا للأسماء لا بحسب العقارات وليست له حجية كاملة فى داته فهو لا يصحح العقود الباطلة او يكمل العقود الناقصة بل تتم اجراءاته بناء على طلب أصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التى أوجبت المادة ٢٢ من هذا انقانون اشتغال طلبات الشهر عيها ومنها البيانات المتعلقة بأصل حق الملكية او الحق العيى محل الصرف واسم المالك السابق أو صاحب الحق العيى وطريق انتقال الملكية او الحق العيى اليه ، ومنى فامت مصدقة اشهر العقارى ببحب أصل الملكية أو الحق العيى فى حدود هذه البيانات والاوراق المؤيدة لها . فلا مسئولية عليها بأن هى اعتمدت هذه البيانات وبلك الاوراق وفامت بشهر المحرر استنادا اليها ولو لم ينزب على هذا التسجيل انتقال الحق الى طلب الشهر ليعب فى سند الملكية او لو كون المتصرف غير مالك للحق المتصرف فيه طالما ان الاوراق والمستندات المقدمة لا ينبىء عن العيب المانع من انتقال الحق . وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة محيلا الى أسبابه وكان هذا الحكم قد أقام قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض على مجرد القول بأن تابعيه « اذ قاموا باتمام شهر عقد البيع الصادر من ٠٠٠٠ الى ٠٠٠٠ برقم ٧٩٦١ القاهرة بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٥ وبالنالى شهر العقد الصادر من الأخير للمدعى برغم ١٠٤٠٣ القاهرة فى ٣٠/١١/١٩٥٦ دون اتباع ما تقضى به أحكام قانون الشهر العقارى من وجوب التأكد من ثبوت ملكية البائع قبل شهر المحرر بما يتوافر معه ركن الخطأ » دون بيان ما اذا كان ذلك ناشئا عن تقصير فى استيفاء ما أوجبت المادة ٢٢ من القانون المذكور من أوراق وبيانات أو فى بحثها أو انها كانت تنبىء عن عدم ملكية البائع للمطعون ضده الأول ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون الذى أدى به الى القصور فى التسبب مما يوجب نقضه .

( الطعن ١١٠٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠ الطعن ٥٤١ لسنة

٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨ )

## التعويض عن مسئولية الحارس القضائي

١ - الحارس القضائي ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بإدارتها وما يتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات وهو اذ كان لا يسأل في دعوى الحساب الا عما قبضه بالفعل من ايراد الاعيان الخاضعة لحراسته ، الا انه باعتباره وكيلًا عن ملاكها يعد مسئولًا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره في ادارتها يسيرا كان هذا التقصير أو جسيما تبعا لما اذا كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر ، واذا كان تنازل الحارس عن وضع يده على الأرض الخاضعة للحراسة أو عن غلتها دون صدور حكم قضائي في مواجهته أو اذن كتابي من ملاكها يعتبر خروجًا عن حدود سلطته كحارس فانه يكون مسئولًا عن تعويض ما ينشأ عن ذلك من ضرر لهم .

( الطعن ٦٤٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٩ )

## التعويض عن تعسف المالك في استعمال حقه

١ - تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه هو من شئون محكمة الموضوع كما ان تقدير التعويض الجائر للضرر الناتج عن هذا التعسف هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان القانون لا يلزمها باتباع معايير معينة في شأنه .

( الطعن ١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٩ )

## التزام رئيس المدرسة بتعويض الضرر الذى يحدثه التلميذ - القاصر - للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة

١ - رئيس المدرسة بوصفه رقيبها الأول يلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة ، وتقوم هذه المسؤولية على خطأ مفترض لصلحة الضرر هو الاخلال بواجب الرقابة ، ولا يستطيع رئيس المدرسة ، وهو مكلف بالرقابة ان يدرأ مسؤوليته الا اذا أثبت انه فام بواجب الرقابة أو أثبت ان الضرر كان لابد واقعا حتى ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى له من حرص وعناية ، ولما كانت مسؤوليه رئيس المدرسة لا ترتفع بمجرد اخنيار مشرفين من المعلمين للملاحظة التلاميذ أثناء وجودهم بالمدرسة بل تقوم - وعلى ما سنف البيان - الى جانب مسؤولية هؤلاء المشرفين بنء على خطأ مفترض فى واجب الرقابة بوصفه قائما بإدارة المدرسة واذا كان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا انتظار ، نال النعى عليه يكون على غير أساس \*

( الطعن ٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١١ )

٢ - مسؤولية رئيس المدرسة بالرقابة لا ترتفع بمجرد اخنيار مشرفين من المعلمين للملاحظة التلاميذ أثناء وجودهم بالمدرسة بل تقوم بوصفه رقيبها الأول يلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة - الى جانب مسؤولية هؤلاء المشرفين - بنء على خطأ مفترض فى واجب الرقابة بوصفه قائما بإدارة المدرسة . اذ كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون متى ثبت ان الفعل الضار وقع من أحد متولى رقابتهم خارج الفصل وفى فناء المدرسة وقبل انتهاء اليوم الدراسى \*

( الطعن ٦٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٠ )

٣ - مسؤولية المكلف بالرقابة عن الأعمال الغير مشروعة التى تقع ممن هم فى رقابته - وهى مسؤولية مدنية على خطأ مفترض هو الاخلال بواجب الرقابة وهو خطأ يقبل اثبات العكس - لا ترتفع فى حالة وقوع الحادث الذى سبب الضرر للغير فجأة الا اذا كان من شأن هذه المفاجأة نفى

علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب المكلف بالرقابة وبينه  
الضرر الذي أصاب المضرور وهذا لا يتحقق الا اذا أثبتت لمحكمة الموضوع انه  
المفاجأة في وقوع الفعل الضار بلغت حدا ما كانت تجدى معه الرقابة فيه  
منع وقوعه وان الضرر كان لا بد واقعا حتى ولو قام متولى الرقابة بما ينبغي  
له من حرص وعناية .

( الطعن ٦٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٠ )

## مستولية وزارة التربية والتعليم عن المدارس الخاصة

١ - مفاد ما نص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والقرارات المنفذة له من خضوع المدارس الحرة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود التي رسمها أن لوزارة التعليم سلطة فعلية في رقابه وتوجيه العاملين بالمدارس الحرة وهي سلطة تستمدتها من القانون لا لحساب هذه المدارس وانما لحسابها هي باعتبارها القوامة على مرفق التعليم بما يتحقق معه تبعية المدارس المذكورة والعاملين بها للوزارة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني .

( الطعن ١٢٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٩ )

٢ - مفاد نص المادة ٥٤ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة ان ادارة المدرسة المستولى عليها بما تتطلبه من اشراف مالى وادارى لا يجعل الجهة القسائمة عليه صاحبة عمل وانما هي بصريح نص المادة نائبة عن صاحب المدرسة نيابة قانونية .

( الطعن ١٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ )

٣ - لما كان مقتضى النيابة حلول ارادة النائب محل ارادة الاصيل مع انصراف الأثر القانوني لهذه الارادة الى شخص الاصيل كما لو كانت الارادة قد صدرت منه هو فهمى فى جوهرها تخويل للنائب حق ابرام عمل أو تصرف تتجاوز آثاره ذمة القائم به الى ذمة الاصيل باعتبار أن الالتزام فى حقيقته رابطة بين ذمتين ماليتين وليس رابطة شين شخصين . ولازم ذلك أن النائب فى النيابة القانونية لا يكون مسئولاً قبل الفسر الا اذا ارتكب خطأ تجاوز به حدود النيابة يستوجب مسئولينه فاذا لم يرتكب هذا الخطأ لم يكن مسئولاً حتى لو أصاب الغير ضرر من تنفيذ النيابة .

( الطعن ١٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ )

## التعويض عن مسئولية الطبيب

١ - الطبيب مسئول عن تعويض الضرر المرتب على خطئه فى المعالجة ومسئوليته هذه بصيريه بعيدة عن المسئوريه العمديه . ففاضى الموضوع يستخلص ثبوتها من جميع عناصر الدعوى من غير مراقبه عليه .

( الطعن ٢٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٦/٢٢ )

٢ - مسئولية الطبيب الذى اختاره المريض او نائبه لعلاجة هي مسئولية عقدية والطبيب وان كان لا يلتزم بمقتضى العقد الذى ينعقد بينه وبين مريضه بشفاؤه او بنجاح العمليه الى يجريها له . لان التزام الطبيب ليس التزاما بتحقيق نتيجة وانما هو التزام ببذل عناية ، الا ان انسياه المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهودا صادقه يفضة نتفق - فى غير الظروف الاستثنائية - مع الأصول المستقرة فى علم الطب . فيسأل الطبيب عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يفظ فى مسنواه المهني وجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول . وجراح التجميل وان كان كغيره من الأطباء لا يضمن نجاح العملية التى يجريها الا أن العناية المطلوبة منه أكثر منها فى أحوال الجراحة الأخرى اعتبارا بأن جراحة التجميل لا يقصد منها شفاء المريض من علة فى جسمه وانما اصلاح تشويه لا يعرض حياته لاي خطر .

( الطعن ١١١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ، الطعن ٣٨١ لسنة

٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ )

٣ - اعتبار التزام الطبيب التزاما ببذل عناية . مقتضاء . عبء اثبات عدم بذل العناية الواجبة يقع على المريض . اثبات المريض واقعة ترجع اهمال الطبيب . انتقال عبء اثبات الى الطبيب .

( الطعن ١١١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ )

٤ - حدوث الوفاة نتيجة الخطأ فى عملية التخدير . عدم وقوع أى خطأ فى الجراحة من الطبيب الذى أجراها . عدم استطاعة هذا الأخير منع الطبيب الذى عينته ادارة المستشفى من مباشرة عملية التخدير . انتفاء



الخطأ التقصيرى فى جانب الطبيب الجراح .

( الطعن ٤١٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣ )

٥ - التزام الطبيب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس التزاما بتحقيق نتيجة هى شفاء المريض ، وانما هو التزام ببذل عناية الا ان العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهودا صادقة يقظة تتفق فى غير الظروف الاستثنائية مع الأصول المستقرة فى علم الطب ، فيسأل الطبيب عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ فى مستواه المهنى وجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول ، كما يسأل عن خطئه العادى أيا كانت درجة جسامته .

( الطعن ٤٦٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ )

٦ - اذا كان الحكم لم يستند فى قضائه بمسئولية الطاعن بصفته الى الخطأ الثابت فى جانبه - وهو افعال فى علاج وملاحظة ورعاية عين المطعون ضده - فحسب وانما استند أيضا الى تراخى أطباء المستشفى العسكرى العام فى اجراء التداخل الجراحى مدة تقرب من الشهرين ، مع ان حالة المطعون ضده كانت تستلزم المبادرة باتخاذ هذا الاجراء فور ظهور عدم جدوى العلاج الدوائى الذى استمر عليه طوال تلك المدة ، دون أن يتحقق الحكم من أن العلاج الدوائى الذى اتبعه الاطباء مع المطعون ضده على النحو الذى أورده كبير الاطباء الشرعيين فى تقريره الذى اعتمد عليه الحكم فى قضائه كان لا يتفق مع ما تقتضى به الأصول المستقرة فى علم الطب ، وهو ما يجب توافره لمساءلة الطبيب عن خطئه الفنى فان الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه فى تطبيق القانون فى هذا الحصوص قد شابه القصور فى التسبب بما يستوجب نقضه ، طالما انه قضى بتعويض اجمالى عن الأضرار التى حاقت بالمضروب ومن بينها الضرر الناجم عن خطأ الطاعن فى التراخى فى اجراء التداخل الجراحى والذى قصر الحكم فى استظهار الشرط اللازم توافره لثبوته فى حق أطباء المستشفى العسكرى العام على النحو السالفه بيانه .

( الطعن ٤٦٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ )

## التعويض عن العدول عن الخطبة

١ - استتالة أمد الخطبة فى الزواج والاحجام عن اتمامه ثم العدول عن الخطبة ، كل ذلك أمور لا تفيد سوى العدول عن اتمام الخطبة ولا تعد أفعالا مستقلة بداتها عن هذا العدول • ومجرد العدول عن الخطبة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعد سببا موجبا للتعويض مهما استطالت مدة الخطبة الا اذا اقترن هذا العدول بأفعال أخرى مستقلة عنه ألحقت ضررا بأحد الحطيين •

( الطعن ١٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٥ )

٢ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اشار بصدد بيان الضرر المطالب بالتعويض عنه الى ما تكبده المدعية - قبل العدول عن خطبتها - من نفقات ومصاريف بجهيز • دون أن يعنى بأصـحاح نوع تلك النفقات ومقدارها والدليل على ثبوتهـا أو بتفصى الضرر الذى أصابها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالفصور مما يستوجب نقضه •

( الطعن ١٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٥ )

٣ - ينمى للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوافر شرائط المسئولية التقصيرية بأن يكون هذا العدول قد لازمته أفعال خاطئة فى ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبى للطرف الآخر • فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض للمطعون عليها عن فسخ الخطبة على ما ورد فيه من أن الطاعن أقدم على فسخ الخطبة لغير ما سبب سوى طمعه فى مال والد خطيبته لرفضه أن يخص ابنته بنصيبها فى مال حال حياته ، واعتبرت المحكمة عدول الطاعن لهذا السبب عدولا طائشا ليس له مسوغ يقنضيه وثبت عليه الحكم للمطعون عليها بالتعويض ، وكان سبب العدول على هذا النحو لاصقا بالعدول ذاته ومجردا عن أى فعل خاطئ مستقل عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون اذ قضى للمطعون عليها بالتعويض •

( الطعن ٤٣٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ )

## التعويض عن المنافسة التجارية غير المشروعة

١ - الدعوى المؤسّسة على المنافسة غير المشروعة لا نخرج عن أن تكون دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار فيحق لكل من أصابه ضرر من فعل المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطنب تعويض ما أصابه من ضرر من جرائها على نل من شارك في أحداث هذا الضرر متى توفرت شروط نلك الدعوى وهى الخطأ والضرر ورابطة السببية بين الخطأ والضرر .

( الطعن ٤٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤/٦/١٩٥٦ )

٢ - تعد المنافسة التجارية غير المشروعة فعلا تقصيريا يسنوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى وبعد تجاوز الحدود المنافسة المشروعة ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة فى المعاملات اذا قصد به أحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو ايجاد اضطراب باحدهما منى كان من شأنه اجذاب عملاء احدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها .

( الطعن ٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٥٩ )

٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أركان المسئولية الموجبة للتعويض من خطأ هو اخلال الطاعنين بالتعاقد ومنافستهما المطعون عليه منافسة غير مشروعة ومن ضرر محقق نتيجة لأن التسمية التى اتخذها الطاعنان لشركتهما توجد لبسا فى تحديد مصدر منتجات كل من الشركتين لدى المستهلكين ومن وجود رابطة السببية بين الخطأ والضرر فلا محل للنعى عليه بالقصور .

( الطعن ٧٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١١/٥٩ ، نقض جلسة ١٩٠١/٢/١٩٦٧ م ، نقض م ١٨ ص ٣٥١ )

## التعويض عن الغش الصادر من ناقص الأهلية

٩ - مفاد نص المادة ١١٩ من القانون المدني انه اذا لجأ ناقص الأهلية الى طرق احتيالية لاختفاء نقص أهليته ، فانه وان كان يجوز له طلب ابطال العقد لنقص الأهلية الا انه يكون مسئولاً عن التعويض للغش الذي صدر منه عملاً بقواعد المسئولية التقصيرية ، ولا يكفي في هذا الخصوص أن يقتصر ناقص الأهلية على القول بأنه كاملاً ، بل يجب أن يستعين بطرق احتيالية لتأكيد كمال أهليته .

( الطعن ٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣ )

## حق الشريك على الشيوع - مالك الثلاثة أرباع - في اقتضاء التعويض الناشئ عن تلف البناء لحساب جميع الشركاء

١ - المالك لخصه مقدارها ثلاث أرباع الأرض الشائعة ، له الحق في ادخال تغييرات أساسية في الغرض الذي أعدت له هذه الأرض في سبيل تحسين الانتفاع بها وفقا لأحكام المادة ٨٢٩ من القانون المدني ، ويكون البناء الذي يقيمه على نفقته لتحقيق هذا الغرض داخلا في حدود حقه في إدارة المال الشائع ، وهو يباشر هذا الحق بوصفه أصيلا عن نفسه ونائبا عن مالك الربع الباقي ، وتكون اجارته نافذة في حق هذا المالك ، كما يكون له الحق في قبض الأجرة واقتضاء التعويض الناشئ عن تلف البناء لحساب جميع الشركاء .

( العطن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧١ )

## التعويض عن غصب العقار - الريع

١ - الفصب باعتباراه عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتعويض الاضرار الناشئة عنه ولا تنفيذ المحكمة بحكم المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعى عند قضاءها بالريع لصاحب الأرض المخصصة مقابل ما حرم من ثمار وذلك باعتبار هذا الريع بمثابة تعويض ، فن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف افانون بنجاوزه الحد الأقصى المقرر لايجار الأراضى الزراعية طبقا للمادة ٣٣ المشار اليها ، كما ان القاضى لا يلتزم فى تقديره للتعويض عن الاثراء بلا سبب بحكم المادة المذكورة .

( الطعن ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٥ )

٢ - لما كان الساب من الحكم المطعون فيه - الصادر فى دعوى الريع - أن المحكمة لم تازم الطاعن بأداء أجره عن نصيب المطعون عليه فى الأيطان وانما استرشدت بقيمتها الايجارية التى بينها الحبير فى تقريره والمقدم فى الدعوى الأولى لتحديد الريع المناسب لهذه الأيطان بعد أن خلصت الى انه ليس ثمة دليل على انه لحقها تغيير فى معدنها أو فى مساحتها ، ولا مخالفة فى ذلك للقانون ، لأن الريع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ، وتقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه ، هو من سلطة قاضى الموضوع ، ولا تريب عليه ان هو قدر قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض عن حرمانه من الانفعا ، ما دام أن القاضى قد رأى فى هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشء عن هذا الحرمان .

( الطعن ٣٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥ )

٣ - المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعى التى تنص على انه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوط عليها لا تحكم سوى العلاقة الايجارية التى تقوم بين المالك والمستأجر ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه أسس قضاءه بالريع

على أن الطاعنين وضعوا اليد على نصيب المطعون عليهم في أطيان التركة بطريق الغصب ، وكان الغصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتعويض الأضرار الناشئة عنه ولا تنقيح المحكمة بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالريع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار وذلك باعتبار هذا الريع بمثابة تعويض ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون بفرض تجاوزه للحد الأقصى المقرر لايجاز الأراضي الزراعية طبقا للمادة ٣٣ المشار إليها .

( الطعن ٢١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٩ )

٤ - إذا كان الغصب في ذاته فعلا ضارا ، وكان الريع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ١٦٩ من القانون المدني انه اذا تعدد المسئولون عن فعل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، فإن الحكم اذ أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام الطاعنين متضامنين بالريع يكون قد التزم صحيح القانون .

( الطعن ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٤ )

٥ - الريع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ويلزم بالريع من ارتكبه العمل غير المشروع وهو الغصب .

( الطعن ٢٧٧ ، ٢٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )

٦ - المقرر أن الريع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار .

( الطعن ١١٠٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

٧ - الريع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار وتقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع .

( الطعن ١١٩١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢١ )

٨ - الريع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل

ما حرم من ثمار ، والمقتصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تعويض الأضرار الناشئة عنه ، ولا تنقيد المحكمة عند قضائها بالريع لصاحب العقار المقتصب بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل والتي تنص على انه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية عن سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها .

( الطعن ١١٩١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢١ )

٩ - يجوز لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تستند الى تقرير خبير مودع في دعوى أخرى ما دامت صورته قد قدمت اليها وأودعت ملف الدعوى وأصبح التقرير بذلك ورقة من أوراقها يتناضل كل خصم في دلالاتها .

( الطعن ١١٩١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢١ )

١٠ - لما كان الفصب يعبر عملا غير مشروع ، يلزم من ارتكبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بنمويض الأضرار الناشئة عنه لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار وكان الحكمان المطعون فيهما قد أقاما قضاياهما بنفي الفصب عن وضع يد المطعون عليه الثاني على الأرض محل النزاع وبرفض دعوى الطاعنين على ما خلصت اليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها من أنه يضع يده عليها بموجب عقد ايجار حرره الجمعية التعاونية الزراعية نيابة عن الطاعنين تنفيذا لقرار لجنة فض المنازعات الزراعية في الطلب رقم ٣٤ سنة ١٩٦٧ ، ولما كان ذلك وكان الطعن قد رفع بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٦ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي أوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ، ولم يقدم الطاعنون رفق طعنهم صورة رسمية من قرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية آنف الذكر ومحضر جلستها بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥ ، وصورة رسمية من تقرير الخبير المقدم في الدعوى وما يفيد انه قدم الى محكمة الموضوع دليلا على أن الأرض محل النزاع من أراضي الحدائق المزروعة بأشجار الموز فيكون هذا النعي عاريا عن الدليل .

( الطعن ٢٠٥٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ )

١١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ريع يعتبر بمثابة تعويض



لصاحب العقار المقتضب مقابل ما حرم من ثمار وتقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع ولا تثريب عليه ان هو استرشد في تقديره بالقيمة الايجارية ذلك أنه وان كانت القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة العقارية ليست حجة قاطعة في بيان الأجرة الحقيقية الا انها يجوز اتخاذها قرينة بسيطة لتقدير الربيع واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في تقديره الربيع فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

( العلمن ١٧٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣١ )

## التعويض عن أكل النهر

١ - أوجب القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ توزيع طرح النهر على أصحاب أكل النهر بنسبة ما فقدوه ، فكان لكل من أكل النهر أرضه - في ظل أحكامه - الحق في تملك قطعة أرض مساوية للأكل مما يطرحه النهر ، وقد ألغى هذا القانون بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٨ الذي حل محله اعتبارا من ١٣/٧/١٩٥٧ وفيه عدل المشرع عن مبدأ توزيع أراضي النهر كتعويض عيني يقتضيه أصحاب أكل النهر ، وقضى بتقرير تعويض نقدي تؤديه الحكومة لهم عن طريق شراء حقهم في تعويض أكل النهر الذي يتم حصره بثمن يعادل خمسين مثلا للضريبة المقدرة على الحياض الواقع بها أكل النهر ، فإذا لم تكن هذه الحياض موجودة وقت الشراء ، فيحسب خمسين مثلا للضريبة المقدرة على أقرب الحياض إليها ، ويكون تقدير الضريبة في الحالتين بحسب فئاتها المقدرة وقت الشراء ، ثم تضمن القانونان ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ اللذان حلا - على التوالي - محل ذلك القانون ، تلك القاعدة المستخدمة في التعويض ، والزمّت المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نيابة عن الحكومة تعويض أكل النهر الذي يتم حصره بما يعادل خمسين مثلا للضريبة العقارية ، وقد حددت هذه القوانين جميعا شروط معينة وإجراءات يلزم اتباعها لاقتضاء التعويض . واذ كان مفاد ما تقدم أن الحق في التعويض عن أكل النهر - عينيا كان أو نقديا - مقرر في القانون وتقوم الحكومة بإدائه لصاحب أكل النهر طبقا للشروط وبعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك ، وهو ما تنتفي معه المنازعة في أصله أو وجوده ، فإن الحكم المطعون فيه بتكليف الحق سالف الذكر ، بأنه متنازع عليه واستبعاد قيمته - لهذا السبب - من عناصر التركة نهائيا ، يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٤٠٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠ )

## تعويض المالك عن حرمانه من الانتفاع بملكه من المرخص له باستغلال المنجم

١ - اذ نصت المادة الثالثة من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر على أن « يعتبر من أموال الدولة ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم والأراضي المصرية والمياه الإقليمية ٠٠٠ » لقد دلت على أن ما يعتبر ملكا للدولة هو تلك المواد المعدنية دون الأماكن التي تستخرج منها والتي تظل مملوكة لصاحب السطح في الحدود المقررة قانونا ، وله حق استعمالها والافادة منها في غير الأوجه المتعلقة باستخراج أو استغلال ما يوجد بها من مواد معدنية ، وبما لا يتعارض مع ما يكون مخولا للغير من حق البحث أو الكشف بها عن تلك المواد أو من امتياز استغلالها ، وعلى ألا يؤدي عمل المرخص له الى الاضرار بالسطح ، فاذا نجم عن عمله أى ضرر بسطح الأرض أو حرمان المالك من الانتفاع بملكه التزم المرخص له بتعويضه عنها . واذ كان الاتفاق موضوع النزاع قد انصب على مقابل اشغال السطح ، فإنه يكون قد ورد على ما يجوز التعامل فيه قانونا ، ويكون النعمى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

( الطعن ٢٢٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٠ )

## تعويض الحائز عن البناء الذى أقامه

١ - مفاد نص المادة ٢٤٦ من القانون المدنى ان الحائز الشئ انسى أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة حق حبسه حتى يستوفى ما هو مستحق له يستوى فى ذلك أن يكون الحائز حسن النية أو سمينها ، اذ أعطى القانون بهذا النص الحق فى الحبس للحائز مطلقا ، وبذلك يثبت لمن أقام منشآت على أرض فى حيازته الحق فى حبسها حتى يستوفى التعويض المستحق له عن تلك المنشآت طبقا للقانون . واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتسليم ، دون أن يرد على دفاع الطاعنة - البائعة - من أن من حقها أن تحبس العين المبيعة تحت يدها حتى تستوفى من المطعون ضدها - الوارثة لامشترى - ما هو مستحق لها من تعويض عن البناء الذى أقامته فيها - بعد البيع - وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب .

( الطعن ٢٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨ )

## التعويض عن فقد الملكية

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان عقد البيع العرفي لا تنتقل به ملكية العقار الى المشتري ، ولا ينشئ سوى التزامات شخصية بين طرفيه فيصبح المشتري مجرد دائن شخصي للبائع بالحقوق والالتزامات الناشئة عن هذا العقد فلا يجوز له مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكيته التي لم تنتقل اليه بعد ، اذ هي لا تنتقل الا بتسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه أو التأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى .

( الطعن ١٦٨٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢ ، الطعن ٢٣٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٢/١٧ ، الطعن ٦٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ )

### التعويض عن بيع ملك الغير

٢١ - إذا كان المشتري على علم وقت البيع بأن البائع لا يملك البيع كان له أن يطالب بإبطال البيع ويسترد الثمن تبعاً لذلك ولكن لا يكون له الحق في أى تعويض .  
(الطعن ١٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٨/١٥ )

## تعويض من أقام بناء على أرض مملوكة للغير

١ - الأصل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان ملكية الأرض تستتبع ملكية ما يقام عليها من مبان بحكم الالتصاق بمقابل تعويض من أقامها وفقا للأحكام التي أوردها المشرع في هذا الخصوص .  
( الطعن ٨٠٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ )

٢ - لمالك الأرض الحق في مطالبة من أقام بناء على أرضه بالريح طالما ان هذا الأخير ينتفع بالمبنى ، لا يغير من ذلك حق من أقام البناء في التعويض الذي يقرره القانون .  
( الطعن ٨٠٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ )

## استحقاق المالك الأجنبي التعويض عن الأراضي التي آلت ملكيتها للدولة تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

١ - لاذ يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وما أضافه الحكم الأخير أنه استند في رفض الدعوى العرعية التي رفعنها الطاعنة - البائعة الأجنبية - على اهيئته العامة للإصلاح الزراعي الى انه ليس للطاعنة الحق في الرجوع على اهيئته المذكورة بمقدم الشمن اذى قضى به للمطعون عليه الاول لان الاستيلاء على الأرض الى اشرافها المذكور تم تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وأن الطاعنة بوصفها مالكة للأرض المبيعة التي تستحق التعويض مقابل الاستيلاء عليها دون المطعون عليه الاول لأنه ليس مانكا ، ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أن يؤدي الى ملك الأراضى التي آلت ملكيتها للدولة تطبيقا لهذا القانون تعويضا يقدر وفقا للأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبمراعاة - الضريبة السارية فى ١٩٥٢/٩/٩ وكان الثابت ان المطعون عليه الاول لم يسجل عقد البيع الصادر اليه من الطاعنة فانه لا يكون مالكا ولا يستحق ثمة تعويض من الهيئته العامة للإصلاح الزراعي ، لما كان ذلك فان النعمى على الحكم يكون فى غير محله .

( الطعن ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٥ )



## التعويض عن الاستيلاء على العقارات لأغراض التعليم

١ - متى كان ما نسبته الطاعنة الى وزارة التربية والتعليم من اساءة استعمال العقار المستوى عليه ليكون مدرسة - واحداث تغيير به وقطع بعض أشجاره ، لا يدخل في نطاق الاستعمال غير العادى بل يكون ان صرح وقوعه خطأ جسيما يستوجب تعويضا مستقلا عن الضرر الناشئ عنه ، لا تشمل الزيادة المقررة مقابل مصاريف الصيانة والاستهلاك غير العاديين ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى على خلاف هذا النظر ، فانه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يعيبه ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

( الطعن ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦ )

٢ - وان نصت المادة ٧ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على ان الأماكن الصادرة في شأنها قرارات استيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة الى الجهات التي تم الاستيلاء لهاها ، الا ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذي خول لوزير التربية والتعليم سلطة اصدار قرارات استيلاء على الأماكن اللازمة لثئون وزارته والذي استمر العمل به بالمرسوم الصادر في ١١/٧/١٩٤٨ ، قد نص في مادته الأولى على أن تتبع في تقدير التعويض عن الأماكن المستولى عليها الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بثئون التموين ، واذا وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادى الجارى بالسوق في تاريخ حصول الاستيلاء مضافا اليها مصروفات الاستيلاء والصيانة للمباني أو للمنشآت وكانت تلك القواعد تفair الأسس التي اتخذها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ لتحديد أجرة الأماكن التي يسرى عليها ، فانه يتعين التزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل انتفاع الأماكن المستولى عليها واستبعاد ما ورد بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أحكام خاصة

بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض .

( الطعن ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦ )

٣ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ان استيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار عملا بالسلطة المخولة لها بمقتضى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، يرتب فى ذمتها عند انتهاء الاستيلاء لآى سبب من الأسباب، التزاما قانونيا برد هذا العقار الى صاحبه بالحالة التى كان عليها وقت الاستلام فان أخلت بهذا الالتزام وجب عليها تعويض ذلك العقار عما أصابه من ضرر بسبب هذا الاخلال .

( الطعن ٤٩٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٢ )

## التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة

١ - يقدر ثمن العقار في حالة نزع الملكية دون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من نزع الملكية أما إذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وقيمة الجزء الباقي منه للمالك على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان على ألا يزيد المبلغ الراجب اسقاطه أو اضافته في أى حال على نصف القيمة التي يستحقها المالك ، وعملا بالمادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ ويستوى في ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكون الحكومة قد اتبعت الاجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم تتبعها ذلك أن المادتين ١٣ ، ١٤ سالفتي الذكر انما تقرر أن حكما عاما في تقدير التعويض .

( الطعن ٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٥ )

٢ - نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون مباشرا ، اذا ما اتبعت القواعد والاجراءات التي ينظمها القانون وقد يكون بطريق غير مباشر اما تنفيذا للمرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم قبل أن يصدر مرسوم نزع الملكية - وذلك بالاتفاق مع أصحاب الشأن - واما بضم الحكومة عقارا مملوكا لأحد الأفراد الى المال العام دون اتخاذ اجراءات نزع الملكية وأن يستتبع هذا الطريق غير المباشر ، نزع ملكية العقار وبالفعل ونقل حيازته الى الدولة فانه يتحقق بذلك حكمه ويتولد عنه - أسوة بالصورة العادية المباشرة - جميع ما يرتبه القانون من حقوق ، ومن ثم يكون حصول الاستيلاء الفعلي من الحكومة على أرض وادخالها في الطريق العام كافيا بذاته للمطالبة بتعويضه عن ذلك ولو لم يصدر مرسوم بنزع الملكية .

( الطعن ١١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٥ )

٣ - تنص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ( التي يقابلها نص المادة ١٩ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل القانون السابق ) على أنه اذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي

لم ينزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو النقصان على ألا يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته في أى حال على نصف القيمة التي يستحقها المالك . ولما كان في ورود هذا النص بصيغة عامة ومطلقة تدل على أن ما قصد اليه الشارح من عبارة « زيادة القيمة » الواردة به هو ما يطرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء كان هذا التحسين قاصرا على هذا الجزء أو كان شاملا لعقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء لأعمال المنفعة العامة ، فلا محل للقول بأن ما عناه النص هو المنفعة المقصورة على المالك المنزوعة ملكيته وحده والتي لا يشترك معه فيها آخرون إذ في هذا التفسير تخصيص للنص بما لا تحتمله عبارته . ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ رفض خصم ما طرأ من زيادة القيمة على الجزء الذي لم تنزع ملكيته من أرض المطعون عليه تأسيسا على أن المنفعة التي عادت من أعمال نزع الملكية كانت عامة ولم تقتصر على الجزء المذكور ، يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٣٧٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧/١/١٩٦٣ )

٤ - يبين من نصوص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أن المشرع في سبيل توفير الضمانات الكافية لحماية حق الملكية وصيانة حقوق ذوي الشأن قد حرص على أن يتم الاتفاق على التعويضات المستحقة عن نزع الملكية أو تقديرها بمعرفة أهل الخبرة في حالة عدم حصول الاتفاق وإيداع هذه التعويضات على ذمة مستحقيها في ميعاد قصير عقب نزع الملكية وقبل الاستيلاء الفعلي . وإذا كان مقتضى أحكام هذا القانون أنه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية عند عدم الاتفاق عليه ، إلا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون جهة الإدارة قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجب القانون اتباعها لتقدير التعويض في هذه الحالة ، فإذا لم تتلزم هذه الاجراءات واستولت فعلا على العقار المنزوعة ملكيته ولم يحصل اتفاق بينهما وبين المالك على التعويض المستحق عن نزع الملكية ثم انقضت المواعيد التي حددها القانون للانتهاء من اجراءات تقدير التعويض في حالة عدم الاتفاق عليه دون أن يصل إلى المالك أى اخطار من الخبير يمكن أن يتحقق به علمه بأن جهة الإدارة نازعة الملكية قد سلكت فعلا الطريق الذي أنزدها القانون لاتباعه . لتقدير التعويض في تلك الحالة فإنه يكون لهذا المالك أن يلجأ إلى المحكمة المختصة ويطلب منها تقدير هذا التعويض بذات الوسيلة التي عينها القانون

وهي تقديره بمعرفة أهل الخبرة .  
( الطعن ٢٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٣ )

٥ - لمحكمة الموضوع أن تقدر التعويض الذى يستحقه المالك مقابل ريع أرضه التى استولت عليها الحكومة جبرا عنه وأضافتها الى المنافع العامة بغير اتباع الاجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية - على الوجه الذى تراه المحكمة مناسبا ، فتحكم بهذا التعويض مبلقا متجمدا أو فى صورة فائدة تعويضية وهى فيما تفعله من ذلك وفى تحديدها لسعر هذه الفائدة لا تخضع لرقابة محكمة النقض .

( الطعن ٧١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١/٧/١٩٦٥ )

٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد رخص فى أسبابه للطاعن المنزوعة ملكيته فى صرف المبلغ المدوع الذى اعتبره يمثل القيمة الحقيقية للأرض المستولى عليها متى قدم شهادة بخلو العين من الرهون وهى الشهادة التى تستوجب المادة الثامنة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ تقديمها لامكان صرف التعويض المستحق عن نزع الملكية فلا مسوغ بعد ذلك للقضاء بالالزام طالما أنه لم يثبت امتناع الجهة المدوع لديها المبلغ عن صرفه .

( الطعن ٧١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١/٧/١٩٦٥ )

٧ - مفاد نص المادتين ١٨ ، ٢٠ من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر فى ٢٤/٤/١٩٠٧ والمعدل فى ١٨ من يونية سنة ١٩٣١ ان المول عليه فى افتتاح ميعاد الطعن بالمعارضة فى تقدير أهل الخبرة لقيمة العقار المنزوع ملكيته - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو صدور القرار الوزارى بالاستيلاء واعلانه لذوى الشأن . أما اذا كان التسليم قد تم بناء على اتفاق ذوى الشأن وبناء على ذلك لم يصدر القرار الوزارى لانعدام مسوغه فقد أصبح الاستيلاء الاتفاقى بمثابة تسليم من جانبه المالك للعين المنزوع ملكيتها ونقل حيازتها للدولة وترك أمر تقدير التعويض والمنازعة فيه للقضاء ليفصل فيه ، وخروج النزاع على هذا التعويض عن نطاق نصوص قانون نزع الملكية والتقييد بأجراءاته ومواعيده ويصبح الطرفان أمام دعوى عادية بشأن العقار والمنازعة فى تقدير قيمته تخضع من حيث الاجراءات والمواعيد للقواعد العامة ومن ثم يجوز الاعتراض على هذا التقدير فى صورة دفع بدعوى قائمة طبقا للقواعد العامة .

( الطعن ١٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٣/٦/١٩٦٦ )

٨ - التعويض المستحق عن نزع الملكية لا يعتبر معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى المقصود في المادة ٢٢٦ من القانون المدني اذا ان المقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار في حكم المادة المذكورة أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها نقضاء سلطة في التقدير ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للمنفعة العامة يعتبر تعويضاً له عن حرمانه من ملكيته جبراً عنه للمنفعة العامة وهذا التعويض هو ما يكون للقاضي سلطة واسعة في تقديره فانه لا يكون معلوم المقدار وقت طلبه مهما كان تحديد المالك لهذا التعويض في صحيفة دعواه . ولا يصدق عليه هذا الوصف الا بصدور الحكم النهائي في الدعوى ومن ثم فلا يستحق الفوائد عنه الا من تاريخ هذا الحكم النهائي .

( الطعن ١٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣ )

٩ - تنص المادة ٢٢ من قانون اصلاح الزراعى على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الارض الزراعية على سبعة أمانال الضريبة الأصلية المربوطة عليها . وهذا النص صريح فى انه لا يحكم سوى العلاقة الابجارية التى تقوم بين المالك والمستأجر فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالربيع للمطعون ضده على ان الحكومة استولت على أطيانه جبراً عنه وبطريق الغصب ودون اتباع الاجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية وانه لذلك فلا محل لتطبيق أحكام قانون اصلاح الزراعى فى هذه الحالة فان الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفاً لأحكام هذا القانون لان الغصب يعتبر عملاً غير مشروع يلتزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه فاذا قضت المحكمة بالربيع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار فان هذا الربيع يعتبر بمثابة تعويض وبالتالي فلا يلتزم القاضى فى تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون اصلاح الزراعى .

( الطعن ٣٥١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥ )

١٠ - استيلاء الحكومة على عقار جبراً عن صاحبه ودون اتباع الاجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ وان كان يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية العقار للحكومة بل تظل هذه الملكية لصاحب العقار رغم هذا الاستيلاء ويكون له المطالبة بريعه الا أنه اذا اختار المطالبة بقيمة هذا العقار وحكم له بها فإنه من وقت صيرورة هذا الحكم نهائياً تنتهى حالة الغصب وتصبح حيازة الحكومة للعقار مشروعة وتكون من هذا

التاريخ مدينة لمن استولت على عقاره بالمبلغ المحكوم له به مقابل قيمة العقار ويلزمها الوفاء به فان تأخرت حقت عليها الغائدة القانونية عن التأخير في الوفاء من تاريخ المطالبة القضائية بها عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني .  
لذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده بالريع عن المدة اللاحقة لتاريخ صدور الحكم له بقيمة العقار وقدر هذا الريع بما يجاوز فوائد التأخير القانونية فانه يكون مخالفا للقانون .

( الطعن ٣٥١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥ )

١١ - جرى قضاء محكمة النقض على ان المعارضة في تقدير تعويض العقار عند الاستيلاء عليه مؤقتا تمهيدا لنزع ملكيته لمنفعة العامة انما يجعل هذا التقدير مؤجلا الى أن يحصل الفصل نهائيا ، وأن من شأن ايداع الحكومة خزانة المحكمة تعويض العقار أو قيمته الايجارية طبقا لما قدره الحبير المنتدب من رئيس المحكمة الابتدائية وفقا لما قضى به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة الا تستحق أية فوائد في ذمة الحكومة لا بمقتضى قانون نزع الملكية ولا القانون المدني .

( الطعن ١٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ )

١٢ - تنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة على حق صاحب الشأن في العقار المستولى عليه - بطريق التنفيذ المباشر - في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ولصاحب الشأن - خلال الثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقيمة التعويض عن عدم الانتفاع - حق المعارضة في هذا التقدير ويكون الفصل في المعارضة طبقا للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ومن ثم فانه ليس صحيحا ان المادة المذكورة خاصة بالاستيلاء المؤقت اذ ان هذا النوع من الاستيلاء قد نظمت أحكامه المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

( الطعن ٢٤٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٧ )

١٣ - تقضى المادة السادسة عشر من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بأن يكون لصاحب الشأن في العقار الحق في التعويض مقابل عدم انتفاعه به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع ملكيته

وقت نزع الملكية . وتقدير هذا التعويض هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ولها أن تقدر التعويض الجابر للضرر على الوجه الذي تراه .

( الطعن ٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ ، الطعن ٢٤٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٧ )

١٤ - انه وان كان لا يجوز لصاحب الشأن - طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - الانجاء مباشرة الى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية ، الا ان هذا الخطر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض فاذا لم تلتزم هذه الاجراءات في المواعيد التي حددها القانون كان لصاحب الشأن أن يلجأ الى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق .

( الطعن ٢٥٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٣/١/٤ )

١٥ - انقانون - وليس العمل غير المشروع - هو مصدر الالتزام بالتعويض عند الاستيلاء على العقار دون اتباع الاجراءات القانونية لنزع الملكية بالمنفعة العامة ، ولا ينال من ذلك ان هذه المحكمة قد وصفت هذا الاستيلاء في بعض أحكامها بأنه يعنبر بمثابة غصب اذا ان ذلك كان يصدر تحديد الوقت الذي تقدر فيه قيمة العقار لبيان مقدار التعويض الذي يستحقه مالكه واقامة الاعتبارات التي تبرر تقدير قيمته وقت دفع الدعوى لا وقت الاستيلاء عليه أو في مقام تبرير أحقية ما لك العقار المستولى عليه - بهذه الصورة - في المطالبة بريعه من تاريخ الاستيلاء وحتى صدور مرسوم نزع الملكية أو الحكم نهائياً بقيمته بناء على طلب صاحبه ، أو في مقام صدور قرار اداري بالاستيلاء صدر من شخص لا سلطة له اطلاقاً في اصداره . ومشوباً بمخالفة صارخة للقانون بما يجرده عن صفته الادارية ويفدو معه الاستيلاء على هذا النحو غصباً واعتداء مادياً .

( الطعن ٦٣١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ )

١٦ - اشتراط الخبير لانقاص مقابل التحسين - عن الجزء الذي لم تنزع ملكيته - من قيمة التعويض المستحق للمطعون ضدهم اعفاء باقي أرضهم من هذا المقابل مستقبلاً يتفق مع غاية كل من القانونين ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - الأول بشأن نزع الملكية بالمنفعة العامة



والثاني بشأن فرض مقابل التحسين - وهي تحميل الملاك بمقابل التحسين الذي يطراً على عقاراتهم بسبب أعمال المنفعة العامة ، ولهذا نصت المادة ١٣ من القانون الأخير على « ان للمجاسس البلدى المختص فى جميع الأحوال أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين » ٠٠٠ الأمر الذى لا يسوغ معه بعدئذ تحصيل هذا المقابل مرة أخرى .

( الطعن ٦٣١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ )

١٧ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة على ان تغيير صاحب الشأن فى التعويض عن مقابل عدم الانتفاع بالعقار المستولى عليه بالاجراءات والميعاد الخاصين بالمعارضة فى التقدير أمام لجنة الفصل فى المعارضات المنصوص على تشكيلها فى المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار اليه مرهون بالتزام الجهة التى استولت على العقار بأحكام المادة ١٦ سالفة الذكر فان لم تفعل فانه لا يكون أمام صاحب الحق من سبيل - للحصول على حقه سوى الالتجاء الى القضاء للمطالبة به بالدعوى العادية المبتدأة .

( الطعن ٣٦٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ )

١٨ - تقضى أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بأن تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها يكون بقرار من رئيس الجمهورية ينشر فى الجريدة الرسمية ويصدق فى الأماكن التى حددتها المادة الثالثة من القانون وبمجرد حصول النشر يكون لمدوبى المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية حق دخول العقارات لاجراء عمليات المقاس ووضع علامات التحديد ، وتتخذ بعد ذلك اجراءات حصر هذه العقارات وعرض البيانات الخاصة بها وتلقى اعتراضات أصحاب المصلحة بشأنها ، على أنه تيسيراً للإدارة فى القيام بتنفيذ المشروعات العامة والى أن تتم اجراءات نزع الملكية ، أجاز القانون فى المادة ١٦ منه للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة ويكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ينشر فى الجريدة الرسمية ويشمل بياناً اجمالياً بالعقار واسم المالك الظاهر مع الإشارة الى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة ، ويبلغ قرار الاستيلاء الى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يعطون فيه مهلة لا تقل عن أسبوعين لاختلاء العقار ، ويكون لهم الحق فى التعويض عن عدم الانتفاع

بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي الى حين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية .

( الطعن ٥٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٦ )

١٩ - فى حالة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقار الذى تقرر لزومه للمنفعة العامة لم ينص القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المصدل بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة - على وجوب أخذ رأى صاحب الشأن فى القرار قبل اصداره حسبما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ، واذ كان هذا الحكم لم يبين مدى القوة الملزمة لتعليمات السكرتارية العامة للحكومة التى استند اليها فى هذا الخصوص كما انه لم يورد أسبابا أخرى تسوغ قضائه بسبوت علم الطاعن - المؤجر - بتقرير المنفعة العامة للعقار المملوك له وبقرار الاستيلاء عليه قبل تأجيله لشركة المطعون عليها ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه - الصادر بالزام المؤجر بتعويض المسنجر عما لحقه من ضرر نتيجة الاستيلاء على العقار - يكون قد أخطأ فى تطبيقه القانون وشابه قصور فى السببب .

( الطعن ٥٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٦ )

٣٠ - انه وان كانت الجهة طالبة نزع الملكية هى التى تستفيد من العقار المنزوع ملكيته للمنفعة العامة ومن ثم تلتزم بدفع التعويض المقدر لمن نزع ملكيته وتكون مدينة قبله . الا ان المسنفاد من نصوص المواد ١ ، ٦ ، ١١ ، ١٥ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ان المشرع ناط بإدارة خاصة من ادارات الحكومة هى « ادارة نزع الملكية » بمصلحة المساحة القيام بكافة الاجراءات اللازمة لتحديد مساحة العقار وتعيين ملاكه وتقدير التعويض المستحق لأصحابه عن نزع ملكيته وسداده اليهم مقابل الحصول على توقيعاتهم على نماذج خاصة تنقل الملكية للمنفعة العامة وايداع النماذج مصاحبة الشهر العقارى لكى يترتب على ايداعها جميع الآثار المترتبة على شهر البيع الرضائى، والتشريع الخاص الذى ينظم هذه الاجراءات كلها متعلق بالنظام العام لتعلق موضوعه واتصال أحكامه بمنفعة عامة ويستلزم بالتالى وفق ما تنص عليه المواد السابقة من الجهة التى طلبت نزع الملكية سداد التعويض المستحق عن نزع الملكية - بعد تقديره نهائيا - لا الى المنزوع ملكيته ولكن الى المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية لتقوم هى بتسليمه الى ذوى الشأن فيه بمرأغة الضوابط والأحكام التى نص عليها القانون والقرارات المنفذة له

وحصولها على توقيعاتهم على النماذج الخاصة المعدة لهذا الغرض واتى نص عليها ا قانون - خلافا لقواعد واجراءات التسجيل العادية - على ان ايداعها مصلحه اشهر العقارى يترتب عليه آثار شهر عقود البيع الرضائية وبذلك تمنع على الجبهه طالبة نزع الملكية أن تساوم على مقدار التعويض أو نصالح عليه استقلالا اختصارا للاجراءات أو تنفرد بسداده الى المنزوع ملكيته لان هذه الأمور نظم المشرع اجراءاتها تنظيما الزاميا .

( الطعن ٥١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ )

٣١ - اذا كان قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد ألزم الجهة المستفيدة من نزع الملكية بسداد التعويض الى جهة حكومية أخرى لتتولى بدورها سداده الى مستحقه ، فانه يكون فى نفس الوقت قد دل على ان المنزوع ملكيته لا حق له فى مطالبة الجهة المستفيدة من نزع الملكية بشئ من التعويض وانما هو يتقاضاه بنص القانون من « مصلحة نزع الملكية » .

( الطعن ٥١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ )

٣٢ - مفاد المواد ١٢، ١١، ٧، ٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - وعلى ما صرحت به المذكرة الايضاحية للقانون - ان المشرع فى تنظيمه لطريقه الفصل فى المعارضات التى تقدم بعد الاطلاع على الكشف ، قد فرق بين ما يتعلق منها بتقدير التعويض وبين ما يقدم لاسباب أخرى ، فنصت المادة ١١ على النوع الثانى وأوجبت اخطار ذوى الشأن بما قد يوجد من عقبات تحول دون صرف التعويض المستحق مع بيان الشروط الواجب توافرها لاقتضائه وايداع مبالغ التعويض فى أمانات المصلحة القائمة باجراء نزع الملكية والاعتبار الاخطار المذكور مبرئا لذمة الحكومة من التعويض المستحق عن عدم الانتفاع وذلك حتى لا تستمر الحكومة ملزمة بإداء هذا التعويض فى حين ان صرفه متعذر بسبب عقبات لا دخل لها فيها كوجود حجز أو رهن أو اختصاص أو أى حق للغير ، أما النوع الأول الخاص بتقدير التعويض فيحال الى لجنة الفصل فى المعارضات ، واذ كان الواضح ان النزاع حول المساحة الذى يثيره المالك المنزوع ملكيته لا يدخل فى مفهوم النوع الثانى وانما يتعلق بتقدير التعويض المستحق للمالك الذى ورد اسمه بالكشف الذى نصت عليه المادة السادسة من القانون دون ما ادعاء بحق فيه لغير هذا المالك ، وكان القانون قد نص على اختصاص اللجنة بالفصل

فى المنازعات المقدمة عن « قيمة التعويض » ولم يذكر « قيمة الوحدة » وكانت المساحة عنصرا من عناصر تحديد « قيمة التعويض » فضلا عن ان تعيين قدر المساحة صغرا او انبر امر لازم فى بعض الحالات بتقدير ثمن بالوحدة ، فان لجنة الفصل فى المعارضات اسى نص عليها قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تكون مختصة بالفصل فى المعارضات المقدمة عن مساحة العقار المنزوعة ملكيته .

( الطعن ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١ )

٣٣ - خول المشرع اللجنة - التى أنشأها بالقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اختصاصا قضائيا معيناً حين ناط بها الفصل فى الخلاف على التعويضات المقدرة عن نزع الملكية وهذا الفصل يعتبر فصلا فى خصومة .

( الطعن ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١ )

٣٤ - مفاد عبارة « الملاك وأصحاب الحقوق » التى ترددت فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، ان نزع الملكية يرتب تعويضا للمالك عن فقد ملكيته ، كما يرتب لغيره من ذوى الحقوق على العقار التعويض عما يلحق بملكيتهم من أضرار بسبب نزع الملكية . والمشتري بعقد غير مسجل لا يمتلك العقار ولا يستحقه لذلك تعويضا عن فقد الملكية .

( الطعن ٤٧٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٨ )

٣٥ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تحويل المال المملوك لأحد الأفراد الى مال عام يقتضى اما ادخاله فى الملكية الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بطريق من طرق كسب الملكية المينة فى القانون المدنى ثم نقاه بعد ذلك الى الملك العام بتخصيصه للمنفعة العامة . واما بنزع ملكيته للمنفعة العامة فينتقل فورا من ملكية صاحبه الى الملكية العامة على نحو ما بينه القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة ، وان تخصيص الدولة العقار المملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة بالفعل دون اتباع الاجراءات التى رسمها القانون المذكور وذلك باستيلائها عليه ونقل حيازته اليها وادخاله فى المال العام ، يتفق فى غايته مع نزع الملكية باتخاذ اجراءاته القانونية ومن ثم يستحق ذور الشأن جميع ما يرتبه قانون نزع الملكية من حقوق بما فى ذلك الحق فى تعويض يبادل

الشن .

( الطعن ٥٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨١ )

٣٦ - أوجبت المادتين الخامسة والسادسة من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية لاحتفعة العامة أن تتخذ الاجراءات المحددة بها والتي تنتهي بتحرير كشوف تتضمن بيان العقار المطلوب نزع ملكيته واسم ماله وأصحاب الحق فيه ومحل اقامتهم والتعويض المقدر لهذا العقار وعرض هذه الكشوف مع الخرائط في الأماكن المحددة والنشر عنها ، واطار اصحاب الشأن بها ، كما حوت المادة السابقة لذوى الشأن من الملاك واصحاب الحقوق الاعتراض على هذه البيانات بما في ذلك تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف سالفه الدر . وبينت المادة اسلفه عشر تشكيل اللجنة المختصة بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات واجازت المادة الرابعة عشر الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ويبين من هذه النصوص أنه وان كان لا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة الى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية ، الا ان هذا الحظر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مشروط بأن تكون الجهة نازعه المصلحة قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض ، فان لم تلتزم هذه الاجراءات في المواعيد التي حددها القانون كان لصاحب الحق أن يلجأ الى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق .

( الطعن ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ )

٣٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد أحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ انه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة الى المحكمة لطلب التعويض سواء المستحق عن نزع الملكية أو المقابل لعدم الانفعال بالعقار في المدة من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض الا ان هذا الحظر مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض دون أن يصل الى ذوى الشأن أى اخطار يفيد انها ساكت فعلا الطريق الذى ألزمها القانون باتباعه لتقدير التعويض فانه يكون لصاحب الشأن في هذه الحالة أن يلجأ الى المحكمة المختصة مطالبا بالتعويض المستحق .

( الطعن ١٩٣٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ٦/١٢/١٩٨٧ )

## عدم استحقاق التعويض في حالة انفساخ العقد بقوة القانون حالة نزع العين المؤجرة للمنفعة العامة

١ - نزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة يعد هلاكاً كلياً يترتب عليه انفساخ العقد بقوة القانون لانعدام المحل ولا يجوز للمستأجر في هذه الحالة أن يطالب المؤجر بنعويض وهو ما تقتضيه الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ٥٦٩ من القانون المدني وإذا كان البت في الدعوى أنه صدر قرار وزاري بنزع ملكية العمارة التي كان يستأجر المظعون عليه الأول شقة فيها فإنها تعد في حكم الهلكة كلياً وينفسخ العقد من تلقاء نفسه ، ويكون الحكم المظعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر أن الطاعنة ( المؤجرة ) قد أخطأت بإخلاء المظعون عليه الأول من الشقة التي كان يسكنها ، وقضى له بالتعويض على هذا الأساس .

( الطعن ١٦٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١١/١٩٧٤ )

## التعويض عن الاستيلاء المؤقت

١ - أجازت المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لجهة الادارة الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذو منفعة عامة على أن تعين المصلحة طالبة الاستيلاء خلال أسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض المستحق لذوى الشأن مقابل عدم انتفاعهم بالعقار المستولى عليه أوجبت المادة ١٨ على هذه المصلحة إعادة العقار فى نهاية مدة الاستيلاء مع تعويض كل تلف أو نقص فى قيمته . فإذا كانت الوزارة الطاعنة قد استولت على عقار المطعون ضده مؤقتة بقصد أخذ الأتربة اللازمة لمشروع ذو منفعة عامة فإنها تكون ملزمة قانونا بتعويض المطعون ضده عن قيمة الأتربة المستولى عليها من هذا العقار وعن مقابل عدم الانتفاع بالأرض وعمّا نقص من خصوصيتها بسبب نزع تلك الأتربة منها إذ أن هذا النقص يعتبر تلقا أصاب العقار ونقصا فى قيمته . ويقوم التزام الطاعنة بهذا التعويض سواء قامت بتنفيذ المشروع بنفسها بالطريق المباشر أو بواسطة مقاول عهدت اليه بالتنفيذ وأيا كان مدى اشرافها على هذا المقاول .

( الطعن ٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٨ )

٢ - إذا كانت مسئولية جهة الادارة ( الطاعنة ) على أساس المادتين ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ مصدرها القانون فإن الحكم المطعون فيه لا يكون بحاجة الى الاستناد الى أحكام المسئولية التقصيرية للقضاء بالتعويض .

( الطعن ٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٨ )

## التعويض عن الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة

١ - اذ كان الطاعنان قد أقاما الدعوى لمطالبة المطمون عليهم - محافظة القاهرة وآخرين - بالتعويض تأسيسا على أن مصلحة التنظيم رفضت الترخيص لهما بإجراء أعمال التعلية في العقارين المملوكين لهما بسبب وجود مشروع لتوسيع الشارع ، ولما كانت المادة ١٢ من قانون تنظيم المباني السابق رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢ المنطبقة على واقعة الدعوى والممول به بمقد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٤ ، وتقابلها المادة ١٢ من القانون الحالي رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ننص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المختص ، ومع عدم الإخلال بأحكام قانون نزاع الملكية يحظر من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعمية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ، ويمرض أصحاب الشأن تعويضا عادلا أما أعمال الترميم لازالة الخلل وأعمال البياض فيجوز القيام بها ، مما مفاده أنه اذا صدر قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم فإنه يحظر على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعمية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم ، غير أنه حماية لحقوق الأفراد - حسبما ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون - فقد نص المشرع على الزام الادارة بتعويض أولى الشأن تعويضا عادلا في حالة الحظر أو البناء أو التعمية ، لما كان ذلك فإنه يكون للطاعنين وفقا للأساس المتقدم ذكره الحق في المطالبة بالتعويض عن منعهما من إجراء أعمال التعمية في العقارين المملوكين لهما وذلك اذا تحقق موجبه لا يغير من هذا النظر استنادهما خطأ الى قانون نزاع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ذلك أن لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ وأن ترده الى الأساس القانوني السليم واذ قضى الحكم المطمون فيه برفض دعوى التعويض تأسيسا على عدم حصول استيلاء فعلى على العقارين المملوكين للطاعنين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٥١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٢ )

٢ - مفاد المادة ١٢ من قانون تنظيم المباني السابق رقم ٤٥ لسنة



١٩٦٢ أنه إذا صدر قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم فإنه يحظر على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم ، غير أنه حماية لحقوق الأفراد ، حسبما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون . فقد نص المشرع على الزام الإدارة بتعويض أولى الشأن تعويضا عادلا إذا تحقق موجهه .

( الطعن ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٦/٦/١٩٨٢ )

## تعويض أصحاب العقارات عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة اقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم

١ - لئن كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء قد نص في المواد ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ منه على استحقاق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضا عما يصيبهم من أضرار نتيجة اقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم وخول اللجنة المنصوص عليها فيه تقدير هذا التعويض وإخطارهم بقرارها في هذا الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وإجاز لذوى الشأن الطعن في القرار الصادر بعدم استحقاق تعويض أو في مفاداره أمام المحكمة المدنية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وكان يبين من هذه النصوص انه لا يجوز لأصاحب الشأن اللجوء مباشرة الى المحكمة المختصة بطلب التعويض المستحق عن اقامة هذه المنشآت الا أن مناط ذلك أن تكون الجهة الادارية قد التزمت بالاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها في هذا الشأن فاذا لم تلزم هذه الاجراءات التي حددها القانون كان لأصاحب الشأن أن يلجأ الى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق .

( الطعن ١٦٧٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )

## التعويض عن الاستيلاء في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

١ - تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض - وهي قرارات ادارية - استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الادارية . وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون . عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع اليها بطاب تقدير التعويض ابتداء وقبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . اختصاص متعلق بالنظام العام .

( الطعن ٢١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٦ )

٣ - تخويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء - وفقا للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - لا يحول دون التجاء ذوى الشأن الى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان في اصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية اذا توافرت اشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية اذ يعتبر تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الأحوال خطأ يستوجب مسؤولية الادارة عن الضرر المتسبب عنه .

( الطعن ٢١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٦ )

٣ - البين من نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ثم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع خول لوزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لأغراض التعليم سواء كانت مبان أو أرضا فضاء أو أرضا زراعية . وأحال بالنسبة لتقدير التعويض المستحق مقابل الانتفاع بها فى المباني والأراضي الفضاء الى أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ واستثنى الأرض الزراعية فنص على قواعد خاصة لتعويض شاغليها وأحال الى قانون الإصلاح الزراعى

بالنسبة لتقدير الأجرة المستحقة لمالكها .  
( الطعن ٨٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ )

٤ - وان نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن الأمان الصادر في شأنها قرارات استيلاء ، تعتبر فيما يتعلق بتطبيق القانون مؤجرة الى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها ، الا ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذي حول وزير التربية والتعليم سلطة اصدار قرارات استيلاء على الاماكن اللارمه لشئون ورائه ، والذي اسمر العمل به بالمرسوم الصادر في ١١/٧/١٩٤٨ قد نص في مادته الاولى على ان تنبع في تقدير التعويض عن الامان المستولى عليها الاحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . واذ وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فائدة رأس المال المستمر وفقا للسعر العادي الجاري في السوق في تاريخ حصول الاستيلاء مضافا اليها مصروفات الاستهلاك والصيانة للمباني أو للمنشآت ، وكانت تلك القواعد تغاير الأسس التي اتخذها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتحديد أجرة الأمان التي يسرى عليها ، فانه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل انتفاع الأمان المستولى عليها واستبعاد ما ورد بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وما طرأ عليه من تعديل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ من أحكام خاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض .

( الطعن ٤٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٩ )

٥ - تنص المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه الا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي رسمها ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل . واذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها ... الاستيلاء على أي منقول وأي شيء من المواد الغذائية » كما تنص المادة ٤٤ من القانون على أنه « لمن وقع عليهم طلب الأداء جبر الحق في تعويض أو جزاء على الوجه المبين بها » وكان وزير التموين قد أصدر القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل للقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ بالاستيلاء على جميع كميات اللب التي كانت موجودة عند صدور - في جمر ك الشلال أو المخازن التابعة له وكذلك على الكميات التي ترد

مستقبلا الى الجمرک المذكور ، فان هذا الاستيلاء تنتقل به ملكية المال من الافراد جبرا عنهم الى جهة الادارة - مقابل تعويض عادل ، ولا يعتبر مصادرة أو قوة قاهرة بالمعنى الوارد فى المادة ١٦٥ من القانون المدنى •

( الطعن ٤٢٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩ )

٦ - خول المشرع وزير التموين - لضمان تمويل البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من الحاجات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة فى توزيعها - أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا ، كل أو بعض التدابير المنصوص عليها فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتي من بينها الاستيلاء على أى مصنع أو محل صناعى ، وأناط به تنفيذ القرارات التى يصدرها فى هذا الخصوص بالطريقة المنصوص عليها فى المادتين ٤٥ - ٤٦ من ذات المرسوم بقانون ، لقضاء التعويضات التى تقدرها اللجان التى يقوم وزير التموين بتشكيلها وتحديد اختصاصها ، وخول لذوى الشأن فى المادة ٤٨ منه حق المعارضة فى قرارات هذه اللجان لدى المحكمة الابتدائية المختصة فى المواعيد وبالطريقة المحددة بها • لما كان ذلك فانه يكون قد دل على أن المسئول أساسا عن التعويضات المستحقة هو وزير التموين المختص باصدار القرارات بكل أو بعض التدابير المنصوص عليها •

( الطعن ١١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٩ )

٧ - تقدير مقابل الانتفاع للأماكن المستولى عليها لأغراض التعليم فى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ • وجوب التزام القواعد المنصوص عليها بالمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ • اختصاص المحكمة بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان التقدير وفقا للمادة ٤٧ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهى قرارات ادارية استثناء من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة • عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المبتدأة بطلب تقدير التعويض •

( الطعن ٨٦٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ )

٨ - ان تخويل اللجان المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن الى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخر تشكيلها أو تأخيرها فى اصدار

قراراتها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية اذ نوافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية اذ يعتبر هذا التأخير بغير مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الأحوال خطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن الضرر المتسبب عنه .  
( الطعن ٧١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١١ )

٩ - النص فى المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والواردة فى الباب الحادى عشر المتضمن أحكاما خاصة بأوامر الاستيلاء على ان « تقدم المعارضات من قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن ٠٠٠ وتحكم المحكمة فى المعارضة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن فى حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية » يدل على أن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام وجوب حسم الأنزعة المتعلقة بتقدير التعويضات عن الاموال المستولى عليها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ النص على اعتبار الحكم الصادر فى المعارضات المرفوعة عنها أمام المحكمة الابتدائية المختصة نهائيا وباتا وغير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تخويل المحكمة الابتدائية هذا الاختصاص البات بنظر المعارضات فى القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض على النحو السالف - هو استثناء متعلق بالنظام العام لا يجوز مخالفته .

( الطعن ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٩ )

## التعويض عن الاستيلاء في حالة التعبئة العامة

١ - مفاد نصوص المواد ١/٩ ، ١١ ، ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعبئة العامة والمادة الأولى من القرار بقانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأثمان والتعويضات المشار إليها بالمادة ١١ من المرسوم بقانون السالف الذكر انه ينبغي الرجوع الى أحكام المرسوم بقانون التعبئة لتحقيق ما رآه الشارع تنفيذا لاعلان التعبئة والاعتبارات المتعلقة بالمصالح العامة من اباحة الاستيلاء على أشياء كثيرة قد تستلزمها حالة الحرب القائمة وجواز أن يصدر وزير الحربية والبحرية القرارات في هذا الخصوص ومن اشتراط تعويض أصحاب الشأن عن هذه الأشياء وبيان الطريق الذي يتم به تقدير التعويض وهو ما تختص به اللجان المشار إليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن تظل القرارات التي تصدر بتقدير التعويض فيما يتعلق بمواعيد الطعن فيها واجراءاته محتفظة بأحكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون التعبئة ، مما مفاده حصول الطعن في قرار لجنة التقدير بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة واتباع اجراءات خاصة للفصل في المعارضة واعتبار الحكم الذي يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

( الطعن ٣١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٩ )

٣ - لما كانت القواعد التي رسمتها القوانين ٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا تجوز مخالفته ، وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير وهي قرارات ادارية يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الادارية فانه يجب ألا يتجاوز هذا الاستثناء الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

فلا تختص بنظر الدعاوى التى ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .

( الطعن ٣١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١١ )

٣ - اللجان الادارية التى نص عليها قانون التعبئة العامة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ يقنصر اختصاصها على تقدير التعويض الذى يستحقه من وقع عليهم الاستيلاء جبرا ، ورسم المشرع فى المادة ٢/٢٥ من انقانون المشار اليه القواعد التى يجب على تلك اللجان الادارية مراعاتها فى تقدير التعويض عن الأشياء المستولى عليها . أما اذا كان القرار قاصر على تشفىيل وسيله النقل لمدة معينة فان المطالبة بتعويض عنها يخص به المحاكم ذات الولاية العامة ، نجرى فى شأنه القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى ، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها سلحت سيارة المطعون ضده الى تابعه بعد أسبوع من استدعائها ، فان مفاد ذلك أنه لم يصدر قرار بالاستيلاء على تلك السيارة ، واقصر استدعائها على تشفىيلها لفترة مؤقتة ، ومن ثم لا يسرى فى شأن تقدير التعويض عنه أحكام المادة ٢/٢٥ المشار اليها .

( الطعن ٨٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ )

٤ - مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ من القانون ٨٧ لسنة ١٩٦٠ مجمعة ان المشرع قد خول للجهة الادارية المختصة بشئون التعبئة العامة اصدار نوعين من القرارات فى شأن وسائل النقل والرفع والجر ( أولها ) اصدار قرار باستعمال وسيلة النقل لمدة معينة ( وثانيهما ) اصدار قرار بالاستيلاء على وسيلة النقل . فاذا أصدرت قرارا بالاستيلاء جبرا على وسيلة النقل ، فقد أسند المشرع الى اللجان الادارية المشار اليها فى القانون المذكور الاختصاص بتقدير التعويض الذى يستحقه من وقع عليهم الاستيلاء جبرا مع مراعاة القواعد والمعايير التى تضمنها هذا القانون فى شأن تقدير التعويض ، أما فى حالة صدور قرار باستعمال وسيارة النقل لمدة معينة ، فلم ير الشارح اسناد الاختصاص بتقدير التعويض عنه الى اللجان الادارية المشار اليها بل تركه معقودا للمحاكم صاحبة الولاية العامة ، وذلك على خلاف ما كان منصوبا عليه فى قانونى التعبئة العامة السابقين رقمى ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ ، ٢٥ لسنة ١٩٥٣ من اختصاص تلك اللجان الادارية بتقدير التعويض سواء فى ذلك حالة صدور قرار الاستيلاء جبرا على وسيلة النقل



أو في حالة صدور قرار باستعمالها .  
( الطعن ٨٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥/٥/١٩٧٨ )

٥ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر دعاوى التعويض الناشئة عن الاستيلاء على سيارة المطعون ضده بالتطبيق لاحكام قانون التعبئة العامة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ - الذي تمسكت به الطاعنة - وان كان يعتبر من الاسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام الا انه يخالطه واقع ومن ثم يشترط للتمسك به أمام محكمة النقض لأول مرة أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع عناصره الواقعية التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى بموجبه . ولما كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعنة طرحت على محكمة الموضوع قرارا بالاستيلاء على سيارة المطعون ضده ، فمن ثم لا يقبل من الطاعنة إثارة هذا الدفع أمام هذه المحكمة لأول مرة .

( الطعن ٨٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥/٥/١٩٧٨ )

## التعويض عن التقاضي الكيدي

١ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اذ قضي للمطعون عليه بالتعويض عن الضرر الذي أصابه بسبب الدعاوى الكيدية التي رفعها الطاعن قرر أن مسلك هذا الأخير استنفذ من وقت المطعون عليه ومجهوده وماله الشيء الكثير ليجابه نشاط خصمه وأن هذه الاجراءات الكيدية التي عانى منها المطعون عليه وأقلقته باله في مدى أحد عشر عاما تقدر المحكمة عنها المبلغ الذي قضت به فإن في هذا الذي أوردته الحكم البيان الكافي لناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه .

( الطعن ٢٦٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠/٤/١٩٥٢ )

٢ - ان تقدير التعويض عن الضرر أمر متروك لرأى محكمة الموضوع فهي اذ تقدر تعويض الضرر المترتب على دفاع كيدي وتبين كيفية تقديرها له لا تخضع لرقابة محكمة النقض ما دامت قد اعتمدت في ذلك على أساس معقول .

( الطعن ٥٧ لسنة ٦ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٣٦ )

٣ - اذا كانت المحكمة بعد أن سردت القضايا التي اعتبرتها كيدية وتسبب بها رافعها في تكبيد خصمه مصروفات كثيرة ، قضائية وغير قضائية ، بعد أن بينت السبب الذي أنشأ لهذا الخصم القلق المحدث للضرر الأدبي ، قد قدرت تعويض الضرر المادي والأدبي مما بمبلغ معين ، فهذا مما يدخل في سلطتها التقديرية وليس عليها أن تبين قيمة الضرر المادي أو الضرر الأدبي الناشئين عن كل فعل على حده .

( الطعن ٤٢ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٤٧ )

٤ - حق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة الا انه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له استعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضاره الغير والا حقت المسائلة بالتعويض - وسواء في هذا الخصوص أن يقرن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم يقرن به تلك النية طالما انه كان يستهدف بدعواه مضاره خصمه فاذا كان الحكم

المطعون فيه قد استخلص توافر نية الاضرار وقصد الكيد لدى الطاعن بطلبه اشهار افلاس المطعون عليه فحسبه ذلك ليقوم قضاؤه في هذا الخصوص على اساس سليم .

( الطعن ٢٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٥٩ )

٥ - حق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق التي تثبت للكافة فلا يكون من استعماله مسئولاً عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير الا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضاره الغير .

( الطعن ١٨١ لسنة ٣٥ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٦٩ ، الطعن ٣١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٧ )

٦ - نفقات التقاضي التي تدخل ضمن عناصر التعويض - عن اساءة استعمال حق التقاضي - لا تكفي لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها .

( الطعن ٣٩٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٦٩ )

٧ - نصت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدني على أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر للغير وأن استعمال الحق لا يكون غير مشروع الا اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير وهو ما لا يتحقق الا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق ، وحقا التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو ذوداً عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى اللدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في نسبه الخطأ الى الطاعن الى ما لا يكفي لاثبات انحرافه عن حقه المكفول في التقاضي والدفاع الى الكيد والعنت والدد في الخصومة فانه يكون فضلاً عما شابه من القصور قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٧٧ )

٨ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق الالتجاء الى القضاء من الحقوق المكفولة للكافة فلا يكون من استعماله مسئولاً عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير الا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضاره الغير . وان وصف محكمة الموضوع للأفعال المؤسس عليها طلب التعويض بأنها خطأ أو ليست كذلك هو من المسائل التي

تخضع لرقابة محكمة النقض ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن ماهية الظروف والملابسات التي استظهر منها عدم توافر القصد لدى المطعون ضده الأول في ادخال الطاعن الأول خصما في الدعوى وأن ما وجهه اليه من عبارات لا يشكل قذفا أو سببا في حقه مما يعجز محكمه النقض عن مراقبة الوصف القانوني لهذه الأفعال وما اذا كانت تعد خطأ موجبا للمسئولية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسبيب .

( الطعن ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٨ )

٩ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان حق التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من ياج أبواب القضاء نمسكا أو ذودا عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى اللدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد واجه طلب الطاعن بما أورده من أن « أوراق الدعوى خالية مما يدل على أن المدعى عليهم باقامة الدعاوى والاشكالات المشار اليها بصحيفة افتتاح الدعوى لم يقصدوا سوى الاضرار بالمدعى أو تحقيق مصالح مشروعة أو قليلة الأهمية ولم تستدل المحكمة من أوراق الدعوى على أن اقامة تلك الدعاوى والاشكالات لم يقصد بها سوى عرقلة تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى بنية الاضرار به ليس الا ومن ثم تفتقر مساءلة المدعى عليهم مدنيا عن ممارسة حق التقاضي الى شروطها المنصوص عليها في القانون ٠٠٠ » ، واذ كان هذا الذي قاله الحكم سائفا له أصل ثابت في الأوراق ينتفي به الانحراف عن الحق المباح الى اللدد والعنت في الخصومة ويتضمن التعرض لدفاع الطاعن والرد عليه بما يقتضيه ويكفي لاطراحه. فان النعي عليه بالسببين الثالث والرابع يكون على غير أساس .

( الطعن ٧٣٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

## التعويض عن طول أمد التقاضى

١ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تخولها أن تدخل فى حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضى .

( الطعن ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٧ )

٢ - حق الالتجاء الى القضاء وان كان من الحقوق العامة التى تنبت للكافة الا انه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضاره للغير والا حقت مساءلته عن تعويض الأضرار التى تلحق الغير بسبب اساءة استعمال هذا الحق .

( الطعن ٣١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٧ )

## التعويض عن الاخلال بالحق فى التبليغ عن الجرائم

١ - الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد واستعماله لا يدعو إلى مؤاخذة طالما صدر مطابقا للحقيقة حتى ولو كان الباعث عليه الانتقام والكيد ، لأن صدق المبلغ كفى ل أن يرفع عنه تبعه الباعث السيئ ، وأن المبلغ لا يسأل مدنيا عن التعويض الا اذا خالف التبليغ الحقيقة أو كان نتيجة عدم نرو ورعونة .

( الطعن ٤ لسنة ٤٥ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤ )

٢ - النص فى المسادين ٢٥ ، ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية يدل على ابلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم - النى يجوز للنيابة الصامه رفع الدعوى الجنائية فيها بغير شكوى أو طلب - يعتبر حقا مقررًا لكل شخص وواجبا على كل من علم بها من الموظفين العموميين و المكلفين بخدمة عامة أثناء وبسبب نادية عملهم وذلك حماية للمجتمع من عبث الخارجين على القانون ، ومن ثم فان استعمال هذا الحق أو أداء هذا الواجب لا تترتب عليه أدنى مسئولية قبل المبلغ الا اذا ثبت كذب الواقعة المبلغ عنها وأن التبليغ قد صدر عن سوء قصة بغية الكيد والنيل والنكاية بمن أبلغ عنه أو ثبت صدور التبليغ عن تسرع ورعونة وعدم احتياط ، أما اذا تبين أن المبلغ كان يعتقد بصحة الأمر الذى أبلغ عنه أو قامت لديه شبهات تبرر التبليغ فانه لا وجه لمسأله عنه . ومن ثم فلا تنريب على المبلغ اذا أبلغ النيابة العامة بواقعة اعتقد بصحتها وتوافرت له من الظروف والملابسات الدلائل الكافية والمؤدية الى اقتناعه بصحة ما نسب الى المبلغ ضده .

( الطعن ١٢٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ )

٣ - يكفى لعدم مساءلة من أبلغ كذبا عن التعويض عن الواقعة التى أبلغ بها أن تقوم لديه شبهات تبرر اتهام من اتهمه وتؤدى الى اعتقاده بصحة ما نسب اليه .

( الطعن ٢٨٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١١ )

٤ - مفد نص المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن ابلاغ النيابة العامة أو مامورى انضبط القضائى بما يقع من جرائم يجوز للنيابة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب يعتبر حقا مقورا لكل شخص ، ولكن لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له واستعماله ابتغاء مضاره الغير والا حقت المساءلة بالتعويض . ولما كان الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح سندا لتوافر الخطأ الموجب للمسئولية ، ولا يكفى لاثبات انحراف الطاعنين عن حق اشكوى انذى يعتبر من الحقوق المباحة للأفراد ، ولا يترتب على استعماله أدنى مسئولية قبل المبلغ طالما لم يثبت كسب الواقعة المبلغ عنها وان التبليغ قد صدر عن سوء قصد ، هذا الا أن الحكم المطعون فيه خلص الى اعتبار الطاعنين مسئولين عن التعويض استنادا الى مجرد نشر الوقائع آنفة الذكر فى جريدة الجمهورية دون أن يعرض الحكم الى نسبة هذا الفعل اليهما أو تداخهما فيه ، لما كان مما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى انتسبيب .

( الطعن ٨٣٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٧ )

٥ - لما كان الأصل حسبا تقضى به المادة الرابعة من التقنين المدنى من أن « من استعمل حقه استعمالا مشروعا ، لا يكون مسئولا عما ينشأ عن ذلك من ضرر » باعتبار أن مناط المسئولية عن تعويض الضرر هو وقوع خطأ وانه لا خطأ فى استعمال صاحب الحق لحقه فى جلب المنفعة المشروعة التى يتيحها له هذا الحق وكان خروج هذا الاستعمال عن دائرة المشروعية انما هو استثناء من ذلك الأصل أوردت المادة الخامسة من ذلك التقنين حالاته بقولها « يكون استعمال الحق غير مشروع فى الأحوال الآتية : ( أ ) اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير (ب) اذا كانت المصالح التى يرمى الى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها (ج) اذا كانت المصالح التى يرمى الى تحقيقها غير مشروعة . وذلك دواء لاتخاذ ظاهرا القواعد القانونية ستارا غير أخلاقى للحاق الضرر بالغير وكان يبين من استقراء تلك الصور انه يجمع بينهما ضابط مشترك هو نية الاضرار سواء على نحو ايجابى يتعمد السعى الى مضاره الغير دون نفع يجنيه صاحب الحق من ذلك أو على نحو سلبى بالاستهانة المقصورة بما يصيب الغير من ضرر فادح من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالا هو الى الترف أقرب مما سواء بما يكاد يبلغ قصد الاضرار العمدى وكان من المقرر أن معيار الموازنة بين المصلحة المبتغاه فى هذه الصورة الأخيرة وبين الضرر

الواقع هو معيار مدى قولاه الموازنة المجردة بين النفع والضرر دون نظر الى الظروف الشخصية للمنتفع أو للمضرور يسرا أو عسرا إذ لا تتبع فكرة اساءة استعمال الحق من دواعي الشفقة وانما من اعتبارات العدالة القائمة على اقرار التوازن بين الحق والواجب ، لما كان ذلك وكان حق التبليغ من الحقوق المباحة للأشخاص واستعماله لا يدعو الى مساءلة طالما لم ينحرف به صاحبه عن الحق المباح ابتغاء مضاره المبلغ ضده على النحو آنف البيان وكان تقدير قيام الانحراف هو مما نستقل به محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاؤه على ما اورده من أن « اخبار ..... لسلطات المختصة بموقف المستأنف - الطاعن - من أموالها واستحقاقها ديون مدينة عليه لا يعد في حد ذاته خطأ إذ ان حق الشكوى للجهات المسنولة من الحقوق العامة المكفولة للجميع ، وكفالتها تكون أظهر اذا اتصل الأمر بالأموال العامة أو الخاصة للدولة كما هو الشأن بالنسبة لشركات التأمين بعد تأميمها كما انه لم يثبت لدى المحكمة انه قد لابس استعمال ذلك الحق من مؤسسة التأمين تعسفا انحرف به عن مقصده المشروع .... » وهي أسباب سائغة لنفي انحراف المطعون عليهم الأربعة الأول بحق التبليغ عن الاستعمال المشروع وقصد الاضرار بالطاعن وتكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم فان النعي لا يمدو أن يكون في حقيقته جدلا فيما لمحكمة الموضوع من تقدير للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ومن ثم فان هذا النعي يكون على غير أساس .

( الطعن ١٤٧١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦ )

٦ - الإبلاغ عن الجرائم . حق مقرر لكل شخص . مساءلة المبلغ . شرطها . صدور الإبلاغ عن سوء قصد أو منسما برعونة وتهور . عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ عنها أو القضاء بالبراءة من جريمة لعدم توافر القصد الجنائي لا يدل على كذب البلاغ .

( الطعن ٦٩٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ )



## التعويض عن تجاوز حق الدفاع في الدعوى

١ - لئن كان الدفاع في الدعوى حقاً للخصم الا أن استعماله له مقيدا بأن يكون بالقدر اللازم لاقتضاء حقوقه التي يدعيها والذود عنها فاد هو انحراف في استعماله عما شرع له هذا الحق أو تجاوزه بنسبه أمور شائنة لغيره ماسة باعتباره وكرامته كان ذلك منه خطأ يوجب مسئولينه عما ينشأ عنه من ضرر ولو كانت هذه الأمور صحيحة ما دام الدفاع في الدعوى لا يقتضى نسبتها اليه وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان الطاعن تجاوز حق الدفاع في الدعوى ٠٠٠ وهو ما يتوافر به ركن الخطأ الموجب للمسئولية التي لا يدرؤها في هذا الخصوص اثبات صحة ما نسبته الطاعن الى المطعون ضده الاول مجاوز به حق الدفاع .  
( الطعن ٤٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )

٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعن على ثبوت خطئه بما أورده بالمذكرة المقدمة منه في الدعوى رقم ٠٠٠ من عبارات نسبها الى المطعون ضده الاول تشكل اعتداء على شرفه وسمعته مجاوزا بها حق الدفاع في الدعوى وكان مجرد ادعاء الطاعن وجود صلة بين خصومه وبين المطعون ضده الاول لا يدحض تجاوزه حق الدفاع فان تعلله بذلك الادعاء يكون دفاع غير جوهري لا يلزم الرد عليه استقلالا .  
( الطعن ٤٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )

## التعويض عن فسخ عقد البيع

١ - إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره الذي أخذ به الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق الطاعن ( المشتري ) أى تعويض عن فسخ العقد - قد بناها على مجرد احتساب فوائد للطاعن بواقع ٤٪ على المبالغ التي دفعها للبائعين مع أن هذه الفوائد هي مقابل ثمرات العين المبيعة التي ألزم الطاعن بردها ولا تحول دون تمويضه عما يكون قد أصابه من أضرار نتيجة فسخ العقد فضلا عن تناقض هذه النتيجة مع ما قطع فيه الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٥ - بأن البائعين هما اللذان قصرا في تنفيذ التزامهما واذ رتب الخبير على ذلك عدم استحقاق الطاعن لمبلغ التعويض الذي قضى به الحكم المستأنف مع أن هذه مسألة قانونية كاذ يتعين على الحكم أن يقول كلمته فيها ، ولا يفنى عن ذلك حالته الى تقرير الخبير الذي تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وابداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي استقصاء كنهها بنفسه ، وكان قد أعجز بذلك محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيقه للقانون ، لما كان ذلك فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( الطعن ٥٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣ )

٢ - النص في المادة ١٥٧ من القانون المدني على أنه « في العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعدار المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويض ان كان له مقتضى » يدل على أن الفسخ اذا كان مرده خطأ أحد المتعاقدين فان هذا الطرف لا يلزم برد ما حصل عليه فقط وانما يلزم فوق ذلك بتعويض الطرف الآخر عما لحقه من ضرر نتيجة لذلك الفسخ . واذ كان ما بنى عليه الحكم قضاءه على الطاعن بالتعويض مؤسسا على توافر الخطأ في جانبه وعلاقة السببية بين هذا الخطأ وما أصاب المطعون عليه الأول من ضرر وهي الأركان اللازمة لقيام المسؤولية التقصيرية فلا يعيبه وصفه خطأ الطاعن بأنه خطأ عقدي ما دام ذلك لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

( الطعن ٥٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٩ )

٣ - اذ كان الثابت في عقد البيع موضوع النزاع أن الطرفين قد اتفقا في بئده السادس على سريين احكامه لمدة تنتهى فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلى تجددہ تلقائيا بمقتضى الشروط لتسنة تالية ~~تالية~~ ١٩٧٥/١٢/٣١ م. يخطر أحدهما الآخر برغبته فى عدم التجديد قبل انتهاء مدة سريان العقد بشهرين على الأقل ، وكان اسابت بالأوراق أن الطاعنة لم يخطر المطعون ضدها برغبتها فى عدم تجديد العقد خلال الأجل المتفق عليه ، فانه يترتب على ذلك تجددہ تلقائيا لسنة أخرى تنتهى فى ١٩٧٥/١٢/٣١ ولا عبرة فى ذلك بالاخطار المرسل من الطاعنة الى المطعون ضدها فى ١٩٧٤/١١/٣٠ بانهاء العقد ، ذلك ان هذا الاخطار قد صدر بعد انقضاء المهلة المحددة لذلك وتجدد العقد بالفعل لمدة سنة أخرى ، ومن ثم لا يترتب عليه انهاؤه اذ لا تملك الطاعنة بإرادتها المنفردة التحلل من التزاماتها الناشئة عن هذا العقد . وبالتالي يحق للمطعون ضدها المطالبة بتعويضها عما لحقها من أضرار وما فاتها من كسب نتيجة امتناع الطاعنة عن تنفيذ العقد خلال المدة التى تجدد اليها ولا يقتصر حقها على مجرد المطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة عن وصول التنبيه متأخرا .

( الطعن ٣٤٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٠ )

## التعويض عن بطلان العقد :

١ - أساس الحكم بالتعويض المبادل - فى حالة إبطال العقد أو بطلانه مع استحالة إعادة المتعاقدين الى الحالة التى كانوا عليها قبله - انما هو المسئولية التقصيرية .

( الطعن ١٣٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٤ )

٢ - يجوز القضاء ببطلان العقد اذا أثبت أحد المتعاقدين انه كان واقعا فى غلط ثم أثبت انه لولا هذا الغلط لما أقدم على التعاقد ، ويجوز مع القضاء ببطلان العقد أن يحكم بالتعويض اذا ترتب عليه اضرار بأحد المتعاقدين ويكون ذلك لا على اعتبار أنه عقد بل باعتباره واقعة مادية ، متى توافرت شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية فى جانب المتعاقد الآخر الذى تسبب بخطئه فى هذا الإبطال .

( الطعن ١٣٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢ )

## التعويض عن فسخ عقد المقاولة

١ - الحكم بفسخ عقد المقاولة يبنى عليه انحلاله واعتباره كأن لم يكن ولا يكون رجوع المفاوض - الذى أخل بالتزامه - بقيمة ما استحدثه من أعمال إلا استنادا الى مبدأ الاثراء بلا سبب لا الى العقد الذى فسخ وأصبح لا يصلح أساسا لتقدير هذه القيمة . ولما كان مقتضى مبدأ الاثراء وفقا للمادة ١٧٩ من القانون المدنى ، أن يلتزم المثرى بتعويض الدائن عما افتقر به ولكن بقدر ما أثرى أى انه يلتزم برد أقل قيمتى الاثراء والافتقار ، وكان تقدير قيمة الزيادة فى مال المثرى بسبب ما استحدث من بناء يكون وقت تحققه أى وقت استحداث البناء بينما الوقت الذى يقدر فيه قيمة الافتقار هو وقت الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والتزم فى تقدير قيمة ما زاد فى مال المطعون عليه - رب العمل - بسبب ما استحدثه الطاعن - العامل - من أعمال البناء ، الحدود الواردة فى عقد المقاولة الذى قضى بفسخه ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/٣/١٩٧٠ )

## التعويض المستحق للمقاول نتيجة عدول رب العمل عن عقد المقاولة

١ - النص في المادة ١/٦٦٣ من القانون المدني على أن « لرب العمل أن يتحلل من العقد ويوقف التنفيذ في أى وقت قبل انمامه على أن يعرض المقاول عن جميع ما انفق من المصروفات وما أنجزه من الأعمال ، وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل » . يدل على أن المشرع أجاز لرب العمل أن يتحلل بإرادته المنفردة من عقد المقاولة لأسباب قد نظرا في الفترة من الزمن التي لابد أن تمضي بين إبرام العقد وإمام تنفيذه مقابل تعويض المقاول عما تكلفه من نفقات وما فاته من كسب ولئن كان النص المشار إليه لم يعرض صراحة لحق المقاول في مطالبة رب العمل بنعويضه أدبيا عن تحلله بإرادته المنفردة عن عقد المقاولة إلا أنه لم يحرمه من هذا الحق الذي تقرره القواعد العامة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ من القانون المدني ومن ثم يحق للمقاول أن يطالب رب العمل الذي تحلل بإرادته المنفردة من عقد المقاولة بنعويضه عما أصابه من ضرر أدبي إذ بين له أن ثمة مصلحة أدبية كانت تعود عليه فيما لو أنيحت له فرصة انمام أعمال المقاولة .

( الطعن ٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥ )

٢ - تمسك الطاعن بأعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٦٦٣ من القانون المدني والتي تقضى بأن تنقص المحكمة من التعويض المستحق للمقاول ما يكون قد اقتصده من جراء تحلل رب العمل من العقد وما يكون قد كسبه باستخدام وقته في أمر آخر هو دفاع قانوني يخالطه واقع وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه طرح هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن ٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥ )

## تعويض السمسار عن اخلاله العميل بالتزاماته التعاقدية في عقد السمسرة

١ - عدم استحقاق السمسار لأجره اذا لم تتم الصفقة على يديه .  
لا يحول دون حقه في الرجوع بالتعويض على من وسطه اذا تسبب بخطئه  
في عدم إبرام الصفقة .  
( الطعن ٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٧ )

٢ - اذا أثبت السمسار ان عدم اتمام الصفقة يرجع الى خطأ من  
وسطه رغم توصله الى شخص قبل إبرام الصفقة بالشروط التي وضعها  
العميل وفي الأجل الذي حدده لها فانه يحق للسمسار الرجوع على هذا  
العميل بالتعويض لاخلاله في تنفيذ التزاماته التعاقدية الناشئة عن عقد  
السمسرة .  
( الطعن ٦٠١ لسنة ٤٥ ق جلسة ٥/٢/١٩٧٩ )

## التعويض عن فسخ عقد الشركة

٩ - حل الشركة قضاء لسبب يرجع الى خطأ الشريك كإخلاله بالتزاماته يجيز للشريك الآخر أن يطالب بالتعويض وفقا للمادة ١٥٧ من القانون المدني وللمحكمة أن تقضى له بما يستحقه من تعويض ان كان له مقتضى قبل تصفية الشركة لأن الشريك المخطئ يتحمل التعويض المقضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة ، ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض قبل تصفية الشركة لا مخالفة فيه للقانون .

( الطعن ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ )



## التعويض عن فسخ عقد الصلح

١ - الفسخ يرد على الصلح ، كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبين فإذا لم يتم أحد المتصلحين بما أوجبه الصلح في ذمته من التزامات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ مع التعويض إذا كان له محل .  
( الطعن ٤٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠ )

## التعويض عن تقييع النباتات أو اعدامها التعويض عن تلف الأشجار نتيجة عملية التدخين

١ - مؤدى نصوص المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ من القانون رقم ١٩٥٥ بالتدابير التى تتخذ لمقاومة الآفات والامراض الضارة بالنباتات ، ان المشرع لم يخرج على القواعد العامة الا بالنسبة للتعويض عن تقييع النباتات أو اعدامها المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون سالف الذكر . فأوجب فى المادة العاشرة تقديره بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الزراعة ، وأجاز استئناف قرار اللجنة الى المحكمة الجزئية التى تقع النباتات المقلعة أو المدممة فى دائرة اختصاصها على أن يكون حكمها نهائيا وغير قابل لای طعن . واذ كانت حالة التعويض عن التلف الحاصل لاشجار من اجراء عملية التدخين مختلفة عن حالة التعويض عن تقييع النباتات أو اعدامها ، ولم يضع المشرع نظاما خاصا بتقدير التعويض عنها ، فانها تظل خاضعة للقواعد العامة التى تجعل الاختصاص بتقدير التعويض فيها معقودا للمحاكم . ولا يفر من هذا النظر ما تقول به الوزارة الطاعنة من أن الفقرة النائية من المادة الثامنة أباحت لمالكي النباتات عند علاجها بالمواد الكيماوية ، الشكوى من هذا العلاج للهيئة التى يصدر بتشكيلها قرار من وزير الزراعة ، وان ذلك القرار قد صدر محددا لتلك الهيئة ونص على أن قرارها يكون نهائيا ، ذلك أن اباحة الشكوى من العلاج ، لا يعنى منع المحاكم من نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناتجة من الخطأ فى ذلك العلاج اذ لا منع الا بنص ، وانما يعنى تنظيم اجراءات صرف التعويض اذا رأت الوزارة صرفه وديا دون مقاضاة .

( الطعن ٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/٦/١٧ )

## تعويض المستأجر عن اخلال المؤجر بالتزاماته

١ - متى كان الطاعن قد حدد عناصر الضرر الذي أصابه - من جراء تعرض المؤجر له في الانتفاع - بالعين المؤجرة ، وحصرها في اضطرابه للانتقال الى مسكن آخر بأجرة اعلى ، وانتهى الحكم المطعون فيه الى أن هذا الضرر مباشر ومنوقع ، وقدر التعويض الجابر له ، وكانت الأسباب التي استند اليها في هذا الخصوص كافية لحمله ، فان خطأه فيما تزيد فيه من نفى انقش وخطأ الجسيم عن المطعون عليه يكون - بفرض صحته - غير منتج .

( الطعن ٣٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٤/٦/١٩٧٣ )

٢ - متى كان البين من تقارير الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلص الى أن التغيير الذي أحدثته الطاعن بالطابق الثالث وهو جزء من العين المؤجرة يعد تغييرا جوهريا في طبيعته وكيانه الأصلي ، وأنه يعتبر بهذه المثابة تعريضا ماديا من جانب المؤجر في معنى المادة ١/٥٧١ من القانون المدني ، وان ما طلبه المطعون عليه الاول - المستأجر - من تنفيذ عيني يتمثل في صحة عقد الايجار المبرم بينه وبين الطاعن وتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة كجزء على الاخلال بضمان المؤجر يقتضى إعادة الحال الى أصله وينطوى على رهق للمؤجر ويلحق به خسارة جسيمة تزيد على الفائدة يجنيها المستأجر ، فام يحكم بالتنفيذ العيني واقتصر على أن يقضى للمستأجر بانقاص الأجرة ، فان هذا الذي قرره الحكم هو حق للقاضي منصوص عليه صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدني التي تنص « على انه اذا كان في التنفيذ العيني ارهاق للمدين جاز له أن يقتصر على دفع تعويض نقدي اذا كان ذلك لا يلحق بالدائن ضررا جسيما ، ويكون القضاء بانقاص الأجرة في هذا الصدد كبديل للتعويض النقدي المنصوص عليه في تلك المادة . لما كان ذلك وكان التعويض المشار اليه فيها ليس التزاما تخيرا أو بدليا بجانب التنفيذ العيني بل محايها واحد هو عين ما التزم به المؤجر من تنفيذ عيني ، فان طلب المطعون عليه الاول التنفيذ العيني بتمكينه من شقة الطابق الثالث يفترض معه ضمنا طلبه التعويض حال تعذر التنفيذ ، ولا يعد القضاء له في هذه الحالة بانقاص الأجرة قضاء بما لم يطلبه المحصوم .

( الطعن ٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٣/١٢/١٩٧٥ )

## تعويض المؤجر عن اخلال المستاجر بالتزاماته

١ - اخلال المستاجر بالتزامه برد العين عند انتهاء الايجار اذا هو حال بفعله دون تمكين المؤجر من الانتفاع بها دون عائق يجعله - بمقتضى نص المادة ٥٩٠ - ملزما بأن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى فى تقديره القيمة الاجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر .

( انظر ٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٧ )

٢ - مؤدى نص المادة ٥٨٠ من التفنين المدنى ان الشارح الزم المستاجر ألا يحدث تغييرا ضارا فى العين المؤجرة بدون اذن المالك ورتب على الاخلال بهذا الالتزام قيام حق المؤجر فى المطالبة بالزام المستاجر بازالة ما يكون قد أحدثه بالعين المؤجرة من تغيير فضلا عن التعويض ان كان له مقتضى ، واذ كان ترتيب الأثر على هذا الاخلال يوقف على ارادة المؤجر المنفردة فان له النزول عن حقه فيه . وليس لهذا النزول شكل خاص ، فكما يصح التعبير عنه صراحة يجوز أن يكون ضمنيا . ولقضى الموضوع استخلاص هذه الارادة من الظروف والملابسات المحيطة بموقف المؤجر والنسب تكشف عن نزوله عن الحق . ولا يصح للمؤجر متى ثبت فى حقه هذا النزول أن يرجع فيه باعتباره تصرفا قانونيا صادرا من جانب واحد لا حاجة فيه الى قبول المستاجر .

( انظر ٤٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٦/١/١٩٧٧ )

## تعويض المحال له في حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية وفقا للمادة ٣١١ مدنى

١ - حق المحال له فى التعويض فى حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية وفقا للمادة ٣١١ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقتصر على استرداد ما دفعه للمحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات ، كما هو الحال عندما يتحقق الضمان للمادتين ٣٠٨ ، ٣٠٩ من القانون المدنى ، بل يكون التعويض كاملا يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المحال له للمحيل ويشمل أيضا التعويض عن أى ضرر آخر يلحق بالمحال له من جراء فعل المحيل .  
( الطعن ٣٥٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ )

## التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد خلاص - بعد أن أشار الى نص المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول - الى أن المحكمة الجنائية هي وحدها المختصة بنظر طلب التعويض المنصوص عليه فيها ، استنادا الى أن التفسير السليم للنص المذكور يقطع بأن التعويض المشار اليه هو تعويض من نوع خاص يلحق بالعقوبة ، ولا ينفصل عنها ويأخذ حكمها ، وكان هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيحا في القانون استنادا الى أن التعويض المنصوص عليه في المادة سألقة البيان هو عقوبة من نوع خاص ، تهدف الى تحقيق معنى التعويض ، فضلا عن معنى العقاب مما يجعلها عقوبة تعويضية لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية ، فان النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .  
( الطعن ٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ )

## التعويض في مواد التهريب الجمركي

١ - ما تقضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من المصادرة لا يعتبر عقوبة جنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هي من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه لا يشترط للحكم بالمصادرة طبقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٣ في مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك فعلا قياسا على ما هو مقرر في قانون العقوبات من أن المصادرة لا تكون الا اذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وحصلت من جريمة وانما يجوز لمصلحة الجمارك اذا ما تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها الرجوع بقيمتها على المهرب \*

( الطعن ١٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٩ )

## التعويض عن القرار الإداري

١ - القرار الإداري هو إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا وكن الباعث عليه ابتغاء مصلحته عامة ، وقد خولت المادتان ٨ ، ٩ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ بهيئة قضاء إداري دون غيره الاختصاص بدعاوى التعويض عن القرارات الإدارية وتدخل هذه الدعاوى في اختصاص محكمة القضاء الإداري بحكم المادة ١٤ من ذلك القانون .

( الطعن ١٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ )

٢ - متى كان قد ثبت لدى محكمة الاستئناف صدور قرارات إدارية يغلق المدرسة الحرة مؤقتا وتعطيل التعليم فيها وجرّد أثاثها وتخزينه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رد الأضرار المطلوب التعويض عنها - والمتمثلة حسبما أدى الطاعن في الاساءة الى سمعته وفوات كسبه من المدرسة وتلف بعض منقولاتها ٠٠ الى تلك القرارات وقضى بانعقاد الاختصاص بنظر دعاوى التعويض عنها للقضاء الإداري دون غيره ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( الطعن ١٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ )



## رسم النظر وضعف رسم الأشغال بالقانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ عقوبات مالية تنطوى على عنصر التعويض

١ - الجزاءات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ وهى رسم النظر وضعف رسم الأشغال هى عقوبات مالية تنطوى على عنصر التعويض ولا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية اما الازالة - فى حكم هذا القانون - فهى من قبيل الجزاءات الجنائية اذ يهدف منها المشرع الى ازالة أثر الفعل المجرم قانونا كجزاء على انتهاك أحكام القانون وتحقق فيها بذلك الصفة العقابية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهى الى عدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى - بالزام المطعون ضده بالتعويض النقدي عن اشغاله الطريق العام مع الزامه بالازالة - فان النعمى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

( الطعن ٤٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ )

## التعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح

١ - الالتزام بالتعويض عن قرار إداري مخالف للقانون بالمنع من البناء عن سنوات لاحقة لرفع دعوى التعويض يعتبر التزاما احتماليا ومن ثم فلا يسرى التقادم بالنسبة له إلا إذا انقلب إلى التزام محقق بوقوع الضرر الموجب له والمتجدد في كل عام نتيجة للقرار الإداري المذكور . ويبدأ التقادم بالنسبة إليه منذ تحققه ، إذ من هذا التاريخ يصبح التعويض مستحق الأداء عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨١ مدني - وأنه وإن اشترك طلب هذا التعويض مع التعويض المرفوع به الدعوى أصلا من حيث المصدر باعتبارهما ناشئين عن قرار إداري مخالف للقانون فإن مثل هذا الاتحاد في المصدر لا ينفي عنهما أنهما طلبان مستقلان من حيث أحكام التقادم فلا يعتبر قطع التقادم بالنسبة لأحدهما قطعاً له بالنسبة للآخر .

( الطعون ٢٩٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١١ )

٢ - العبرة في اختصاص المحاكم العادية بالتعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء هي بمجرد الادعاء بالمخالفة وليس بتحقيق وقوعها إذ أن وقوع المخالفة فعلاً إنما هو شرط للمسئولية لا للاختصاص . وإذا كان طلب الشركة الطاعنة الحكم لها بمبلغ معين بصفة تعويض لها عما لحقها من ضرر بسبب حرمانها من الاعانة بقرار إداري مدعى بمخالفته للقوانين واللوائح - هذا الطلب لا يهدف إلى وقف أو تأويل القرار الإداري الصادر برفض صرف الاعانة إليها ، كما أن الفصل في موضوع ذلك الطلب لا يقتضي التعرض لهذا القرار بتعطيل أو تأويل إذ يقتصر الأمر على تحرى ما إذا كان القرار المذكور قد صدر بالمخالفة للقوانين واللوائح أو بالموافقة لها وما إذا كان في حالة تحقق المخالفة قد أضر بالمدعية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى إليه من عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى الطاعنة بوصفها دعوى بطلب تعويض عن إجراء إداري مدعى بوقوعه مخالفاً لقوانين واللوائح قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦ )

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد كيف دعوى الطاعن بأنها دعوى تعويض عن أمرين إداريين هما القرار الصادر بنقله إلى إدارة الحريق والقرار الصادر بفصله ، وكان لازم هذا التكييف ومقتضاه هو وجوب أعمال القوانين واللوائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية في هذا الخصوص ، فإنه وقد أخضع العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهم لقانون عقد العمل الفردى وقضى تبعاً لذلك بسقوط الدعوى طبقاً للمادة ٦٩٨ من القانون المدني ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

( الطعن ٥٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٧ )

## التعويض عن مسئولية الحكومة عن الأضرار التي تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والقلق

١ - اذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى عرض لما أوردته محكمة الدرجة الأولى في حكمها من أسباب أقامت عليها مسئولية الحكومة عن فعل تابعيها من رجال البوليس أثناء قيامهم بتفريق المظاهرات التي قامت يوم وقوع الحادث الذي أصيبت فيه الطاعة وما أسنده ذلك الحكم اليهم من خطأ يتمثل في إطلاقهم الأجرة النارية على غير هدى وبدون دقة مع وجود متسع من الفضاء أمامهم واحداً منهم نتيجة لذلك ولعدم احكام الرماية اصابة الطاعة التي كانت في شرفة منزلها في الدور الثاني منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول بالتنفيذ ما ورد في هذه الأسباب ، فأوضح مما حصله من الوقائع انه لم يكن ثمة - في مكان وقوع الحادث - فضاء متسع وانه لم يثبت ان رجال البوليس كانوا يطلقون النار جزافاً وأسس قضاءه برفض دعوى الطاعة على نفى وقوع خطأ ما من جانب رجال البوليس مورداً في ذلك من الاعتبارات السائفة ما يبرر قضاءه فان النعي عليه بالخطأ في القانون وفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

( الطعن ٢٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٩ )

٢ - مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية التي لا يستحوذ حوائط ١٩٥٢/١/٢٦ لتوافر ركن الخطأ في حق وزارة الداخلية - الطاعة - فاذ كانت الطاعة قد دفعت بأنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة التي انفجرت في هذا اليوم في أماكن متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الاتلاف التي حدثت ومن بينها حادث حريق عمارة المطعون ضدهم ، فقد كان على الحكم المطعون فيه أن يثبت لقيام المسئولية ان عدم تواجد قوات من رجال الأمن في مكان الحادث وقت حصوله يرجع الى امتناع أو تقصير من جانب القائمين على شئون مرفق الأمن أو يثبت أن من كان موجوداً من هؤلاء قريباً من مكان الحادث قد امتنع عن القيام بواجبه في منع الفوضى من اشعال الحريق في عمارة المطعون ضدهم فإذا خلا الحكم من

التدليل على ذلك فانه يكون مشوباً بالقصور .  
( الطعن ٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٦٦ )

٣ - لا تقوم مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والفلاقل الا اذا ثبت ان القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجباتهم وقصروا في أدائها تقصيرا يمكن وصفه في الظروف التي وقع فيها الحادث بأنه خطأ . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقوع الخطأ في جانب وزارة الداخلية على ان رجال الأمن التابعين لها قد تهاونوا في العمل على تفريق المتظاهرين وفي اتخاذ الاحتياطات لتفادي وقوع الاشتباك بينهم دون أن يبين الحكم مظهر هذا التهاون ويورد دليله عليه وبخاصة بعد أن سجل الحكم الابتدائي - الذي أيده الحكم المطعون فيه - في تقريراته ان رجال الشرطة قد تدخلوا اثر ثورة الجمهور على حكم لعبة الكورة لتفريق المتظاهرين ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان مجرد حصول الاشتباك بين الجمهور ورجال الشرطة نتيجة حتمية لتهاون رجال الأمن في أداء اعمال وظيفتهم فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( الطعن ٣٠٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢١/٣/١٩٦٨ )

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مسئولية الحكومة « وزارة الداخلية » عن تعويض الأضرار التي تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات لا تقوم الا اذا ثبت ان القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجباتهم وقصروا في أدائها تقصيرا يمكن وصفه في الظروف التي وقع فيها الحادث بأنه خطأ .

( الطعن ٥٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣/١٢/١٩٨٧ )

**التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة  
عند الوفاة أو العجز بسبب الخدمة  
القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤  
والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥**

١ - القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى -  
تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد  
القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية  
فعمد الفصل الثاني من الباب الثاني لبيان أنواع المعاشات والمكافآت  
ثم فصل في الباب الرابع أحكام التأمين والتأمين الإضافي وتعويض  
المصابين بسبب الخدمة بإصابات لا تمنعهم من البقاء فيها وحدد في المادة ٦٥  
مقدار التأمين الإضافي الذي يدفع للورثة الشرعيين إذا كانت الوفاة ناشئة  
عن حادث طيران أو بسبب العمليات الحربية أو إحدى الحالات المنصوص عليها  
في المادة ٣١ أو كانت بسبب الخدمة ، وهي أحكام يقتصر تطبيقها على  
الحالات المنصوص عليها في القانون ، ولا تتعداها إلى التعويض المستحق طبقا  
لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض  
الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائما وفقا  
لأحكام القانون المدني إذا كان بسبب الضرر الخطأ التقصيري إلا أنه  
لا يصح للمضرور أن يجمع بين التعويضين ولما كانت المطعون عليهما الأولى  
والثانية قد أقامت دعواهما بطلب التعويض تأسيسا على قواعد المسؤولية  
التقصيرية - لوفاة مورثهما الضابط بالقوات المسلحة نتيجة خطأ تابع  
وزير الحربية بصفته وهو أساس مفاير لذلك الذي نص عليه القانون ١١٦  
لسنة ١٩٦٤ ، وكان الثابت من كتاب إدارة التأمين والمعاشات للقوات  
المسلحة ، والمقدم لمحكمة الموضوع أن المبالغ المنصرفة إلى المستحقين هي  
تأمين ١٪ وتأمين إضافي ومنحة وإن المعاش المقرر للمطعون عليها الأولى  
مبلغ ٥٠٠ وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه أنه قدر التعويض المستحق للمطعون عليهما الأولى والثانية - والدة المتوفى  
وشقيقته - بمبلغ ٥٠٠ للأولى والثانية مراعى في ذلك المبالغ السابق صرفها  
لهما سالفه الذكر ، ومن ثم فهما لم تجمعما بين تعويضين ، لما كان ذلك

فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .  
( الطعن ٨٣٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣١ )

٣ - المادة ٦٩ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلى أو الجزئى بسبب العمليات الحربية قد منحت اللجنة المبين بها تشكيلها حق منح المعاش والتأمين والتعويضات بقرار نهائى لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية ثم حرمت المادة ١١٧ من هذا القانون على كافة الجهات القضائية النظر فى دعوى التعويض الناشئة عن اصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكام هذا القانون عندما تكون الاصابة أو الوفاة حدثت بسبب الحرب أو العمليات الحربية أو بسبب احدى الحالات المنصوص عايتها فى البندين ١ ، ب من المادة ٣١ من هذا القانون فان قصد المشرع من ذلك هو جعل اختصاص اللجنة المشار اليها قاصرا على منح التعويض فى حالة وقوع الضرر فى النطاق المحدود الذى رسمه هذا القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سجله الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه ان الدعوى المرفوعة من المطعون ضدهما ناشئة عن وفاة مورثها الضابط بالقوات المسلحة والخاضع لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بسبب الخدمة ونتيجة حادث وقع من السيارة العسكرية التى كان يركبها والتى كان يقودها أحد جنود القوات المسلحة فان دعوى المطعون ضدهما تكون ضمن الدعاوى الخاضعة للمنع من التقاضى المنصوص عليه فى المادة ١١٧ مسالفة الذكر - والتى قضى بعدم دستورتها - اذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

( الطعنان ٥٠٧ ، ١٣٥٤ ، لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ )

٣ - القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - تضمن القواعد التى تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلى أو الجزئى أو بسبب العمليات الحربية . فمقد الفصل الثانى من الباب الثانى لبيانه أنواع المعاشات والمكافآت . ثم فصل فى الباب الرابع أحكام التأمين والتأمين الاضافى وتعويض المصابين بسبب الخدمة باصابات لا تمنعهم من البقاء فيها وحدد فى المادة ٦٥ مقدار التأمين الاضافى الذى يدفع للورثة الشرعيين اذا كانت الوفاة ناشئة عن حادث طيران أو بسبب العمليات الحربية أو احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ أو كانت الوفاة بسبب الخدمة وهى أحكام

يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتممهاها الى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجائر للضرر الذي لحقه اذا ان هذا الحق يظل على ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني اذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري الا انه لا يصح للمضرور ان يجمع بين التعويضين .

( الطعن ١١٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )

٤ - لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب الخدمة أو العمليات الحربية وهي أحكام يقتصر تطبيقها - وعلى ما تجزى به قضاء هذه المحكمة - على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتممهاها الى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون المدني ، فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل للضرر الذي لحقه اذا ان هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني اذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري ، الا انه لا يصح للمضرور ان يجمع بين التعويضين .

( الطعن ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٢ )

٥ - تنص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - التي قضت المحكمة العليا بعدم دستورتها بتاريخ ١٩٧٤/١/١٩ - على انه لا يجوز لكافة الجهات القضائية النظر في دعاوى التعويض الناشئة عن اصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكامه عندما تكون الاصابة أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية ، ومفاد ذلك أن الحظر من نظر دعاوى التعويض الذي نصت عليه المادة المذكورة يقتصر على الدعاوى التي تستند الى الحالات المنصوص عليها في ذلك القانون ، ولا يتعداها الى غيرها من دعاوى التعويض التي ترفع طبقاً لأحكام القانون المدني ، ومن ثم لا يحول هذا النص دون سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني .

( الطعن ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٢ )

٦ - انه وان كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد صدر بعد حصول الوفاة محل النزاع الا انه نص في المادة ١٢١ منه على أن « تعاد تسوية حالات الاستشهاد أو الفقد أو الوفاة ... التي حدثت اعتباراً من



٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش والتأمين الإضافي ومكافأة الاستشهاد ، ٠٠٠ لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون ضدتهما طبقا للتعديل الأخير بطلب مكافأة استشهاد عن وفاة حصلت بعد ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ فان القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ينطبق عليها بما نص عليه صراحة فيه والنصي مردود في وجهه الثاني بأن القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ المشار اليه قد نص في المادة الثانية من مواد اصداره على أن تحل احكامه محل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويضات للقوات المسلحة ومن ثم فانه أيا كان الرأي فيما نص عليه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن اختصاص اللجنة المشار اليها فيه وحجية قراراتها فان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ينطبق بأثره الفوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى وما لم يكن قد تم من الاجراءات قبل العمل به ولما كانت نصوصه قد خلت من أى نص يتعلق باختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم في دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندي وكانت المطالبة بهذه المكافأة وهي مبلغ مالى محدد بالقانون لا تعتبر منازعة ادارية تختص بها مجلس الدولة فان الاختصاص بها يكون للمحاكم ذات الولاية العامة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون اثبات سبب وفاة الجندي مما يتطلب اجراءات خاصة نص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٥ اذ ان المحاكم ملزمة بتطبيق قوانين الدولة على الواقع في القضايا التي تختص بنظرها ولها في سبيل ذلك مراقبة الخصوم في اثبات الواقعة واثبات التخلص منها طبقا لما تقضى به القوانين في هذا الصدد ولا يعوق اختصاصها بنظر الدعوى أن يكون اثبات حالة مما يتوقف عليه الحكم فيها مرهونا باجراءات قانونية معينة سواء كانت هذه الاجراءات قد اتخذت أم لم تتخذ فذلك كله خاضع لتقديرها ومما تكون عقيدتها في الدعوى طبقا للقانون . لما كان ذلك فان النص برمته يكون على غير أساس .

( الطعن ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

## اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥

١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة يعد أن أورد في مادته الأولى حكمه بإنشاء وبيان اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة وبين في مادته الثانية تشكيل هذه اللجان نص في مادته الثالثة على أن « تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل في المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا العقوبات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة » وأوردت المادة الرابعة منه بيان الأسباب التي يجب أن يبنى الطعن على واحد منها أو أكثر بالنسبة لطاب الفاء القرارات الادارية النهائية وتناولت المواد التالية الاحكام المتعلقة بتقديم الطعون وتهيئتها للعرض على اللجنة القضائية المختصة ونظرها امامها والفصل فيها وجهة التصديق على قرارات اللجان القضائية المشار اليها وسلطاتها ويبين من المراحل التشريعية لهذا القانون وتقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الأمن القومي والتبئة القومية عنه انه رؤى باصداره أن تكون اللجان القضائية المبينة به بمثابة القضاء الاداري العسكري بالمقابلة للقضاء الجنائي العسكري وذلك اعمالا للمادة ١٨٣ من الدستور التي تنص على أن « ينظم القانون القضاء العسكري ويبين اختصاصاته في حدود المبادئ الواردة في الدستور » لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده الأول أقام دعواه بطلب تعويض ما حاق به من أضرار نتيجة الأفعال التي نسبها الى تابعي الطاعن طالبا الزامهم جميعا متضامنين بتعويض ما ذل من ضرر على أساس المسؤولية التقصيرية وكان من المقرر انه ليس في القانون ما يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للمضروور من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع كتفويت الغرض عليه في الترقية الى درجة أعلى من درجة بسبب انتهاء خدمته بغير حق قبل انتهاء مدتها ذلك انه اذا كانت الفرص أمرا محتملا فان تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه . لما كان ذلك فان دعوى

المطعون ضده الأول بهذه المثابة لا تتضمن منازعة إدارية فهي لا تنطوي على طلب بإلغاء قرار إداري أو التعويض عنه ومن ثم تنحصر عنها ولاية اللجان القضائية لمضابط القوات المسلحة والمنصوص عنها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، وإذ التزم الحكيم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بالتعويض استناداً إلى أحكام المسؤولية التقصيرية وقضى للمطعون ضده الأول بالتعويض راعياً ما أصابه من ضرر على النحو سالف البيان فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

( الطعن ٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١ )

## عدم جواز الادعاء بالحقوق المدنية أمام المحاكم العسكرية

١ - المادة ٤٥ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تمنع الادعاء بالحقوق المدنية أمام المحاكم العسكرية ومن ثم فإن سريان التقادم الثلاثي المسقط لدعواهم لا يبدأ الا من تاريخ الحكم النهائي فى الجنحة المذكورة بادانة الجاني . لما كان ذلك وكان النماس اعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية يعرض على سلطة أعلى من السلطة التى صدقت على الحكم بديلا عن الضمانات التى كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض فى أحكام المحاكم العادية كما أشارت الى ذلك المذكرة الايضاحية لقانون الأحكام العسكرية المشار اليه وكان الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية لم يصبح نهائيا تنقضى به الدعوى الجنائية باستيفاء طرق الطعن فيه الا من تاريخ رفض الساطة العسكرية المختصة الطعن المرفوع عنه الالتماس فان سريان التقادم لا يبدأ الا من اليوم التالى لهذا التاريخ على ما سلف بيانه .

( الطعن ١١٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )

## التعويض المستحق عن الأضرار الناشئة نتيجة الأعمال الحربية

١ - القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ يضمن القواعد التي تنظم المعاشات والاعانات والقروض عن الحسائر في النفس والمال نتيجة الأعمال الحربية ، ونص على اختصاص اللجان التي تشكل طبقاً لمعاينه وحصر الأضرار وتقدير الحسائر في هذه الأحوال ، وإجاز صرف معاشات أو اعانات أو قروض عن الأضرار الناجمة عنها ، ولا تحول نصوصه بين المضرور الذي صرفت له اعانة تعويضية وبين المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، اذ ان هذا الحق يظل قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني اذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري الا انه لا يصح للمضرور أن يجمع بين تعويضين فيراعى القاضى عند تقدير التعويض في هذه الحالة ما صرف من اعانة تعويضية ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه بطلب التعويض تأسيساً على قواعد المسؤولية التقصيرية فان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على ان للمضرور أن يختار اما سبيل الالتجاء الى اللجنة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ أو سبيل اقامة دعوى أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض استناداً الى أحكام المسؤولية التقصيرية ، وان الطاعن قد اختار السبيل الأول وصرف له بمبلغ ٨٠٠ جنيه فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجه هذا الخطأ عن بحث مدى أحقية الطاعن في المطالبة بالتعويض الكامل الجابر للضرر طبقاً لأحكام القانون المدني مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

( الطعن ٣٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ )

٢ - لما كان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الحسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية المعدل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ يقضى في مادته الأولى بأن تشكل لجنة أو أكثر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية في كل محافظة تقع بها خسائر في النفس أو المال نتيجة للأعمال الحربية وتنص المادة الثانية على أن « تختص هذه اللجان بمعاينة وحصر الأضرار وتقدير الحسائر الناجمة

عن الأعمال الحربية التي تقع على النفس بالنسبة للمدنيين وعلى الأموال الخاصة ٠٠٠ » وتنص المادة التاسعة على أن « لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت فى القرارات التى تصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون » ، وكان الحظر الوارد فى هذه المادة قد أُلغى بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين وأصبحت بذلك قرارات تلك اللجان خاضعة لرقابة القضاء الإدارى على ما جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعنتين طلبتا إلى اللجنة المشار إليها تقدير الخسائر التى لحقت بهما لانتهيار منزلهما نتيجة للأعمال الحربية فقررت أن هذا الانتهيار يرجع إلى هبوط التربة أسفلها وكانت اللجنة بذلك قد استنفدت ولايتها فى هذا الشأن فإن دعوى الطاعنتين للمطالبة بالتعويض عن انهيار منزلهما نتيجة الأعمال الحربية فى كيفها القانونى السليم طعنا فى قرار اللجنة تختص بالفصل فيه محكمة القضاء الإدارى طبقاً للمادتين ١٠ ، ١٣ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لما كان ذلك وكانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أن « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ٠٠٠ » وكان الحكم المطعون فيه رغم قضائه صحيحاً بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى قد رفض القضاء بإحالتها إلى المحكمة المختصة على سند من أن الاختصاص بها معقود للجنة المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه جزئياً فى هذا الخصوص .

( الطعن ٥٦١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢ )

## تعويض الحكومة للمنشآت المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢

٢ - انه وان كانت المبالغ التي حصلت عليها المنشآت المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، هي تعويض أدته الحكومة اليها لاصلاح ما أصابها من أضرار بسبب تلك الحوادث واعادة أصولها الى ما كانت عليه ، فتحل بذلك محل الأصول التي دمرها الحريق ، ولا تخضع بهذه المثابة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، الا ان ذلك مشروط بأن يستخدم التعويض بأسره في احلال أصول جديدة محل الأصول التي هلكت واعادة المنشآت الى ما كانت عليه .

( الطعن ١٩٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧٢ )

## تعويض المضرور عن خطأ ضابط الشرطة

١ - لئن كانت الإدارة مسئولة مع الموظف أمام المضرور عن التعويض المستحق له عما يصيبه من ضرر بسبب الخطأ الذي يرتكبه هذا الموظف على أساس مسئولية المنبوع عن أعمال التابع المنصوص عليها في المادة ١٧٤ من القانون المدني سواء كان هذا الخطأ مرفقيا أو شخصيا إلا أنها - وعلى ما نصت عليه المادة ٥٨ من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المقابلة للمادة ٣/٧٨ من القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ في شأن هيئة الشرطة المقابلة للمادة ٣/٤٧ من القانون اللاحق عليه رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون الأخير - لا ترجع على هذا الموظف بما حكم به عليها من تعويض إلا اذا كان الخطأ الواقع منه خطأ شخصيا ، اذ لا يسأل الضابط في علاقته بالدولة عن هذا التعويض اذا كان ما وقع منه خطأ مصلحيا أو مرفقيا ، ولا يعتبر ما وقع من الموظف خطأ شخصيا إلا اذا كان خطؤه جسيما أو كان مدفوعا فيه بعوامل شخصية قصد بها مجرد النكابة أو الإيذاء أو تحقيق منفعة ذاتية له أو لغيره .

( الطعن ٩٣٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠ )



## تعويض العامل

### التعويض عن فسخ عقد العمل - الفصل التعسفي

١ - متى كان الحكم قد أورد ضمن بياناته ما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستقناء عن خدماته فإن ذلك ما يدل على أنه راعى هذه العناصر في تقدير التعويض .

( الطعن ٤٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤ )

٢ - الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به .  
( الطعن ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٧ )

٣ - للعامل الحق في تعويض ما أصابه من ضرر مادي مباشر بسبب إنهاء عقد عمله بغير مبرر مشروع .

( الطعن ١٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ )

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى التعويض - عن فسخ عقد العمل - على توافر مبرر إنهاء العقد لدى الشركة المطعون عليها ، فذلك حسبه ولا يكون عايبه بعد ذلك أن ينقص وقوع ضرر للطاعن أو أن يلتفت لما ساقه من أسانيد لاثبات هذا الضرر .

( الطعن ٤٩٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧١/٤/١٤ )

٥ - تستوجب المادة ٧٤ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر « ان التعويض عن الانهاء التعسفي لعقد العمل يقدر بالنظر الى الأضرار التي لحقت بالعامل ويشمل ذلك ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب وفقا للقواعد المقررة في القانون المدني » ، وكان تعيين العناصر المكونة للضرر قانونا والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالتعويض على هذه الصورة المجعلة ولم يبين عناصر الضرر ، فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور

( الطعن ١٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٣ )

٦ - يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير المحدد المدة - وفقا لما تنص عليه المادتان ٦٩٤ . ٦١٥ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أن يضع حدا لفلأفته مع المتعاقد الآخر ويتعين لاستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقا بثلاثين يوما بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوما بالنسبة للعمال الآخرين . فإذا لم تراعى هذه المهلة لزم من تنقض منهما العقد أن يؤدي الى الطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل عن المهلة أو الجزء الباقي منها ، مما مفاده اعتبار عقد العمل منتهيا بإبلاغ الرغبة في إنهائه من أحد طرفيه الى الآخر وانه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية الا مجرد التعويض على التفصيل السابق .

( الطعن ٤٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤ )

٧ - التعويض عن مهلة الاخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر يختلفان في أساسهما القانوني ، فالتعويض الأول الزام فرضه القانون على من يفسخ العقد غير المحدد المدة دون مراعاة المهلة التي يجب أن تضى بين الاخطار والفصل سواء أكان الفسخ بمبرر أو بغير مبرر ، وأما التعويض الثاني فهو مقابل الضرر الذي يصيب العامل نتيجة فصله بغير مبرر ، ولذلك أجاز المشرع الجمع بين التعويض في المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وفي المادة ٢/٦٦٥ من القانون المدني .

( الطعن ٤٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ )

٨ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن دعاوى التعويض عن الفصل التي ترفع طبقا للأوضاع المبينة بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يكون ميعاد الاستئناف فيها عشرة أيام ، واذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن اقتصر في دعواه على طلب اعادته الى عمله لأن فصله كان بغير تبرر وكان هذا الطلب في حقيقته هو طلب تعويض بطريق التثنيط العيني واقتبعت بشأنه الأوضاع المتصوص عليها في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فان ميعاد استئناف الحكم الصادر فيه يكون عشرة أيام .

( الطعن ١٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/١١ )

٩ - الأصل فى التعويض انه مقابل الضرر الذى يصيب العامل جزاء فصله بغير مبرر ومناطه بترتب الضرر ولا يغير من طبيعة هذا التعويض تقديره بما يوازى الاجر المتبقى عن المدة التى لم تنفذ فيها العقد ، ولا يخضع بهذه المثابة للضريبة على كسب العمل لانه ليس ايرادا دوريا وانما هو فى حكم رأس مال يصرف دفعة واحدة عند انتهاء خدمة العامل نظير الخطأ التعاقدى فسيخ عقد العمل قبل حلول مواعده ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأخضع المبالغ المدفوع للطاعن كتعويض مقابل الضرر الذى لحق به بسبب اخلال الشركة بالتزامها التعاقدى فانه يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٣٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٥ )

١٠ - اذ كان المطعون ضده الاول من العاملين لدى الشركة الطاعنة فى وظيفة رئيس مجلس ادارتها مما يجعلها صاحب العمل فى العلاقة التعاقدية القائمة بينهما ، فان فسخ هذه العلاقة بغير مبرر الذى يلحق ضررا بالمطعون ضده الاول يرتب مسئوليتها عن التعويض وذلك وفق ما تقضى به المادتان ٦٩٥ من القانون المدنى ، ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يدرأ هذه المسئولية عنها اتمام الفسخ بقرار من رئيس الجمهورية لأن ذلك لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون اجراء شكليا ينظم وسيلة انهاء تلك العلاقة التعاقدية .

( الطعن ٣٨١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٨ )

١١ - مفاد نص المادة ٧٥ فقرة ٣ ، ٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع قد عمد الى رعاية العامل خلال فترة انتظار صدور الحكم فى دعوى التعويض عن فصله من العمل فأجاز له أن يستصدر حكما وقتيا بوقف تنفيذ هذا الفصل والزام رب العمل بأداء مبلغ يعادل أجره وذلك على سبيل التعويض المؤقت حتى يصدر حكم المحكمة المختصة فى موضوع النزاع وتحديد مبلغ التعويض ان كان له وجه على أن يخصم منه ما قد يكون العامل سبق اقتضائه من مبالغ ، مما ينفي عن هذا المقابل الذى قد يحكم به وصف النفقة المؤقتة ، واذا كان هذا الوصف لا يمكن استخلاصه من صراحة النص أو دلالاته وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن ٣٤٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ٥/٤/١٩٨١ )

١٢ - الحكم الصادر من القضاء للمستعجل بوقف تنفيذ فصل العامل والزام رب العمل بأداء تعويض مؤقت اليه ، لا حجية له أمام محكمته الموضوع .

( الطعن ٣٤٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

١٣ - اذ كان يترتب على صدور الحكم برفض دعوى العامل بالتعويض موضوعا انتهاء أثر الحكم الوقفي بوقف تنفيذ قرار الفصل وأداء التعويض المؤقت له وبالتالي يكون من حق رب العمل استرداد ما سبق أن قبضه العامل من تعويض مؤقت لزوال سببه بنبوت عدم توافر أركان المسؤولية العقدية في جانب رب العمل ، ولما هو مقرر من انه يجوز للموظف استرداد غير المستحق اذا كان الوفاء قد تم تنفيذا لالتزام زال سببه بعد أن تحقق تطبيقا لحكم المادة ١٨٢ من القانون المدني ، لما كان ذلك فان النعمى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

( الطعن ٣٤٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

١٤ - اذ كان يبين مما أورده الحكم الابتدائي والاستئنافى أن محكمة الموضوع وهى بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد استظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتها وظرونها وملابساتها نوع العمل الذى كان يباشره الطاعن لدى الشركة المطعون ضدها وأجره وظروف فسخ العقد المبرم بينهما وصعوبة حصول الطاعن على عمل آخر وتولت بذلك تحديد مقدار التعويض الذى رأت أن الطاعن يستحقه على ضوء هذه العوامل مجتمعة وكان تقدير التعويض متى قامت أسبابه هو من سلطة قاضى الموضوع دون معقب عليه فيه ، وطالما أن الأسباب التى أوردها المحكمة فى هذا الصدد سائفة وتؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها فى قضائها فان ما ينعمه الطاعن فى شأن تقدير التعويض لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة . ولا ينال من ذلك ان محكمة الموضوع راعت فى تقديرها للتعويض المعاش الذى تقرر للطاعن طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية نتيجة اصابة العمل وذلك لأن الفاية من التعويض هى جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه .

( الطعن ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ )

١٥ - اذ كان تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة فى تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع وكانت الأسباب التى

أوردتها المحكمة في هذا الصدد كافية لحمل قضائها ، فإن ما ينعم الطاعن في شأن تقدير التعويض لا يظن أن يكون جسدا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ )

١٦ - اختلاس العامل بعض أدوات العمل . إخلال بالتزاماته الجوهرية : حق صاحب العمل في نسخ العقد وفصل العامل . المادة ٧٦/٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . استناد الحكم في رفضه لدعوى التعويض إلى انتفاء التعسف . صحيح .

( الطعن ٧٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٦ )

١٧ - المبالغ التي يقضى بها للعامل بموجب الحكم المستعجل اعمالا للمادة ٧٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ماهيتها . وجوب خصمها من مبلغ التعويض الذي يحكم به في الدعوى الموضوعية أو أية مبالغ أخرى تكون مستحقة له .

( الطعن ١٠٥٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠ )

١٨ - التعويض عن الفصل التعسفي . ضرورة تحديد عناصر الضرر المترتب عليه . القضاء بالتعويض على أساس الحد الأدنى للأجور دون بيان تلك العناصر قصور .

( الطعن ٦٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ )

١٩ - من المقرر أن اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة وقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الاتهام لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مانعا يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن فصله وبالتالى لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون .

( الطعن ٣٤٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢ )

٢٠ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والذي يحكم واقعة الدعوى تسرى عليه الأحكام الواردة في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني منه وإن خلو هذا النظام من نص يجيز إلغاء

قرار إنهاء خدمة العامل وإعادته الى العمل مؤداه أن القرار الصادر بإنهاء الخدمة لا يخضع لرقابة القضاء الا في خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقابي ، وهو ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٢٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي تسرى على العاملين بشركات القطاع العام لعدم ورود نص بشأنها في النظام الخاص بهم وفق ما تقضى به المادة الأولى من مواد القانون المذكور .

( الطعن ١٤١٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ ، الطعن ١٨٠٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٨ )

## التعويض عن اصابات العمل

١ - التزام رب العمل بتعويض العامل طبقا لاحكام قانون اصابات العمل وان كان لا يمنع من التزامه بالتعويض عن الحادث طبقا لاحكام القانون المدني اذا وقع بسبب خطئه الجسيم ، الا أن هذين الالتزامين منحdan في الغاية وهي جبر الضرر جبرا مكافئا له ولا يجوز أن يكون زائدا عليه ، اذ أن كل زيادة تعتبر اثراء على حساب الغير دون سبب .  
( الطعن ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢ )

٢ - اذا لم تؤسس محكمة الموضوع قضاءها بمبلغ التعويض عن وفاة العامل أثناء عمله لدى المدعى عليه على أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الصادر في شأن اصابات العمل وانما أسسته على ما ثبت لها من مسئولية المدعى عليه عن الحادث مسئولية تقصيرية ، وألزمته بتعويض المدعى عن الأضرار التي لحقت نتيجة لذلك والتي رأت تقديرها بالمبلغ المقضى به ، وكان القضاء بالتعويض على أساس المسئولية التقصيرية يرجع فيه الى القواعد الواردة بالقانون المدني ، واذا تركت هذه القواعد لمحكمة الموضوع أمر تقدير التعويض ، فان النعي على الحكم بمخالفة أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ التي تحدد مقدار التعويض يكون على غير أساس .  
( الطعن ٢٢٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩ )

٣ - متى كانت تسوية المعاش لاطعون ضده قد تمت استنادا الى أحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣١ ولم يراع فيها تعويضه عن اصابته - أثناء عمله - فان هذه التسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذي يستحقه عن اصابته طبقا لأحكام القانون المدني .  
( الطعن ١٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢ )

٤ - مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل أن التزام رب العمل بدفع التعويض للمضرور مصدره القانون اذ جعله مسئولا عن أداء تعويض محدد ، وأحاله محل العامل في حق هذا الأخير بالنسبة لهذا المبلغ قبل الشخص المسئول ، ومن ثم لا يكون رجوع رب العمل على المسئول بما دفعه للعامل المضرور مستندا الى ضرر

أصابه هو باعتباره رب عمل ويختلف عن الضرر الذي أصاب العامل بحيث يستوجب تعويضا آخر خلاف ما يقتضيه العامل ، بل انه يستند الى ذات الضرر الذي أصاب العامل . ويرى - في ذلك ان المسئول اذا أوفى العامل بالتعويض الكامل الجابر بضرر ، فقد برئت ذمته وصار لا محل لرجوع رب العمل عليه أما اذا دفع رب العمل التعويض للعامل ، فانه يحل محله في اقتضاء ما دفعه من المسئول ، وانما يتعين عليه اخطار المسئول بالامتناع عن الوفاء لمضروور حتى لا يعوض العامل مرتين عن ضرر واحد ، فان هو أهمل هذا الاخطار وأوفى المسئول التعويض للعامل فقد برئت ذمته ، وليس لرب العمل الا الرجوع على هذا المضروور الذي اقتضى التعويض مرتين ، واذ كان البابت من بقريرات الحكم المطعون فيه أن رب العمل لم يطلب من شركته انسأمين الامتناع عن دفع التعويض الذي دفعته لورثة العامل المنوفى وحلت محاهم فيه ، فان وفاء شركة التأمين يكون مبرنا لذمتها ولذمة المسئول عن الحادث لانهما ملتزمان بدين واحد .

( الطعن ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٣/١١ )

٥ - تطلبت المادة ٤٧ من انقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لامكان رجوع العامل على صاحب العمل بالتعويض فيما يتعلق باصابات العمل أن يكون خطأه جسيما . وقد وردت هذه العبارة في هذا النص بصيغة عامة مطلقة بما يجعلها شاملة لكل فعل خطي سواء أكان مكونا لجريمة يعاقب عليها أم انه لا يقع تحت طائلة العقاب طالما انه خطأ جسيم . واذ كان ما يقوله الطاعن بسبب النعى من أن الخطأ الجسيم لا يتوافر الا أن يكون مكونا لجريمة جنائية - ينطوى على تخصيص لمعوم النص بفسير مخصص وهو ما لا يجوز ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على أساس الخطأ الجسيم من جانب رب العمل وتابعه مستندا في ذلك الى قواعد المسئولية التقصيرية المقررة في القانون المدني فانه لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور .

( الطعن ٤٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩ )

٦ - متى كان وجه النعى متعلقا بتعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لهيئة التأمينات الاجتماعية . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه انه قضى بمسئولية الطاعن بالتعويض على أساس المسئولية التقصيرية المقررة في القانون المدني لارتكابه خطأ جسيما ، أي الى وفاة ابن المطعون ضده دون أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،



= ٢٤٦ =

= ١٠٠ =

الخاص بالتأمينات الاجتماعية فإن النعى بهذا السبب يكون غير منتج .

( الطعن ٤٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩ )

٧ - التزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون اصابات العمل لا يمنع من التزامه بالتعويض عن الحادث طبقاً لأحكام القانون المدنى اذا وقع بسبب خطئه الجسيم واذ يبين من الحكم المطعون فيه انه استنزل من جملة التعويض الذى يستحقه المطعون عليهما عن جميع الاضرار التى لحقتهما المبلغ المقتضى به فى الدعوى رقم ٢١١٥ لسنة ١٩٥٨ عمال كلى القاهرة ، وان النعى عليه بمخافة القانون أو القصور فى التسبب يكون على غير أساس .

( الطعن ٢٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ )

٨ - النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعيه الذى يحكم واقعة النزاع على أنه « لا يجوز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل ان يتمسك ضد الهيئه بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه » يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو فى الأحوال التى أراد فيها المشرع أن يراعى جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعدم تحميله عبء اثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فإذا ما لجأ العامل الى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له فى طلب التعويض فانه لا يصح له أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل الا اذا كان خطؤه الذى نشأ عنه الحادث جسيماً ، فانه يجوز للعامل المضروب منه التذرع فى هذه الحالة بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد باللجوء الى قانون التأمينات الاجتماعية .

( الطعن ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ )

٩ - الخطأ الجسيم فى معنى المادة الرابعة من قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التى تقابلها المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى يقع بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون متعمداً .

( الطعن ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ )

١٠ - حصول الموظف على المبالغ المقررة بقانون التأمينات

الاجتماعية - بشأن اصابة العمل - يمنعه من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقا لاحكام لقانون المدني الا اذا وقع الحادث بسبب خطئه الجسيم .

( الطعن ٨٢ لسنة ٤٣ ق جلسته ١٦/١٢/١٩٧٦ )

١١ - مفاد نص المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ وتقابها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن العامل الذي سرى عليه أحكام نامين اصابات العمل ، اذا أصيب نتيجة حادث انهاء العمل أو بسببه وكانت الاصابة ترجع الى فعل ضار من شخص آخر خلاف صاحب العمل ، فان ذلك لا يعفى الهيئة من التزامها بالتعويض ولا يخل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقا لاحكام المسئولية انفسيريه الواردة فى القانون المدني لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر .

( الطعن ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسته ١/٣/١٩٧٧ )

١٢ - اذا كان البابت أن المظمون عايه الاول عن نفسه وبصفته قد اقام دعواه الحالية ضد اشركة الطاعنة لمطالبتها بالتعويض استنادا الى احكام المادة ١٧٨ من القانون المدني الخاصة بمسئولية حارس الاشياء ، فانه ليس للطاعنة أن توجه دعوى الضمان الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الحق المطالب به اذ لا علاقة بينهما تخولها هذا الحق ، واذا التزم الحكم المظمون فيه هذا النظر وقرر انه لا تعارض بين الدعوى التى يرجع بها العامل أو ورثته على هيئة التأمينات استنادا الى قانون التأمينات الاجتماعية ، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الضمان ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

( الطعن ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسته ١/٣/١٩٧٧ )

١٣ - نصت المادة ١٧٤/١ من القانون المدني على أن المبعوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعماله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها واذا كانت مسئولية المتبعوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وانما هو مسئولية - الكفيل المتضامن - وكفالاته ليس مصدرها العقد وانما مصدرها القانون ، فانه لا جدوى من التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تجيز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد هيئة التأمينات الاجتماعية باحكام أى قانون آخر . ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب

العمل اذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم في جانبته ذلك ان مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الاجتماعية لهذه المحكمة - هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

( الطعن ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ )

١٤ - اذ كان العامل يقتضى حقه في التعويض عن اصابه بعمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول ، فانه ليس له ما يمنع من الجمع بين الحقين .

( الطعن ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ )

١٥ - مفاد نص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية الذي وقع في ظله الحادث محل التداعي أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع في تأمين اصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول .

( الطعن ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ )

١٦ - تنص المادة ١٦٣ من القانون المدني على ان كل خطأ سبب ضررا لشخص يلزم من ارتكبه بالتعويض . وتنص المادة ١٧٤ من ذلك القانون على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها . ومن ثم تكون مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وانما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن كفالة ليس مصدرها العقد وانما مصدرها القانون . ولا يجدى في هذه الحالة التحدى بنص المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل الا اذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . ذلك ان مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

( الطعن ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ )

١٧ - ان ما تؤديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامل أو

ورثته بسبب إصابات القلب إنما هو في مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول وليس أنه ما يمنع من الجمع بين الحقين .

( الطعن ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ )

١٨ - ما يؤديه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للعامل أو ورثته بسبب إصابات العمل إنما هو في مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه في التعويض عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول وليس أنه ما يمنع من الجمع بين الحقين .

( الطعن ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ )

١٩ - تنفيذ النزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بشأن تأمين إصابة العمل . القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . لا يخل بحق العامل أو ورثته قبل الشخص المسئول عن الإصابة .

( الطعن ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ )

٢٠ - إذا كانت المادة ١/١٧٤ من القانون المدني تنص على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية ، إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لا جدوى من التحدى في هذه الحالة بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك قبل المؤسسة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لمصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

( الطعن ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ )

٢١ - إذ تنص المادة ١/١٧٤ من القانون المدني على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعماله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته

ليس مصدرا العقد وانما مصدرها القانون ، فانه لا جدوى من التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا تجبر للمصاحب فيما يتعلق بصايات العمل ان يتمسك ضد الهيئه باحكام اى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، ذلك ان مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة - هو عد بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

( الطعن ١٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣٠ )

٣٢ - لما كان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان مناط رجوع المضرور بالتعويض على صاحب العمل ان يثبت المضرور ان اصابه العمل أو الوفة قد نشأت عن خطأ شخصى من جانب صاحب العمل يرتب مسئوليته عن هذا التعويض وهو لا محل معه لتطبيق أحكام المسئولية المفترضة الواردة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى وان مناط الجمع بين التعويض القانونى الذى يكفله قانون التأمين الاجتماعى والتعويض الذى يستحقه المضرور طبقا لقواعد المسئولية التصديرية منى توافرت أركانها أن يراعى القاضى عند تقدير التعويض الأخير انه يعويض تكميلى وليس تعويضا كاملا فيخصم من التعويض الكامل الحقوق التأمينية التى حصل عليها المضرور لان الغاية من التعويض هى جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه ، اذ ان كل زيادة تكون اثراء على حساب الغير دون سبب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالتعويض على تطبيق أحكام المسئولية المفترضة المنصوص عليها بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى وان ثبت بمحضر ضبط الواقعة وجود خطأ من جانب الشركة الطاعنة فى عمل الاحتياطات اللازمة للمحافظة على حياة المورث دون أن يبين وجه الدليل الذى استدل به من ذلك المحضر على ثبوت هذا الخطأ ونوع الاحتياطات التى قصرت الشركة فى عملها ودون أن يمحس ما دفعت به الشركة من ان الحادث وقع بخطأ من العامل وحده ودون أن يكشف فى قضاائه عما اذا كان التعويض الذى قضى به كاملا أم انه روعى فى تقديره خصم قيمة الحقوق التأمينية التى تم صرفها للمطعون ضدهما حتى يبين من ذلك انهما لم تحسلا على حقوق أزيد مما حاق بهما من أضرار فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله وشابه قصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

( الطعن ٢٨٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠ )

## تعويض العامل عن النذب الحاطي من جانب الشركة

١ - لما كانت المادة ١٧٠ من القانون المدني تنص على انه « يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا لاحكام المادتين ٢٢١، ٢٢٢ مراعىا فى ذلك الظروف الملابسة » ، وكان النص فى المادة ٢٢١ على أن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب يدل على ان القانون يوجب التعويض الجابر لكل ضرر متصل السبب بأصله الضار ولا مانع فى القانون من أن يحسب فى عناصر التعويض ما كان يطالبه من رجوع كسب فونه عليه وقوع فعل ضار أو نصرف ادارى خطي، وضرر كذلك . واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه انتهى الى بطلان قرار اندب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ما تقضى به المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره فى مثل حالة المطعون ضده الأول من رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعنة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بها أو ان ذلك يعد خطأ - من جانب الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى بسبب للمطعون ضده الأول ضررا ماديا تمثل فى حرمانه من المزايا المالية التى فوتها عليه قرار اندب وهى الحوافز والمكافآت التى فصلها تقرير الحبير المقدم فى الدعوى فضلا عن الاضرار الأدبية التى أصابته وخلصت المحكمة من ذلك الى انها ترى مراعاة لها لظروف الدعوى وملابساتها ان مبلغ ألف جنيه كاف لجبر كافة الأضرار . ومفهوم ذلك ان الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضده الأول بتعويض اجمالى دون أن يحدد مقدار التعويض عن الضرر الأدبى ولا مقدار التعويض بالنسبة لكل عنصر من عناصر الضرر المادى وهو على ما أثبتته خبير الدعوى فى تقريره حوافز الانتاج ومكافآت مجلس الادارة والمنطقة والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المالية وعلى ما يبين من تقرير الحبير اذا كان فوات الحصول على بعضها يعتبر عنصرا من عناصر التعويض المادى فان عدم حصول الطاعن على بعضها الآخر لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ٠٠٠ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعويض اجمالى للمطعون ضده الأول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المادى ما فوته عليه قرار اندب من فرصة الحصول على حوافز الانتاج

وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافأة المنطقة رغم ان عدم حصوله على هذه الحوافز وتلك المكافآت لم يكن مرتبطا بقرار النذب ولا يتوافر في شأنه عناصر الضرر الذي يتعين التعويض عنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . واذ كان لا يمكن تحديد ما خص هذه العناصر المنصرفة من التعويض الاجمالى المقضى به فانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص معدلات التعويض المحكوم به مع الاحالة .

( الطعن ١٨٥٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٢ )

## دعوى التعويض عن اخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر

١ - دعوى التعويض عن اخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر هي من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وتخضع لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدني ولا محل للتحدى فى هذا الخصوص بمدة تقادم العمل غير المشروع ، لأن المادة ٦٩٨ سالفه الذكر ، تعتبر استثناء من نص المادة ١٧٢ من القانون المدني التى تقضى بأن تتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بمضى ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر ومحدثة أو بمضى خمسة عشر عاما من يوم وقوع العمل غير المشروع .  
( الطعن ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٩ )



## التعويض عن الوفاة أثناء العمل وبسيه

١ - تقرير الوزارة الطاعنة مكافأة أو معاشاً استثنائياً للمطعون ضدها لفقدان زوجها اثر حادث وهو يؤدي واجبه لا يمنعها من مطالبة الوزارة قضائياً بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة طبقاً لقواعد القانون المدني عما لحقها من أضرار متى كانت المكافأة والمعاش اللذان قررتهما لا يكفيان لجبر جميع هذه الأضرار ، على أن يراعى القاضى عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من مكافأة أو معاش من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار ، اذ أن الغاية من التزام الوزارة هو جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه .

( العطن ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥ )

## تعويض ملاحى السفن عن قطع أعضائهم

١ - اذ تنص المادة ١/٧٧ من قانون التجارة البحرى على أن « كل من مرض من الملاحين أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك فى خدمة السفينة أو فى محاربة العدو أو اللصوص البحريين يأخذ أجرته ويعالج وتضمنه جروحه ، وفى حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض ، »  
فإن مفاد هذا النص أن المشرع وإن كان لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتصل بالأجر والعلاج ، إلا أنه فرق بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصر التعويض على حالة قطع العضو دون حالة المرض ، ويشمل قطع العضو فى مدلول المادة ٧٧ كل عاهة تنشأ عن الإصابة لا عن المرض ، ويترتب عليها بتر العضو أو فقد منفعة فقدا كلياً أو جزئياً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى فضائه وانتهى إلى رفض دعوى الطاعن - بالتعويض - استناداً إلى أن العجز الذى تخاف لديه قد نذج عن المرض لا عن الإصابة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ولا وجه لما يثيره الطاعن بانسبة لغوانين إصابة العمل وأمراض المهنة طالما أن دعواه موجهة إلى المطعون ضدها - التى النحق الطاعن بخدمتها ملاحاً بسفنها - استناداً إلى المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرى لا إلى هيئة التأمينات الاجتماعية المازمة بتعويض العاملين فى مثل هذه الحالات .

( الطعن ٤٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٥ )

٢ - تنص الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرى على أنه « كل من مرض من الملاحين ٠٠٠ » ، فإن مفاد هذا النص أن المشرع وأن لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتعلق بالأجر والعلاج إلا أنه فرق بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصره على حالة قطع العضو إذا نشأ عن الإصابة دون حالة المرض ، ولما كان العضو هو جزء من مجموع جسم الإنسان مخصص لتأدية وظيفة ضرورية أو نافعة للحياة ، فمن ثم تعتبر الأسنان عضواً من أعضاء جسم الإنسان إذ تقوم بهمة مضغ الطعام جيداً وتساعد على حسن هضمه ، لما كان ذلك فإن فقد الملاح أسنانه أثناء وبسبب عمله بالسفينة يوجب منحه التعويض المنصوص عليه فى المادة ٧٧ المشار إليها ، ولا يغير من هذا النظر إمكان الاستعاضة عن الأسنان الطبيعية بأخرى صناعية تؤدى وظيفتها لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار فقدما ليس من شأنه أن ينفق الملاح لعضو من أعضاء جسمه ولا يحرره حق فى المطالبة بتعويض عن ذلك .

( الطعن ٥٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧ )

## التعويض عن الاحالة الى المعاش

١ - اذ نصت المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور على انه « يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذاً لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك اذا الغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات » فقد افصح هذا النص عن ان التجاوز عن الاسترداد مقصور على ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور - فاذا كن البابت من تقريرات الحكم المطعون فيه ان المبلغ المطالب برده كان قد قضي به للمطعون ضده على أساس انه تعويض له بسبب احالته الى المعاش قبل سن الخامسة والستين فان هذا المبلغ المحكوم به لا يعتبر مرتباً أو أجراً وبالتالي لا يخضع للتجاوز عن الاسترداد المنصوص عليه فى القانون المذكور ولو كان هذا التعويض قد قدر بما كان سيتقاضاه المطعون ضده من المرتب لو أنه استمر فى الخدمة الى سن الخامسة والستين لأن هذا لا يغير من طبيعته كتعويض ولا يجعله مرتباً .

( الطعن ١٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٨/١/١١ )

## حق العامل في الرجوع على صاحب العمل بالتعويض عما أصابه من ضرر أثناء العمل رغم حصوله على حقوقه التأمينية

١ - حصول المؤمن عليه على حقوقه التي كملها له قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبة رب العمل بالتعويض الجابر لما حاق به من ضرر استنادا الى المسئولية التفسيرية ، اذ يظل الحق بهذه المطالبة وفقا لاحكام القانون المدني اذا كان سبب الضرر هو الخطأ التقصيري متى كان جسيما ، على ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون التأمينات الاجتماعية - الأمر الذي لم يتعرض له الحكم المطعون فيه بالبحث - الا ان ذلك مشروط بأن يراعى القاضى عند تقدير التعويض خصم الحقوق التأمينية من جملة التعويض الذى يستحق لأن الغاية من التزام رب العمل بالتعويض هي جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه ، لان كل زيادة تعتبر اثراء على حساب الغير دون سبب ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قدر مبلغ التعويض المقضى به للمطعون ضدها الأولى بصفتها قبل رب العمل - الطاعن - بألف جنيه بغير بيان ما اذا كان الحادث قد حصل نتيجة خطأ من الطاعن جسيم ، ودون أن يكشف فى قضائه عما اذا كان قد راعى فى تقدير هذا التعويض قيمة المعاش الذى ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدفعه لها بما يبين معه أنها لم تحصل على حقوق أزيد مما حاق بها من أضرار ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

( الطعن ١٦٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٨ )

٢ - اذا كان العامل يتقاضى حقه فى التعويض عن اصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى مقابل الاشتراكات التى شارك هو ورب العمل فى دفعها بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

( الطعن ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١/١/١٩٨١ )

٣ - مقتضى نص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن

التأمينات الاجتماعية - وتقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه فى الباب الرابع بشأن تأمين اصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول عن الاصابة .  
( الطعن ١٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣٠ )

٤ - اذ يقتضى العامل حقه فى التعويض عن اصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى مقابل الاشتراكات التى قام بسدادها هو ورب العمل ، بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول فليس ما يمنع من الجمع بين الحقين .  
( الطعن ١٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣٠ )

## تقدير معاش لورثة العامل لا يمنعهم من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار

١ - اذ كان الحكم المطعون فيه الذى ألغى حكم محكمة أول درجة فيما تضمنه من رفض دعوى المسئولية ضد الشركة الطاعنة والزامها بالتعويض قد تكفل بالرد على ما تثيره تلك الشركة فى هذا الخصوص بقوله « ان تقدير معاش من جانب هيئة التأمينات الاجتماعية لا يمنع المستأنفين من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لاختلاف مصدر كل من التعويضين » ، وكانت محكمة الاستئناف ان هى ألغت الحكم الابتدائى وأقامت حكمها على ما يكفى لحمله غير ملزمة بالرد على أسبابه ، فان النعى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

( الطعن ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٨ ، الطعن ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ ، الطعن ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ )

## ١. التعويض المستحق للعامل قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن التأخير في صرف مستحقاته

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائفة الى عدم اعتبار هيئة التأمينات متأخرة في الوفاء للطاعن بالتعويض المستحق له منذ التاريخ الذي يقول به وحتى صدور الحكم الابتدائي ، وكان تقدير كفاية المستندات المطلوبة لتقدير التعويض وجدية المنازعة التي أدت الى تأخير صرفه من مسائل الواقع التي يستقل بتحصيلها قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض فان النعمى على الحكم بالحطأ في تطبيق القانون اذ اعتبر الهيئة غير متأخرة في الوفاء بالتعويض المستحق للطاعن يكون على غير أساس .

( الطعن ٣٢٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٥ )

٢ - اذ كان النابت في الدعوى ان هيئة التأمينات المطعون ضدها سددت للطاعن مما قضى له به الحكم الابتدائي مبلغ ٠٠٠٠ في ١٩٦٧/٨/٨ ولم تقدم ما يفيد سدادها له باقى المبلغ المحكوم به وقدره ٠٠٠٠ فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم استحقاق الطاعن للجزاء السالى المقرر بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للمبلغ - غير المسدد - المحكوم به من يوم التنفيذ الجزئى في ١٩٦٧/٨/٨ حتى السداد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ٣٢٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٥ )

٣ - مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ان حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقاته عند خروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ الا بعد استيفائه المستندات المؤيدة للصرف ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بالتعويض من تاريخ صدوره تأميسا على ان الطاعن ( العامل ) لم يقدم للمطعون ضدها ( هيئة التأمينات الاجتماعية ) المستندات التي تثبت حقه وانما قدمها لدى نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية فانه

لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .  
( الطعن ١٢٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٣ )

٤ - حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقاته عن خروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ الا بعد استيفائه المستندات المؤيدة للصرف .

( الطعن ١٢١٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١٣ )

٥ - القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به والغاءه فيسرى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . لما كان ذلك وكانت المادة ١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي المعمول به في ١/٩/١٩٧٥ تنص في فقرتها الثالثة على أنه « فاذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة ببناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا اليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم » وكانت الطاعنة قد انفردت بالطعن في الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٨ وقضى للمطعون ضده الأول بتعويض الدفعة الواحدة وفوائده بواقع ١٪ عن كل يوم من تاريخ صدوره حتى السداد ولم يطبق المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الواجبة التطبيق فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن ١٢١٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١٣ )



## تعويض صاحب العمل عن الضرر الذي يلحقه به العامل

١ - من المقرر ان توقيع العقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة لا يمنع من استيفاء تعويض الضرر الذي أصاب صاحب العمل من جراء هذه المخالفة بالطرق العادية سواء أوفى به العامل اختياريا من تلقاء نفسه أو بالحصول على حكم بالتعويض ثم اقتضاء قيمة التعويض من أجل العامل في الحدود التي يجوز فيها الحجز عليه .

( الطعن ٤٤١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨ )

## جزاء التأخير في اشتراكات هيئة التأمينات ليس تعويضا

١ - المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل وفق المادتين ١٤ ،  
١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عن تأخيره في أداء الاشتراكات  
طبيعته • جزاء مالى وليس تعويضا مما تشترط المادة ٢١٨ مدنى لاستحقاقه  
اعذار المدين •

( الطعن ٥٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٥ )

## تعويض رجال القضاء

١ - انه وان كان القرار الصادر بإحالة الطالب الى المعاش قد ألغى بحكم قضائي له حجية مطلقة على الكافة وبأثر رجعي ، مما مفاده وجوب وضع الطالب في الدرجة التي كان يمكن أن يصل اليها ولو لم يصدر قرار إحالته الى المعاش ، مع أحقيته في الحصول على راتبها الا انه لما كان المرتب مقابل العمل ، ولم يكن الطالب يباشر عملا من تاريخ الإحالة الى المعاش حتى تاريخ عودته للعمل في ٠٠٠٠ فلا يستحق مرتبا في تلك الفترة ، ولما كان استحقاق المرتب كأثر مترتب على الغاء قرار الفصل لا يقع بصفة تلقائية ، وانما باعتباره تعويضا عن الحرمان منه مدة الفصل ، وكان الطالب سبق أن تنازل عن التعويض في الطلب رقم ٠٠٠٠ الذي حكم فيه بالغاء قرار إحالته الى المعاش ، فانه لا يقبل منه العودة الى ما أسقط حقه فيه اختيارا ، ويكون طلب صرف الفروق المالية في الفترة من تاريخ إحالته الى المعاش حتى تاريخ عودته الى العمل في ٠٠٠٠ في غير محله .

( الطعن ١٥ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٥/٦/٥ )

٢ - متى كان الطالب لم يقدم أى دليل على ان ضررا ماديا محققا قد لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية خاصة وأنه قد زاول مهنة المحاماة بعد عزله مباشرة وكانت المحكمة ترى في الغاء قرارات عزل القضاة السابقة تشريعا أو قضاء ، وإعادة جميع رجال القضاء الذين شملتهم تلك القرارات الى وظائفهم السابقة طبقا لأحكام القانونين رقمي ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التعويض المناسب لما لحقهم ولحق الهيئة القضائية من أضرار في الظروف التي أحاطت بهم ، فانه - أيا كان الرأي في الصفة التي تخول للمطالب المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصاب الهيئة القضائية - يتعين رفض الطلب .

( الطعن ٥١ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٥/٣/٦ )

٣ - متى كان الطالب قد أعيد - بعد العزل - الى وظيفته تنفيذا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، وكانت المادة ٤ منه تنص على أن « لا يترتب على تطبيق أحكامه صرف أية فروق مالية عن الماضي » وكان في

إعادة الطالب الى عمله التعويض المناسب لما لحقه من أضرار مالية وأدبية في الظروف التي أحاطت به ، فان الطلب يكون على غير أساس .

( الطعن ٥٣ لسنة ٤٤ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٥/٦/٥ )

٤ - المقصود بما نصت عليه المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن القرارات المتعلقة بشئون رجال القضاء والنيابة العامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو اختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التي أجيز الطعن فيها ، أما ما منع الطعن فيه من هذه القرارات ومنها القرارات الصادرة في الترقية ، فلا يمتد إليها هذا الاختصاص ، والا انتفت المحكمة من هذا الحظر ، لما يستلزمه الفصل في طاب التعويض من التعرض الى القرار ذاته أمام هذه المحكمة وهو ما أراد المشرع تحصين القرار منه لاختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر التظلم منه ، ولأن قرار المجلس بشأنه هو مما لا يجوز الطعن فيه .

( الطعن ٢١ لسنة ٤٢ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ )

٥ - من كان الثابت من الأوراق أن ضرراً مادياً محققاً قد لحق بالطالب بسبب عزله من وظيفته قبل بلوغه سن التقاعد في ١٠/٩/١٩٦٩ واستمرار بقائه في الخدمة حتى ٣٠/٦/١٩٧٠ عملاً بنص المادة ٢/٧١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، فان المحكمة تقدره في الظروف التي أحاطت بالطالب بمبلغ ٠٠٠٠ . أما الضرر الأدبي فان المحكمة ترى في إلغاء القرارات المتضمنة عزل الطالب التعويض المناسب لجبر هذا الضرر .

( الطعن ٢٠ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٥ )

٦ - لما كانت ما نصت عليه المادة ٩٠ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية من اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك مقصوداً به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التي أجيز الطعن فيها أما ما منع الطعن فيه من هذه القرارات ومنها القرارات الصادرة في الترقية فلا يمتد إليها هذا الاختصاص والا انتفت المحكمة من هذا الحظر لما يستلزمه الفصل في طاب التعويض من التعرض الى القرار ذاته أمام هذه المحكمة وهو ما أراد المشرع تحصين القرار منه لاختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر التظلم فيه ولأن قرار المجلس بشأنه هو مما لا يجوز الطعن فيه ، لما كان

ما تقدم واذا كان الطالب يطلب الحكم بالغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من عدم الترقية ويطلب الحكم له بالتعويض بسبب عدم ترقيته ، فان مقتضى ذلك عدم الترفيه ويطلب الحكم له بالتعويض بسبب عدم ترقيته ، فان مقتضى ذلك عدم جواز نظر الطلب .

( الطعن ٥ لسنة ٣٨ ق « رجال قضاء » جلسة ١٠/١١/١٩٧٧ )

٧ - متى كان الطالب قد أسس مطالبته بالتعويض على ان استقالته. لم تصدر عن ارادة صحيحة وانما تحت تأثير اكراه من وزير العدل اذ توعدته بالاعتقال ان لم يقدم استقالته ، ولما كانت المادة ١٢٧ من القانون المدني تقضى بان يراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل طرف آخر يؤثر في جسامته الاكراه ، وكان الطالب هو القاضى الذى ولى القضاء بين الناس زمنا طويلا يفصل فيه بين الحق والباطل ، فان مثله لا تأخذه رهبة من قول يلقى اليه ، لما كان ذلك. فانه يتعين رفض طلب التعويض .

( الطعن ٤٤ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة ١١/١١/١٩٧٦ )

٨ - التعويض عن الضرر الأدبى عملا بنص المادة ١/٢٢٢ من القانون. المدني لا ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، فاذا كانت الطالبة لم تدع بوجود اتفاق على تحديد هذا التعويض كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته ، فانه لا ينقل الى ورثته ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به .

( الطعن ٣ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٧ )

٩ - لما كانت محكمة النقض قد قضت بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٨ فى الطلب رقم ٨ لسنة ٣٣ ق « رجال قضاء » بالغاء القرار الجمهورى المشار اليه فيما تضمنه من تخطى مورث الطالبة الى درجة مستشار ، فان وزارة العدل اذ أغفلت ترقيته بالقرار المذكور الى هذه الوظيفة تكون قد ارتكبت خطأ ، واذا ترتب على هذا الخطأ ضرر مادى لحق مورث الطالبة يتمثل فى عدم قبضه لحقوقه المالية فى مواعيد استحقاقها وخسص ضرائب تزيه. عما كان يجب أن تخصم منه فى الأصل ، واذا تقدر هذه المحكمة من واقع ما هو ثابت بالأوراق ، التعويض الجابر لهذا الضرر المادى بمبلغ ٦٠٠ جنيه، فانه يتعين القضاء بالزام وزارة العدل بأن تدفع للطالب المبلغ المذكور .

( الطعن ٣ لسنة ٤١ ق « رجال قضاء » جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٧ )

١٠ - اذ كان الطالب قد أسند في عريضه الطلب الى وزارة العدل الرتكاب وقائع مادية اعتبرها أخطاء أدت الى حصول الضرر ، الا أنه لما كان الطالب قد أفصح في المذكرات التي قدمها أنه يطلب التعويض عن الأضرار التي لحقته نتيجة تخطيه دون مبرر في الاعارة وعلى خلاف القواعد التي اتبعتها الوزارة بما مفاده ان التعويض مطلوب عن القرار الضمني الصادر بعدم اعارة الطالب لأنه معيب بإساءة استعمال السلطة ، فان الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس .

( الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٥/٤/١٩٨٠ )

١١ - الادعاء بأن قرار تخطي الطالب في الاعارة أصبح نهائيا لأنه لم يطن فيه في الميعاد وبالتالي فلا يجوز له الاستناد الى ما يدعيه من عيوب شابت هذا القرار أن يطالب بتعويض عنه لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض للقرار ذاته ، لا محل لهذا القول طالما ان القرار الضمني المطعون فيه والصادر بتخطي الطالب في الاعارة هو مما يستعصى بطبيعته على الالغاء ولم يكن يجدى الطالب الطعن فيه .

( الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٥/٤/١٩٨٠ )

١٢ - اذ ثبت للمحكمة ان القرار المطعون فيه - فيما تضمنه من تخطي الطالب في الاعارة للخارج - مشوب بإساءة استعمال السلطة ، واذا ترتب على هذا القرار أضرار أدبية ومادية لحقت بالطالب تتمثل فيما يثيره التخطي من تساؤلات عن دواعيه بما يمس اعتبار الطالب من الاعارة فان المحكمة ترى تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر بمبلغ ألفي جنيه .

( الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٥/٤/١٩٨٠ )

١٣ - مفاد النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ان طلبات التعويض التي تختص بها الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة بما تختص بالفائه من القرارات الادارية ، ويشترط لاختصاص تلك الدوائر بالغاء القرارات الادارية النهائية أن تكون متعلقة بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة ، والمقصود بشئون هؤلاء هي تلك التي تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون السابقة على التحاقهم بها ، لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٦٩ - فيما تضمنه من اغفال تعيين الطالب في النيابة - والذي يطلب الطالب التعويض عنه قد

صدر قبل التحاق الطالب بالقضاء ، فان المحكمة لا تكون مختصة بنظر الطلب .

( الطلب رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق « رجال قضاء » جلسة ١٥/٤/١٩٨٠ )

١٤ - اذ يدل النص في المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ - المنطبق على واقعة الطلب - على ان اعارة القضاة الى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة الادارة تمارسه في حدود المصلحة العامة ، الا انه متى وضحت هذه الجهة قواعد تنظيمية للاعارة وجب عليها التزامها ، ولا يحل لها مخالفتها الا بيسوغ مقبول . ولما كان الثابت بالأوراق ان وزارة العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية اذ أجرت اختيار القضاة الذين أعيروا الى ليبيا سنة ١٩٧٠ بالقرار المطلوب التعويض عنه اتبعت قاعدة مقتضاها الالتزام بالأقدمية وبشرط أن تكون كفاية القاضي قد قدرت في آخر تقريرين بدرجة فوق المتوسط وكان الثابت من ملف الطالب انه استوفى هذا الشرط ، وكانت الوزارة قد تخطته في الاعارة الى من يليه ولم تدع وجود أى مسوغ لهذا التخطي ، فان قرارها يكون مشوباً باسائة استعمال السلطة . ولا يشفع للوزارة ما أبدته من أن التقرير الثانى عن عمل الطالب لم يودع ملفه الا بعد اعداد حركة الاعارة ، ذلك ان الثابت من الاطلاع على التقرير المشار اليه ان درجة كفاية الطالب قد تم تقديرها قبل اعداد حركة الاعارة ، فليس للوزارة أن تهدر هذا التقرير أو أن تؤخر ايداعه بملف الطالب وتمنع بذلك تحقيق أثره .

( الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٥/٤/١٩٨٠ )

١٥ - النص في المادة ١٧٢ من القانون المدنى على سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، هو نص استثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم ، وقد ورد فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام فى القانون المدنى وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك . لما كان ذلك . وكانت علاقة رجال القضاء أو النيابة بوزارة العدل هى علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الادارة عن القرارات الادارية الصادرة فى هذا الشأن لا تنسب الى العمل غير المشروع وانما تنسب الى المصدر الخاص وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية ولا تسقط

مسألة الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم العادى ويكون الدفع،  
بتقادم الحق فى المطالبة بثلاث سنوات فى غير محله .  
( الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق « رجال قضاء » جلسة ١٥/٤/١٩٨٠ )

١٦ - اذ كان الثابت بالأوراق ان الطالب قد أعيد الى وظيفته.  
القضائية فى أقدميته الأصلية التى كان عليها بين زملائه ولم يقدم أى دليل  
على ان ضررا ماديا محققا قد لحقه نتيجة عزله ، وكان فى اعادته وباقى من  
شملتهم قرارات العزل الى وظائفهم السابقة بمقتضى قوانين أصدرها المشرع  
أو بموجب أحكام قضائية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -  
التعويض المناسب لما لحقهم من أضرار أدبية فى الظروف التى أحاطت بهم ،  
فان طلب التعويض عن قرارات العزل يكون متعين الرفض .

( الطالبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ ق ، ٢ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة  
٣١/٣/١٩٨١ )

١٧ - طلبات الالغاء التى تختص بها محكمة النقض والتعويض.  
عنها تنصرف طبقا لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق  
على واقعة الدعوى - والمقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الى القرارات الادارية النهائية المتعلقة بشأن من  
شئون رجال القضاء ، واذا كانت القرارات الادارية هى تلك التى تفصح  
بها جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة خولتها لها القوانين  
واللوائح بقصد احداث أثر قانونى معين ، وكانت التصرفات التى نسب  
الطالب الى بعض الأشخاص والجهات ارتكبتها فى حق لا تعدو أن تكون أعمالا  
مادية وليست من قبيل القرارات الادارية التى تقبل الطعن فيها بدعوى  
الالغاء ، فان طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذه الأعمال - أيا كان  
وجه الحق فيه - يخرج عن ولاية محكمة النقض .

( الطالبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ ق ، ٢ لسنة ٤٣ ق « رجال قضاء » جلسة  
٣١/٣/١٩٨١ )

١٨ - رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى تعيين نواب رئيس  
محكمة النقض . لا يعد من القرارات الادارية النهائية التى تختص محكمة  
النقض بطلب الغائها أو التعويض عنها . أثره . عدم جواز المطالبة بالغائه  
أو التعويض عنه الا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى الصادر بناء عليه .  
( الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال قضاء » جلسة ٩/٢/١٩٨٢ )



١٩ - اذ كان النص في المادة ١٦٥ من قانون المرافعات على أنه « اذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لمجة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم فى الدعوى ويتعين عليه أن يتخلى عن نظرهما ، يدل على انها أوردت حالة من حالات عدم الصلاحية ولم تتعرض مطلقا لحق القاضى فى طلب التعويض أو سقوطه ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده الأول فى رفع دعوى التعويض يتركه اجراءات الرد تسير فى طريقها ، يكون قد التزم صحيح القانون .

( الطعن ٤٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )

٢٠ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان ما تختص بالفصل فى طلب الغائه أو التعويض عنه من القرارات الادارية الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة طبقا لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية ، انما هى القرارات الادارية النهائية التى تصدرها جهة الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها احداث أثر فى المركز القانونى لمن صدرت فى شأنه ، قرار اللجنة الحماسية برفض اعتراض الطالب على اخطار وزير العدل له بتخطينه فى الترقية وقرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على هذا التخطى ليس من قبيل تلك القرارات ، اذ لا يعدو أن يكون من الأعمال التحضيرية التى لا أثر لها فى المركز القانونى للطالب .

( الطلبات ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

٢١ - النص فى المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه يتعين لقبول الطلب أمامها أن يكون القرار الادارى المطلوب الغاؤه أو التعويض عنه صادرا فى شأن من يتصف بصفة من الصفات المنصوص عليها فى تلك المادة بأن يكون من رجال القضاء أو النيابة العامة وكان الطالب وهو ضابط شرطة لا تقوم به هذه الصفة وليس من شأنه ندبه لأداء وظيفة النيابة العامة «اضافها عليه ، فان الطلب يكون غير مقبول .

( الطلب ٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦ )

٣٣ - ثبوت ان تخطى الطالب فى الاعارة معيب بسوء استعمال السلطة • أثره • وجوب تعويضه عما لحقه من أضرار مادية وأدبية •

( الطلب ١٠١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٥ )

٣٣ - الغاء القرار الجمهورى بإحالة الطالب الى المعاش واعادته الى عمله بناء على ذلك واحتفاظه بمركزه القانونى الذى كان له قبل إحالته الى المعاش • اعتبار ذلك تعويضا كافيا عن الضرر الذى لحق به من جراء ذلك •

( الطلب ١٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ٣٦/١١/١٩٨٥ )

تم بحمد الله تعالى



فہرست



الصفحة

الموضوع

٧	مقدمة
	الجزء الأول
٩	القواعد العامة في التعويض
١١	التنفيذ العيني
١٤	التنفيذ بطريق التعويض
١٩	الخطأ الموجب للتعويض
٢٨	عناصر التعويض : وجوب بيان عناصر الضرر
٣٥	الضرر المباشر متوقع الحصول وغير متوقع الحصول
٣٦	الضرر المحقق والاحتمالي
٣٨	معيار قياس الضرر المتوقع
٤٠	انتهاء الضرر
٤٢	استحقاق التعويض
٤٨	الحق في طلب التعويض
٥٠	شرط اعذار المدين لاستحقاق التعويض
٥٢	المستول عن التعويض
٥٩	عدم جواز الجمع بين تعويضين
٦٠	تقدير التعويض
٧١	سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض
٧٦	أثر نقض الحكم نقضا كلياً على تقدير التعويض
٧٧	التعويض الاجمالي - التعويض عن الضررين المادي والأدبي
٧٩	تكملة التعويض
٨١	التعويض التكميلي بالإضافة الى الفوائد

الصفحة:

الموضوع

- ٨٢ - استحقاق الفوائد عن التعويض
- ٨٥ - وقت تقدير قيمة التعويض عن الضرر
- ٨٨ - العملة التي يقدر بها التعويض
- ٨٩ - التنازل عن التعويض
- ٩٠ - المسؤولية الشينية دفعها بالسبب الأجنبي
- ٩٠ - القوة القاهرة
- ٩٢ - خطأ المضرور
- ٩٥ - خطأ الغير
- ٩٧ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية عند بحث التعويض
- القضاء برفض التعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية لانتفاء  
المسؤولية التقصيرية مانع من المطالبة بتعويض على ذات  
الاساس أمام المحكمة المدنية
- ١٠١ - الحكم الجنائي الصادر بالبراءة وأثره على دعوى التعويض أمام  
المحاكم المدنية
- ١٠٢ - اختصاص القاضى الجزئى الاستثنائى فى دعاوى التعويض عن  
ارتكاب جنحة أو مخالفة
- ١٠٥ - تنفيذ الأحكام - مسؤولية طالب التنفيذ
- ١٠٦ - دعوى التعويض
- ١٠٧ - تكييف دعوى التعويض
- ١١٠ - سماع دعوى التعويض
- ١١١ - عدم سماع دعوى التعويض فى قانون التجارة البحرى
- ١١٢ - الاختصاص الولائى بنظر دعوى التعويض
- ١١٣ - سبب دعوى التعويض
- ١١٩ - الحكم بالتعويض المؤقت
- ١٢٢ - استثناء حكم التعويض
- ١٢٣ - وفاة المضرور بعد اقامته دعوى التعويض
- ١٣٣ - تقادم دعوى التعويض
- ١٣٤ - وقف- تقادم الدعوى
- ٩٥٥

الصفحة	الموضوع
١٦٢	- انقطاع تقادم الدعوى
١٦٧	- الحكم للمضرور بتعويض مؤقت . أثره . تقادم دعوى التعويض الكامل بخمس عشرة سنة
١٦٨	- تقادم دعوى التعويض عن عدم تنفيذ عقد قضى ببطلانه
١٦٩	- مسائل متنوعة
<b>الجزء الثانى</b>	
١٧٣	<b>صور من التعويض</b>
١٧٥	- التعويض عن الضرر الادبى
١٧٩	- التعويض عن الضرر المادى
١٨٤	- التعويض عن الضرر المفترض
١٨٥	- التعويض الموروث - التعويض عن الموت الفورى
١٨٩	- التعويض عن تفويت الفرصة - الكسب الفائت
١٩٣	- التعويض عن وفاة الابن
١٩٥	- التعويض عن الخطأ التقصيرى أو العقدى
١٩٧	- التعويض عن حوادث السيارات
١٩٧	- شرط الزام شركة التأمين بالتعويض
٢٠٣	- دعوى المضرور قبل المؤمن
٢٠٤	- حق المؤمن له فى الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين استقلاله عن حق المضرور فى الرجوع على المؤمن عليه بدعوى مباشرة
٢٠٥	- رجوع المؤمن - شركة التأمين - على الغير بالتعويض الذى أداه للمضرور
٢٠٦	- استرداد المؤمن التعويض من مالك السيارة الذى صرح لقائلها بقيادتها بدون رخصة قيادة
٢٠٨	- رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور
٢٠٨	- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه



الصفحة

الموضوع

- رجوع التابع على المتبوع بكافة الدفوع التي كانت له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور ٢١٢
- التعويض الاتفاقي - الشرط الجزائي ٢١٣
- التعويض عن مسئولية أمين نقل الأشخاص ٢٢٣
- التعويض عن مسئولية الناقل الجوي ٢٢٥
- التعويض عن مسئولية الناقل البحري ٢٢٧
- التعويض عن خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية ٢٢٩
- التعويض عما تحدثه القاطرة من ضرر للغير - عقد القطر ٢٣١
- التعويض عن الخطأ الذي يقع من احدى وسائل النقل النهري ٢٣٢
- التعويض عن اتلاف سيارة بطريق الخطأ ٢٣٣
- التعويض عن الأضرار الناجمة عن عمل مقالو التفريغ ٢٣٤
- التعويض عن المنشآت المؤمة ٢٣٥
- التعويض عن تلف البضاعة أو فقدتها أو هلاكها ٢٣٦
- التعويض القانوني - الفوائد التأخيرية ٢٤١
- التعويض عن تجاوز حدود النقد المباح - مسئولية رئيس تحرير الجريدة ٢٤٢
- التعويض عن مسئولية الوكيل بالأجر ٢٤٤
- تعويض الوكيل عن الضرر بسبب قيام الموكل بعزله في وقت غير مناسب ٢٤٦
- التعويض عن مسئولية المحامي قبل موكله ٢٤٨
- التعويض عن استقلال حق المؤلف ٢٤٩
- التعويض عن مسئولية الشخص الاعتباري ٢٥٠
- التعويض عن مسئولية انشهر العقارى ٢٥١
- التعويض عن مسئولية الحارس القضائي ٢٥٢
- التعويض عن تصسف المالك في استعمال حقه ٢٥٣
- التزام رئيس المدرسة بتعويض الضرر الذى يحدثه التلميذ القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة ٢٥٤
- مسئولية وزارة التربية والتعليم عن المدارس الخاصة ٢٥٦
- التعويض عن مسئولية الطبيب ٢٥٧

الصفحة	الموضوع
٢٥٩	- التعويض عن العدول عن الخطبة
٢٦٠	- التعويض عن المنافسة التجارية غير المشروعة
٢٦١	- التعويض عن الغش الصادر من ناقص الاهلية
	- حق الشريك على الشئوع - مالك الثلاثة ارباع - في اقتضاء
٢٦٢	- التعويض الناشئ عن تلف البناء لحساب جميع الشركاء
٢٦٣	- التعويض عن غصب العقار - الريع
٢٦٧	- التعويض عن أكل النهر
	- تعويض المالك عن حرمانه من الانساع بملكه من المرخص له
٢٦٨	- باستعمال المنجم
٢٦٩	- تعويض الحائز عن البناء الذي أقامه
٢٧٠	- التعويض عن فقد الملكية
٢٧١	- التعويض عن بيع ملك الغير
٢٧٢	- تعويض من أقام بناء على أرض مملوكة للغير
	- استحقاق المالك الاجنبي التعويض عن الأراضي التي آلت
٢٧٣	- ملكيتها للدولة تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣
٢٧٤	- التعويض عن الاستيلاء على العقارات لاعراض التعليم
٢٧٦	- التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة
٢٨٧	- عدم استحقاق التعويض في حالة انفساخ العقد بقوة القانون
٢٨٧	- حالة نزع العين المؤجرة للمنفعة العامة
٢٨٨	- التعويض عن الاستيلاء المؤقت
٢٨٩	- التعويض عن الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة
	- تعويض أصحاب العقارات عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة
٢٩١	- اقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم
٢٩٢	- التعويض عن الاستيلاء في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٢٩٦	- التعويض عن الاستيلاء في حالة التعبئة العامة
٢٩٩	- التعويض عن التقاضي الكيدي
٣٠٣	- التعويض عن طول أمد التقاضي
٣٠٣	- التعويض عن الاخلال بالحق في التبليغ عن الجرائم

الصفحة

الموضوع

- ٣٠٦ - التعويض عن تجاوز حق الدفاع في اندعوى
- ٣٠٧ - التعويض عن فسخ عقد البيع
- ٣٠٩ - التعويض عن بطلان العقد
- ٣١٠ - التعويض عن فسخ عقد المقاولة
- التعويض المستحق للمقاول نتيجة عدول رب العمل عن عقد  
٣١١ المقاولة
- تعويض السمسار عن اخلال العميل بالتزاماته التعاقدية في  
٣١٢ عقد السمسرة
- ٣١٣ - التعويض عن فسخ عقد الشركة
- ٣١٤ - التعويض عن فسخ عقد الصلح
- ٣١٥ - التعويض عن تقطيع النباتات أو اعدامها
- ٣١٥ - التعويض عن تلف الأشجار نتيجة عملية التدخين
- ٣١٦ - تعويض المستأجر عن اخلال المؤجر بالتزاماته
- ٣١٧ - تعويض المؤجر عن اخلال المستأجر بالتزاماته
- تعويض المحال له في حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية وفقا  
٣١٨ للمادة ٣١١ مدني
- التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١٥ من القانون ٣٦٣  
٣١٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول
- ٣٢٠ - التعويض في مواد التهريب الجمركي
- ٣٢١ - التعويض عن القرار الاداري
- رسم النظر وضعف رسم الأشغال بالقانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦
- ٣٢٢ - عقوبات مالية تنطوي على عنصر التعويض
- ٣٢٣ - التعويض عن أعمال الادارة المخالفة للقوانين واللوائح
- التعويض عن مسئولية الحكومة عن الأضرار التي تلحق الأفراد  
٣٢٥ بسبب الاضطرابات والقتل
- التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز  
بسبب الخدمة - القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، القانون رقم ٩٠  
٣٢٧ لسنة ١٩٧٥

الصفحة.

الموضوع

- اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة . القانون  
٧١ لسنة ١٩٧٥ ٣٣١
- عدم جوار الادعاء بالحقوق المدنية أمام المحاكم العسكرية ٣٣٣
- التعويض المستحق عن الاضرار الناشئة نتيجة الاعمال الحربية ٣٣٤
- تعويض الحكومة للمشآت المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ٣٣٦
- تعويض المضرور عن خطأ ضابط الشرطة ٣٣٧
- تعويض العامل ٣٣٨
- التعويض عن فسخ عقد العمل - الفصل التعسفي ٣٣٨
- التعويض عن اصابات العمل ٣٤٤
- تعويض العامل عن النذب الخطيء من جانب الشركة ٣٥١
- دعوى التعويض عن اخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر ٣٥٣
- التعويض عن الوفاة أثناء العمل أو بسببه ٣٥٤
- تعويض ملاحى السفن عن قطع أحد أعضائهم ٣٥٥
- التعويض عن الاحالة الى المعاش ٣٥٦
- حق العامل فى الرجوع على صاحب العمل بالتعويض عما أصابه  
من ضرر أثناء العمل رغم حصوله على حقوقه التأمينية ٣٥٧
- تقدير معاش لورثة العامل لا يمنعهم من المطالبة بالتعويض عن  
الفعل الضار ٣٥٩
- التعويض المستحق للعامل قبل الهيئة العسامة للتأمينات  
الاجتماعية عن التأخير فى صرف مستحقاته ٣٦٠
- تعويض صاحب العمل عن الضرر الذى يلحقه به العامل ٣٦٢
- جزاء التأخير فى اشتراكات هيئة التأمينات ليس تعويضا ٣٦٣
- تعويض رجال القضاء ٣٦٤



رقم الايداع ١٩٨٨/٤٢١٩  
الترقيم النولى ٩ - ٤٢١ - ١٠٣ - ٩٧٧

---

مطبعة اطلس  
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية  
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة











Biblioteca Alexandrina



0283574

